البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

التقرير السنوي
2022

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

تأسست بتاريخ 1976/10/25

سجل تجاري رقم 108

رأس مال مدفوع 150 مليون دينار أردني

عضو مجموعة (كيبكو) – الكويت

رؤيانا ...

أن نجعل المستقبل المشرق للقطاع البنكي هو الواقع **لعملائنا اليوم**

رسالتنا...

تقديم تجارب بنكية متكاملة وسلسة عن طريق خدمات مبتكرة ورشيقة

قيمنا...

- نُرحب بالتغيير
- ننمو من خلال التمكين
- نعمل معاً
- نُعامل الجميع كعائلة
- نحن من مواطني الشركات

المحتويات

التقرير
السنوي
2022

مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

تقرير الحوكمة لعام 2022

مناقشات وتحليلات الإدارة حول نتائج أعمال البنك في عام 2022

أنشطة وإنجازات إدارات البنك في عام 2022

أهم المؤشرات والنسب المالية لعامي 2022 و 2021

خطة العمل لعام 2023

تقرير مدقق الحسابات المستقل حول القوائم المالية الموحدة لعام 2022

القوائم المالية الموحدة والإيضاحات المرفقة بها للعام 2022

الإفصاحات الإضافية المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية

ملحق: دليل الحاكمية المؤسسية

حضرة صاحب الجلالة
الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم

حضرة صاحب السمو
الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت

حضرة صاحب السمو
الأمير الحسين بن عبد الله الثاني
ولي العهد

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة

معالي المهندس ناصر أحمد عبدالكريم اللوزي

نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد فيصل حمد مبارك العيار

الأعضاء

السيد مسعود محمود جوهر حيات	ممثل شركة مشاريع الكويت القابضة – الكويت
السيد طارق محمد يوسف عبد السلام	ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة – الكويت – لغاية 2022/4/20
السيد مصطفى سمير الشامي	ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة – الكويت اعتباراً من 2022/6/22
معالي السيد مروان محمود حسان عوض	ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
السيد نضال فائق محمد القبج	ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
السيد بيجان خسروشاهي	ممثل Odyssey Reinsurance Co. الولايات المتحدة
معالي الدكتور مروان جميل عيسى المعشر	
السيد هاني خليل عبد الحميد الهنيدي	
السيد ماجد فياض محمود برجاق	ممثل شركة سفاري للتطوير والاستثمار العقاري
الدكتور صفوان سميح عبد الرحمن طوقان	
الدكتور عمر مشهور حديثه الجازي	
السيدة ناديا عبدالرؤوف سالم الروابدة	

أمين سر مجلس الإدارة

السيد عبدالله ابراهيم مسمار	لغاية 2022/9/30
السيد ابراهيم عيسى كشت	اعتباراً من 2022/10/1

مدقق الحسابات

السادة برايس وترهاوس كوبرز «الأردن"

كلمة رئيس
مجلس الإدارة

حضرات السادة المساهمين الكرام،

أرحب بكم أجمل ترحيب، ويسعدني وأعضاء مجلس الإدارة أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي الذي نستعرض خلاله أبرز نتائج أعمال البنك، وإنجازاته، والقوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 2022/12/31.

على امتداد الأعوام الثلاثة الماضية (2020- 2022) كابد الاقتصاد العالمي الأمرّين، فما أن تنفس العالم الصعداء مع قرب انتهاء جائحة كورونا، حتى وقعت الحرب في أوكرانيا التي أحدثت تباطؤاً في النمو الاقتصادي العالمي، وهددت أمن الطاقة، وفاقمت الفقر والبطالة، وأطلقت العنان للضغوط التضخمية خاصة في الدول المتقدمة؛ ومنها: أميركا والاتحاد الأوروبي، حيث اقتربت معدلات التضخم لمستويات قياسية جديدة عند 10% خلال شهور 2022 هي الأعلى منذ 40 عاماً، ما دفع البنوك المركزية الكبرى وفي مقدمتها الاحتياطي الفيدرالي الأميركي إلى رفع أسعار الفائدة بشكل قياسي لمواجهة ارتفاع نسب التضخم.

وأظهر تقرير أصدره صندوق النقد الدولي حول آفاق نمو الاقتصاد العالمي، أن التضخم العام العالمي بلغ ذروته في الربع الثالث من العام الماضي 2022، وقد تراجعت أسعار الوقود والسلع غير النفطية، ما أدى إلى انخفاض التضخم الرئيسي، لا سيما في الولايات المتحدة الأميركية ومنطقة اليورو، لكن التضخم الأساسي لم يبلغ ذروته بعد في معظم الاقتصادات، ولا يزال أعلى بكثير من مستويات ما قبل الجائحة تحت تأثير ارتفاعات الأسعار السابقة وتشديد أسواق العمل مع نمو قوي للأجور.

وقد أدى التباطؤ الاقتصادي العالمي إلى بطء وتيرة التعافي الاقتصادي من أزمة جائحة كورونا «كوفيد-19»، وشهد زخم النمو في الاقتصادات المتقدمة تراجعاً كبيراً في العام 2022، مما كان له العديد من الآثار السلبية على بقية دول العالم، بالإضافة إلى ذلك، أدت الأوضاع المالية العالمية إلى جانب ارتفاع قيمة الدولار إلى تفاقم مواطن الضعف المالية والدين في البلدان النامية.

محلياً، لم يختلف الوضع الاقتصادي الأردني في العام 2022 عن الأوضاع التي شهدتها المنطقة والعالم، إذ لم يكن الأردن بمعزل عن الظروف الاقتصادية المتباينة وغير المستقرة على النطاق الدولي، فتأثر سلباً بالحرب الروسية الأوكرانية، التي أعطت مؤشرات تحذيرية حول عدم القدرة على تحسين الوضع الاقتصادي ومعالجة المشكلات الأساسية التي تعاني منها البلاد، خاصة الفقر والبطالة وأعباء الدين العام.

وبناءً على ذلك ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (التضخم) للعام الماضي 2022، بنسبة 4.23%، كما ارتفعت نسبة البطالة إلى 25% والفقر إلى 27%، وسط توقعات بمواصلتهما الارتفاع خلال الفترة المقبلة، ورغم ذلك بلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع نهاية العام الماضي 2.7% ارتفاعاً من 2.4% ، مدفوعاً بإعادة فتح الاقتصاد بالكامل، والانتعاش القوي في مؤشرات السياحة الأردنية، إضافة إلى تحسن مستوى الصادرات.

أداء القطاع المصرفي الأردني

واصل البنك المركزي الأردني خلال العام 2022 دوره الرئيسي والقيادي في الحفاظ على الاستقرار النقدي، وكبح جماح التضخم، والمساهمة في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة، حيث واكب إجراءات الاحتياطي الفيدرالي الأميركي فيما يتعلق برفع أسعار الفائدة، ولجأ إلى رفعها على أدوات سياسته النقدية، مستنداً في ذلك إلى جملة من المؤشرات، أبرزها الأداء الحالي والتوقعات المستقبلية للمؤشرات النقدية والاقتصادية، سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو العالمي مثل التضخم الكلي والأساسي، ومؤشرات كفاية الاحتياطيات، ومعدل النمو الاقتصادي.

لقد تبنى البنك المركزي الأردني منذ العام 1995سياسة تثبيت سعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار الأميركي، وقد أثبتت هذه السياسة على امتداد أكثر من 27 عاماً أنها السياسة الأنسب والأمثل للاقتصاد الوطني الأردني، وتُشكّل دعامة أساسية للاستقرار النقدي والمصرفي وبيئة الاقتصاد الكلي، ناهيك عن دورها الفاعل في دعم جاذبية الدينار الأردني، وزيادة تنافسية الصادرات الوطنية، فضلاً عن تعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية.

وقد أظهرت ورقة سياسات صادرة عن منتدى الاستراتيجيات الأردني بعنوان «البنوك العاملة في الأردن» أن القطاع المصرفي في الأردن يعتبر ثاني أفضل الدول استقراراً (من بين 165 دولة) بعد لوكسمبورغ التي جاءت في المرتبة الأولى؛ وذلك استناداً إلى البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي التي تقيس مدى احتمالية تعثر النظام المصرفي ل 165 دولة من خلال احتساب ما يعرف بالدرجة المعيارية (Z-score) ، حيث أن الأسباب الكامنة وراء متانة القطاع المصرفي في الأردن يعود إلى مستوى الربحية (العائد على الأصول)، ونسبة كفاية رأس المال (مجموع رأس مال الأسهم إلى إجمالي الأصول)، ومستوى التقلب المنخفض (الانحراف المعياري للعائد على الأصول).

وجدير بالذكر أن رصيد الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي الأردني يبلغ 17.2 مليار دولار يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.5 شهر، وارتفع حجم الودائع بالدينار الأردني لدى البنوك العاملة في المملكة بنسبة 7% لتصل إلى 42.1 مليار دينار، بالإضافة إلى ارتفاع اجمالي التسهيلات بنسبة 8.5% لتصل إلى 32.6 مليار دينار.

أداء البنك في العام 2022

لقد تبنى مجلس الإدارة منذ توليه مهامه في شهر أيار من العام 2021، وضع استراتيجية جديدة للبنك للأعوام (2021- 2025) تُعنى بالتحول والتطوير والنمو، حيث أسهمت هذه الاستراتيجية من خلال التنفيذ الحصيف والكفؤ في تحقيق البنك لنتائج إيجابية قياسية طالت جميع مؤشرات البنك التشغيلية وعززت من مركزه ومتانته المالية.

وقد تمكن البنك مع نهاية العام 2022 من تحقيق زيادة في صافي أرباحه بعد الضريبة لتصل إلى 18.7 مليون دينار، مقابل 7.7 مليون دينار في العام 2021، وارتفع مجموع حقوق الملكية بنسبة 2.1% لتصل إلى حوالي 477.6 مليون دينار مع نهاية العام 2022، مقارنة مع 467.7 مليون دينار تم تحقيقها في العام 2021، فيما بلغت حصة مساهمي البنك من مجموع حقوق الملكية حوالي 475.8 مليون دينار.

أيضاً، نمت إجمالي موجودات البنك مع نهاية العام 2022، بنسبة 18% لتصل إلى 3.5 مليار دينار ، مقارنة مع 3 مليارات دينار في العام 2021، فيما بلغ إجمالي ودائع العملاء والتأمينات النقدية في نهاية عام 2022 حوالي 2.5 مليار دينار مقابل 2 مليار دينار في عام 2021.

وبناءً على هذه النتائج المالية القوية، يوصي مجلس إدارة البنك لهيئتكم العامة الموقرة بالموافقة على توزيع 12 مليون دينار كأرباح نقدية على المساهمين عن العام 2022 تعادل 8% من رأس المال، وذلك بعد استيفاء الشروط والموافقات اللازمة من قبل البنك المركزي الأردني حسب الأصول.

وعمل البنك خلال العام 2022، على متابعة تطورات الأوضاع الاقتصادية ومراقبة أداء بعض الحسابات التي تأثرت سلباً بجائحة كورونا وما تلاها من أوضاع اقتصادية ضاغطة، حيث استمر البنك بتطبيق سياسته التحوطية واقتطع مبلغ 33 مليون دينار من أرباح عام 2022 لتلك الغاية مقابل 30.5 مليون لعام 2021، في المقابل واصلت إدارة البنك جهودها في المتابعة الحثيثة لهذه الحسابات، وقد أثمر ذلك باسترداد مبلغ 843 ألف دينار خلال العام الماضي تم تسجيلها كإيرادات، كما انخفضت نسبة الديون غير العاملة لتسجل 6.54% مقابل 7.99% في عام 2021، وارتفعت نسبة التغطية للديون وسجلت 77.22% مقابل 66.27% في عام 2021.

وعلى صعيد خططنا التوسعية، لتنويع مصادر إيرادات البنك وتعزيز تواجده جغرافياً في المنطقة العربية، فقد تمكن البنك من شراء حصة مؤثرة نسبتها 51.79% من أسهم رأسمال مصرف بغداد-العراق ، إلى جانب خطة للاستحواذ على شركة بي إم إتش كابيتال للخدمات المالية ومقرها الإمارات العربية المتحدة، إضافة إلى تنفيذ خطط لإصدار سندات رأس المال الشق الأول (رأس المال الإضافي) بحد أقصى 85 مليون دينار أردني أو ما يعادلها بالدولار الأمريكي.

وعلى صعيد التحول الرقمي، فقد واصل البنك مسيرته الرائدة في هذا المجال حيث كثفت كوادر البنك من جهودها خلال العام 2022 في استخدام تكنولوجيا الروبوت (RPA) لأتمتة العمليات والتي أتت استكمالاً لبرامج التطوير للسنوات السابقة بهدف التحسين من كفاءة الأعمال عن طريق تحويل جزء كبير من العمل اليومي التقليدي لموظفي البنك ليتم إنجازه بكفاءة وسرعة ودقة عالية وبصورة آلية. وتم أتمتة مجموعة من العمليات الداخلية على نظام سير العمليات (Workflow) والتي تحسن تجربة العملاء مثل طلبات القروض والبطاقات ونظام (KYC) وفتح الحسابات حيث تم تقصير مدة التنفيذ للعمليات بحوالي 70% من الوقت السابق.

كما عمل البنك على استكمال أجزاء كبيرة من مشروع تحديث البنية التحتية، وذلك بعد الانتهاء من تحديث شبكة اتصالات البنك بالكامل وتطبيق تكنولوجيا (SD-WAN) لتوجيه حركة مرور البيانات بشكل آمن وذكي عبر شبكة البنك، إضافة إلى الانتهاء من تجهيز موقع مركز البيانات الرديف ومركز البيانات الرئيسي الجديد ويتم حالياً استكمال نقل الأنظمة اليها مع الاستمرار باستكمال تجهيز مركز البيانات الثالث (HA) ليتم تحقيق الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بالحفاظ على ديمومة استمرارية الأعمال وتقديم الخدمة للعملاء بدون توقف وتحقيق متطلبات التوافرية للمعلومات.

في الختام، اسمحوا لي أن أتقدم بالأصالة عن نفسي وبالإنابة عن سائر أعضاء مجلس الإدارة بالشكر الجزيل للبنك المركزي الأردني على دوره الاستراتيجي في الاقتصاد الوطني وتعزيز الاستقرار النقدي من خلال توفيره البيئة الملائمة للبنوك الأردنية لتبني أحدث الممارسات المصرفية المواكبة لأفضل المعايير العالمية، مما مكّنها من استخدام منظومة من الوسائل التقنية الحديثة عالية الأمان، وتوفير خدماتها المصرفية على مدار الساعة.

كما أتقدم بالشكر لهيئة الأوراق المالية الأردنية على دعمها وتعاونها الوثيق مع القطاع المصرفي الأردني، والشكر موصول لرئيس وأعضاء الإدارة التنفيذية ولجميع موظفي البنك على تفانيهم واخلاصهم في العمل وحرصهم على أن يكون البنك الأردني الكويتي دائما في المقدمة من خلال توفير أفضل الخدمات والحلول المصرفية التي ترتقي للمعايير المعمول بها في السوق المصرفي العالمي.

كما أغتنم هذه الفرصة لشكر جميع عملاء ومساهمي البنك على ثقتهم ودعمهم المتواصل لمجلس الإدارة، الذي لم ولن يدخر جهدا في سبيل تعظيم منحهم القيمة المضافة العالية وفي تعظيم قيم عوائدهم واستثماراتهم في البنك، على أمل اللقاء بكم مجددا وبنككم في طليعة البنوك العاملة في المنطقة.

ناصر اللوزي

رئيس مجلس الإدارة

تقرير الحوكمة لعام 2022

إطار الحاكمية المؤسسية

يؤمن البنك الأردني الكويتي بأن وجود حاكمية مؤسسية جيدة يؤدي إلى إدارة جيدة للبنك، ويساعد على تحقيق أهداف البنك الإستراتيجية وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، ويضمن حماية مصالح المودعين، ويؤكد المسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب العلاقة الآخرين، ويستند البنك في إدارة وتطوير حوكمته الداخلية على ما ورد في نصوص قانون الشركات الساري المفعول وبنود تعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني وتعليمات الحوكمة للشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، هذا بالإضافة إلى الارشادات والتعليمات التي تصدرها الجهات الرقابية الدولية ذات الصلة بأعمال البنوك، وبما يتوائم مع طبيعة أعمال البنك وأنظمته الداخلية.

ويؤكد مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي التزامه والتزام الإدارة التنفيذية العليا وكافة موظفي البنك بتطبيق المبادىء العامة والتعليمات المنظمة للحاكمية المؤسسية، بهدف الوصول إلى أفضل الممارسات التي تضمن تحقيق العدالة في معاملة كافة الجهات ذات العلاقة بالبنك (Stakeholders)، والتقيد بمتطلبات الشفافية والإفصاح عن وضع البنك المالي والإداري الحقيقي، والمساءلة في العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وبين مجلس الإدارة والمساهمين، وبين مجلس الإدارة والجهات المختلفة الأخرى ذات العلاقة. ولمزيد من الشفافية فقد تم إرفاق دليل الحاكمية المؤسسية ضمن التقرير السنوي، وهو متوفر على موقع البنك الإلكتروني www.jkb.com.

كما تم وبناء على تعليمات البنك المركزي الأردني، العمل على تطبيق متطلبات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها رقم (2016/65) وفق معيار COBIT.

تعتمد إجراءات تنظيم وإدارة البنك على الأسس التالية:

- وجود مجلس إدارة يتسم بالفاعلية وتحمل المسؤولية.
- توجه استراتيجي واضح من أجل تطوير الأعمال ضمن أطر واضحة لإدارة المخاطر.
- أسس محاسبية جيدة وإفصاح للمعلومات.
- آليات حكيمة لاتخاذ القرارات.
- تقييم للأداء مرتبط بالاستراتيجية.
- تنمية وتطوير الموارد البشرية.

مجلس الإدارة:

يحكم تشكيل مجلس الإدارة قانون الشركات الأردني، وقانون البنوك، وتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك، وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.

يتمثل الدور الرئيسي لمجلس الإدارة في مسؤوليته عن سلامة كافة عمليات البنك بما فيها أوضاعه المالية، وعن قيام البنك بتلبية مسؤولياته المختلفة تجاه كافة الجهات ذات العلاقة، ويقوم بوضع الأهداف ورسم الاستراتيجيات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين، كما يقوم بالرقابة على الإدارة التنفيذية، والتأكد من كفاءة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، ومدى تقيد البنك بالخطط الاستراتيجية، ومن توفر سياسات مكتوبة تغطي كافة الأنشطة المصرفية لدى البنك واعتماد هذه السياسات.

ومجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن مصداقية ودقة التقارير المالية للبنك، والمعلومات الواردة في التقرير السنوي، وضمان تطبيق سياسات المخاطر الملائمة، وأن البنك ملتزم بجميع القوانين السارية.

وتم انتخاب مجلس الإدارة الحالي في 4 أيار 2021 لفترة أربع سنوات، وقام المجلس بانتخاب معالي السيد ناصر اللوزي رئيساً لمجلس الإدارة، والسيد فيصل حمد العيار نائباً للرئيس.

أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والمستقيلين خلال السنة

أ- الأعضاء الطبيعيين:

الاسم	تنفيذي/غير تنفيذي	مستقل/غير مستقل	حالة العضو
السيد ناصر احمد اللوزي/ رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي	مستقل	عضو حالي
السيد فيصل حمد العيار/ نائب رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو حالي
الدكتور مروان جميل المعشر	غير تنفيذي	مستقل	عضو حالي
السيد هاني خليل الهنيدي	غير تنفيذي	مستقل	عضو حالي
الدكتور صفوان سميح طوقان	غير تنفيذي	مستقل	عضو حالي
الدكتور عمر مشهور الجازي	غير تنفيذي	مستقل	عضو حالي
السيدة ناديا عبد الرؤوف الروابدة	غير تنفيذي	مستقل	عضو حالي

ب- أسماء ممثلي الأعضاء الاعتباريين:

الاسم	تنفيذي/غير تنفيذي	مستقل/غير مستقل	حالة العضو
السيد مصطفى سمير الشامي ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو حالي
السيد طارق محمد عبد السلام ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة	غير تنفيذي	غير مستقل	مستقيل بتاريخ 2022/4/20
السيد مسعود جوهر حيات ممثل شركة مشاريع الكويت القابضة	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو حالي
السيد مروان محمود عوض ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو حالي
السيد نضال فائق القبج ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو حالي
السيد ماجد فياض برجاق ممثل شركة سفاري للتطوير والاستثمار العقاري	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو حالي
السيد بيجان خسروشاهي ممثل شركة (Odyssey Reinsurance Co.)	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو حالي

عضويات أعضاء مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة:

اسم عضو مجلس الإدارة	عضويته في شركات مساهمة عامة
السيد ناصر احمد اللوزي	مجموعة الخليج للتأمين/الأردن
السيد بيجان خسروشاهي	مجموعة الخليج للتأمين/الأردن
الدكتور مروان جميل المعشر	شركة مسافات للنقل المتخصص، شركة الباطون الجاهز والتوريدات الانشائية، الشركة المتصدرة للأعمال والمشاريع

أعضاء الإدارة التنفيذية

السيد هيثم سميح «بدر الدين» البطيخي	المدير العام التنفيذي
السيد داود عادل داود عيسى	رئيس قطاع المساندة والعمليات
السيد زهدي بهجت زهدي الجيوسي	رئيس تنمية أعمال الشركات
السيد إبراهيم فريد آدم بيشه	رئيس الخزينة والعلاقات الدولية
الدكتور مكرم أمين ماجد القطب	رئيس الائتمان
السيد سهيل أحمد محمود السلمان	رئيس تنمية أعمال التجزئة
السيد زيد وديع جريس شرايحه	رئيس تنمية الإستثمار
السيد إبراهيم عيسى إسماعيل كشت	رئيس الشؤون القانونية
السيد إبراهيم فضل محمود الطعاني	رئيس الشؤون المالية
السيد ماهر محمد حامد أبو سعادة	رئيس تكنولوجيا المعلومات
السيد طارق جودت سليمان الخيطان	رئيس العمليات
السيدة دانه عبدالله محمد جرادات	رئيس الاستراتيجية والتسويق
السيد فادي محمد أحمد عياد	رئيس إدارة مراقبة الامتثال
السيد محمود عصام عبدالرزاق الأحمر	رئيس إدارة المخاطر
السيد يوسف واصف يوسف حسن	رئيس إدارة التدقيق الداخلي

ضابط ارتباط الحوكمة :

السيد فادي عياد	**رئيس إدارة مراقبة الامتثال**

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

بهدف تنظيم أعمال المجلس وزيادة كفاءته وفعاليته، يشكل مجلس الإدارة من أعضائه لجاناً مختلفة يفوضها ببعض الصلاحيات والمسؤوليات، وبشكل يتوافق مع أهداف واستراتيجيات البنك. وقد تم بيان آلية عمل كل لجنة، وتحديد مهامها ومسؤولياتها بشكل تفصيلي، ضمن دليل الحاكمية المؤسسية المعتمد والمنشور على موقع البنك الإلكتروني، ويتم إلحاقه بالتقرير السنوي للبنك كجزء لا يتجزأ منه.

1. لجنة التحكم المؤسسي (لجنة الحوكمة)

تتولى اللجنة الإشراف على إعداد دليل الحاكمية المؤسسية بالبنك، وتحديثه ومراقبة تطبيقه، والتأكد من أن الهيكل التنظيمي للبنك يلبي متطلبات الحاكمية المؤسسية، كما تقوم باعتماد السياسات العامة لإقرارها من مجلس الإدارة والإشراف على تنفيذها، والتأكد من الالتزام بميثاق أخلاقيات العمل المعتمد لدى البنك، وذلك على مستوى مجلس الإدارة وكافة المستويات الإدارية في البنك، بالإضافة إلى أية مهام أخرى وردت في تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة، من خلال دائرة الحوكمة المؤسسية.

2. لجنة المخاطر

تتولى اللجنة مراجعة إطار عمل إدارة المخاطر في البنك، واستراتيجية إدارة المخاطر، وتهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الأثر الجوهري وإدارتها، ومواكبة التطورات التي تؤثر في أعمال البنك. كما تقوم بمراجعة تقارير دائرة إدارة المخاطر، ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة وبما يوضح مدى التزام البنك بدرجة المخاطر المقبولة المعتمدة، بالإضافة إلى أية مهام أخرى وردت في تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة.

3. لجنة الامتثال

تتولى اللجنة التأكد من وجود سياسات وإجراءات لالتزام البنك مع التعليمات والقوانين السارية، واعتماد الهيكل التنظيمي لدائرة مراقبة الامتثال، والتأكد من استقلاليتها، والتأكد من وجود خطة سنوية لإدارة مخاطر عدم الامتثال، وتقييم درجة الفعالية التي يدير بها البنك مخاطر عدم الامتثال مرة واحدة في السنة على الأقل، ومراجعتها عند إجراء أي تغييرات عليها.

4. لجنة التدقيق

تتولى اللجنة المراجعة والمصادقة على خطة التدقيق الداخلي التي تشمل نطاق التدقيق وتكراره، والاطلاع على تقارير التدقيق الداخلي، وتقارير وملاحظات الجهات الرقابية، وتقارير المدقق الخارجي، والتأكد من استقلالية إدارة التدقيق الداخلي، ومن قيام الإدارة التنفيذية باتخاذ الإجراءات التصويبية. وتقوم اللجنة بمراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة، والتأكد من قيام البنك بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية، بالإضافة إلى أية مهام أخرى وردت في تعليمات البنك المركزي الأردني وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة.

5. لجنة الترشيح والمكافآت

تتولى اللجنة تحديد الأشخاص المؤهلين للإنضمام إلى عضوية مجلس الإدارة، وتحديد صفة العضو المستقل وترشيح الأشخاص المؤهلين للإنضمام إلى الإدارة التنفيذية العليا، وتقوم بالإشراف على تطبيق سياسة تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة العليا، والتأكد من وجود سياسة لمنح مكافآت الإداريين بالبنك وتطبيقها، بالإضافة إلى أية مهام أخرى وردت في تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة.

6. لجنة مجلس الإدارة للتسهيلات

تتولى اللجنة النظر فيما يلي:

- منح وتعديل وتجديد وهيكلة التسهيلات الائتمانية التي تتجاوز صلاحيات اللجنة المنبثقة عن الإدارة التنفيذية (لجنة الإدارة للتسهيلات) التي يرأسها مدير عام البنك، وضمن حدود يحددها لها مجلس إدارة البنك. ويختص مجلس الإدارة باتخاذ القرار بما يزيد عن صلاحيات اللجنة.
- إتخاذ القرار المناسب حصراً بخصوص التسهيلات التي تم التوصية بالموافقة عليها من قبل اللجنة المنبثقة عن الإدارة التنفيذية (لجنة الإدارة للتسهيلات).

وللمجلس تفويض بعض أو جميع صلاحيات هذه اللجنة في تعديل شروط أو هيكلة التسهيلات للجنة الإدارة للتسهيلات.

7. لجنة الإدارة والاستثمار:[1]

تتولى اللجنة النظر فيما يلي وإتخاذ القرار بشأنه:

أولاً: في مجال الإدارة:

- طلبات المصاريف الإدارية، وعقود المشتريات، والعطاءات، والتوريدات، والتبرعات، وكافة الارتباطات والعقود التي تزيد عن الصلاحيات الموكلة للإدارة التنفيذية العليا والمحددة ضمن نظام وجدول صلاحيات الارتباط والصرف المعتمدمن مجلس الإدارة، وتتخذ القرارات الإدارية والمالية بشأنها.
- طلبات/عروض بيع العقارات المملوكة للبنك فيما يتجاوز الصلاحيات الموكلة للإدارة التنفيذية العليا بموجب جدول الصلاحيات المعتمد.
- إعتماد تسعير العقارات المملوكة للبنك سنوياً أو عندما يتطلب الأمر ذلك.

ثانياً: في مجال الاستثمار:

المقترحات والطلبات المقدمة من لجنة الإدارة للاستثمار بموجب جدول الصلاحيات المرفق بالسياسة الاستثمارية المعتمدة فيما يتجاوز صلاحيتها وتتخذ القرار بشأنها ويشمل ذلك:

- استثمارات البنك بالدينار الأردني في أدوات السوق النقدي وسوق رأس المال.
- استثمارات البنك بالعملات الأجنبية في أدوات السوق النقدي وسوق رأس المال، وعمليات تداول العملات.

ويختص مجلس الإدارة باتخاذ القرار بما يزيد عن صلاحيات اللجنة في أي من البنود الواردة أعلاه.

1 تم إلغاء اللجنة بموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ 21/12/2022.

8. لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

تتولى اللجنة اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات، والهياكل التنظيمية المناسبة، بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا، وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك، وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع موارد تكنولوجيا المعلومات واستثماراتها، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة مدى تحقق ذلك والتأكد منه، والإشراف العام على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات والاطلاع عليها، للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.

اسم رئيس وأعضاء لجنة التدقيق ونبذة عن مؤهلاتهم وخبراتهم:

السيد هاني خليل الهنيدي، رئيس اللجنة (مستقل)

الشهادات العلمية:	ماجستير إدارة الأعمال، جامعة بورتلاند – الولايات المتحدة الأمريكية، 1980 وبكالوريوس في إدارة الأعمال، الجامعة الأمريكية في بيروت 1973، شهادة محاسب قانوني (CPA)
المناصب الحالية:	• رئيس هيئة المديرين، شركة صناعات البحر المتوسط • رئيس هيئة المديرين، شركة المتوسط للطاقة
المناصب السابقة:	• رئيس مجلس الإدارة، الشركة الوطنية للأمونيا وصناعة المركبات الكيميائية (1991- 2009) • المدير التنفيذي، الشركة الأردنية الكويتية للمنتجات الزراعية والغذائية (1986-1992) • مدير عام المشروع، الشركة الأردنية للإدارة والاستثمارات (1984-1986) • المدير الإداري والمالي، الشركة الأردنية للأوراق المالية (1982-1984) • مدقق، شركة توش روس (1980-1982) • محاسب أول، شركة اتحاد المقاولين (1976-1978) • محاسب، شركة صفوان للتجارة والمقاولات (1973-1974)

معالي السيد مروان محمود عوض (غير مستقل)

الشهادات العلمية:	ماجستير الاقتصاد من جامعة فاندربيلت – الولايات المتحدة الأمريكية، 1980، دبلوم عالي التنمية الاقتصادية من جامعة فاندربيلت – الولايات المتحدة الأمريكية، 1980 ، بكالوريوس إدارة أعمال من الجامعة الأردنية، 1973.
المناصب الحالية:	• المدير العام، الأولى الدولية للإستشارات والتحكيم • رئيس مجلس الإدارة، شركة إيلاف الأردنية للحلول المتكاملة • رئيس منتدى خبراء مخاطر الأعمال • نائب رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب / بيروت • عضو مجلس أمناء الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية
المناصب السابقة:	• وزير المالية (1996-1997) • أمين عام لوزارة الصناعة والتجارة (1991-1993) • رئيس مجلس استثمار أموال الضمان الاجتماعي • نائب رئيس مجلس إدارة الملكية الأردنية • المدير العام والرئيس التنفيذي، البنك الأهلي الأردني • مدير لدوائر الاستثمار والعلاقات الخارجية، البنك المركزي الأردني • المدير العام والرئيس التنفيذي، بنك الشرق الأوسط والاستثمار • المدير العام التنفيذي، مصرف قطر الإسلامي • المدير العام، بنك الانماء الصناعي • مدير ومؤسس، المعهد العربي للدراسات المصرفية

الدكتور صفوان سميح طوقان (مستقل)

الشهادات العلمية:	دكتوراه اقتصاد، جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1980ماجستير اقتصاد، جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، بكالوريوس في إدارة الأعمال، الجامعة الأمريكية – بيروت 1966
المناصب السابقة:	• عضو مجلس الأعيان الأردني السادس والعشرون • رئيس مجلس الإدارة، بورصة عمان (2012-2013) • رئيس مجلس الإدارة، شركة مناجم الفوسفات (2000-2004) • مدير عام، مؤسسة الضمان الاجتماعي (1994-1999) • أمين عام، وزارة التخطيط (1989-1994) • أستاذ مساعد، جامعة اليرموك (1981-1989) • محاضر، جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية (1975-1980) • البنك المركزي الأردني (1966-1975)

الدكتور عمر مشهور الجازي (مستقل)

الشهادات العلمية:	دكتوراه قانون التحكيم الدولي، جامعة كينت - المملكة المتحدة ، 2000، ماجستير قانون التجارة الدولية ، جامعة لندن ميتروبوليتان - المملكة المتحدة، 1994 ، بكالوريوس القانون، الجامعة الأردنية 1992، دبلوما، القانون الدولي النووي، جامعة دي مونتبيلير، 2017
المناصب الحالية:	• عضو مجلس إدارة شركة الاستثمارات الحكومية • عضو هيئة مديرين شركة إدارة وتطوير التعليم والبحث العلمي • عضو هيئة مديرين شركة المؤسسة العربية للتعليم والبحث العلمي • عضو مجلس إدارة مؤسسة عبدالحميد شومان • رئيس مجلس أمناء جامعة عمان العربية • المدير الشريك المؤسس لـ الجازي ومشاركوه/محامون ومستشارون قانونيون • محكم دولي
المناصب السابقة:	• رئيس جمعية المحكمين الأردنيين • عضو مجلس إدارة بنك صفوة الاسلامي لغاية 1-2017 • عضو الهيئة الإدارية لصندوق الائتمان العسكري • عضو مجلس أمناء صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية • نائب رئيس ومؤسس المنتدى الأردني لحوكمة الشركات • عضو مجلس إدارة شركة تطوير العقبة • عضو مجلس إدارة شركة العقبة للمطارات • عضو مجلس إدارة الشركة الإدارية المتخصصة للاستثمار والاستشارات المالية (12-2016 ولغاية 3-2021)

اسم ورئيس أعضاء لجان المجلس:

أعضاء لجنة التحكم المؤسسي

الدكتور مروان جميل المعشر، رئيس اللجنة (مستقل)

السيد ناصر أحمد اللوزي (مستقل)

السيد ناديا عبدالرؤوف الروابدة (مستقل)

السيد مصطفى سمير الشامي (غير مستقل)

أعضاء لجنة المخاطر

الدكتور صفوان سميح طوقان ، رئيس اللجنة (مستقل)

السيد نضال فائق القبج (غير مستقل)

السيد مصطفى سمير الشامي (غير مستقل)

السيدة ناديا عبدالرؤوف الروابدة (مستقل)

أعضاء لجنة الامتثال

الدكتور عمر مشهور الجازي، رئيس اللجنة (مستقل)

السيد هاني خليل الهنيدي (مستقل)*

السيد مروان محمود عوض (غير مستقل)

*السيد هاني خليل الهنيدي مندوب مجلس إدارة البنك مع البنك المركزي القبرصي، لغايات تطبيق متطلبات قانون مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وأي توجيهات من الاتحاد الأوروبي ذات الصلة.

أعضاء لجنة الترشيح والمكافآت

السيدة ناديا عبدالروؤف الروابدة ، رئيس اللجنة (مستقل)

الدكتور صفوان سميح طوقان (مستقل)

السيد مسعود جوهر حيات (غير مستقل)

الدكتور عمر مشهور الجازي (مستقل)

أعضاء لجنة التسهيلات

السيد ناصر أحمد اللوزي، رئيس اللجنة (مستقل)

السيد مسعود جوهر حيات (غير مستقل)

السيد مصطفى سمير الشامي (غير مستقل)

السيد ماجد فياض برجاق (غير مستقل)

السيد نضال فائق القبج (غير مستقل)

أعضاء لجنة الإدارة والاستثمار

السيد ناصر أحمد اللوزي ، رئيس اللجنة (مستقل)

السيد مسعود جوهر حيات (غير مستقل)

السيد مصطفى سمير الشامي (غير مستقل)

السيد ماجد فياض برجاق (غير مستقل)

السيدة ناديا عبدالرؤوف الروابدة (مستقل)

أعضاء لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

السيد ماجد فياض برجاق، رئيس اللجنة (غير مستقل)

الدكتور مروان جميل المعشر (مستقل)

السيد هاني خليل الهنيدي (مستقل)

السيد نضال فائق القبج (غير مستقل)

عدد اجتماعات كل من اللجان خلال السنة مع بيان الأعضاء الحاضرين:

لجنة التدقيق

بلغ عدد اجتماعات لجنة التدقيق خلال السنة (9) اجتماعات، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

اسم العضو	اجتماعات لجنة التدقيق								
	الأول 2/2	الثاني 2/10	الثالث 4/17	الرابع 4/24	الخامس 6/15	السادس 7/24	السابع 9/13	الثامن 10/23	التاسع 11/27
السيد هاني خليل الهنيدي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الدكتور صفوان سميح طوقان	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد نضال فائق القبج – لغاية 10/16	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓		
السيد مروان محمود عوض – اعتباراً من 10/17								✓	✓
الدكتور عمر مشهور الجازي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

لجنة الترشيح المكافآت

بلغ عدد اجتماعات لجنة الترشيح والمكافآت خلال السنة (5) اجتماعات، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

اسم العضو	اجتماعات لجنة الترشيح والمكافآت				
	الأول 1/23	الثاني 3/23	الثالث 4/26	الرابع 7/20	الخامس 12/19
السيدة ناديا عبدالرؤوف الروابدة	✓	✓	✓	✓	✓
الدكتور صفوان سميح طوقان	✓		✓	✓	✓
السيد مسعود جوهر حيات	✓	✓	✓	✓	✓
الدكتور عمر مشهور الجازي	✓	✓	✓	✓	✓

لجنة التحكم المؤسسي

بلغ عدد اجتماعات لجنة التحكم المؤسسي خلال السنة (3) اجتماعات، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

اسم العضو	اجتماعات لجنة التحكم المؤسسي		
	الأول 3/23	الثاني 7/25	الثالث 12/18
الدكتور مروان جميل المعشر	✓	✓	✓
السيد ناصر أحمد اللوزي	✓	✓	✓
السيد طارق محمد عبدالسلام – لغاية 4/20	✓		
السيد مصطفى سمير الشامي – اعتباراً من10/17			
السيدة ناديا عبدالرؤوف الروابدة	✓	✓	✓

لجنة المخاطر

بلغ عدد اجتماعات لجنة المخاطر خلال السنة (4) اجتماعات، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

اسم العضو	اجتماعات لجنة المخاطر			
	الأول 4/26	الثاني 6/14	الثالث 9/18	الرابع 12/18
الدكتور صفوان سميح طوقان	✓	✓	✓	✓
السيد نضال فائق القبج	✓	✓	✓	✓
السيد مصطفى سمير الشامي- اعتباراً من 10/25				✓
السيدة ناديا عبدالرؤوف الروابدة	✓	✓	✓	✓

لجنة الامتثال

بلغ عدد اجتماعات لجنة الامتثال خلال السنة (4) اجتماعات، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

اسم العضو	اجتماعات لجنة الامتثال			
	الأول 3/9	الثاني 6/15	الثالث 10/6	الرابع 11/27
الدكتور عمر مشهور الجازي	✓	✓	✓	✓
السيد هاني خليل الهندي	✓	✓	✓	✓
السيد مروان محمود عوض	✓	✓	✓	✓

لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

بلغ عدد اجتماعات لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات خلال السنة (4) اجتماعات، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

اسم العضو	اجتماعات لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات			
	الأول 3/29	الثاني 7/25	الثالث 8/7	الرابع 12/15
السيد ماجد فياض برجاق	✓	✓	✓	✓
الدكتور مروان جميل المعشر	✓	✓	✓	✓
السيد هاني خليل الهنيدي	✓	✓	✓	
السيد نضال فائق القبج	✓	✓	✓	✓

لجنة الإدارة والاستثمار

بلغ عدد اجتماعات لجنة الإدارة والاستثمار خلال السنة (1) اجتماع واحد، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين للاجتماع:

اسم العضو	اجتماعات لجنة الإدارة والاستثمار 11/9 الأول
السيد ناصر أحمد اللوزي	✓
السيد مسعود جوهر حيات	✓
السيد ماجد فياض برجاق	✓
السيد طارق محمد عبد السلام- لغاية 4/20	
السيد مصطفى سمير الشامي – اعتباراً من 10/17	✓
السيدة ناديا عبدالرؤوف الروابدة	✓

لجنة المجلس للتسهيلات

بلغ عدد اجتماعات لجنة المجلس للتسهيلات خلال السنة (29) اجتماع، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

اسم العضو	اجتماعات لجنة التسهيلات 1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19
السيد ناصر أحمد اللوزي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد مسعود جوهر حيات	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد ماجد فياض برجاق	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد طارق محمد عبد السلام – لغاية 4/20	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓									
السيد مصطفى سمير الشامي- اعتباراً من 10/17														✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد مروان محمود عوض – لغاية 10/16	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد نضال فائق القبج – اعتباراً من 10/17																			

اسم العضو	تابع اجتماعات لجنة التسهيلات 20	21	22	23	24	25	26	27	28	29
السيد ناصر أحمد اللوزي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد مسعود جوهر حيات	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد ماجد فياض برجاق	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد طارق محمد عبد السلام – لغاية 4/20										
السيد مصطفى سمير الشامي- اعتباراً من 10/17	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد مروان محمود عوض – لغاية 10/16	✓	✓								
السيد نضال فائق القبج – اعتباراً من 10/17			✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

اجتماعات لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي ومسؤول الامتثال

قامت لجنة المجلس للتدقيق بالاجتماع مع مدقق الحسابات الخارجي أربع مرات خلال السنة، وقامت بالاجتماع مع رئيس إدارة مراقبة الامتثال مرة واحدة خلال السنة.

عدد اجتماعات مجلس الإدارة خلال السنة مع بيان الأعضاء الحاضرين:

اسم العضو	اجتماعات مجلس الإدارة								
	الأول 2/12	الثاني 2/12	الثالث 4/1	الرابع 4/27	الخامس 6/26	السادس 7/26	السابع 9/20	الثامن 10/25	التاسع 12/21
السيد ناصر أحمد اللوزي – رئيس المجلس	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد فيصل حمد العيار - نائب الرئيس	✓	✓			✓				✓
السيد مسعود جوهر حيات	✓	✓	✓	✓	✓		✓	✓	✓
السيد طارق محمد عبد السلام- لغاية 4/20	✓	✓	✓						
السيد مصطفى سمير الشامي – اعتباراً من 6/22					✓	✓	✓	✓	✓
السيد مروان محمود عوض	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد نضال فائق القبج	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد بيجان خسروشاهي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الدكتور مروان جميل المعشر	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد هاني خليل الهنيدي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد ماجد فياض برجاق	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الدكتور صفوان سميح طوقان	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الدكتور عمر مشهور الجازي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيدة ناديا عبدالروؤف الروابدة			✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

* قام أعضاء مجلس الإدارة بحضور اجتماع الهيئة العامة للمساهمين المنعقد بتاريخ 2022/4/27، وقد تم الاعتماد على تقنية الاتصال المرئي في عقد اجتماع الهيئة العامة واجتماعات المجلس واللجان، عملاً بتعليمات اعتماد الوسائل الالكترونية للإجراءات المتعلقة بالشركات لسنة 2021.

أتعاب أعضاء مجلس الإدارة واللجان الفرعية

يتقاضى كل عضو في مجلس الإدارة مبلغ 5,000 دينار سنوياً كبدل مكافأة لعضوية المجلس حسب قانون الشركات، كما يتقاضى بدل سفر وتنقل وبدل حضور إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه.

ناصر اللوزي

رئيس مجلس الإدارة

سياسة الأجور والمكافآت

لدى البنك الأردني الكويتي سياسة شاملة للأجور والمكافآت، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسياسات تقييم الأداء التي يعتمدها مجلس الإدارة، بحيث تقاس الزيادات السنوية للموظفين أو المكافآت المالية وفقاً لمستوى الإنجاز الذي يحقق مصالح البنك وتقدمه المستدام في كافة الجوانب. كما تحرص هذه السياسة على تعزيز استقلالية الجهات الرقابية، بحيث لا يرتبط تحديد أجور أو مكافآت موظفيها بمستوى أرباح البنك.

وتنظم سياسة الأجور والمكافآت، أسس استحقاق الزيادات السنوية على الرواتب، وأثر الترقية والترفيع على الأجر، وأنواع العلاوات التي تصرف للموظفين، وشروط استحقاقها، كما تضع إطار سلم الرواتب وأسس مراجعته، وكل ذلك بهدف الحفاظ على بيئة عمل تنافسية وعادلة.

تم بيان الرواتب والعلاوات وبدلات التنقل والمكافآت التي تقاضاها كل من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في التقرير السنوي للبنك عن عام 2022 وذلك ضمن بيانات الإفصاح المطلوبة بموجب المادة (4) من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والإيضاحات حول البيانات المالية والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من التقرير.

البيئة الرقابية

الرقابة الداخلية

إن مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي والإدارة التنفيذية للبنك مسؤولون عن وضع والمحافظة على وجود أنظمة وإجراءات رقابة داخلية قادرة على ضمان وتحقيق ما يلي:

- دقة ونزاهة البيانات المالية والتشغيلية الصادرة عن البنك.
- كفاءة وفعالية أداء العمليات التشغيلية للبنك.
- فعالية إجراءات حماية أصول وممتلكات البنك.
- التوافق مع سياسات وإجراءات العمل الداخلية والقوانين والتشريعات والتعليمات السارية.

وانطلاقاً من إيمان البنك بأهمية نظام الضبط والرقابة الداخلية الفعال كونه من أهم عناصر الإدارة الجيدة وأساس لسلامة وجودة عمليات البنك، يتبنى البنك عدداً من أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتي يقع على عاتق الإدارة التنفيذية مسؤولية متابعة تطويرها وتحديثها، حيث تعمل إدارة البنك وبشكل مستمر على مراقبة وتقييم مدى كفاءة وفعالية هذه الأنظمة وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها والعمل على تعزيزها.

وفي هذا الإطار، فقد اعتمد مجلس الإدارة سياسات متعلقة بالضبط والرقابة الداخلية تطرقت إلى كافة الجوانب المتعلقة بأنظمة الرقابة الداخلية من حيث تعريفها ومقوماتها ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عنها.

التدقيق الداخلي

تقوم فلسفة التدقيق الداخلي على تقديم خدمات توكيدية واستشارية مستقلة وموضوعية للبنك تهدف إلى إضافة قيمة وتطوير العمليات، ومساعدة إدارة البنك في تحقيق أهدافها المقررة وذلك من خلال اتباع نهج منتظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والتحكم المؤسسي.

تتبع إدارة التدقيق الداخلي وظيفياً إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، وترفع تقاريرها ونتائج أعمالها إلى لجنة التدقيق.

تم إعداد ميثاق التدقيق الداخلي وفقاً لأفضل الممارسات الدولية وتالياً أهم ملامح الميثاق:

- تتمتع إدارة التدقيق الداخلي بالاستقلالية ولا تقوم بأية أعمال تنفيذية.
- لإدارة التدقيق الداخلي حق الحصول على أية معلومة والاتصال بأي موظف داخل البنك والشركات التابعة وتتمتع بالصلاحيات التي تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها بأفضل وجه.
- يوفر البنك لإدارة التدقيق الداخلي العدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة أكاديمياً وعملياً، كما يوفر لموظفيها الدورات التدريبية اللازمة في الخارج والداخل.
- تعمل إدارة التدقيق الداخلي على تقديم توكيد معقول حول مدى فعالية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنك وقدرتها على تحقيق ما يلي:
  - الدقة والاعتمادية على البيانات المالية والتشغيلية.
  - كفاءة العمليات التشغيلية.
  - التوافق مع الأنظمة والتعليمات والقوانين السارية.
  - المحافظة على أصول وممتلكات البنك.
  - استمرارية العمل تحت كافة الظروف.
  - تحسين وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وعمليات التحكم المؤسسي.
  - تحسين وتطوير العمليات والمنتجات بما يحقق أهداف البنك.

تم إعداد ميثاق السلوك المهني لموظفي إدارة التدقيق الداخلي وفقاً لأفضل الممارسات الدولية والذي يركز على مبادئ النزاهة والموضوعية والسرية والكفاءة التي يتمتع بها المدقق.

يشمل نطاق عمل التدقيق الداخلي كافة مراكز عمل ونشاطات وعمليات البنك بما في ذلك فروعه الخارجية والشركات التابعة له، وكذلك الأنشطة المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities) إذا لزم الأمر وبالشكل الذي يمكّن الإدارة من تقييم مدى ملاءمة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر والتحكم المؤسسي وإنجاز كافة المهام والمسؤوليات المناطة بها، وبالإضافة إلى ذلك تقوم إدارة التدقيق الداخلي بعدة مهام أهمها ما يلي:

- تنفيذ عمليات المراجعة والتدقيق الدورية إستناداً إلى أولويات خطة التدقيق المبني على المخاطر والمعتمدة ضمن استراتيجيتها التي يتم الموافقة عليها من قبل لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- تنفيذ أية مهمات خاصة أو استشارات إستناداً إلى توجيهات من رئيس مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية أو رئيس إدارة التدقيق الداخلي أو السلطات الرقابية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية وأفضل الممارسات.

وقد تم إدخال مفهوم ضبط الجودة بهدف تقديم توكيد معقول إلى جميع الأطراف ذات العلاقة بخصوص أنشطة التدقيق الداخلي وأنها ضمن المعايير المتعارف عليها دولياً وذلك على الصعيدين المحلي والخارجي.

إدارة المخاطر

تدار المخاطر المختلفة التي قد يتعرض لها البنك من خلال إدارة مخاطر مستقلة ترتبط بلجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

تقوم إدارة المخاطر في البنك على ثلاث ركائز أساسية وعلى النحو التالي:

- الفهم الكامل والدراية من مجلس الإدارة وكذلك الإدارة العليا وموظفي البنك بأنواع المخاطر الكامنة بأعمال البنك.
- وجود إستراتيجية وسياسات وإجراءات ملائمة لإدارة المخاطر تظهر حجم المخاطر التي يمكن للبنك التعامل معها وبما يضمن المتانة المالية.
- وجود أنظمة تساعد على إدارة المخاطر المختلفة التي قد يواجهها البنك.

تتمثل أهداف دائرة إدارة المخاطر بما يلي:

- تحقيق المتانة المالية وبما ينعكس إيجاباً على تحسين التصنيف الائتماني للبنك.
- الشفافية في إبراز المخاطر والتأكد من وضوحها وفهمها.
- وضع التوصيات اللازمة لتحديد حجم ونوع كل من المخاطر الرئيسية المقبولة من قبل مجلس الإدارة والتأكد من موائمة المخاطر القائمة مع المخطط لها.
- تواؤم البنك مع مقررات بازل ما أمكن ومع كافة التشريعات التي تحكم وتنظم إدارة المخاطر في البنوك.

تعتبر عملية التعرف والتقييم وإدارة المخاطر مسؤولية مشتركة تبدأ بوحدات البنك حسب موقعها ومهامها وتعتبر خط الدفاع الأول. وتقوم إدارة المخاطر باعتبارها خط الدفاع الثاني بتقييم المخاطر ومراقبتها ووضع التوصيات اللازمة للسيطرة عليها والتخفيف من أثرها ورفع التقارير اللازمة إلى لجنة المخاطر ويأتي بعد ذلك دور التدقيق الداخلي باعتباره خط الدفاع الثالث.

دائرة إدارة المخاطر مسؤولة بدورها المذكور أعلاه وضمن هيكل تنظيمي موثق ومعتمد من لجنة المخاطر عن المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية وأمن المعلومات واستمرارية العمل والسيولة (ضمن إطار الموجودات والمطلوبات) والتواؤم مع مقررات بازل. كما تمثل إدارة المخاطر في اللجان المختلفة لإدارة العمل بالبنك والتي لها علاقة بأعمال إدارة المخاطر.

تتلخص مهام دائرة إدارة المخاطر كحد أدنى بما يلي:

- مراجعة إطار إدارة المخاطر في البنك قبل عرضه على لجنة المخاطر للتوصية باعتماده من مجلس الادارة.
- تنفيذ إستراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.
- تطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وضبط كل نوع من أنواع المخاطر.
- رفع تقارير للمجلس من خلال لجنة المخاطر ونسخة للإدارة التنفيذية العليا تتضمن معلومات عن منظومة المخاطر الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية.
- التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.
- دراسة وتحليل كافة أنواع المخاطر التي قد يواجهها البنك.
- تقديم التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر وتسجيل حالات الاستثناءات من سياسة إدارة المخاطر.
- توفير المعلومات اللازمة حول مخاطر البنك، لاستخدامها لأغراض الإفصاح.
- تعمل إدارة المخاطر على نشر الوعي بالمخاطر لدى موظفي البنك فيما يتعلق بالأساليب الحديثة لإدارة المخاطر وبما يحقق مفهوم الشمولية بإدارة المخاطر.
- تقييم كفاية رأس المال وربطها مع مخاطر البنك والاختبارات الضاغطة وذلك ضمن سياسة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، التي تعد من قبل إدارة المخاطر، وترفع للجنة المخاطر، ومن ثم تعتمد من مجلس الإدارة.

مراقبة الامتثال

تهدف إدارة مراقبة الامتثال إلى حماية البنك من مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية أو الخسائر المالية ومخاطر السمعة التي قد يتعرض لها من جراء عدم امتثاله للقوانين والأنظمة والتعليمات التشريعية الصادرة عن الجهات الرقابية المختصة محلياً ودولياً.

وفي إطار القيام بهذا الدور تقوم إدارة مراقبة الامتثال بما يلي:

- إدارة عمليات مراقبة الامتثال من خلال دائرة مستقلة ترفع تقاريرها دورياً إلى لجنة إدارة الامتثال المنبثقة من مجلس الإدارة، وعلى أن يشمل نطاق عمل الدائرة كافة مراكز عمل البنك داخل الأردن وخارجه إضافة للشركات التابعة.
- إصدار السياسات الخاصة بالامتثال معتمدة من مجلس الإدارة، تعنى بمراقبة إمتثال البنك للقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية وأفضل الممارسات والمعايير المصرفية، كما ويتم مراجعتها وتحديثها دورياً.
- تقديم النصح والمشورة لكافة مراكز العمل والشركات التابعة فيما يتعلق بالتشريعات الصادرة من الجهات الرقابية.
- مراقبة مخاطر عدم الامتثال من خلال إجراء فحوصات دورية لمراكز العمل للتأكد من امتثالها للقوانين والتشريعات السائدة.
- تلبية متطلبات الجهات الرقابية من بيانات وتقارير واستفسارات دورية والتحديث المستمر لقوائم الحظر الدولية، والإبلاغ عن الأنشطة المالية المشبوهة، إضافة لتلبية متطلبات البنوك المراسلة.
- التأكد من عدم الدخول في علاقات مصرفية مع الأشخاص أو الكيانات المدرجة على قوائم العقوبات الدولية أو تمرير أي حركات مالية لهم.
- الإلتزام بمتطلبات قانون الإمتثال الضريبي للحسابات الأجنبية.
- إستخدام نظام آلي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واعتماد المبدأ المستند إلى تصنيف العملاء حسب مخاطرهم.
- تلقي الشكاوي الواردة من العملاء ومعالجتها وتحليلها واتخاذ الإجراءات التي تكفل عدم تكرارها.
- نشر ثقافة الامتثال لدى كافة موظفي البنك من خلال عقد الورشات التدريبية وإعداد النشرات التثقيفية بشكل دوري ومستمر.
- وضع المبادئ حول كيفية منع الرشوة والفساد والحفاظ على أعلى مستوى من المعايير الأخلاقية.
- وضع إجراءات الرقابة التي من شأنها أن تسهم في الحد من وقائع الاحتيال ورصد وقوعها، والتعامل معها حال وقوعها، و ترسيخ السلوك المؤسسي القويم والمستدام من خلال إتاحة التوجيهات العامة وتحديد المسؤوليات إزاء وضع الضوابط وإجراء التحقيقات عند اللزوم.
- المحافظة على أرقى المعايير الأخلاقية والسلوك المهني والواجبات والمسؤوليات الموكل وحماية أصول البنك والمحافظة على النزاهة وحماية الأعمال وسمعة البنك وموظفيه.
- مباشرة التقصي ودراسة وقائع الاحتيال الفعلية أو محل الشك للحالات التي تظهر من خلال الأنظمة الخاصة بمكافحة الاحتيال أو التي تردها من خلال قنوات سياسة الإبلاغ او الشكاوي أو قنوات أخرى.
- تصميم مؤشرات الإنذار المبكر باستخدام الأنظمة الآلية ومراقبتها بشكل دوري وتحليل النتائج.
- التأكد من كفاية الضوابط لمنع الاحتيال وتقييم فعالية وكفاءة هذه الضوابط ومراقبتها وتحديثها بشكل مستمر.

سياسة الإبلاغ

لدى البنك سياسة معتمدة وإجراءات للإبلاغ (Whistleblowing) بهدف تطوير ثقافة الانفتاح والتعبير عن المسؤولية المشتركة للمحافظة على أخلاقيات العمل. وتم توزيع إجراءات التعامل بهذه السياسة على كافة العاملين بالبنك للعمل بموجبها. وتوضح إجراءات التعامل تسلسل مرجعية الإبلاغ والقضايا المتعلقة بالسلوك غير الطبيعي و/أو المشبوه التي يتوجب الإبلاغ عنها. ويتم مراقبة تنفيذ سياسة وإجراءات الإبلاغ من قبل لجنة التدقيق.

وحدة معالجة شكاوى العملاء

تنفيذاً لتعليمات التعامل مع شكاوي عملاء مزودي الخدمات المالية والمصرفية رقم (1/2017) تقوم وحدة معالجة شكاوي العملاء باستقبال والتعامل مباشرة مع شكاوي العملاء التي ترد من خلال الوسائل المتاحة كالهاتف المباشر والبريد الإلكتروني والعادي والحضور الشخصي، ويتم التعامل مع كافة الشكاوي الواردة وحل المحق منها وإجابة المشتكين خطياً أو شفوياً بناءً على طلبهم، علماً بأنه قد تم التعامل مع (558) شكوى خلال العام 2022 كان عدد المحق منها (175) شكوى وغير المحق منها (383) شكوى، كما يتم إصدار تنبيهات للموظفين بخصوص الشكاوي حول التعامل مع العملاء وتوضيح إجراءات العمل لبعض الموظفين في الحالات التي تتطلب ذلك، وتقوم وحدة معالجة شكاوي العملاء برفع تقارير دورية بشكل شهري للإدارة العليا للبنك وبشكل ربعي إلى البنك المركزي الأردني تتضمن وصفاً للشكاوي المستلمة وعددها وكيفية التعامل معها، كما يتم إعداد دراسات تحليلية تتضمن تفاصيل إحصائية ومقارنات عن الشكاوى خلال فترات محددة لغايات خفض عدد الشكاوى وإيجاد حلول جذرية لها لضمان عدم تكرارها مستقبلاً.

علاقة البنك بالمساهمين

يقوم البنك بتطوير علاقات إيجابية مبنية على الشفافية مع كافة المساهمين. وفي هذا المجال يعمل البنك وبكافة السبل على تشجيع كافة المساهمين وبخاصة صغار المساهمين على حضور اجتماعات الهيئات العامة للمساهمين والتشجيع على القيام بعمليات التصويت.

لدى البنك قاعدة عريضة من المساهمين تبلغ (12,304) مساهماً كما في 2022/12/31، والمصدر الرئيسي للمعلومات بالنسبة للمساهمين يتمثل في التقرير السنوي والذي يشمل تقرير رئيس مجلس الإدارة والقوائم المالية المدققة وملحق دليل الحاكمية المؤسسية، إضافة إلى إنجازات البنك في العام السابق وخطة العمل للعام اللاحق، كما يتم نشر القوائم المالية ربع السنوية ونصف السنوية المراجعة (غير المدققة).

كما يتم إيداع مجموعة القوائم المالية الكاملة وتقرير مجلس الإدارة لدى هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان وتزويد مراقب الشركات بنسخة عنها، ويتم عرض هذه التقارير على موقع البنك الإلكتروني www.jkb.com، والذي يحتوي أيضاً على معلومات وافية عن خدمات ومنتجات البنك وأخباره وبياناته الصحفية. ويلتزم البنك بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية حال حدوثها وفقاً لما تقتضيه تعليمات هيئة الأوراق المالية.

نسب توزيع مساهمي البنك كما في 2022/12/31

عدد الأسهم المملوكة	الأشخاص		الأسهم	
	العدد	%	العدد	%
إلى 500	7,586	61.65	1,363,269	0.91
501 إلى 1,000	2,647	21.51	1,830,733	1.22
1,001 إلى 5,000	1,502	12.21	3,233,930	2.15
5,001 إلى 10,000	231	1.88	1,688,834	1.13
10,001 إلى 100,000	285	2.32	7,512,410	5.01
100,001 إلى 500,000	41	0.33	7,867,283	5.24
500,001 فأكثر	12	0.10	126,503,541	84.34
الإجمالي	12,304	100	150,000,000	100

حركة سعر سهم البنك مقابل مؤشر بورصة عمان خلال عام 2022

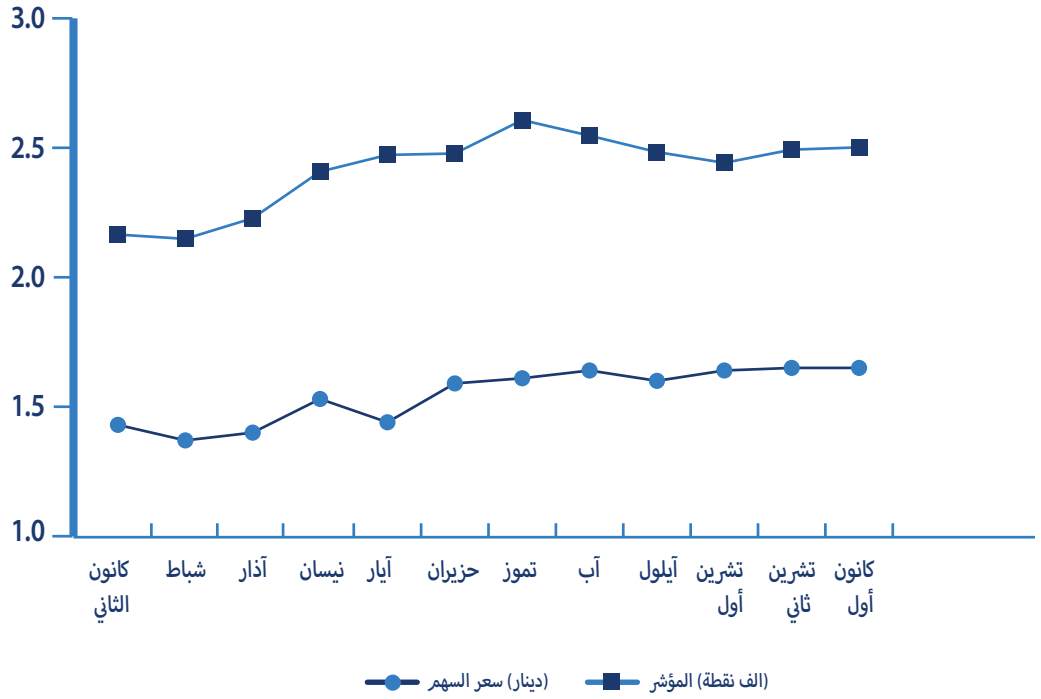

الأداء المالي للبنك

فيما يلي عرض لأهم بنود قائمة المركز المالي الموحد وقائمة الدخل الموحد لعام 2022 :

أ- قائمة المركز المالي الموحد

الموجـودات: بلـغ مجمـوع الموجـودات كمـا في 2022/12/31 حـوالي 3546.9 مليـون دينـار مقارنـة مـع 3005.1 مليـون دينـار في العـام السـابق محققـاً نمـواً بنسـبة 18%.

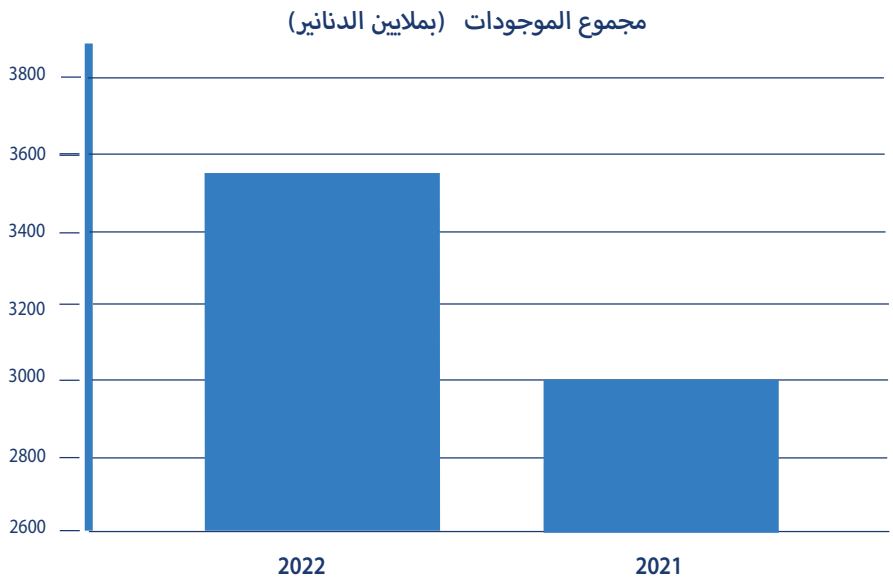

التسـهيلات الائتمانيـة المبـاشرة: بلـغ رصيـد التسـهيلات الائتمانيـة المبـاشرة بالصـافي حـوالي 1922.6 مليـون دينـار في نهايـة عـام 2022 مقابـل 1687.3 مليـون دينـار في نهايـة عـام 2021 بنمـو قـدره 13.9%. وقـد زاد إجمـالي القـروض الممنوحـة للأفـراد بنسـبة 17.5% والقـروض العقاريـة بنسـبة 2.8% عمـا كان عليـه في نهايـة عـام 2021، بينمـا ارتفعـت قـروض الـشركات الكـبرى بنسـبة 14.6% والمؤسسـات الصغـيرة والمتوسـطة بنسـبة 17.9%. وتعكـس هـذه النتائـج نجـاح البنـك في تنميـة محفظتـه الائتمانيـة وتوزيعهـا عـلى مختلـف القطاعـات الاقتصاديـة بهـدف تحسـين الربحيـة وتوزيـع المخاطـر.

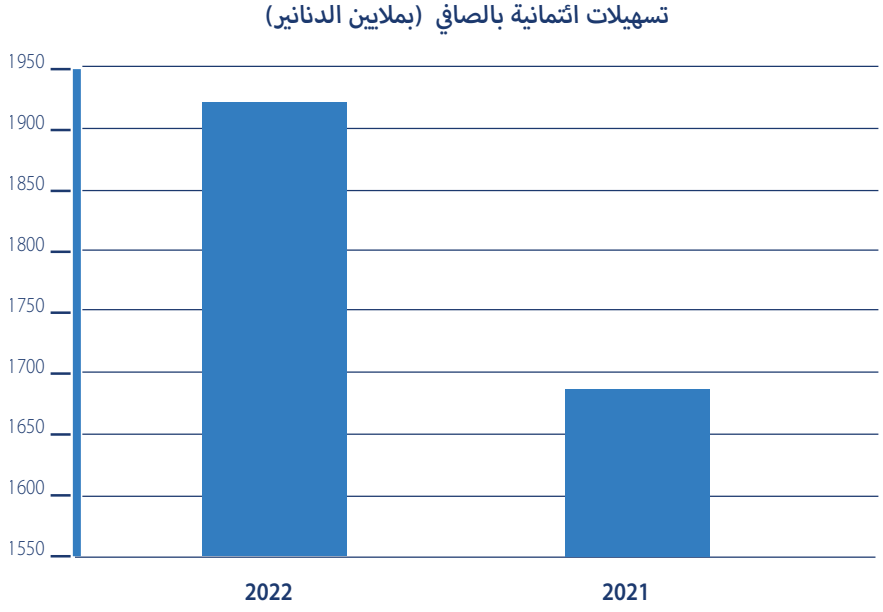

المطلوبات: ارتفع مجموع المطلوبات في نهاية عام 2022 بنسبة 21% عن العام السابق ليسجل 3069.4 مليون دينار.

مجموع المطلوبات (بملايين الدنانير)

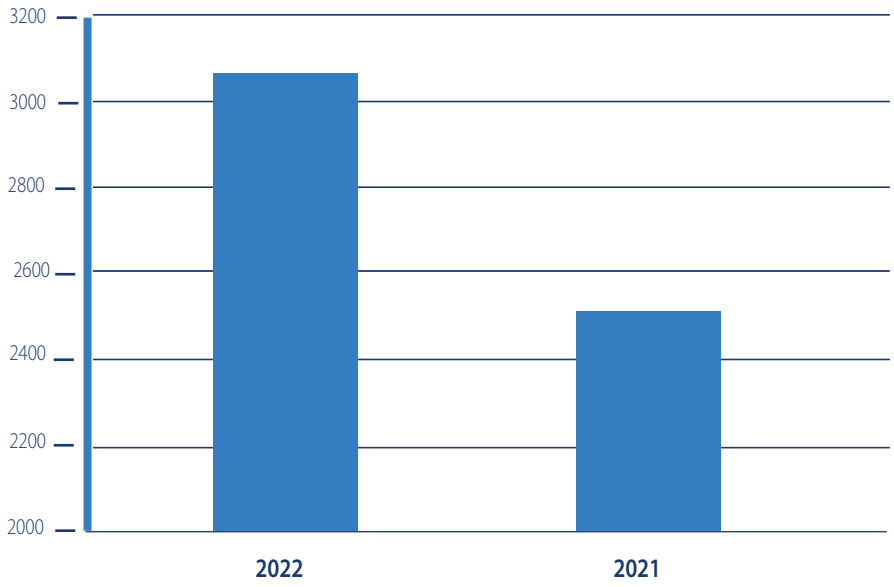

ودائـع العمـلاء والتأمينـات النقديـة: شـكلت ودائـع العمـلاء والتأمينـات النقديـة 82.6% مـن إجمـالي المطلوبـات. وتشـمل ودائـع العمـلاء حسـابات التوفـير والحسـابات الجاريـة والودائـع لأجـل والتأمينـات النقديـة الخاصـة بالعمـلاء مـن الأفـراد والـشركات. وبلـغ إجمـالي ودائـع العمـلاء والتأمينـات النقديـة في نهايـة عـام 2022 حـوالي 2536.6 مليـون دينـار مقابـل 2030.4 مليـون دينـار في عـام 2021.

ودائع العملاء و التأمينات النقدية (بملايين الدنانير)

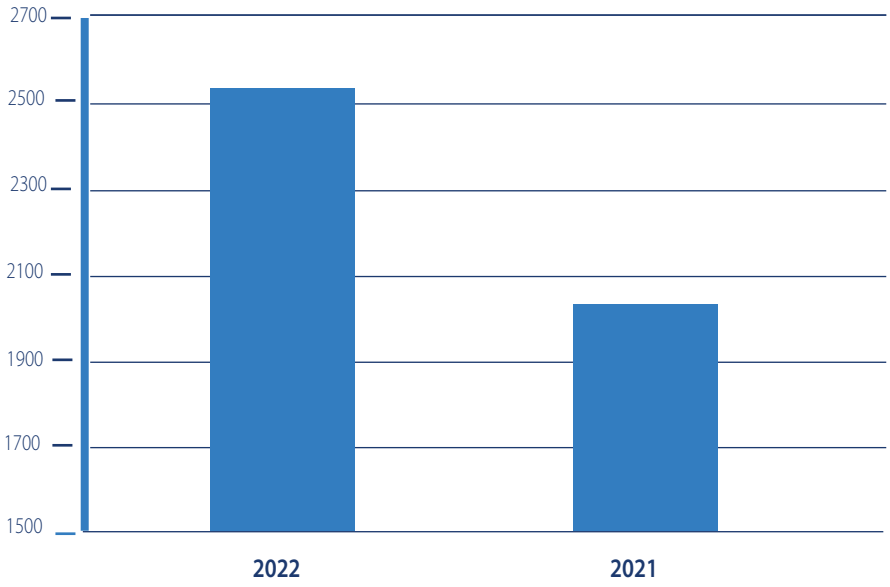

حقـوق الملكيـة: ارتفـع مجمـوع حقـوق الملكيـة الى حـوالي 477.6 مليـون دينـار كمـا في 31 كانـون أول 2022 مقارنـة مـع 467.7 مليـون دينـار كمـا في 31 كانـون أول 2021 بنسـبة نمـو قدرهـا 2.1%. وبلغـت حصـة مسـاهمي البنـك مـن مجمـوع حقـوق الملكيـة حـوالي 475.8 مليـون دينـار.

ب - قائمة الدخل الموحد

إجمـالي الدخـل : بلـغ إجمـالي الدخـل لعـام 2022 حـوالي 139.5 مليـون دينـار مقابـل 111.9 مليـون دينـار في عـام 2021 وبنسـبة نمـو قدرهـا 24.7%.

صـافي الدخـل: بلغـت صـافي الأربـاح ا المتحققـة بعـد الضريبـة في عـام 2022، حـوالي 18.7 مليـون دينـار مقابـل 7.7 مليـون دينـار في العـام السـابق.

صـافي إيـرادات الفوائـد والعمـولات: بلـغ صـافي إيـرادات الفوائـد والعمـولات للعـام حـوالي 111.4 مليـون دينـار مقارنـة مـع 94 مليـون دينـار لعـام 2021 وبنسـبة نمـو قدرهـا 18.5%.

مصروفـات التشـغيل: بلغـت مصروفـات التشـغيل، والـتي تتضمـن تكلفـة العاملـين والمكاتـب والاسـتهلاك والمصروفـات الإداريـة الأخـرى ومخصصـات متنوعـة (باسـتثناء مخصـص التسـهيلات والموجـودات الماليـة الأخـرى) 79.7 مليـون دينـار مقابـل 69.3 مليـون دينـار في العـام 2021. وتعـود هـذه الزيـادة إلى ارتفـاع أسـعار الخدمـات، ارتفـاع نفقـات الموظفـين بالإضافـة الى مصاريـف العقـارات المسـتملكة.

مـصروف خسـائر ائتمانيـة متوقعـة للتسـهيلات الائتمانيـة المبـاشرة: واصلـت إدارة البنـك سياسـتها في تعزيـز مخصـص تـدني التسـهيلات الائتمانيـة المبـاشرة تحوطـاً للضعـف المحتمـل في بعـض الحسـابات بالإضافـة إلى تأثـر بعـض القطاعـات بالتداعيـات الراهنـة والمحتملـة عـلى الاقتصـاد الوطـني، حيـث تـم اقتطـاع مبلـغ 29.5 مليـون دينـار مـن أربـاح عـام 2022 لتلـك الغايـة مقابـل 28.7 مليـون لعـام 2021. وبخصـوص حسـابات الديـون المعدومـة / المحولـة خـارج المركـز المـالي فقـد واصلـت إدارة البنـك جهودهـا في المتابعـة الحثيثـة لهـذه الحسـابات حيـث أثمـرت ذلـك باسـترداد مبلـغ 843 ألـف دينـار خـلال هـذا العـام سـجلت كإيـرادات.

أنشطة وإنجازات إدارات البنك في عام 2022

تعزيزاً لاستراتيجية البنك في التوسع، وتعزيز حصته السوقية، وتنويع مصادر دخله، فقد قرر مجلس إدارة البنك خلال العام 2022 الموافقة على السير بإجراءات الاستحواذ على 51.79% من أسهم رأسمال مصرف بغداد. إن مصرف بغداد من أكبر المصارف التجارية الخاصة في العراق وهو شركة مساهمة خاصة عراقية تم تأسيسها في العام 1992 ومركزه الرئيسي بغداد ويبلغ رأسماله الحالي 250 مليار دينار عراقي ويقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه الرئيسي وفروعه المنتشرة داخل العراق وعددها 33 فرعا بالإضافة الى فرعه في الجمهورية اللبنانية.

كما قرر مجلس إدارة البنك خلال العام 2022 الموافقة على السير بإجراءات الاستحواذ على ما نسبته 76.972% من رأس مال شركة بي إتش إم كابيتال. علما بأن شركة بي إتش إم كابيتال هي شركة مساهمة خاصة مدرجة بسوق دبي المالي، وتخضع لرقابة هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات المتحدة، وتحتل الشركة منذ تأسيسها عام 2006 أعلى المراتب ما بين الشركات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتتواجد الشركة في إمارة دبي (المقر الرئيسي) بالإضافة الى فروعها في أبو ظبي، الشارقة، رأس الخيمة والعين.

ومن المتوقع الانتهاء من العمليات أعلاه وتوحيد البيانات المالية للشركات أعلاه ضمن البيانات المالية للبنك قبل نهاية النصف الأول من العام 2023.

وفيما يلي نبذة عن إنجازات دوائر البنك خلال عام 2022 تحققت من خلالها الأهداف المعتمدة ضمن الاستراتيجية:

مجموعة تنمية الأعمال

إدارة تنمية أعمال الشركات

استكمالاً للإنجازات التي تم تحقيقها خلال العام 2021، قامت إدارة تنمية أعمال الشركات خلال العام 2022 بتحقيق إنجازات مميزة، وذلك بتحقيق نمو غير مسبوق في محفظة تسهيلات الشركات المباشرة وذلك بما نسبته 18% كما ورافقها نمو في التسهيلات غير المباشرة أيضاً بما نسبته 18%.

أما على صعيد التطوير التكنولوجي فقد شهد العام 2022 إطلاق نظام تتبع سير الأعمال (Corporate Workflow) والذي من شأنه أتمتة مراحل تقديم الطلبات الائتمانية والذي يهدف بشكل رئيسي إلى تسريع الأعمال، وزيادة الكفاءة والفعالية عند التعامل مع الطلبات الائتمانية، وتبعاً لهذا النظام فقد تم أتمتة جميع مراحل تقديم الطلب الائتماني وصولاً للتوثيق القانوني، الأمر يتماشى وتلبية رغبات العملاء كما ويلبي طموحات البنك في المحافظة على ريادة السوق في قطاع الخدمات المصرفية للشركات والأعمال التجارية والدولية.

أما على جانب تعزيز الخدمات غير المالية وتدعيم الأعمال المرتبطة باستراتيجية البنك الشاملة الخاصة بالإستدامة والمستندة لواقع اهتمام إدارة تنمية أعمال الشركات بعملائها، فقد تم تنظيم أولى ورشات العمل لعملاء البنك في قطاع المقاولات والمطورين العقاريين وذلك بحضور مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الأمر الذي استهدف نشر الوعي وتحفيز التوسع في بناء المباني الخضراء وتوضيح المنافع المختلفة للعملاء ضمن إطار السعي للمحافظة على البيئة وتخفيض نسبة الإنبعاثات الكربونية.

ولإيماننا المطلق بأهمية دور قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الأردني، كما ولتعزيز دورنا الحيوي في تقديم الخدمات المصرفية بما يلبي احتياجات ورغبات عملاؤنا، فقد تم افتتاح أول مركز أعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة ماركا كما وسيتم العمل للتوسع في إنشاء مراكز أعمال أخرى وبشكل تدريجي من خلال خطة موضوعة والتي سيتم العمل على تنفيذها خلال العام 2023، الأمر الذي نستهدف من خلاله تسهيل وتسريع الأعمال لشركاؤنا في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دور مدير العلاقة بالتعامل المباشر مع العملاء لخدمتهم بفعالية والتواجد الفعلي بالقرب من منشآتهم ومراكز أعمالهم.

إضافة لذلك، تم التوسع في عقد العديد من الشراكات الداعمة للنهوض وتلبية متطلبات هذا القطاع الهام، ومن الشراكات الرئيسية بهذا الصدد «الشركة الأردنية لضمان القروض والبنك الأوروبي للإستثمار» هذا وقد استهدفت هذه الاتفاقيات المشتركة توفير حلول تمويلية مبتكرة من شأنها تعزيز الأعمال وخفض التكاليف المترتبة بالتمويل بالإضافة لدعم وتحفيز الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة.

إدارة تنمية أعمال التجزئة

على الرغم من التحديات الناتجة عن ارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع نسبة التضخم وارتفاع أسعار السلع والخدمات، والتي أثرت على قطاع الأفراد بشكل واضح وبالأخص بما يتعلق بالقدرة على الإقتراض بالإضافة إلى توجيهات البنك المركزي بالتركيز على حماية المستهلك المالي ودعم الإقراض المسؤول، فقد حافظنا خلال العام 2022 على وتيرة النمو في محفظة تسهيلات الأفراد وتعزيز موقع البنك التنافسي، حيث عملنا خلال العام على مواكبة كافة المتغيرات وتعزيز تنافسية منتجاتنا لموائمة معطيات السوق والتركيز على استقطاب الشرائح ذوو المخاطر الأدنى وتلبية احتياجاتهم.

حافظنا خلال العام 2022 على وتيرة النمو في محفظة تسهيلات الأفراد وتعزيز موقع البنك التنافسي، حيث عملنا خلال العام على مواكبة كافة المتغيرات وتعزيز تنافسية منتجاتنا لموائمة معطيات السوق. وحققت دائرة تنمية أعمال التجزئة نمو في محفظة تسهيلات الأفراد بنسبة 13% علاوة على تحقيق نمو بمحفظة البطاقات الائتمانية وبنسبة 30%. و على الرغم من التحديات والمنافسة في أسعار الفوائد على الودائع حقق البنك نمو بنسبة 18% في محفظة الودائع.

وواكبنا خلال العام كافة المتغيرات في أعمال التامين المصرفي، حيث حافظت دائرة التأمين المصرفي على وتيرة النمو وبنسبة نمو 3% بالمقارنة مع العام 2021 علاوة على توفير الأدوات التأمينية اللازمة لتقليل المخاطر الناتجة عن إعادة جدولات القروض و تثبيت الأقساط، حيث تم رفع سن الانتفاع للتغطيات التأمينية على حياة العملاء المقترضين حتى عمر 72 عام ذلك لتغطية الفجوة التي حدثت كنتيجة لارتفاع سعر الفائدة مما أدى إلى ارتفاع المبالغ المقترضة للعملاء وزيادة مدة الاقتراض. كما تم شمول عملاء القروض الاستهلاكية المتناقصة بمنفعة التغطيات التأمينية على الحياة والتي بدورها ستساهم بشكل كبير في تقليل المخاطر على البنك وفي الوقت ذاته تمتع العميل بمنفعة إضافية مجانية.

تماشياً مع تطوير وتحسين تجربة العميل تم تطبيق نظام سير الأعمال (Workflow) لأتمتة عمليات المنح لمنتجات البطاقات الائتمانية ومنتجات تسهيلات الأفراد حيث تم اختصار المعاملات.

وتم خلال العام توقيع اتفاقية شراكة مع شركة ماستركارد العالمية بتوفير برنامج (Fintech Express Partner) والذي يستهدف شركات التكنولوجيا المالية (FinTechs) بهدف بناء علاقة استراتيجية معهم والسعي للاستفادة من خدماتها التقنية وربطها مع خدمات البنك المصرفية. كما تم تطبيق العديد من الخدمات الرقمية التي تضمن تسهيل الخدمات المقدمة للعملاء وبأفضل جودة ممكنة كما تم تطوير العديد من الخدمات الداعمة والمقدمة من خلال الصرافات الآلية.

تم في الربع الثالث من العام إطلاق تطبيق الموبايل البنكي الجديد JKB Mobile بحلته الجديدة والذي يتضمن العديد من المزايا الجديدة والمتطورة وتم التوسع في شبكة الصرافات الآلية بتركيب صرافات آلية جديدة ليصبح إجمالي عدد الصرافات الآلية 113 صراف آلي.

ومن باب تحسين تجربة العملاء وتعزيز تواجدنا والتركيز على الخدمات وتخفيض الكلف عملنا خلال العام على دمج ستة فروع متواجدة في العاصمة بثلاثة فروع وبتجربة عملاء مختلفة، حيث جار العمل حاليا بالأعمال الهندسية اللازمة لافتتاح الفروع بحلتها الجديدة.

كما تم الانتهاء من تجديد 5 فروع بالإضافة إلى التوسع في شبكة الفروع حيث أن العمل جاري وفي المراحل النهائية لافتتاح فرع جديد في المدينة الصناعية سحاب ومتوقع افتتاحه في الربع الاول من العام 2023.

إدارة تنمية الاستثمار

تهدف إدارة تنمية الاستثمار إلى تحقيق قيمة مضافة من خلال إدارة ثروات العملاء ومتابعتها وتحقيق أعلى عائد ممكن على المحافظ الاستثمارية لصالح العملاء من خلال تطوير الاستراتيجيات الاستثمارية بما يلائم مصلحة العملاء ومصلحة البنك مما انعكس بشكل إيجابي على عدد العملاء المستقطبين. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الدائرة بعمليات البحث والتحليل المالي للأدوات الاستثمارية المختلفة والمنتجات المالية المتنوعة لتقديم الاستشارات اللازمة والمتعمقة باستخدام أحدث التقنيات بحيث تكون شاملة، لتحديد أفضل أنواع الاستثمارات ولتنويع المخاطر بما يتناسب مع العملاء والسياسات الاستثمارية المتبعة مما ساعد على اقتناص الفرص الاستثمارية في مختلف الأسواق العالمية.

تم خلال العام فتح حسابات جديدة مع وسطاء عالميين جدد لتعزيز وتوسيع قنوات التداول المتاحة لدى البنك من خلال التعامل مع أكثر من 15 وسيط خارجي من مختلف المؤسسات المالية والبنوك العالمية، بهدف الحصول على أفضل الأسعار والمنتجات بما يخدم مصلحة العملاء ليتم إدارة الاستثمارات بما يتناسب مع درجة المخاطر المقبولة للعملاء والبنك.

محافظ العملاء:

لقد سعت إدارة تنمية الاستثمار خلال عام 2022 ليس فقط في الحفاظ على دورها المتميز في خدمة مصلحة البنك وعملائه، بل قامت أيضا بتطوير وتعزيز أدوارها المختلفة فانعكس ذلك إيجابا على خدمة العملاء وتقديم منتجات استثمارية متنوعة وذلك من خلال المحافظة على التدفقات النقدية لمحافظ العملاء، عن طريق الاستثمار في أدوات ذات دخل ثابت، مقارنة مع تقلبات الأسواق خلال العام.

وبالرغم من التحديات الاقتصادية في أسواق رأس المال، فقد استطاعت الدائرة توفير الدراسات والأبحاث النوعية لخدمة مصالح العملاء من خلال كبرى المؤسسات المالية والاستشارية العالمية بهدف تنويع الفرص الاستثمارية في مختلف المنتجات الاستثمارية المتاحة عالمياً، وبالتالي تقليل مخاطر تقلبات وتذبذب الأسعار في الأسواق المالية والعملات العالمية الرئيسية؛ فقد تم تقديم أكثر من 115 مقترح للعملاء لاختيار استثماراتهم بما يتناسب مع المخاطر المقبولة.

محفظة البنك الأجنبية:

فيما يتعلق بمحفظة البنك الاستثمارية في الأسواق الأجنبية، وبالرغم من التحديات الاقتصادية في أسواق رأس المال إثر تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية، وما ترتب عليها من ارتفاع في أسعار العديد من السلع، إضافة إلى توجه معظم البنوك المركزية العالمية إلى رفع أسعار الفوائد خلال العام للسيطرة على معدلات التضخم المرتفعة، فقد نمت حجم المحفظة بنسبة 19.7% وذلك من خلال توظيف إستثمارات جديدة ذات عوائد عالية. ونتيجة إلى ذلك، ارتفعت عوائد أرباح الاستثمارات، عن طريق توزيعات أرباح الأسهم والفوائد المستحقة والمقبوضة على أدوات الدخل الثابت، بنسبة 66.70% خلال العام 2022 مقارنة بالعام 2021 نتيجة الاستثمارات والتوظيفات الجديدة باستثمارات ذات عوائد مرتفعة.

البنكية الخاصة

قامت البنكية الخاصة بالعام 2022 بالبناء على منجزات العام السابق بعد مباشرة أعمالها في المبنى الجديد «فيلا البنكية الخاصة» في عبدون حيث تم وضع استراتيجيات متكاملة لتطوير الخبرة المكتسبة لدى عملاء البنكية الخاصة و الاستفادة من المرافق و الخدمات المتوفرة لدى «الفيلا» بحيث تم التوسع في طرح حلول استثمارية مميزة بالتعاون مع ادارة تنمية اعمال الاستثمار ضمن الظروف الاقتصادية الجيوسياسية التي طرأت خلال العام و تأثيرها على قطاعات مختلفة في جميع دول العالم بالاضافة الى طرأ خلال النصف الثاني من العام 2022 بما يخص الارتفاع المتسارع في اسعار الفوائد نتيجة ازمة التضخم العالمي حيث تم وضع خطط استثمارية للتحوط من تأثير هذه الازمات على محافظ العملاء الاستثمارية و كانت النتائج أفضل من معظم المؤشرات المالية العالمية في تقييم أداء المحافظ مما عزز من ثقة العملاء و بالتالي إرتفاع و نمو قاعدة العملاء بشكل ملفت مقارنة بالعام السابق و بنسبة نمو 28% من خلال إستقطاب عملاء جدد من الاردن و خارجه و بالتالي كان لذلك أثر كبير في ارتفاع قيمة المبالغ الاستثمارية من عملاء جدد و حاليين ضمن الحسابات المدارة و غير المدارة.

بالاضافة الى ما سبق فقد قام فرع البنكية الخاصة بخدمة العملاء و تقديم الخدمات المصرفية المتميزة بحيث نمت اعماله بشكل ملحوظ خلال العام 2022 و استفاد العملاء من المرافق و الخدمات التكنولوجية المتطورة و التي تواكب احدث الادوات العالمية التي تلبي جميع متطلبات العملاء على مختلف متطلباتهم الإستثمارية و المصرفية و التي كان لها دور مهم في تحقق النمو المستهدف في زيادة الحصة السوقية الكمية و النوعية. كما نمت ودائع عملاء البنكية الخاصة بنسبة تجاوزت 88% و إرتفاع في عدد العملاء بنسبة 55% مقارنة بالعام السابق و ضمن الشرائح المستهدفة لأعمال الفرع.

إدارة الخزينة والعلاقات الدولية

تابعت إدارة الخزينة والعلاقات الدولية خلال عام 2022 تقديم خدماتها ومنتجاتها المتنوعة لعملاء البنك والدوائر والفروع المختلفة محققة إنجازات متميزة واستطاعت بفضل توجيهات اللجان الإدارية المتخصصة وخبرة كوادرها من تسجيل معدلات نمو وأداء جيدة بكافة أنشطتها على الرغم من التعافي الاقتصادي البطيء وازدياد المنافسة داخل القطاع المصرفي المحلي وارتفاع المخاطر المرتبطة بالأنشطة الاستثمارية المحلية والخارجية.

في مجال إدارة الموجودات والمطلوبات للبنك حققت إدارة الخزينة والعلاقات الدولية مستويات أداء مرتفعة خلال عام 2022 حيث قامت باتباع سياسات استثمارية متنوعة ومتوازنة ساهمت بشكل كبير في زيادة الربحية من الفوائد والعمولات من خلال تعزيز وتحسين نوعية الموجودات وجودتها والعوائد المرتبطة بها. كما ساهمت تلك السياسات في تنويع مصادر الأموال بالدينار الأردني والعملات الأجنبية لتتوائم مع نوعية الموجودات بالإضافة إلى تخفيض المخاطر المرتبطة بها مثل مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر العمليات.

واستطاعت إدارة الخزينة والعلاقات الدولية من المحافظة على نسبة سيولة مرتفعة لتوفير الحماية والأمان ولمواجهة أية ظروف أو مستجدات مستقبلية من خلال الاحتفاظ بموجودات سائلة وموجودات مالية تتصف بسرعة التحويل إلى نقد، وينطوي ذلك على استخدام الأدوات المالية قصيرة الأجل والصادرة عن الحكومات والمؤسسات والشركات الكبيرة والتي تتصف بنشاط تجاري كبير. ويراعى عند إدارة السيولة موضوع الموائمة بين موجودات البنك ومطلوباته، فاستطاعت الدائرة تحسين نسب الفجوات الزمنية ما بين الموجودات والمطلوبات للآجال الطويلة آخذين بعين الاعتبار الالتزام بنسبة السيولة القانونية المحددة من قبل البنك المركزي الأردني، وكذلك العمل ضمن خطة طوارئ السيولة عند الحاجة.

وقد شهد العام 2022 قيام البنوك المركزية في معظم دول العالم برفع أسعار الفائدة الخاصة بعملاتها وذلك بهدف كبح جماح التضخم الذي ارتفع بنسبة كبيرة خلال العام نتيجة لعدة عوامل وبات يشكل تهديداً للنمو الاقتصادي والاستقرار المالي العالمي. حيث قام بنك الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي سبعة مرات خلال فترة 9 شهور فقط وبنسبة 4.25%. وقد حذا البنك المركزي الأردني حذو بنك الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي وقام برفع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية بالدينار الأردني سبعة مرات وبنسبة مشابهه بلغت 4.25% بهدف الحفاظ على الإستقرار المالي والنقدي في المملكة. كما قام البنك المركزي الأوروبي برفع أسعار الفائدة على اليورو من صفر إلى 2.50% خلال العام بينما قام بنك إنجلترا المركزي برفع أسعار الفائدة على الجنيه الإسترليني أكثر من مرة لتصل إلى 3.50%. أما البنك المركزي السويسري فقد قام برفع أسعار الفائدة على الفرنك السويسري من سالب 0.75% إلى سالب 0.25% وألحق ذلك برفعتين لسعر الفائدة لتصل إلى 1.0% في نهاية العام.

وفيما يتعلق بمحفظة السوق النقدي للبنك فقد تمكنت إدارة الخزينة والعلاقات الدولية من إدارة المحفظة بشكل مميز محققة عوائد مرتفعة في ظل إرتفاع أسعار الفائدة على الدينار الأردني والعملات الأجنبية. وحرصت الدائرة على إدارة السيولة النقدية للبنك من خلال تنويع مصادر التمويل محلياً وعالمياً وبكلف معقولة إضافة إلى توظيفها في الأسواق بشكل كفؤ لتحقيق أفضل عائد مع المحافظة على النسب المحددة في السياسة الاستثمارية وتعليمات البنك المركزي الأردني.

كما تمكنت إدارة الخزينة والعلاقات الدولية من إدارة محفظة السندات المحلية للبنك خلال عام 2022 بكفاءة عالية محققة عوائد مرتفعة في ظل إرتفاع أسعار الفائدة على سندات وأذونات الخزينة الأردنية وتمكنت من تحقيق نسب نمو مرتفعة في حجم المحفظة والعائد المتحقق عليها. وقد كان للبنك كذلك دور هام في تدعيم وتطوير أدوات السوق الرأسمالي المحلية خلال عام 2022 من خلال المشاركة الفاعلة في إصدارات السندات والأذونات الحكومية بالدينار والدولار الأمريكي مع اهتمام الدائرة بالتركيز على جودة المحافظ الاستثمارية للبنك وتحقيق النمو المستهدف لحجم المحفظة والعائد على السندات.

أما بخصوص محفظة الأسهم المحلية فقد حققت المحفظة خلال عام 2022 عوائد مرتفعة نتيجة تحسن أسعار التقييم السوقية لعدد من الشركات التي يساهم بها البنك، ونتيجة لتحقيق أرباح جيدة من عمليات التداول على بعض الأسهم القيادية في السوق بالإضافة إلى تحقيق إيرادات من توزيعات الأرباح النقدية لعدد من الشركات التي يساهم بها البنك.

وسجل عام 2022 تحقيق الدائرة لمستوى مرتفع من عمولات فرق العملة الأجنبية على الرغم من التقلبات السعرية واحتدام المنافسة في السوق في هذا المجال. فقد أولت الدائرة اهتماما كبيراً بتقديم خدمات القطع الأجنبي لعملاء البنك من الأفراد والشركات من خلال توفير أسعار منافسة بفضل العلاقات الجيدة مع شبكة البنوك المراسلة إضافة إلى استخدام التقنيات الحديثة لتنفيذ عمليات القطع الأجنبي بسرعة أكبر. كما قامت الدائرة بتقديم خدماتها في مجال التعامل بالعقود الآنية والآجلة، بالإضافة إلى تقديم خدمة التعامل بعقود المقايضة بالعملات الأجنبية التي توفر حلولاً مناسبة للتحوط إزاء مخاطر تقلبات أسعار السلع وأسعار الصرف مقابل العمليات التجارية لعملاء البنك من الشركات والأفراد. وتسعى إدارة الخزينة والعلاقات الدولية بشكل مستمر إلى تطوير خدماتها لتلاءم توجهات العملاء، وتواكب متطلباتهم، وتعزز القدرة التنافسية والربحية.

كما تابعت إدارة الخزينة والعلاقات الدولية خلال عام 2022 تقديم خدماتها المالية المرخصة من قبل هيئة الأوراق المالية الأردنية لعملاء البنك من الشركات. فقد واصلت الدائرة تقديم خدمة وكالة الدفع والتسجيل والحفظ الأمين وأمانة الإصدار لعدد من الشركات المساهمة العامة والخاصة. وواصلت كذلك تقديم خدمة أمانة الاستثمار لصندوق الاستثمار المشترك المحلي الوحيد في السوق وهو صندوق بنك الإسكان للأوراق المالية الأردنية محققة نسب عمولات مجزية. وفي مجال إدارة الإصدارات قامت الدائرة بتقديم خدمة بنك الإكتتاب لإحدى الشركات التي قامت بزيادة رأسمالها الأمر الذي يبشر بعودة سوق الإصدارات الأولية للشركات المحلية لنشاطه السابق.

تابعت الدائرة خلال عام 2022 توطيد وإدامة علاقات العمل والتعاون المشترك مع البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية الأمر الذي ساهم في تحسين جودة وتكلفة الخدمات المقدمة للعملاء. كما استمرت الدائرة في تقديم خدماتها المساندة لدوائر البنك وفروعه والحرص على إنسيابية حركة الإعتمادات المستندية والكفالات وبوالص التحصيل الصادرة والواردة بالإضافة إلى تعظيم أرباح المشاركة مع شبكة البنوك المراسلة من خلال حسن توجيه الحوالات المصرفية من خلالها. كما تم بذل جهود متميزة لاستقطاب حركة الإعتمادات المستندية والكفالات الواردة من البنوك المراسلة للأردن ليتم تنفيذها من خلالنا. وقد ساهمت كل هذه الجهود في تعزيز إيرادات البنك وتحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء.

وشهد العام 2022 إشتراك البنك في منصة بنى للمدفوعات العربية الذي يحظى بدعم البنوك المركزية العربية ويدار من قبل صندوق النقد العربي والذي يهدف إلى تمكين المؤسسات المالية في المنطقة العربية وخارجها بما فيها البنوك المركزية والتجارية من إرسال واستقبال المدفوعات بالعملات العربية والدولية بصورة آمنة وموثوقة وبتكلفة مناسبة وفعالية عالية مما يؤدي إلى تعزيز فرص التكامل الإقتصادي والمالي في المنطقة العربية.

قطاع المساندة والعمليات

نتج عن الجهود المكثفة بمتابعة مجموعة كبيرة من المشاريع الهامة إلى توفير العديد من النظم الإلكترونية المتقدمة اللازمة لتنمية الأعمال وتحسين تجربة العملاء، مع الاستمرار بالإدارة الأمثل للعمليات وتحسينها بكافة الأصعدة من حيث الأتمتة وتحديث الأجهزة والأنظمة الإلكترونية وتوفير وتنمية الموارد البشرية المؤهلة وترشيد الكلف وتحسين المباني وبيئة العمل، كل ذلك بالتنسيق الأمثل ما بين كافة الدوائر نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية المعتمدة. وادناه أبرز إنجازات دوائر قطاع المساندة العمليات خلال العام 2022:

إدارة تكنولوجيا المعلومات

عملت إدارة تكنولوجيا المعلومات على تطبيق استراتيجية تكنولوجيا المعلومات كجزء من التوجه الاستراتيجي للبنك الأردني الكويتي الهادف إلى مواكبة التكنولوجيا وتعزيز التحول الرقمي وتحسين تجربة العملاء وفي كافة المجالات لدى البنك، وعلى محاور رئيسية تهدف إلى تحقيق المهمة من خلال تقديم تجارب بنكية متكاملة وسلسة عن طريق خدمات مبتكرة ورشيقة.

ركزت إدارة تكنولوجيا المعلومات على تطبيق أفضل الحلول التقنية للقطاع المصرفي سواءً على مستوى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومستوى الأنظمة والتطبيقات البنكية وأنظمة الحماية والأمان من المخاطر السيبرانية، ومستوى الالتزام بالتعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني والمتعلقة بأنظمة المعلومات والتي من أهمها تطبيق أفضل الممارسات العالمية الخاصة بحاكمية تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (COBIT)، ومستوى توظيف الخبرات المؤهلة واستقطاب الخبرات الأردنية وتوظيف الخريجين الجدد بهدف خلق فريق عمل متجانس ويضمن الاستمرارية في المستقبل.

فقد تم استكمال أجزاء كبيرة من مشروع تحديث البنية التحتية، حيث تم الانتهاء من تحديث شبكة اتصالات البنك بالكامل وتطبيق تكنولوجيا (SDWAN) لتوجيه حركة مرور البيانات بشكل آمن وذكي عبر شبكة البنك مما أدى الى زيادة أداء التطبيقات والبرامج على شبكة البنك والتأثير بشكل إيجابي على تجربة العملاء وإنتاجية الأعمال بالإضافة إلى خفض تكاليف تكنولوجيا المعلومات، وتم الإنتهاء من تجهيز موقع مركز البيانات الرديف ومركز البيانات الرئيسي الجديد، ويتم حالياً استكمال نقل الأنظمة كافةً إليها مع الاستمرار باستكمال تجهيز مركز البيانات الثالث (HA) ليتم تحقيق الأهداف الإستراتيجية المتعلقة بالحفاظ على ديمومة استمرارية الأعمال وتقديم الخدمة للعملاء بدون توقف وتحقيق متطلبات التوافرية للمعلومات، ويساهم هذا المشروع بشكل كبير في المبادرات التي أطلقها البنك للحفاظ على البيئة حيث أن استهلاك الطاقة لمراكز البيانات الجديدة يقارب استهلاك الطاقة للمراكز الحالية على الرغم من مضاعفة قدرة الحواسيب بأكثر من 5 مرات، كما وأن التكنولوجيا المستخدمة تعتبر الرائدة عالمياً في مجال الحوسبة حيث تم تصميم المشروع ليحافظ على أعلى توافريه وأعلى حماية للبيانات.

تـم أيضـاً الانتهـاء مـن تطبيـق منظومـة الربـط البيـني وتطويـر مجموعـة كبـيرة مـن واجهـات الربـط عليـه وإطـلاق نسـخة جديـدة مـن الموبايـل البنـكي بالاعتمـاد عـلى هـذه التقنيـة ويتـم حاليـاً ربـط جميـع الأنظمـة الجديـدة عـن طريقهـا بحيـث توفـر الرشـاقة في تطبيـق الأنظمـة والتعديـلات المسـتقبلية.

وفي محـور العمليـات تـم اسـتكمال تنفيـذ الخطـط والمشـاريع الاسـتراتيجية بمـا ينعكـس عـلى تطويـر الأعمـال وتعزيـز قـدرة البنـك التنافسـية، فقـد تـم أتمتـة مجموعـة مـن العمليـات الداخليـة عـلى نظـام سـير العمليـات (Workflow) والـتي تحسـن تجربـة العمـلاء حيـث تـم تقصـير مـدة التنفيـذ للعمليـات لأقـل مـن 30% مـن الوقـت الأصـلي المسـتغرق، بالإضافـة الى تقديـم خدمـات الإلكترونيـة جديـدة للعمـلاء بهـدف تحسـين تجربـة العميـل، كمـا يتـم الاسـتمرار في اسـتخدام تكنولوجيـا الروبـوت (RPA) لأتمتـه العمليـات والـتي أتـت اسـتكمالاً لبرامـج التطويـر للسـنوات السـابقة بهـدف التحسـين مـن كفـاءة الأعمـال عـن طريـق تحويـل جـزء كبيـر مـن العمل اليومي التقليـدي لموظفي البنـك ليتـم إنجازه بكفـاءة وسرعة ودقـة عالية وبصـورة آليـة ممـا يتيـح المزيـد مـن الوقـت للموظفـين لتقديـم الخدمـة للعمـلاء وابتـكار حلـول مصرفيـة لتلبيـة احتياجاتهـم.

إدارة المشاريع والتطوير المؤسسي

تُـشرف دائـرة المشـاريع المؤسسـية عـلى محفظـة مشـاريع البنـك كاملـة وتسـاهم في تنفيـذ هـذه المشـاريع ومتابعتهـا والاشراف عـلى تطبيقهـا مـع كافـة المراكـز التنظيميـة بمـا يوائـم الخطـة الاسـتراتيجية للبنـك، حيـث تـم مـن خـلال دائـرة إدارة المشـاريع المؤسسـية متابعـة 88 مـشروع ومبـادرة خـلال العـام تـم إغـلاق 42 منهـا، تنوعـت بـين الكبـيرة والمتوسـطة والصغـيرة وشـملت مشـاريع مختلفـة تكنولوجيـة وهندسـية وتشـغيلية.

واسـتكمالاً لسـعي البنـك الدائـم لمواكبـه الخدمـات الجديـدة عـن طريـق التحـول الرقمـي قامـت الدائـرة بدراسـة عـدد كبـير مـن المبـادرات خـلال هـذا العـام وإضافتهـا إلى محفظـة المشـاريع حيـث تـم البـدء بالعمـل عـلى مجموعـة كبـيرة مـن هـذه المبـادرات للانتهـاء منهـا عـام 2023.

قامـت دائـرة هندسـة وتطويـر العمليـات بالتعاقـد مـع احـدى الـشركات العالميـة لتطبيـق نظـام تحديـث سياسـات وإجـراءات العمـل عـن طريـق أتمتـة العمليـات الخاصـة بطلبـات اسـتحداث أو تعديـل إجـراءات العمـل ممـا يسـاعد في عمليـة تتبـع المهـام المتعلقـة بهـذه الإجـراءات بشـكل أسرع وأسـهل مـع إمكانيـه الحصـول عـلى موافقـات المراكـز التنظيميـة ذات العلاقـة بإجـراء العمـل مـن خـلال النظـام نفسـه بشـكل آلي.

كمـا وتـم اجـراء 728 تحديـث ومراجعـة لإجـراءات العمـل والنمـاذج في البنـك بشـكل سـاهم في تحسـين العمليـات البنكيـة المتعـددة عـن طريـق تعديـل آليـات التواصـل والمراسـلات وتقليـل الخطـوات لتقديـم الخدمـة للعميـل بشـكل أسرع مـع الحفـاظ عـلى الضوابـط الرقابيـة اللازمـة، وتـم اسـتحداث إجـراءات عمـل ومهـام للدوائـر الحديثـة في البنـك مـن أجـل مباشرة العمـل عـلى أرض الواقـع بشـكل أصـولي.

دائرة تحليل ذكاء الأعمال

اسـتمرت الدائـرة في توفـير لوحـات البيانـات Dashboards الـتي مـن شـأنها تقديـم البيانـات الكبـيرة Big Data لمتخـذي القـرار بشـكل عـصري ومبسـط، يسـهل عـلى أصحـاب القـرار الاطـلاع عـلى نتائـج الأعمـال اليوميـة ومقارنتهـا، حيـث تـم إضافـة العديـد مـن اللوحـات مثـل لوحـة محفظـة تنميـة تسـهيلات الـشركات ولوحـة الدفعـات المسـتقبلية، ولوحـات العمليـات التجاريـة الخاصـة بالحـوالات والتسـهيلات غـير المبـاشرة، ولوحـات قاعـدة العمـلاء Customer Base ووصـف العمـلاء Customer Profile، ولوحـات أداء أعمـال التجزئـة والفـروع، وغيرهـا مـن اللوحـات الخاصـة بالمنتجـات المصرفيـة. كمـا تـم تطويـر العديـد مـن التقاريـر الإلكترونيـة التحليليـة الـتي تتيـح لـلإدارة عـلى المراقبـة الآنيـة لنتائـج الأعمـال.

العمليات

تماشياً مع إستراتيجية البنك لتوفير تجربة مصرفية رقمية في العمليات التجارية، قامت دائرة العمليات التجارية بتطبيق مشروع OCR لزياده الكفاءة التشغيلية والدقة وتقليل نسبه الخطأ ، ويفتخر البنك بأن يكون أول بنك في الأردن والمنطقة لإطلاق هذا النظام الذي يقوم بفحص المستندات المقدمة على الاعتمادات المستندية بموجب الأصول والأعراف الموحدة

وجراء الالتزام بأفضل النظم وإجراءات العمل والإدارة الكفؤة للعمليات التجارية، حصل البنك على جائزة أفضل بنك في الأردن من بنك اوف نيويورك لأعلى نسبه حوالات يتم تنفيذها آلياً دون أخطاء فنية.

لمواكبة تزايد استخدام عمليات الشراء من خلال شبكة الانترنت وتقديم الحماية اللازمة للعملاء، طبقت دائرة عمليات البطاقات خدمة الرمز الآمن 3DS من خلال شركة ماستر كارد و WIBMO لكافة أنواع البطاقات. كما تم ترقية نظام طباعة البطاقات و تطبيق نظام Adaptive Issuing بميزات أفضل.

هذا واستمرت باقي دوائر العمليات بتطوير أطر عملها سواء بالأتمتة أو تطوير إجراءات العمل لمواكبة ارتفاع نسب المعاملات البنكية من خلال القنوات الرقمية، وتسريع ورفع كفاءة العمليات مع تعزيز البيئة الرقابية وتقليص مخاطر أخطاء التنفيذ.

إدارة الشؤون الادارية

كثفت الدائرة العقارية جهودها خلال العام لإعداد الخطط التسويقية للعقارات المستملكة وتحديث قنوات التسويق والبيع من خلال التعاقد مع مواقع تسويق العقارات، وتشغيل نظاماً إلكترونياً لإدارة العقارات من شأنه أتمتة إدارة التكاليف التشغيلية وحفظ قاعدة بيانات تقدير العقارات ومراقبة عقود التأجير واستخراج التقارير. ونتج عن جهود التسويق بيع 38 عقار بقيمة 10 مليون دينار منها 24 عقاراً مستملكاً منذ ما يزيد عن أربعة سنوات و14 فيلا من مشروع الأندلسية. كما ساهم البنك بإنشاء شركة عقارية بالتعاون مع جمعية البنوك، حيث سيتم نقل ملكية عقارات بتكلفة تملك تزيد عن 18 مليون دينار لهذه الشركة.

بالرغم من التحديات الناتجة عن الوضع العالمي كالحرب الروسية والأوكرانية وما نتج عنه من مشاكل الشحن والتوريد، تمكنت دائرة سلسلة التوريد من اعداد الخطط المبكرة لتأمين كافة اللوازم والمحافظة على استمرارية العمل. هذا مع النجاح في التفاوض لإبرام أفضل الصفقات التي نتج عنها توفير حوالي مليوني دينار أردني خلال العام.

من منطلق استراتيجية البنك بالحفاظ على البيئة، أتمت الدائرة الهندسية متطلبات الحصول على شهادة LEED الذهبية للمباني الخضراء في الصيانة والتشغيل ليكون البنك الأردني الكويتي البنك الوحيد في الأردن الذي يحصل على هذه الشهادة، وليكون مبنى الإدارة العامة أول مبنى قائم في الأردن حاصل على الشهادة. كما تم إنجاز العديد من المبادرات الأخرى التي ترتبط باستراتيجية البنك للاستدامة والحفاظ على البيئة. كما تم البدء بإجراءات الحصول على شهادات ISO14001/45001 الخاصة بالبيئة والسلامة العامة والمباشرة بإنجاز المتطلبات الرئيسية للحصول عليها. وتابعت الدائرة مشروع الطاقة الشمسية حيث بلغ إنتاج الطاقة في المشروع خلال عام 2022 ما يقارب 4,300,000 كيلو واط وبتوفير 1.2 مليون دينار.

وأتمت الدائرة الهندسية العديد من مشاريع تحديث الفروع ومباني الإدارة العامة، ومنها تهيئة مبنى الإدارة العامة للتقدم لجائزة المباني المهيئة للأشخاص ذوي الإعاقة.

إدارة الموارد البشرية

تم خلال عام 2022 استحداث وتعديل مجموعة من سياسات الموارد البشرية بالإضافة إلى تطوير نهج بعض إجراءات العمل وفقاً لأفضل الممارسات الممكنة، والاستمرار برقمنة وأتمتة العديد من خدمات وإجراءات الموارد البشرية، بهدف رفع نسبة كفاءة ووتيرة العمل وتحسين تجربة الموظفين.

ولمواكبة تطور البنك، تم تحديث الهياكل التنظيمية للدوائر ضمن مشروع إعادة الهيكلة لعام 2022، شملت استحداث أربع مراكز تنظيمية جديدة، واستقطاب كوادر بشرية مؤهلة مع التركيز على استقطاب كفاءات متخصصة، حيث تم تعيين 220 موظف/ـة لدى مختلف الدوائر والفروع، مع الاستمرار في إعطاء الأولوية للموظفين ذوي الكفاءة لملء الوظائف التخصصية والإدارية، حيث تم تأهيل وملء ما نسبته 28% من الشواغر بالتنقلات الداخلية. كما تم إعطاء الاهتمام اللازم لتعيين الأشخاص ذوي الإعاقة في البنك، بحيث تضاعف عددهم خلال العام.

نتيجةً للتطبيق العادل لسياسة مساءلة الموظفين، جنباً إلى جنب مع تطبيق النهج الجديد في التوجيه والتدريب والارشاد، انخفضت المخالفات المتعلقة بتعليمات واجراءات العمل بنسبة 34% مقارنة بالعام السابق.

بالرغم من ازدياد عدد الموظفين بنسبة 10.2% عن العام السابق، واعتماد صرف الحوافز والمكافآت السنوية حسب نتائج تقييم الأداء لأول مرة في البنك، بالإضافة إلى اعتماد مجموعة من الترقيات والترفيعات على كافة المستويات الإدارية، وتعديل رواتب الموظفين الواعدين، وتوسيع قاعدة المنتفعين من التأمين الطبي بشمولها أفراد عائلات الموظفات الإناث أسوة بالذكور، إلا أن كلفة الرواتب ونفقات الموظفين ازدادت بنسبة 12% فقط.

ارتفع عدد الدورات التدريبية وورش العمل والمؤتمرات بنسبة 26%، وعدد الساعات التدريبية بنسبة 22% مقارنةً مع العام السابق. هذا بالإضافة الى الدورات الإلكترونية من خلال منصات التدريب الإلكتروني، حيث تم توفير 12,793 فرصة تدريبية بإجمالي 16,318 ساعة تدريبية شملت مجموعة من المواضيع المصرفية الأساسية، والرقابية، والمهارات الإدارية، والشخصية. كما حصل 48 موظف/ـة على شهادات مهنية متخصصة في مختلف مجالات العمل مقارنة بـ 17 موظف/ـة عن العام السابق، وكان للجوانب الرقابية النصيب الأكبر من هذه الشهادات بنسبة بلغت 56% من إجمالي الشهادات. وسعياً لرفع مستوى اللغة الإنجليزية لموظفي البنك، تم ترشيح أكثر من 90 موظف/ـة لحضور دورات اللغة الإنجليزية.

انطلاقاً من حرص إدارة الموارد البشرية على إثراء وتطوير المهارات القيادية للموظفين الواعدين، تم إيفاد 8 موظف/ـة لحضور برنامج صيفي لمدة أسبوعين في جامعة كوفنتري – بريطانيا بهدف تنمية مهاراتهم في كافة الجوانب القيادية والشخصية والثقافية. كما تم التركيز أيضا على إثراء وتطوير مهارات المدربين الداخليين للاستفادة من خبراتهم ضمن برامج التدريب الداخلية للبنك، حيث تم تأهيل 18 مدرب/ـة ضمن برنامج تدريب المدربين Train of Trainers.

وكمساهمة في المسؤولية المجتمعية، تم تدريب 38 طالب/ـة من مختلف الجامعات الأردنية والعالمية مقارنة بتدريب 20 طالب/ـة خلال العام 2021، وذلك بهدف تعريفهم على أهم المهارات المطلوبة في سوق العمل وربط الجانب الأكاديمي بالجانب العملي.

إيماناً من إدارة البنك بأهمية المساواة والشمول، طورت ادارة الموارد البشرية «سياسة المساواة والتنوع والشمول» بهدف ضمان توفير بيئة عمل متنوعة وشاملة وقائمة على المساواة وتكافؤ الفرص التي تسهم في تعزيز جهود الابتكار والإبداع والتواصل الفعال. واستمر التزام إدارة الموارد البشرية بتطبيق المبادىء الخاصة بتمكين المرأة، حيث شارك مجموعة من الموظفات في عدة برامج ودورات تدريبية متخصصة بتمكين المرأة وزيادة الوعي في مكان العمل وبلغت نسبة الإناث 45% من التعيينات.

الدوائر الرقابية

دائرة إدارة المخاطر

استمرت إدارة المخاطر خلال العام 2022 بتطبيق خطة العمل الموضوعة والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة والتي تم إعدادها إنسجاماً مع توجهات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وبما يتوائم مع توجيهات الجهات الرقابية التي يعمل تحت مظلتها البنك، وأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص، وخلال العام 2022 قامت دائرة أمن المعلومات واستمرارية العمل بالحصول على شهادة PCI DSS للعام السابع على التوالي حسب تعليمات البنك المركزي الأردني وحماية لبيانات عملاء البطاقات. بالإضافة إلى تنفيذ فحوصات الثغرات الأمنية على شبكات البنك وفحوصات الاختراق الداخلية والخارجية على الشبكات وأجهزة الصراف الآلي وتعزيز أمن البنية التحتية. كما وقامت الدائرة باقتناء النظم لأتمتة عمليات إدارة استمرارية العمل وبناء خطط الاستجابة للحوادث وأنظمة الحماية الخاصة بالحد من مخاطر تحميل الملفات من الجهات الخارجية لحماية شبكة البنك ذلك وبالإضافة إلى إطلاق مشروع الحصول على شهادة ISO27001 العالمية الخاصة بإدارة أمن المعلومات لتشمل كافة الخدمات الرقمية المقدمة لدى البنك.

وقامت دائرة المخاطر الائتمانية خلال العام على استحداث جملة من الدراسات الهادفة لعرض المخاطر الائتمانية -محتملة الحدوث- والمرتبطة بالأحداث العالمية والإقليمية والمحلية، وتسليط الضوء كذلك على آثارها المتوقعة.

وضمن الإطار العام لإدارة المخاطر التشغيلية، ركزت المخاطر التشغيلية جهودها لدى البنك في التعرف، التقييم، المراجعة، والمراقبة المستمرة للمخاطر ومحاولة التخفيف من حدة المخاطر والاستمرار في تطبيق منهجية التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية.

تقوم دائرة المخاطر السوقية وتطبيقات بازل بتحديد الإطار العام للتعرف وقياس وضبط المخاطر السوقية وفقاً للسياسات المعتمدة وتعليمات الجهات الرقابية، ومن خلال إعداد التقارير اليومية والشهرية والسنوية المختلفة، بالإضافة إلى إعداد الدراسات التحليلية المختلفة سواء المتعلقة بالقطاع المصرفي أو المطلوبة من إدارة البنك، وقد تم خلال عام 2022 العمل على تحديث كافة السياسات المرتبطة بالمخاطر السوقية وتطبيقات بازل. وبما يعكس التعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية والاستمرار في عملية تحديث اجراءات العمل المختلفة ذات العلاقة بالمخاطر السوقية وتطبيقات بازل، بما يعكس أفضل الممارسات بهذا الخصوص.

وقامت الدائرة بالمباشرة في تطبيق نظام آلي لأتمتة التقارير الصادرة عن دائرة المخاطر السوقية وتطبيقات بازل وذلك لتحسين جودة التقارير ودقتها وبما يلبي متطلبات الجهات التنظيمية والرقابية.

إدارة مراقبة الامتثال

فيما يخص مكافحة الجرائم المالية والتزاماً بتعليمات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص وتماشياً مع أفضل الممارسات عالمياً، فقد تم مراجعة وتحديث سياسة النهج القائم على المخاطر من خلال تعديل الآلية التي يتم احتساب مخاطر العملاء بناءً عليها، تم مراجعة كافة السياسات وإجراءات العمل المعمول بها واعتمادها. وتم تحديث ومراجعة السيناريوهات على نظام مراقبة الحركات المالية (SironAML) لمواكبة التطورات المحلية والعالمية ومتطلبات البنك المركزي الأردني، بالإضافة إلى إجراء تحديث على نظام مراقبة الحوالات المتعلق بالعقوبات الدولية (SironEmbargo) لمواكبة التطورات المتعلقة بنظام (SWIFT ISO20022). وتم الاشتراك بظام Purple TRAC والذي يوفر آلية الاستعلام عن السفن التجارية ومسار سيرها ومالكينها والموانئ التي تم التحميل/التنزيل من خلالها أو التوقف عليها لضمان حماية البنك من عدم تمرير أي عملية تخرق العقوبات الدولية.

وفي مجال التشريعات ولغايات الإستجابة لكافة متطلبات الجهات الرقابية فقد واصلت الدائرة أعمالها في هذا الخصوص والتعامل مع كافة التشريعات الصادرة عن هذه الجهات ، مع استمرار متابعة إلتزام مراكز العمل بها والتأكد من توافق إجراءات العمل لدى المراكز التنظيمية مع التشريعات السائدة.

وفي مجال مكافحة الرشوة والاحتيال، ولغايات توفير أساليب الحماية وبرامج المراقبة التي من شأنها أن تساهم بكشف أي حالات كإجراء استباقي، سواء من جهات داخلية أو خارجية، واستخراج تقارير يومية، والتعامل مع تنبيهات وإجراءات معرفة مسبقاً على النظام، تم البدء بالمرحلة الأولى من تطبيق نظام مكافحة الاحتيال. بالإضافة إلى تحديث السياسات الخاصة بوحدة مكافحة الرشوة والاحتيال مثل تحديث سياسة مكافحة الاحتيال، سياسة مكافحة الرشوة والفساد، وسياسة الإبلاغ، بالإضافة لإنشاء واعتماد وثيقة «ميثاق الموردين».

وفي جانب الحوكمة، وفيما يتعلق بحاكمية تكنولوجيا المعلومات تم تطوير وتحسين العديد من عوامل تمكين حاكمية تكنولوجيا المعلومات، والتي تعتبر الحجر الأساس في بناء واستدامه نظام الحوكمة، وعلى رأسها قيام البنك بالتعاقد مع شركة استشارية مختصة لتقييم نظام حوكمة تكنولوجيا المعلومات الداخلي، وتطبيق نظام لأتمته تطبيق ضوابط إطار عمل (COBIT 2019).

هذا وقد استحدث فريق حاكمية تكنولوجيا المعلومات آلية لقياس العائد من استثمارات تكنولوجيا المعلومات، والتي من شأنها أن تساعد في تحديد المبادرات التي تتلاءم مع إستراتيجية البنك، وربطها بعمليات إدارة المشاريع، بالإضافة الى وضع معايير ثابتة لترتيب أولويات تنفيذ المشاريع.

وفيما يتعلق بالحاكمية المؤسسية وبهدف الوصول لأعلى المستويات في مجال الحوكمة وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة لحماية حقوق المساهمين والمودعين والأطراف ذات العلاقة، وتعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية لكافة الأطراف، من خلال التنسيق والمتابعة بشأن تنفيذ المتطلبات الرقابية الخاصة بالحوكمة تم وضع سياسات وأنظمة جديدة تماشياً مع أفضل الممارسات الدولية في مجال الحاكمية المؤسسية وبما لا يتعارض مع تعليمات الجهات الرقابية.

التدقيق الداخلي

خلال عام 2022 تم إجراء التقييم الخارجي على أعمال إدارة التدقيق من قبل السادة شركة برايس وتر هاوس كوبر (PWC)، وفقاً لمتطلبات المعيار (التقييمات الخارجية - 1312) الصادر عن جمعية المدققين الداخليين بهدف تقييم مدى توافق الممارسات المتبعة مع المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي «المعايير» ومدونة قواعد السلوك، بالإضافة إلى التعليمات المعدلة للحاكمية المؤسسية للبنوك لسنة 2016 الصادرة عن البنك المركزي الأردني وحصلت إدارة التدقيق على تقييم (متوافق عموماً) مع المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي «المعايير» وتعليمات الحاكمية المؤسسية.

إدارة الشؤون المالية

تم إعداد الخطة الاستراتيجية المالية للبنك للاعوام 2023 – 2027 بحيث تشكل الخطة رؤية البنك وتوقعاته للفترة القادمة، بما فيها من توقعات اقتصادية واتجاهات أسعار فائدة بحيث تشكل خارطة طريق لدوائر الأعمال لتطبيقها خلال الفترة مع توفير المرونة فيها بما يضمن استجابتها للتغيرات سواء على مستوى القطاع أو ضمن بيئة العمل الخارجية.

لقـد كان العـام 2022 العـام الأول مـن سريـان نظـام الأسـعار التحويليـة، والصـادر بموجـب قانـون ضريبـة الدخـل والمبيعـات لعـام 2014 وتعديلاتـه، والـذي يهـدف إلى الـتزام المملكـة والمؤسسـات العاملـة فيهـا بالتعليمـات الدوليـة لمكافحـة التجنـب والتهـرب الضريـبي عـلى حـد سـواء، حيـث تـم خـلال العـام إنجـاز كافـة متطلبـات النظـام عـن البنـك بصفتهـا الشركـة الأم والـشركات التابعـة للبنـك وضمـن الفـترات القانونيـة المحـددة بالنظـام وبمـا ينسـجم مـع أفضـل الممارسـات العالميـة المطبقـة ومتطلبـات مجموعـة مشـاريع الكويـت القابضـة.

إدارة الشؤون القانونية

تمكنـت إدارة الشـؤون القانونيـة خـلال العـام 2022 مـن تحصيـل نحـو 19,387 مليـون دينـار مـن الديـون القائمـة المتخـذ بهـا إجـراءات قانونيـة. كمـا تمكنـت الدائـرة مـن تحصيـل نحـو 1,331 مليـون دينـار مـن الديـون المعدومـة أو خـارج المركـز المـالي خـلال العـام.

كمـا تـم إنهـاء 8 قضايـا ضـد البنـك وذلـك في مصلحـة البنـك، وبلغـت قيمتهـا 2,983 مليـون دينار، وتـم اسـتعادة مخصصات بحـوالي 271 ألـف دينـار مـن مخصصـات القضايـا ضـد البنك.

وقـد بلـغ عـدد المشـورات القانونيـة ومراجعـات العقـود الـتي قُدّمـت مـن الدائـرة القانونيـة لإدارات وفـروع البنـك بحـدود 12237 مشـورة وعقـداً، بزيـادة واضحـة عـن حجـم الاستشـارات والعقـود خـلال السـنوات السـابقة.

دائرة الاستراتيجية والتسويق

قامـت دائـرة تحليـل الاسـتراتيجية والسـوق بمتابعـة سـير المبـادرات الاسـتراتيجية المخطـط لهـا خـلال العـام 2022 ومتابعـة مـؤشرات الأداء الرئيسـية ورفـع التقاريـر الربعيـة للجنـة مجلـس الإدارة لمتابعـة تنفيـذ الاسـتراتيجية. كمـا قامـت الدائـرة خـلال العـام عـلى تطويـر الخطـط الاسـتراتيجية عـلى مسـتوى كافـة دوائـر البنـك، حيـث تـم تحديـد أهـداف الدوائـر الاسـتراتيجية والمبـادرات ومـؤشرات الأداء الرئيسـية بحيـث تتمـاشى مـع اسـتراتيجية البنـك الخمسـية والاسـتفادة مـن الفـرص المتاحـة في ظـل التطـورات في مجـال الرقمنـة والتكنولوجيـا وإصـدار التقاريـر الشـهرية والربعيـة للدوائـر لضمـان موافقـة الاداء مـع الإسـتراتيجية.

أطلقـت دائـرة التسـويق عـدة حمـلات لترويـج منتجـات وخدمـات البنـك باسـتخدام مختلـف قنـوات الإتصـال الفعالـة، وذلـك مـن أجـل تركـيز صـورة ذهنيـة مميـزة لـدى فئـات المجتمـع المختلفـة. وتمثلـت أهـم إنجـازات دائـرة التسـويق للعـام 2022 بإطـلاق عـدة حمـلات منهـا حملـة خاصـة بالقـروض الشـخصية والسـكنية والسـيارات وحملـة لتسـويق مـشروع فلـل الأندلسـية مـن خـلال تخفيـض سـعر الفائـدة ومزايـا أخـرى، كمـا تـم إطـلاق ثـلاث حمـلات عـلى بطاقـات ماسـتركارد الائتمانيـة، منهـا اثنتـين لترويـج برنامج التقسـيط بفائـدة 0%وأخـرى تؤهـل العمـلاء للدخـول بالسـحب عـلى حضـور نهـائي دوري أبطـال أوروبـا 2023، كمـا وتـم إطـلاق حملـة خاصـة بمسـتخدمي بطاقـات ماسـتركارد المدفوعـة مسـبقاً حيـث أهلتهـم للدخـول بالسـحب اليومي عـلى جوائـز نقديـة عنـد اسـتخدام البطاقـة للـشراء أونلايـن. بالإضافـة إلى إطـلاق حملـة ترويجيـة عـلى مواقـع التواصـل الاجتماعـي تخـص خدمـة ويسـترن يونيـون الرقميـة لعمـلاء البنـك والجمهـور، وحملـة ترويجيـة للإعـلان عـن منتـج تمويـل العمـلاء عـلى إيراداتهـم عـبر أجهـزة نقـاط البيـع وقنـوات التجـارة الإلكترونيـة التابعـة لـشركات الدفـع الخاصـة بعمـلاء الـشركات، وحملـة ترويجيـة أخـرى لفتـح الحسـابات أونلايـن مـن خـلال الموقـع الإلكـتروني، بالإضافـة إلى حملـة تحـث العمـلاء عـلى تحديـث بياناتهـم مـن خـلال الموقـع الإلكـتروني.

وضمـن الجهـود المبذولـة في التسـويق الرقمـي، قامـت الدائـرة بإعـداد حمـلات إعلانيـة عـلى مواقـع التواصـل الاجتماعـي وموقـع البنـك الإلكـتروني واسـتهداف الفئـات المطلوبـة.

إيماناً منه بأهمية «التمَّيز والارتقاء بمعايير خدمة العملاء» وخلق تجربة لا تنسى للعملاء قام البنك بتأسيس دائرة تجربة العملاء (Customer Experience-CX) في الربع الثاني من هذا العام وهي إحدى دوائر الاستراتيجية والتسويق. والدائرة مسؤولة عن تحسين رحلة العميل من خلال إدارة وتقديم تجربة عملاء متوافقة وشاملة عالية المستوى عبر جميع قنوات البنك الأردني الكويتي. وبهدف تحديد إطار العمل ضمن ضوابط جودة الخدمة للجميع تم إعداد دليل تجربة العملاء (CX Manual) ومشاركته مع جميع موظفي الفروع. الهدف من الدليل هو تقديم وتسليط الضوء على دور قسم تجربة العملاء، ووضع معايير خدمة عالية الجودة لجميع موظفي خدمة العملاء.

ومنذ تأسيسها قامت الدائرة بعقد جلسات توعية مع جميع مدراء الفروع حول أهمية تجربة العملاء وأسس ومعايير التميز بالخدمة. قامت الدائرة أيضا بزيارات المتسوق الخفي إلى فروع البنك وإعداد التقارير والتوصيات اللازمة. كما أجرت الدائرة دراسة استبيانية لرضا العملاء من قطاعات التجزئة المصرفية والشركات وعملاء البنكية الخاصة. تقوم الدائرة أيضًا بإجراء تمارين تدقيق الخدمة، أحدها هو مراقبة الكاميرا حيث يتم مراقبة عدد من الفروع شهريا وفقًا لمعايير خدمة العملاء. بالإضافة إلى ذلك، يتم مراقبة جودة خدمة مركز الاتصال المباشر من خلال المكالمات المسجلة تتم مراقبتها شهريًا. كما وقدمت الدائرة أيضًا دراسة تنافسية من خلال المتسوق الخفي تبين مستوى الخدمة لدى اهم البنوك المنافسة. وتم إجراء جلسات توعية لموظفي الفروع الجدد حول قيم تجربة العملاء والخدمة. وكما تعمل الدائرة بشكل متواصل وبالتعاون مع الإدارات الأخرى على تطوير وتحسين أي إجراءات داخلية تؤثر على العميل بالإضافة إلى خطط تدريب لموظفي خدمة العملاء، لمنح العميل تجربة مميزة.

الجوائز والشهادات

توجت إنجازات البنك على مدار العام بحصوله على عدد من الجوائز والشهادات:

- جائزة «أفضل بنك خاص في الأردن 2022» من مجلة الأعمال الدولية (International Business Magazine)
- جائزة «أفضل بنك للشركات الأردن 2022» من مجلة الأعمال الدولية (International Business Magazine)
- جائزة أفضل بنك يقدم خدمات مصرفية للشركات في عام 2022 الصادرة عن قمة التكنولوجيا المالية العالمية.
- الجائزة البلاتينية من مراسله بالدولار Bank of New York Mellon كأفضل نسبة حوالات صادرة (STP) مما يثبت قدرة البنك الكبيرة على معالجة المدفوعات الصادرة آليا بسرعة ودقة وبأقل قدر من المخاطر.
- جائزة أفضل مكان للعمل على المستوى المحلي والاقليمي باعتماد من مؤسسة (Best Place to Work) البريطانية.
- أتمت الدائرة الهندسية متطلبات الحصول على شهادة LEED الذهبية للمباني الخضراء في الصيانة والتشغيل ليكون البنك الاردني الكويتي البنك الوحيد في الأردن الذي يحصل على هذه الشهادة، وليكون مبنى الادارة العامة اول مبنى قائم في الاردن حاصل على الشهادة.

المسؤولية الاجتماعية

واصل البنك النهوض بدوره ومسؤوليته الوطنية وأثبت أنه شريك استراتيجي في عملية البناء والنماء، وكان له دور كبير في اسناد جهود تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في المملكة بالتعاون مع القطاع العام، بما يخص المهمات الإنسانية كواجب وطني للمساهمة في التنمية الاقتصادية للمجتمع المحلي.

يتوافق نهج الاستدامة و مسؤوليتنا الإجتماعية مع رؤية الأردن 2025 لبناء دولة مزدهرة وقادرة على الصمود. كما نجعل أهدافنا متوافقة مع أهداف التنمية المستدامة - خطة العالم المشتركة لإنهاء الفقر المدقع، والحد من عدم المساواة، وحماية الكوكب، بما في ذلك تلك المتعلقة بالفقر والبطالة والندرة المالية. نحن مصممون على تمكين الشعب الأردني من الازدهار والاستفادة من كامل إمكاناته.

يتمثل أحد أهدافنا الإستراتيجية من خلال إحداث التأثير الاجتماعي، ونقوم بذلك من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية التي تخدم المجتمع المحلي، بما في ذلك تمكين المرأة ومبادرات الطاقة المتجددة.

نحن في البنك الأردني الكويتي نعتز بدورنا الفاعل في دعمنا لشركائنا من المؤسسات العاملة في المملكة، وفي عدة مجالات، من أبرزها الصحة والشباب، مكافحة الفقر، حماية البيئة، التعليم ودعم الأيتام، وغيرها.

هذا وقد أصدر البنك الأردني الكويتي خلال الربع الأخير من العام 2022 تقرير الاستدامة الثاني الذي يبرز إنجازات البنك فيما يتعلق بالحفاظ على الموارد البيئية، والأداء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز السياسات الداخلية واعتماد المبادئ التوجيهية والممارسات ذات الصلة بالاستدامة.

1. مبادرات البنك في مجال خدمة المجتمع

استهل البنك الاردني الكويتي العام 2022 ليواصل جهوده في العمل الإنساني وخدمة المجتمع المحلي، حيث حرص على دعم ومساندة عدد من الهيئات والمؤسسات التطوعية والخيرية والجهات المعنية بالعمل الإنساني. واستمر في دعم الصندوق الأردني الهاشمي «حملة البر والإحسان»، والهيئة الخيرية الهاشمية، وكذلك مبرة أم الحسين للأيتام التي تعود منافعها على أطفال المبرة، كما استمر البنك خلال العام بكفالته السنوية للمنزل التابع لقرى الأطفال (SOS) الأردنية في مدينة إربد.

وكعادتـه، واصـل تنظيـم أنشـطة وبرامـج مختلفـة لموظفيـه، والـتي ترمي إلى تعزيـز قيـم التعـاون والتضامن والتكافـل فيمـا بينهـم، حيـث تابـع البنـك دعمـه المـادي السـنوي لتكيـة أم عـلي لتوزيـع طـرود الخـير عـلى الأسر العفيفـة والمحتاجـة. وجمعيـة أصدقـاء الطلبـة بتوزيـع الملابـس عـلى طلبـة بعـض المـدارس الحكوميـة في المناطـق الأقـل حظـاً.

2. التعليم والتأهيل

إيماناً من البنك بأن الخطوة الأولى لتحقيق نهضة اجتماعية شاملة وخلق جيل واع قادر على النهوض بالمجتمع، هي المساهمة في تطوير ودعم العملية التعليمية، حيث يضع البنك هذا الملف على رأس أولوياته في مجال مسؤوليته الاجتماعية، والتنمية المستدامة.

قام البنك خلال العام بمواصلة تقديم الدعم السنوي لبرنامج التعليم الجامعي الذي تديره مؤسسة «صندوق الأمان لمستقبل الأيتام»، إضافة لتقديم مساعدات مالية مباشرة لعدد من الطلبة المتفوقين الغير مقتدرين مالياً من خلال تحمل تكاليف دراستهم في الجامعات والارتقاء بمهاراتهم الأكاديمية والحياتية وبالتالي تعزيز فرصهم الوظيفية. كما قام بتقديم الدعم لمؤسسة إيليا نقل التي توفر فرص للشباب وتمكنهم من انهاء تعليمهم العالي أو المهني.

هذا وتابع البنك بتقديم الدعم السنوي لمركز الحسين للسرطان حيث وقّع خلال العام 2022 اتفاقية مع المركز تم بموجبها إنشاء صندوق باسم البنك الأردني الكويتي وتخصيصه لبرنامج المنح الدراسية التابعة للمركز بهدف تغطية تكاليف التعليم الجامعي لطلبة الثانوية العامة ممن يتلقون العلاج في مركز الحسين للسرطان.

هذا وشارك البنك في حملة العودة الى المدارس بالتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم، حيث قام موظفو البنك بالتطوع في توزيع الحقائب المدرسية على مدرستين حكوميتين في منطقة الجيزة، بهدف تخفيف أعبائهم ومساعدتهم على مواصلة دراستهم.

كما قدم دعمه خلال العام لمؤتمر « نموذج الأمم المتحدة » بالإضافة للمشاركة والدعم لحفل تكريم أوائل الثانوية العامة. وكون البنك عضواً في مجلس أمناء مؤسسة إنجاز فإنه مستمر في تقديم الدعم المادي مساهمة منه في تحقيق رسالتها الهادفة إلى تأهيل وتطوير قدرات الكوادر الشابة لتحفيزها ولإعداد شباب أردني مهيأ للانضمام إلى سوق العمل.

كما قام البنك للمرة الرابعة بالتنسيق مع جامعة كوفنتري « بريطانيا » بإيفاد عدد من موظفيه لحضور البرنامج الصيفي الذي تم تنظيمه لمدة أسبوعين، ويهدف هذا البرنامج إلى تطوير المهارات القيادية. حيث قام الموفدون بدراسة عدة مواضيع ضمن مساقات متنوعة، كما تم ترتيب زيارات لمعالم في المملكة المتحدة.

3. المجال الصحي

عزز البنك جهوده في خدمة ودعم قطاع الرعاية الصحية من خلال إطلاق عدة مبادرات فعالة تهدف إلى خلق تأثير إيجابي ومستدام على هذا القطاع. حيث ساهم في العديد من المبادرات والأنشطة خلال العام.

شارك موظفو البنك خلال العام 2022 في حملتين للتبرع بالدم والتي نظمهما بالتعاون مع بنك الدم الوطني، لتقديم الدعم للمرضى والمحتاجين للدم من أبناء المجتمع الأردني.

كما يشارك عدد كبير من موظفي البنك في كل عام في برنامج أصدقاء مركز الحسين للسرطان، حيث يقدم كل منهم تبرعاً شهرياً من راتبه للمركز.

كما تابع عمله الخيري في تقديم جهاز الترا ساوند لعيادة محافظة إربد التابعة للجمعية الأردنية لتنظيم وحماية الأسرة. كما استمر البنك خلال العام في مساندة المؤسسات والهيئات المعنية بالرعاية الطبية، حيث شارك فريق البنك لكرة القدم في فعاليات بطولة «هدف من أجل الحياة» والتي نظمها مركز الحسين للسرطان للعام التاسع على التوالي، دعماً منه لمرضى السرطان في مركز الحسين.

كما استمر في تقديم دعمه السنوي لجمعية أصدقاء مرضى الكلى و«الجمعية الأردنية للعون الطبي الفلسطيني» و«جمعية الأسرة البيضاء»، هذا وبمناسبة اليوم العالمي للمسنين والذي يصادف 1/تشرين الأول من كل عام، قام متطوعون من موظفي البنك بزيارة دار الضيافة للمسنين، التابعة لجمعية الأسرة البيضاء، حيث قضوا اوقاتا ممتعة مع نزلاء الدار ووزعوا عليهم الهدايا التذكارية.

وكعادته في كل عام، قام البنك بالمشاركة في حملة التوعية بسرطان الثدي وسرطان البروستاتا المنظمة من قبل مركز الحسين للسرطان، هذا بالإضافة لتبرعه بتغطية تكاليف فحص ماموغرام للنساء في مستشفى الحياة.

بالإضافة إلى دعم المساواة في الحقوق وزيادة الوعي لمن هم بأمس الحاجة للمساعدات الطبية، فقد قام البنك بتقديم دعم لجمعية «هدية الحياة-عمان» لتغطية تكاليف إجراء عمليات قلب مفتوح للأطفال الذين يعانون من مشاكل خَلقية من سن 1 إلى 18 سنة، بالإضافة لتقديم الدعم الطبي لمؤسسة أطفالنا.

4. البيئة

كان التركيز خلال العام 2022 المنصرم منصباً على موضوع البيئة الخضراء بشكل عام كاحد اهداف التنمية المستدامة وتماشيا مع استراتيجية البنك المركزي الأردني للتمويل الأخضر وتاكيدا على دور البنك الأردني الكويتي بالمساهمة في تحقيق رؤية الأردن لعام 2025.

وضمن هذا السياق حصل مبنى الإدارة العامة للبنك على شهادة الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة الذهبية (LEED). الذي طوره المجلس الأمريكي للأبنية الخضراء (USGBC)، وهو نظام يصنف المباني الخضراء الأكثر استخداماً في العالم ويعتبر رمزاً دولياً للتميز.

وانسجاماً مع إستراتيجية البنك الرامية للمساهمة بشكل فاعل في التصدي للتحديات البيئية، والحفاظ على الموارد البيئية، تابع البنك تقديم الرعاية لمسابقة الملكة علياء للمسؤولية الاجتماعية التي تعنى بالثقافة البيئية، ومسابقة جمعية اصدقاء البيئة الأردنية بالإضافة لتجديد عضويته السنوية في جمعية إدامة للطاقة والمياه.

5. دعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة

استمر البنك بتقديم الدعم المادي والتبرعات للعديد من مؤسسات المجتمع المحلي من أندية وجمعيات الصم والمكفوفين وذوي الاحتياجات الخاصة، وتابع تقديم الدعم لعدد من الجمعيات لمساعدتها على تحقيق اهدافها، حيث قدم دعما للأولمبياد الخاص الأردني لدعم ومساندة الأشخاص ذوي الإعاقة، كما تابع تقديم الدعم كجمعية الصحة النفسية ومركز بدوة للتربية الخاصة، وغيرها من الجمعيات ذات الصلة.

كما تابع دعمه لجمعية غرب إربد للتحديات الخاصة، وذلك بدعم عدة ماراثونات خلال العام وشارك فيها عدد من أبطال الجمعية واستطاعوا تحقيق المراكز متقدمة محلياً ودولياً.

هذا بالإضافة لدعم الأنشطة الرياضية للجنة البارالمبية في عدة بطولات لرفع الأثقال لذوي الاحتياجات الخاصة والذين استطاعوا تحقيق مراكز محلية وعالمية متقدمة أيضاً.

كما جدد البنك تعاونه للسنة الثالثة مع مبادرة «العجلات الخضراء» والمتضمنة جمع الأغطية البلاستيكية وعلب الألمنيوم وإرسالها لنقاط التجميع لدى منظمي المبادرة، حيث يتم فرزها وتدويرها وتخصيص إيراداتها لإعانة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وتحديداً المصابين بالشلل الدماغي، بهدف تحسين نوعية حياتهم التعليمية والعلاجية وشراء الكراسي المتحركة المخصصة لهم.

كما قام البنك بتقديم الدعم للمسابقة الإعلامية التي نظمها المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حول قضايا حقوق الأشخاص المعاقين والتي تساهم في نشر ثقافة التنوع وتعزيز احترام الاختلاف من خلال تناول موضوعي بعيد عن التنميط لقضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

6. الحركة الثقافية والفنية

ضمن اهتمامه بالحركة الثقافية والفنية، قام البنك برعاية عدد من الأعمال الأدبية والعلمية والبحث العلمي من خلال تقديم الدعم لعدد من المهرجانات والملتقيات، والفرق التراثية، والمسرحية والفنية.

وفي هذا المجال اقام البنك في مسرحه حفلاً لإشهار « كتاب مغامرة كليمنجارو » ضمن سلسلة كتب الأطفال « القمم السبعة » بحضور صاحب القصة المغامر والمتسلق الأردني مصطفى سلامة.

كما استمر في دعم مهرجان الفحيص السنوي للثقافة والفنون، وتابع دعمه السنوي للمتحف الوطني الأردني للفنون الجميلة، ومهرجان المسرح الحر الدولي بالإضافة لرعاية عدة مسابقات ثقافية لعدد من المدارس. واستمر في تقديم الدعم السنوي للكتاب والمؤلفين الأردنيين باقتناء نسخ من مؤلفاتهم.

كما شارك البنك في رعاية مهرجان عمان السينمائي الدولي الثالث، الهادف لتطوير السينما الأردنية والعربية، ودعم السينما العربية، وخلق علاقات متجددة مشتركة بين السينما والسينمائيين من خلال بناء جسور ثقافية وفكرية بين السينمائيين من دول العالم والسينمائيين في الأردن.

7. الرياضة

تأكيداً على دور البنك الفاعل في دعم الرياضة الشبابية، ومن باب المشاركة في تقديم الدعم والمؤازرة لمنتخباتنا الوطنية، وإشراك موظفي البنك في برامج المسؤولية الاجتماعية. قام البنك خلال العام بشراء تذاكر وتوزيعها على الموظفين لحضور عدة مباريات لمنتخبنا الوطني بكرة السلة، بالإضافة لشراء تذاكر لحضور المباراة الدولية التي جمعت منتخب النشامى مع المنتخب الإسباني بكرة القدم.

وتابع البنك إنجازاته خلال العام بتقديم الرعاية الذهبية لبطولة رود خوليت النجم العالمي الهولندي من خلال جمع فريق من الأطفال الواعدين بلعبة كرة القدم من المحافظات وابناء العاملين في البنك. للمشاركة في بطولة في ايطاليا.

كما واصل خلال العام تقديم الدعم لعدد من المبادرات الرياضية والشبابية، حيث قدم الدعم للأندية والمدارس والجامعات، ومن مبادرات البنك في هذا المجال تبنيه لفرق ببطولات كرة قدم وكرة سلة لعدة مدارس. بالإضافة إلى مشاركة فريقي البنك في عدة بطولات لكرة القدم وكرة السلة خلال العام. كما قام البنك بتقديم دعم للبطولة العربية لرفع الأثقال للرجال والسيدات من كافة الفئات في الجمهورية العربية السورية.

هذا وقام البنك بالمشاركة في فعالية مسير درب الأردن - المشي المفتوح المجاني والمتاح للجميع في الأردن، ابتداءً من أم قيس شمالاً إلى العقبة جنوباً، والتي تهدف إلى نشر الوعي وتعزيز ثقافة سياحة المغامرة المسؤولة والتي تعنى بالحفاظ على البيئة والطبيعة. حيث وقام موظفو البنك كافة بالمشاركة في الفعالية في نفس الوقت مقسمين على المناطق، حيث يعد البنك من أوائل البنوك المشاركين في هذه الفعالية بجميع موظفيه على مستوى البنوك في الأردن.

8. تمكين المرأة

هذا وتابع البنك خلال العام انجازاته في هذا المجال، حيث جدد اتفاقيته مع Global Girl Project – وهي منظمة دولية تعمل على إحداث تغيير مجتمعي حقيقي في العالم النامي، من خلال تدريب الشابات وتعليمهن وتمكينهن، حيث أعد البنك برنامج تدريبي يهدف لتعليم أساسيات القيادة.

كما حصل البنك على تكريم من هيئة الامم المتحدة للمرأة UN Women والتي تهدف إلى تطبيق المبادرات التي تسهم في تمكين المرأة في المجتمع وتعزيز دورها في التنمية المجتمعية. كما تم توقيع اتفاقية مع SIGI جمعية معهد تضامن النساء الأردني كجزء من دور البنك في مجال تحقيق الشراكات مع جهات محلية تدعم المرأة.

9. دعم الفعاليات الاقتصادية ومنظمات المجتمع المدني

استمر البنك خلال عام 2022 في تقديم دعمه السنوي لعدد من منظمات المجتمع المدني والفعاليات الاقتصادية والمؤتمرات، حيث قام بتقديم الرعاية لمنتدى السياسات العالمي GPF والذي يعقده التحالف العالمي للاشتمال المالي (AFI) في كل عام، حيث عقد هذا العام في فندق كمبنسكي / البحر الميت. كما قام بتقديم الرعاية للمؤتمر الدولي لتمويل الاستثمار والتكنولوجيا المالية، بالإضافة لرعاية مؤتمر القمة العربية لريادة الأعمال للهيئات والمؤسسات الرسمية الأهلية العاملة في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

بالإضافة للمشاركة في رعاية المؤتمر الوطني الخاص في الاستثمار تحت عنوان تحديات واقع الاستثمار في الأردن.

وشارك البنك في رعاية وحضور مؤتمر ومعرض التكنولوجيا المالية الاردني والذي اقيم في فندق سانت ريجيس – عمان.

كما شارك البنك برعاية المنتدى الدولي السابع للاستثمار بالطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بعنوان «الطاقة المتجددة والأنماط الزراعية المبتكرة لتحقيق الأمن الغذائي».

وتابع البنك برعاية حفل العشاء الخيري الذي أقامته مؤسسة مينتور العربية تحت رعاية جلالة الملكة رانيا العبدالله و حضور جلالة ملكة السويد سيلفيا و سمو الأمير تركي بن طلال وذلك بالتماشي مع التوجه الاستراتيجي للبنك بما يخص أهداف الاستدامة و دعم برامج الشباب و فئة الأطفال دعماً للبرامج التوعوية التي ستقيمها المؤسسة بالأردن.

وفي هذا السياق اختتم البنك مشاركاته في رعاية وحضور أعمال المؤتمر الثامن عشر لمركز الإعلاميات الذي افتتحته صاحبة سمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال الرئيس الفخري لمركز الإعلاميات العربيات تحت شعار « إعلام رقمي معزز للتغيير».

هذا واستمر البنك في تقديم الدعم السنوي للهيئة الهاشمية للمصابين العسكريين والتي تقوم على الدعم وجمع التبرعات للمصابين العسكريين.

من ناحية أخرى، يعمل البنك على الاستفادة من خدمات المتقاعدين العسكريين في أعمال إدارة الأمن والحماية لمرافق البنك وممتلكاته بالتعاون مع المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين والمحاربين القدماء.

أهم المؤشرات والنسب المالية لعامي 2022 و 2021

	المبالغ بآلاف الدنانير	
	2022	2021
أهم بنود الدخل		
صافي إيرادات الفوائد والعمولات	111,370	94,003
إجمالي الدخل	139,544	111,889
صافي الأرباح قبل الضريبة	27,345	12,073
صافي الأرباح بعد الضريبة	18,734	7,705
حصة السهم من الربح العائد لمساهمي البنك/ دينار	0.125	0.052
أهم بنود المركز المالي		
مجموع الموجودات	3,546,939	3,005,137
التسهيلات الائتمانية بالصافي	1,922,640	1,687,287
ودائع العملاء والتأمينات النقدية	2,536,600	2,030,379
حقوق الملكية	477,555	467,674
بنود خارج المركز المالي	693,912	658,624

أهم المؤشرات والنسب المالية لعامي 2022 و 2021

	المبالغ بآلاف الدنانير	
	2022	2021
أهم النسب المالية		
نسبة كفاية رأس المال	%16.99	%18.94
نسبة الرفع المالي	%10.24	%15.6
نسبة السيولة القانونية لفروع الأردن	%131.75	%114.04
العائد على حقوق المساهمين	%3.92	%1.65
مضاعف الربحية	13.2	26.15
القيمة الدفترية للسهم	3.2	3.11
مؤشرات الكفاءة		
المصاريف الإدارية والعمومية / صافي الفوائد والعمولات	%62.4	%66.5
المصاريف الإدارية والعمومية / إجمالي الدخل	%49.8	%55.9
مؤشرات نوعية الموجودات		
إجمالي الديون ضمن المرحلة الثالثة/إجمالي التسهيلات	%6.45	%7.99
نسبة تغطية الديون ضمن المرحلة الثالثة	%77.22	%66.27

خطة العمل لعام 2023

توافقاً مع إستراتيجية البنك وخطط التطوير والابتكار، يعتزم البنك إلى تحقيق الأهداف والمبادرات التالية في عام 2023:

1. التوسع الجغرافي وتنويع مصادر الإيرادات

- استكمال تنفيذ خطة الإستحواذ على حصة مؤثرة في شركة بي إتش إم كابيتال للخدمات المالية ومقرها الإمارات العربية المتحدة بهدف تنويع مصادر إيرادات البنك وتعزيز تواجده جغرافياً في المنطقة العربية. وتقدر موجودات الشركة للعام 2023 بحوالي 155 مليون دينار والمطلوبات 115 مليون دينار وصافي الربح بحوالي 4.2 مليون دينار، مما سينعكس على القوائم المالية للبنك خلال الأعوام القادمة.
- استكمال صفقة الإستحواذ على حصة مؤثرة في مصرف بغداد (العراق) وبمساهمة 51.79% من رأس مال المصرف. هذا ويعتزم البنك إصدار سندات رأس المال الشق الأول (رأس المال الإضافي) بحد أقصى 85 مليون دينار أردني أو ما يعادلها بالدولار الأمريكي، علما بأنه سيتم تصنيف تلك السندات ضمن رأس المال الإضافي AT1. وتأتي هذه الخطوة، تنفيذاً لإستراتيجية إدارة البنك بتعزيز الأداء والمركز المالي، بالإضافة إلى التوسع إقليمياً على نحو سيساهم بتنويع مصادر إيرادات البنك. وتقدر موجودات المصرف للعام 2023 بحوالي 850 مليون دينار والمطلوبات 660 مليون دينار وصافي الربح 25 مليون دينار، مما سينعكس على القوائم المالية للبنك خلال الأعوام القادمة.

2. تطوير الموارد البشرية

- رفع الإنتاجية والكفاءة المطلوبة للأداء الوظيفي المثالي من خلال تقديم برامج مهنية لتوجيه الموظفين وتدريبهم وتطويرهم واالاستمرار بتحفيز بيئة التميز بالأداء وتعزيز المنافسة العادلة وزيادة انتماء وارتباط الموظفين بالبنك، والتأكد من عدالة الأجور من خلال استكمال مشروع إعادة تقييم كافة الوظائف والأوصاف الوظيفية لتعزيز استقطاب واستبقاء الكفاءات، مع تطبيق نظم تطوير الجدارات الفردية والمهنية التي تكفل التطور الوظيفي.

3. التطوير التكنولوجي والتحول الرقمي

- استكمال نقل الأنظمة الى مراكز البيانات الحديثة التي أنشأها البنك في موقع البيانات الرئيسي وموقع التوافرية والموقع البديل، لتهيئة البنية التحتية المناسبة لتوفير أعلى مستوى توافرية، وتعزيز جاهزية البنك لمشاريع الرقمنة والأتمتة، وضمان تنفيذ خطط استمرارية الأعمال.

4. تطوير الأعمال (المنتجات والخدمات)

- مواصلة العمل لتطوير المنتجات القائمة وطرح منتجات جديدة لتحقيق التنافسية في السوق المصرفي بالإضافة إلى إطلاق منتجات صديقة للبيئة ضمن منهجية الاستدامة المؤسسية التي يسعى البنك اليها من خلال سلسلة متكاملة من المنتجات الصديقة للبيئة و اطلاق منتجات خاصة بتعزيز وتمكين رائدات الأعمال والتوسع في منتجات البطاقات وخدمات الدفع وخدمات الدفع الرقمية.
- إصدار أول سند أخضر في الأردن بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي، والممول من قبل مؤسسة التمويل الدولية (IFC).

- مواصلة العمل على تطوير خدمة تطبيق الموبايل البنكي والقنوات المصرفية الرقمية المختلفة وتطبيق الخدمات الرقمية مثل :التطبيق الخاص بالمحفظة الرقمية، فتح الحساب الرقمي أونلاين ومشروع الفرع الرقمي المتنقل، والدفع اللاتلامسي (أبل وأندرويد)، الإقتراض الإلكتروني، ومنها مبادرات لتطبيق مشاريع لأنظمة رقابية مثل نظام إدارة الاحتيال.
- الاستمرار في تنفيذ خطة ترشيد شبكة فروع البنك من خلال دمج ستة فروع متواجدة في العاصمة بثلاثة فروع وبتجربة عملاء مختلفة، والتوسع للتواجد في مناطق حيوية وتحسين الخدمات الرقمية الخاصة بالفروع.
- استمرار التوسع في مراكز الأعمال الخاصة بتعزيز أعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة لغايات تحسين خدمة العملاء وتقديم الخدمات الغير مالية الهادفة إلى زيادة وتعزيز ولاء العملاء وتقديم أفضل الخدمات البنكية التي تلبي طموح ورغبات العملاء.
- استمرار التعاون مع الجهات المختلفة لغايات اطلاق برامج تمويلية من شأنها تعزيز الوصول إلى التمويل وخاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الشمول المالي.
- إطلاق النظام الخاص بالتعاملات المالية وادارة النقد الخاص بعملاء الشركات والذي يهدف إلى تلبية حاجات عملاء الشركات المتقدمة خاصة في ضوء التطور التقني المتوقع خلال السنوات القادمة.

5. إدارة المخاطر وبرامج الحماية

- استكمال عملية اتمتة اعمال إدارة المخاطر المتعلقة بإدارة المخاطر السوقية وتطبيقات بازل من خلال تطبيق نظام شامل لادارة الموجودات والمطلوبات ALM.
- استكمال تطبيق تعليمات الأمن السيبراني الجديدة والتكيف مع المخاطر السيبرانية وتطبيق الأسس والضوابط والتدابير المتعلقة بها تنفيذاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.

6. المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

- تعزيز دور البنك والتوسع في دعم المبادرات المجتمعية التي تهدف الى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يتوافق مع استراتيجية البنك للمسؤولية المجتمعية.
- تطبيق وتفعيل المبادرات التي تعنى بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وبما يتوافق مع معايير تحقيق الاستدامة.

7. تجربة العملاء

- تعزيز وتطوير تجربة العملاء وتقديم رحلة متوافقة وشاملة عالية المستوى تدعم استراتيجية البنك في تحقيق أهدافه والارتقاء بمستوى تجربة العملاء عبر جميع قنوات البنك.

8. إدارة مراقبة الإمتثال

- الإستمرار بمتابعة كافة التشريعات الصادرة عن الجهات الرقابية و المشاريع المرتبطة بتلك التشريعات بما يضمن إلتزام البنك بتطبيقها ضمن المُدد المُحددة من الجهات الرقابية محلياً و دولياً.
- تطبيق الانظمه الخاصه بمكافحة الاحتيال والعقوبات الدولية ونظام FATCA@CRS , وأي أنظمة أخرى إلتزاما بمتطلبات الجهات الرقابية.

تقرير مدقق الحسابات والقوائم المالية

تقرير مدققي الحسابات المستقلين
إلى السادة مساهمي البنك الأردني الكويتي - شركة مساهمة عامة محدودة
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الـــرأي

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي الموحد للبنك الأردني الكويتي ("البنك") وشركاته التابعة (معا "المجموعة") كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢، وأدائهم المالي الموحد وتدفقاتهم النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني.

نطاق التدقيق

تشمل القوائم المالية الموحدة للمجموعة ما يلي:

- قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢.
- قائمة الدخل الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- قائمة الدخل الشامل الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة والتي تشمل السياسات المحاسبية الهامة ومعلومات توضيحية أخرى.

أساس الرأي

لقد قمنا بعملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا وفقا لهذه المعايير مبينة في فقرة *مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق القوائم المالية الموحدة* من هذا التقرير.

نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساسا لرأينا.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن المجموعة وفقا لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (والتي تشمل معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لتلك القواعد.

منهجيتنا في التدقيق

نظرة عامة

أمور التدقيق الهامة	
	- قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة - موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة

كجزء من تخطيطنا لعملية التدقيق، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. على وجه التحديد، أخذنا بعين الاعتبار المجالات التي قامت بها الإدارة باجتهادات حكمية، مثل الحالات المتعلقة بالتقديرات المحاسبية الهامة التي تضمنت عمل افتراضات وأخذ الأحداث المستقبلية، التي بطبيعتها غير مؤكدة، بعين الاعتبار. وكما هو الحال في كافة عمليات التدقيق التي نقوم بها، فقد أخذنا بعين الاعتبار مخاطر تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية، والتي تتضمن، إضافة الى أمور أخرى، مراعاة ما إذا كان هناك دليل على تحيز يشير إلى خطر وجود أخطاء جوهرية ناتجة عن احتيال.

قمنا بتصميم نطاق التدقيق لتنفيذ إجراءات كافية تمكننا من إبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة ككل، آخذين بعين الاعتبار هيكلية المجموعة والعمليات المحاسبية والضوابط وقطاع أعمال المجموعة.

برايس وترهاوس كوبرز" الأردن " جبل عمان، الدوار الثالث – ١٤ شارع هزاع المجالي، ص.ب ٥١٧٥، عمان ١١١٨٣ الأردن
هاتف: ٥٥٠٠١٣٠٠ ٦ (٩٦٢+)، فاكس: ٤٦١٠٨٨٠ ٦ (٩٦٢+)، www.pwc.com/middle-east

أمور التدقيق الهامة

أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي اعتبرناها، وفقا لحكمنا وتقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. تم أخذ هذه الأمور بعين الاعتبار في سياق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل وفي تكوين رأينا حولها، إلا أننا لا نبدي رأيا منفصلا حول هذه الأمور.

أمور التدقيق الهامة	كيف قمنا بالاستجابة لأمور التدقيق الهامة
قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة تقوم المجموعة بتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على جميع أدواتها المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر وعقود الضمان المالي بما في ذلك التزامات التمويل وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) "الأدوات المالية" المعدلة بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني. كما تمارس المجموعة أحكاما هامة وتضع عددا من الافتراضات عند إعداد نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بها، ويتضمن ذلك احتساب احتمالية التعثر بشكل منفصل لمحافظ الشركات والأفراد وتحديد الخسارة الناتجة عن التعثر والتعرض الناتج عند التعثر لكل من التعرضات الممولة وغير الممولة، والتعديلات المستقبلية، ومعايير التصنيف في المراحل. وفيما يتعلق بالتعرضات للتعثر، تضع المجموعة أحكاما حول التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لكل تعرض فردي بما في ذلك قيمة الضمان. تم عرض سياسة الانخفاض في القيمة لدى المجموعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) المعدل بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني في الإيضاحات رقم (٢و٣) حول هذه القوائم المالية الموحدة والمتعلقة بالفروقات بين المعيار الدولي رقم (٩) كما هو واجب التطبيق وما تم تطبيقه وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص والسياسات المحاسبة الهامة المطبقة عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة يعد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من أمور التدقيق الهامة لأن المجموعة تطبق أحكاما هامة وتضع عددا من الافتراضات حول معايير تصنيف المراحل المطبقة على الأدوات المالية وحول إعداد نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لاحتساب مخصصات الانخفاض في القيمة لدى المجموعة والقيمة المتوقعة من الضمانات المقابلة.	لقد قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق التالية عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في القوائم المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢: ➢ قمنا بتقييم واختبار تصميم وكفاءة الضوابط الخاصة بنموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. ➢ اختبرنا مدى اكتمال ودقة المعلومات المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. ➢ قمنا باختيار عينة من التعرضات، وتحققنا من مدى ملاءمة تطبيق المجموعة لمعايير التصنيف في المراحل. ➢ قمنا بالاستعانة بخبرائنا الداخليين المتخصصين من أجل تقييم الجوانب التالية: - الإطار المفاهيمي المستخدم في وضع سياسة الانخفاض في القيمة لدى المجموعة في سياق التزامها بمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) المعدلة بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني. - منهجية نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والحسابات المستخدمة في احتساب احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر والتعرض الناتج عند التعثر لفئات الأدوات المالية لدى المجموعة ولكل مرحلة. - معقولية الافتراضات المستخدمة عند إعداد إطار عمل النموذج بما في ذلك الافتراضات المستخدمة لتقييم السيناريوهات المستقبلية والزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. - إعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لعينة من الموجودات المالية الخاضعة للتدني في كل مرحلة. ➢ وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بمحفظة الشركات في المرحلة الثالثة، فقد خضع تحديد مدى ملاءمة افتراضات المخصصات لتقييم مستقل من خلال عينة من التعرضات المختارة على أساس المخاطر وأهمية التعرضات الفردية. وتم التأكد من مستويات المخصصات المعترف بها، وذلك بناء على المعلومات التفصيلية المتاحة حول القروض والضمانات المقابلة في ملفات الائتمان. أما بالنسبة لمحفظة الأفراد في المرحلة الثالثة، فقد خضعت الافتراضات لتقييم مستقل لكل فئة من فئات المنتجات وتم التأكد من مستويات المخصصات المعترف بها لكل مستوى للفئات

	➢ قمنا بإعادة احتساب والتأكد من مخصص التدني للتسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (٢٠٠٩/٤٧). ➢ قمنا بمقارنة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسب وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) المعدل بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني مع مخصص التدني في التسهيلات الائتمانية المحتسب وفقا للتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (٢٠٠٩/٤٧) والتأكد من ان البنك قام بتسجيل ايهما أشد وفقا لكل مرحلة. ➢ قمنا بتقييم الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة للتأكد من التزامها مع المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (٧) ورقم (٩) المعدلة بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني، وتأكدنا كذلك من اكتمال ودقة هذه الإفصاحات من خلال مطابقة المعلومات مع السجلات المحاسبية.
موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة يتم إدراج الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك بقيمة التملك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها بتاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي على أسس وطرق معتمدة بموجب متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني، ويتم قيد أي تدني في قيمتها اعتمادا على تقييمات عقارية حديثة معتمدة من قبل مقدرين عقاريين معتمدين. نظرا لأهمية هذه التقديرات والفرضيات المعتمدة في تقدير القيمة العادلة فأنها تعتبر أحد المخاطر الهامة والتي قد تؤدي لخطأ جوهري في القوائم المالية الموحدة والتي قد تنشأ من عدم دقة التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة العادلة وأي تدني ناتج عن انخفاضها. كما هو مبين في الإيضاح رقم (١٤) حول القوائم المالية الموحدة، فقد بلغت قيمة الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة بمبلغ ١٢٥,٣٢٨,٠٠٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢.	لقد قمنا باتباع الإجراءات التالية لتقييم معقولية تقدير الإدارة للقيمة العادلة وأي تدني في القيمة: - تقييم منهجية الإدارة في تقدير القيمة العادلة للموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة. - مراجعة تقارير المخمنين العقاريين المكلفين من الإدارة لتقييم تلك العقارات. - تقييم استقلالية وخبرة هؤلاء المخمنين التي قامت الإدارة بتعيينهم لتقييم العقارات. - مقارنة أسعار البيع الفعلية مع القيمة الدفترية للعقارات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢. - اعادة احتساب قيمة التدني على هذه الموجودات والتي تمثل الفرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية ولكل من هذه الموجودات لى حدا. - تقييم كفاية الإفصاح حول الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة والمبينة في الإيضاح رقم (١٤).

المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى تقرير مجلس الإدارة السنوي (ولكنها لا تشمل القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها) والذي من المتوقع إتاحته لنا بعد تاريخ تقريرنا.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، ونحن لن نبدي أي استنتاج توكيدي حولها.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة، وفي سبيل ذلك فإننا ننظر في ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى.

عندما نطلع على المعلومات الأخرى التي لم نحصل عليها بعد، فإن مسؤوليتنا هي قراءة هذه المعلومات الأخرى، بحيث إذا كانت تتضمن أخطاء جوهرية، فانه علينا إبلاغ هذا الأمر للقائمين على المكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤوله عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني، إضافة إلى توفير نظام رقابة داخلي تراه الإدارة ضروريا لغرض إعداد قوائم مالية موحدة تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح، حيثما تطلب الأمر، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام الأساس المحاسبي للمنشأة المستمرة إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية المجموعة أو وقف عملياتها، أو ليس لديه بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية الموحدة للمجموعة.

مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، لكنه لا يضمن أن تكشف عملية التدقيق، التي تتم وفقا لمعايير التدقيق الدولية، دائما عن الأخطاء الجوهرية عند وجودها. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن احتيال أو خطأ، وتعتبر جوهرية إذا كانت منفردة أو مجتمعة تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناء على هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق التي تتم وفقا لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كذلك فإننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تتناسب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساسا لرأينا. يعتبر خطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن احتيال أعلى من تلك الناتجة عن خطأ، حيث قد ينطوي الاحتيال على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز للرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية للمجموعة ذات الصلة بعملية التدقيق بهدف تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية في المجموعة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأساس المحاسبي للمنشأة المستمرة، وفي ما إذا كانت هناك شكوك جوهرية، بناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، متعلقة بأحداث أو ظروف قد تشكك في قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. إذا استنتجنا وجود شكوك جوهرية، فيتوجب علينا لفت الانتباه في تقرير المدقق إلى الإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية الموحدة، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها لغاية تاريخ تقرير المدقق. ولكن يمكن لأحداث أو ظروف مستقبلية أن تؤدي بالمجموعة إلى وقف أعمالها كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض الشامل للقوائم المالية الموحدة وبنيتها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعكس المعاملات والأحداث بطريقة تحقق عرضا عادلا.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. كما أننا مسؤولون عن توجيه أعمال التدقيق على المجموعة والإشراف عليها وأدائها، ونظل مسؤولين دون غيرنا عن رأينا حول التدقيق.

إننا نتواصل مع المكلفين بالحوكمة حول عدة أمور، من بينها نطاق وتوقيت التدقيق المخطط لهما وملاحظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية نقوم بتحديدها خلال عملية التدقيق.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين الى مساهمي البنك الأردني الكويتي - شركة مساهمة عامة محدودة (تابع)
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

كما نقوم بتزويد المكلفين بالحوكمة بما يؤكد امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، وإبلاغهم عن جميع العلاقات والأمور الأخرى التي من المعقول أن يعتقد بأنها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما تطلب الأمر، قمنا بخطوات لتجنب التهديدات أو قمنا بتطبيق إجراءات وقاية.

من ضمن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الهامة. كما نقوم بذكر هذه الأمور في تقرير المدقق، ما لم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد في حالات نادرة جدا أنه لا ينبغي الإفصاح عن هذه المسائل ضمن تقريرنا لأنه من المعقول التوقع أن تفوق الآثار السلبية لذلك منافع المصلحة العامة المتحققة عن ذلك الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

يحتفظ البنك بسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني، وتتفق من كافة النواحي الجوهرية مع القوائم المالية الموحدة المرفقة ونوصي الهيئة العامة بالمصادقة عليها.

بالنيابة عن برايس وترهاوس كوبرز "الأردن"

حازم حنا صبابا
إجازة رقم (٨٠٢)

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
٢٨ شباط ٢٠٢٣

قائمة المركز المالي الموحد كما في 31 كانون الأول 2022

	إيضاح	2022 دينـــار	2021 دينـــار	مقارنة دينـــار	النسبة
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	4	480,714,381	317,205,145	163,509,236	%51.5
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	5	123,435,953	142,138,455	(18,702,502)	%-13.2
قرض مع حق إعادة الشراء بالقيمة العادلة	6	-	10,000,000	(10,000,000)	
تسهيلات إئتمانية مباشرة بالصافي	7	1,922,640,437	1,687,286,812	235,353,625	%13.9
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	8	20,958,094	4,133,548	16,824,546	%407.0
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	9	94,984,592	74,979,107	20,005,485	%26.7
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	10	617,988,602	494,569,305	123,419,297	%25.0
ممتلكات ومعدات بالصافي	11	36,013,560	33,850,914	2,162,646	%6.4
موجودات غير ملموسة بالصافي	12	7,239,008	5,664,986	1,574,022	%27.8
موجودات ضريبية مؤجلة	21	56,299,061	43,487,269	12,811,792	%29.5
موجودات أخرى	14	176,141,619	178,976,591	(2,834,972)	%-1.6
حق إستخدام أصول مستأجرة	13	10,524,060	12,844,569	(2,320,509)	%-18.1
مجموع الموجودات		**3,546,939,367**	**3,005,136,701**	**541,802,666**	**%18.0**
المطلوبات وحقوق الملكية					
المطلوبات					
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	15	107,184,993	166,945,457	(59,760,464)	%-35.8
ودائع عملاء	16	2,418,672,958	1,937,299,470	481,373,488	%24.8
تأمينات نقدية	17	117,926,572	93,079,208	24,847,364	%26.7
أموال مقترضة	18	296,598,068	239,115,636	57,482,432	%24.0
مخصصات متنوعة	19	14,454,973	12,478,231	1,976,742	%15.8
أسناد قرض	20	11,000,000	11,000,000	0	%0.0
مخصص ضريبة الدخل	21	18,784,419	9,745,645	9,038,774	%92.7
مطلوبات ضريبية مؤجلة	21	7,460,503	4,642,969	2,817,534	%60.7
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	13	10,733,682	12,530,503	(1,796,821)	%-14.3
مطلوبات أخرى	22	66,567,971	50,625,524	15,942,447	%31.5
مجموع المطلوبات		**3,069,384,139**	**2,537,462,643**	**531,921,496**	**%21.0**
حقوق الملكية					
رأس المال المصرح به والمكتتب به والمدفوع	23	150,000,000	150,000,000	0	%0.0
الإحتياطي القانوني	24	99,983,479	97,254,251	2,729,228	%2.8
الإحتياطي الاختياري	24	122,944,584	133,444,584	(10,500,000)	%-7.9
صافي إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة	25	6,887,913	7,044,559	(156,646)	%-2.2
أرباح إكتوارية ناتجة عن إعادة تقييم خطط منافع موظفين محددة	19	1,050,169	558,921	491,248	%87.9
الأرباح المدورة	26	94,967,563	79,094,033	15,873,530	%20.1
مجموع حقوق الملكية - مساهمي البنك		475,833,708	467,396,348	8,437,360	%1.8
حقوق غير المسيطرين		1,721,520	277,710	1,443,810	%519.9
مجموع حقوق الملكية		477,555,228	467,674,058	9,881,170	%2.1
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**3,546,939,367**	**3,005,136,701**	**541,802,666**	**%18.0**

رئيس مجلس الإدارة

المدير العام التنفيذي

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) الى (48) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

قائمة الدخل الموحد للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022

	إيضاح	2022 دينـــار	2021 دينـــار	مقارنة دينـــار	النسبة
الفوائد الدائنة	28	166,177,421	127,163,571	39,013,850	%30.7
ينزل :الفوائد المدينة	29	65,059,540	42,823,508	22,236,032	%51.9
صافي إيرادات الفوائد		**101,117,881**	**84,340,063**	**16,777,818**	**%19.9**
صافي إيرادات العمولات	30	10,251,876	9,662,696	589,180	%6.1
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		**111,369,757**	**94,002,759**	**17,366,998**	**%18.5**
أرباح عملات أجنبية	31	3,714,769	2,722,720	992,049	%36.4
أرباح (خسائر) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل	8	5,004,674	(303,783)	5,308,457	%-1747.5
أرباح (خسائر) بيع موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر أدوات دين	9	24,581	(89,987)	114,568	%-127.3
توزيعات أرباح نقدية لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	9	1,665,642	1,068,858	596,784	%55.8
(خسائر) أرباح بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأة	10	(24,772)	2,132,280	(2,157,052)	%-101.2
إيرادات أخرى	32	17,789,164	12,355,910	5,433,254	%44.0
إجمالي الدخل		**139,543,815**	**111,888,757**	**27,655,058**	**%24.7**
نفقات الموظفين	33	33,319,751	29,892,235	3,427,516	%11.5
إستهلاكات وإطفاءات	11 و12	4,793,384	4,470,471	322,913	%7.2
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة تسهيلات الإئتمانية المباشرة	7	29,474,218	28,707,400	766,818	%2.7
مخصص (المسترد من) خسائر ائتمانية متوقعه تسهيلات غير مباشرة		4,103,241	(248,939)	4,352,180	%-1748.3
(المسترد من) خسائر إئتمانية متوقعه بنوك ومؤسسات مالية	4 و5	(2,095,550)	(53,567)	(2,041,983)	%3812.0
مخصص خسائر ائتمانية متوقعه إستثمارات	10	1,512,332	2,142,782	(630,450)	%-29.4
مخصصات متنوعة	19	2,388,444	2,300,042	88,402	%3.8
مصاريف أخرى	34	39,161,681	32,605,633	6,556,048	%20.1
إجمالي المصروفات		**112,657,501**	**99,816,057**	**12,841,444**	**%12.9**
أرباح ناتجة أثر صفقة إستحواذ	47 - ب	458,225	-	458,225	%100.0
الربح للسنة قبل ضريبة الدخل		27,344,539	12,072,700	15,271,839	%126.5
ينزل : مصروف في ضريبة الدخل للسنة	21	8,610,164	4,367,863	4,242,301	%97.1
الربح للسنة		**18,734,375**	**7,704,837**	**11,029,538**	**%143.2**
يعود الى:					
مساهمي البنك		18,682,115	7,738,243	10,943,872	%141.4
حقوق غير المسيطرين		52,260	(33,406)	85,666	%-256.4
حصة السهم من الربح العائد لمساهمي البنك (أساسي ومخفض):					
الربح للسنة	**35**	**0.125**	**0.052**		

رئيس مجلس الإدارة

المدير العام التنفيذي

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) الى (48) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

قائمة الدخل الشامل الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022

	2022 دينـــار	2021 دينـــار
الربح للسنة	18,734,375	7,704,837
بنود الدخل الشامل الآخر		
بنود قابلة للتحويل لاحقا لقائمة الدخل الموحدة بعد الضريبة:		
صافي التغير في إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بعد الضريبة - أدوات الدين	(3,081,994)	308,573
بنود غير قابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل الموحدة بعد الضريبة:		
صافي التغير في إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بعد الضريبة - أدوات الملكية	2,805,445	1,792,948
أرباح إكتوارية ناتجة عن إعادة تقييم خطط منافع موظفين محددة	491,248	1,124,657
إجمالي الدخل الشاملة	**18,949,074**	**10,931,015**
يعود الى:		
مساهمي البنك	18,937,360	10,964,421
حقوق غير المسيطرين	11,714	(33,406)

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) الى (48) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022

البيـــــــــــــــــــــــان	إيضاح	رأس المال المكتتب به والمدفوع	قانونـــــي	إحتياطيـــات إختيـاري	صافي إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة بعد الضريبة	أرباح اكتوارية ناتجة عن إعادة تقييم خطط منافع موظفين محددة	حقوق ملكية مرتبطة مباشرة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	الأربـاح مـدورة	حقوق الملكية - مساهمي البنك	حقوق غير المسيطرين	مجموع حقوق الملكية
		دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2022											
الرصيد في بداية السنة		**150,000,000**	**97,254,251**	**133,444,584**	**7,044,559**	**558,921**	**-**	**79,094,033**	**467,396,348**	**277,710**	**467,674,058**
الربح للسنة		-	-	-	-	-	-	18,682,115	18,682,115	52,260	18,734,375
صافي التغيرفي القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بعد الضريبة		-	-	-	(236,003)	-	-	-	(236,003)	(40,546)	(276,549)
أرباح إكتوارية ناتجة عن إعادة تقييم خطط منافع موظفين محددة		-	-	-	-	491,248	-	-	491,248	-	491,248
إجمالي الدخل الشامل للسنة		-	-	-	(236,003)	491,248	-	18,682,115	18,937,360	11,714	18,949,074
(خسائر) متحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر		-	-	-	79,357	-	-	(79,357)	-	-	-
التغير في نسبة غير المسيطرين نتيجة رفع رأس مال شركة تابعة		-	-	-	-	-	-	-	-	1,432,096	1,432,096
المحول إلى الإحتياطيات	24	-	2,729,228	-	-	-	-	(2,729,228)	-		0
توزيعات أرباح نقدية	27	-	-	(10,500,000)	-	-	-	-	(10,500,000)		(10,500,000)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2022		**150,000,000**	**99,983,479**	**122,944,584**	**6,887,913**	**1,050,169**	**-**	**94,967,563**	**475,833,708**	**1,721,520**	**477,555,228**
للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2021											
الرصيد في بداية السنة		**150,000,000**	**96,043,640**	**131,023,362**	**4,571,425**	**(565,736)**	**(22,185)**	**75,381,421**	**456,431,927**	**-**	**456,431,927**
الربح للسنة		-	-	-	-	-	-	7,738,243	7,738,243	(33,406)	7,704,837
صافي التغيرفي القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بعد الضريبة		-	-	-	2,079,336	-	22,185	-	2,101,521	-	2,101,521
أرباح إكتوارية ناتجة عن إعادة تقييم خطط منافع موظفين محددة		-	-	-	-	1,124,657	-	-	1,124,657	-	1,124,657
إجمالي الدخل الشامل للسنة		-	-	-	2,079,336	1,124,657	22,185	7,738,243	10,964,421	(33,406)	10,931,015
أرباح متحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر		-	-	-	393,798	-	-	(393,798)	-	-	-
حقوق غير المسيطرين نتيجة إعادة تصنيف شركة تابعة		-	-	-	-	-	-	-	-	311,116	311,116
المحول إلى الإحتياطيات	24	-	1,210,611	2,421,222	-	-	-	(3,631,833)	-	-	-
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2021		**150,000,000**	**97,254,251**	**133,444,584**	**7,044,559**	**558,921**	**-**	**79,094,033**	**467,396,348**	**277,710**	**467,674,058**

* من أصل الأرباح المدورة مبلغ 56,299,061 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 مقابل 43,487,269 دينار كما في 31 كانون الأول 2021 مقيد التصرف به لقاء موجودات ضريبية مؤجلة إستناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني.

* يتضمن رصيد الأرباح المدورة مبلغ 188,212 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 مقابل 3,009,704 دينار كما في 31 كانون الأول 2021، لا يمكن التصرف به وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية لقاء أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) المبكر خلال عام 2011، والناتجة عن إعادة التقييم للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالصافي بعد ما تحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع.

- بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني رقم 13/2018 تم نقل الرصيد المتراكم لبند احتياطي مخاطر مصرفية عامة والبالغ 14,288,875 دينار كما في اول كانون الثاني 2018 الى بند الأرباح المدورة للتقاص مع أثر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، ويحظر التصرف بالفائض من المبلغ بعد التقاص - إن وجد - .

- يحظر التصرف بالرصيد الدائن لاحتياطي تقيم الموجودات المالية إلا بموافقة مسبقة من البنك المركزي.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) الى (48) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022

	إيضاح	2022 دينـــار	2021 دينـــار
الأنشطة التشغيلية:			
الربح للسنة قبل ضريبة الدخل		27,344,539	12,072,700
تعديلات :			
إستهلاكات وإطفاءات		4,793,384	4,470,471
مخصص خسائر ائتمانية متوقعه تسهيلات مباشرة		29,474,218	28,707,400
مخصص (المسترد من) خسائر ائتمانية متوقعه تسهيلات غير مباشرة		4,103,241	(248,939)
(المسترد من) خسائر ائتمانية متوقعه بنوك		(2,095,550)	(53,567)
مخصص خسائر ائتمانية متوقعه إستثمارات		1,512,332	2,142,782
صافي إيرادات الفوائد		(19,481,026)	(20,659,697)
مخصص تعويض نهاية الخدمة		1,788,444	2,342,268
مخصص قضايا مقامة على البنك والمطالبات المحتملة		600,000	600,000
مخصص خسائر ائتمانية مدينون		82,720	-
مخصصات إضافية - أدوات ملكية		3,500,000	-
مخصصات إضافية - أقساط مؤجلة		935,000	-
خسائر بيع موجودات مستملكة		1,015,788	2,271,861
(أرباح) بيع ممتلكات ومعدات		1,935	(36,495)
(أرباح) خسائر بيع أدوات ملكية من خلال الدخل		(56,751)	303,783
خسائر (أرباح) بيع أدوات دين بالكلفة المطفأة		24,772	(2,132,280)
(أرباح) خسائر بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر - أدوات الدين		(24,581)	89,987
مخصصات عقارات مستملكة		4,625,923	4,392,387
إطفاء حق إستخدام أصول مستأجرة		2,924,193	2,713,528
تأثير التغير في أسعار الصرف على النقد وما في حكمه		22,076	5,854
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل التغير في الموجودات والمطلوبات		61,090,657	36,982,043
التغير في الموجودات والمطلوبات :			
النقص في الأرصدة والإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية		2,334,736	53,567
(الزيادة) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل		(16,767,795)	(4,437,331)
(الزيادة) في التسهيلات الائتمانية المباشرة		(264,827,843)	(159,481,379)
النقص قرض مع حق إعادة الشراء بالقيمة العادلة		10,000,000	-
(الزيادة) النقص في الموجودات الأخرى		33,110,542	16,798,828
(النقص) في ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر		(37,614,010)	(89,279,667)
الزيادة في ودائع العملاء		481,373,488	59,748,987
الزيادة في تامينات نقدية		24,847,364	19,183,891
الزيادة (النقص) في مطلوبات أخرى		(9,798,182)	(13,572,405)
(النقص) في مطلوبات مرتبطة مباشرة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع		-	(1,529,164)
صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) عمليات التشغيل قبل المخصصات المدفوعة وضريبة الدخل المدفوعة		283,748,957	(135,532,630)
مخصص تعويض نهاية الخدمة المدفوع		(970,697)	(2,043,855)
مخصص القضايا المدفوع		(4,888)	(350,572)
ضريبة الدخل المدفوعة		(10,799,674)	(2,069,670)
صافي التدفق النقدي (المستخدم في) من الأنشطة التشغيلية		271,973,698	(139,996,727)
الأنشطة الإستثمارية:			
(الزيادة) في موجودات مالية بالكلفة المطفأة		(124,956,401)	(96,943,745)
(الزيادة) النقص في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل		(18,724,707)	14,023,239
النقص في موجودات محتفظ بها بهدف البيع		-	5,642,817
(الزيادة) في ممتلكات و معدات والموجودات غير الملموسة		(8,531,987)	(13,457,461)
صافي (النقد المستخدم في) الأنشطة الإستثمارية		(152,213,095)	(90,735,150)
الأنشطة التمويلية:			
المدفوع من التزام مقابل عقود إيجارات تشغيلية		(2,400,505)	(2,210,520)
الزيادة في أموال مقترضة		57,482,432	110,860,192
حقوق غير المسيطرين		2,823,646	311,116
أرباح موزعة على المساهمين		(10,452,645)	(80,015)
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية		47,452,928	108,880,773
صافي الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه		167,213,531	(121,851,104)
تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه		(22,076)	(5,854)
النقد وما في حكمه في بداية السنة		327,469,080	449,326,038
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	36	494,660,535	327,469,080

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) الى (48) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022

(1) معلومات عامة

إن البنك الأردني الكويتي هو شركة مساهمة عامة محدودة أردنية تأسست تحت رقم (108) بتاريخ 25 تشرين الأول 1976 بموجب قانون الشركات الأردني رقم (13) لسنة (1964) ومركزه الرئيسي مدينة عمان في منطقة العبدلي، شارع أمية بن عبد شمس هاتف (5629400 6 962+) ص.ب. (9776) عمان -(11191) المملكة الأردنية الهاشمية. يبلغ رأسمال البنك الحالي المصرح به والمدفوع (150) مليون دينار موزع على (150) مليون سهم ، بقيمة إسمية دينار للسهم الواحد.

يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها (65) وخارجها وعددها (1)، كما يمتلك البنك شركتين تابعتين لأعمال التأجير التمويلي والأخرى لأعمال الوساطة المالية والتي تمتلك شركة لأعمال الإستشارات المالية وشركتين للوساطة المالية.

إن البنك الأردني الكويتي هو شركة مساهمة عامة محدودة مدرجة أسهمه بالكامل في بورصة عمان.

إن البنك الأردني الكويتي مملوك بنسبة (50.927%) من شركة الروابي المتحدة القابضة - الكويت ويتم توحيد القوائم المالية للبنك ضمن القوائم المالية الموحدة لشركة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو) وهي الشركة الأم.

تم إقرار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته رقم (1/2023) المنعقدة بتاريخ 12 شباط 2023 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين والبنك المركزي الأردني.

(2) ملخص للسياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة من قبل المجموعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة.

1-2 أسس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك وشركاته التابعة (معاً» المجموعة») وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما تم تعديلها من قبل البنك المركزي الأردني.

إن الفروقات الأساسية بين المعايير الدولية للتقارير المالية كما يجب تطبيقها وما تم إعتماده من قبل البنك المركزي الأردني تتمثل في ما يلي:

1. يتم إظهار وتصنيف بعض بنود قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والإيضاحات التفصيلية الخاصة ببعض منها، مثل التسهيلات الائتمانية والفوائد المعلقة والخسائر الائتمانية المتوقعة والارصدة مقيدة السحب والموجودات المستملكة لقاء ديون ومستويات القيمة العادلة والتصنيف القطاعي والايضاحات الخاصة بالمخاطر وغيرها ، وفقاً لمتطلبات البنك المركزي الأردني وتعليماته والنماذج الاسترشادية الصادرة عنه والتي قد لا تشمل جميع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية كتلك الواردة في المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 7 و 9 و 13.
2. يتم تكوين مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (13/2018) «تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9)» تاريخ 6 حزيران 2018 ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في البلدان التي يعمل فيها البنك أيهما أشد ، أن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:(أ) تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة الأردنية وبكفالتها دون خسائر ائتمانية.

(أ) تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة الأردنية وبكفالتها دون خسائر ائتمانية.

(ب) عند إحتساب الخسائر الإئتمانية مقابل التعرضات الإئتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (47/2009) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدا ويؤخذ النتائج الأشد.كما يقوم البنك بأخذ مخصصات إضافية لتعرضات معينة عند الحاجة.

* وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني الخاصة بتصنيف التسهيلات الائتمانية وإحتساب مخصص التدني رقم (47/2009) الصادرة بتاريخ 10 كانون الأول 2009، تم تصنيف التسهيلات الائتمانية إلى الفئات التالية:

أ) تسهيلات ائتمانية متدنية المخاطر لا يتم إحتساب مخصصات عليها:

وهي التسهيلات الائتمانية التي تحمل أي من الخصائص التالية:

1) الممنوحة للحكومة الأُردنية وبكفالتها، وكذلك لحكومات البلدان التي يوجد للبنوك الأُردنية فروع فيها على أن تكون هذه التسهيلات ممنوحة بنفس عملة البلد المُضيف.
2) المضمونة بتأمينات نقدية بنسبة (100%) من الرصيد القائم بأي وقت من الأوقات.
3) المكفولة بكفالة بنكية مقبولة بنسبة (100%).

ب) تسهيلات ائتمانية مقبولة المخاطر لا يتم إحتساب مخصصات عليها:

وهي التسهيلات الائتمانية التي تتصف بالخصائص التالية:

1) مراكز مالية قوية وتدفقات نقدية كافية.
2) موثقة بعقود ومغطاة بضمانات مقبولة حسب الأُصول.
3) وجود مصادر جيدة للسداد.
4) حركة حساب نشطة وإنتظام السداد لأصل المبلغ والفوائد
5) إدارة كفؤة للعميل.

جـ) تسهيلات ائتمانية تحت المراقبة (تتطلب عناية خاصة) ويتم إحتساب مخصصات تدني عليها بنسبة تتراوح من (1.5% - 15%):

وهي التسهيلات الائتمانية التي تتصف بأي من ما يلي:

1) وجود مستحقات لفترة تزيد عن (60) يوم وتقل عن (90) يوم لأصل التسهيلات الائتمانية و/أو فوائدها.
2) تجاوز رصيد الجاري مدين للسقف المقرر بنسبة (10%) فأكثر ولفترة تزيد عن (60) يوم وتقل عن (90) يوم.
3) التسهيلات الائتمانية التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأُخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أُصولية.
4) التسهيلات الائتمانية مقبولة المخاطر والتي تمت هيكلتها مرتين خلال سنة.
5) التسهيلات الائتمانية التي مضى على تاريخ إنتهاء سريانها مدة تزيد عن (60) يوم وتقل عن (90) يوم ولم تجدد.

هذا بالإضافة إلى شروط اخرى مذكورة بشكل تفصيلي بالتعليمات.

د) التسهيلات الائتمانية غير العاملة:

وهي التسهيلات الائتمانية التي تتصف بأي من الصفات التالية:

1) مضى على إستحقاقها أو إستحقاق أحد أقساطها أو عدم إنتظام السداد لأصل المبلغ و/أو الفوائد أو جمود حساب الجاري مدين المدد التالية:

التصنيف	عدد أيام التجاوز	نسبة المخصص للسنة الأولى
التسهيلات الائتمانية دون المستوى	من (90) يوم إلى (179) يوم	%25
التسهيلات الائتمانية المشكوك في تحصيلها	من (180) يوم إلى (359) يوم	%50
التسهيلات الائتمانية الهالكة	من (360) يوم فأكثر	%100

2) الجاري مدين المتجاوز للسقف الممنوح بنسبة (10%) فأكثر ولمدة (90) يوم فأكثر.

3) التسهيلات الائتمانية التي مضى على تاريخ إنتهاء سريانها مدة (90) يوم فأكثر ولم تجدد.

4) التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأي عميل أعلن إفلاسه أو لأي شركة تم إعلان وضعها تحت التصفية.

5) التسهيلات الائتمانية التي تمت هيكلتها لثلاث مرات خلال سنة.

6) الحسابات الجارية وتحت الطلب المكشوفة لمدة (90) يوم فأكثر.

7) قيمة الكفالات المدفوعة نيابة عن العملاء ولم تقيّد على حساباتهم ومضى على دفعها (90) يوم فأكثر.

يتم إحتساب مخصص تدني على التسهيلات الائتمانية وفقا لتعليمات (47/2009) لهذه الفئة من التسهيلات وفقاً للنسب أعلاه ولمبلغ التسهيلات غير المغطى بضمانات مقبولة خلال السنة الأولى، بينما يتم إستكمال إحتساب المخصص للمبلغ المغطى بنسبة 25% وعلى مدار أربعة سنوات.

3. يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الإئتمانية غير العاملة والتسهيلات المصنفة ضمن المرحلة الثالثة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في البلدان التي يعمل فيها البنك أيهما أشد.

4. تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءا لديون في قائمة المركز المالي الموحد ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بشكل إفرادي، ويتم قيد أية تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

قام البنك المركزي الأردني بموجب تعميم رقم 10/3/16234 تاريخ 10 تشرين الأول 2022 بالغاء العمل بكافة التعاميم السابقة التي تقضي اقتطاع مخصصات مقابل العقارات المستملكة المخالفة لأحكام قانون البنوك مع الابقاء على المخصصات المرصودة مقابل العقارات ليتم تحريرها عند التخلص منها.

يتضمن بند نقد وأرصدة لدى البنك المركزي، بند متطلبات الإحتياطي النقدي والذي يمثل أرصدة مقيدة السحب وفقاً لتعليمات البنك المركزي ووفقاً لتعليمات السلطة الرقابية في البلدان التي يعمل فيها البنك أيهما أشد.

تـم إعـداد القوائـم الماليـة الموحـدة وفقـاً لمبـدأ التكلفـة التاريخيـة بإسـتثناء بعـض الأدوات الماليـة والـتي تـم قياسـها بالقيمـة العادلـة في نهايـة كل فـترة ماليـة كمـا هـو موضـح في السياسـات المحاسـبية أدنـاه.

- إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية الموحدة.
- إن إعـداد القوائـم الماليـة الموحـدة بالتوافـق مـع المعايـير الدوليـة للتقاريـر الماليـة يتطلـب اسـتخدام تقديـرات محاسـبية هامـة ومحـددة، كمـا يتطلـب مـن الإدارة إبـداء الـرأي في عمليـة تطبيـق السياسـات المحاسـبية للشركـة. لقـد تـمّ الإفصـاح عـن المجـالات الـتي تنطـوي عـلى درجـة عاليـة مـن الاجتهـاد أو التعقيـد أو المجـالات الـتي تعـد فيهـا الافتراضـات والتقديرات أساسية للقوائم المالية الموحدة في الإيضاح رقم (3).

2 - 2 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

إن السياسـات المحاسـبية المتبعـة في إعـداد هـذه القوائـم الماليـة الموحـدة متماثلـة مـع السياسـات المحاسـبية الـتي تـم إتباعهـا في إعـداد آخـر قوائـم ماليـة موحـدة للبنـك للسـنة المنتهيـة في 31 كانـون الأول 2021 بإسـتثناء تطبيـق المعايـير الجديـدة والتعديـلات عـلى المعايـير الحاليـة كمـا هـو مذكـور أدنـاه:

أ- المعايـير الجديـدة والتعديـلات والتفسـيرات الـتي تـم تطبيقهـا مـن قبـل المجموعـة في السـنة الماليـة الـتي تبـدأ في أول كانون الثاني 2022:

- **التعديـلات عـلى معيـار المحاسـبة الـدولي رقـم 16،** «الممتلـكات والآلات والمعـدات»: تمنـع المنشـأة مـن خصـم المبالـغ المسـتلمة مـن بيـع الأصنـاف المنتجـة أثنـاء قيـام الشركـة بإعـداد الأصـل للاسـتخدام المقصـود مـن تكلفـة الممتلـكات والمعـدات. كمـا يوضـح أنـه يجـب المنشـأه «اختبـار مـا إذا كان الأصـل يعمـل بشـكل صحيـح» عنـد التقييـم الأداء الفـني للأصـل علمـاً بـأن أداء الأصـل المـادي غـير صلـة بهـذا التقييـم. ويجـب عـلى المنشـآت أن تفصـح بشـكل منفصـل عـن مبالغ العائدات والتكاليف المتعلقة بالبنود المنتجة والتي ليست من مخرجات الأنشطة العادية للمنشأة.
- **تعديـلات عـلى المعيـار الـدولي للتقاريـر الماليـة رقـم 3،** «اندمـاج الأعمـال»: تحديـث مراجـع المعيـار الـدولي للتقاريـر الماليـة رقـم 3 المتعلـق بمفاهيـم إطارالعمـل لإعـداد التقارير الماليـة بالإضافة الى اسـتثناء الاعتراف بالمطلوبـات والالتزامات المحتملـة ضمـن نطـاق معيـار المحاسـبة الـدولي رقـم 37 «المخصصـات والالتزامـات والأصـول المحتملـة» والتفسـير رقـم 21 «الرسوم». تؤكد التعديلات أيضًا أنه لا ينبغي الاعتراف بالموجودات المحتملة في تاريخ الاستحواذ.
- **التعديـلات عـلى معيـار المحاسـبة الـدولي رقـم 37،** «المخصصـات والمطلوبـات والأصـول المحتملـة»: يوضـح أن التكاليـف المبـاشرة للوفـاء بالعقـد تشـمل كلاً مـن التكاليـف الإضافيـة للوفـاء بالعقـد وتخصيـص التكاليـف الأخـرى المرتبطـة مبـاشرة بتنفيـذ العقـود قبـل الاعـتراف بمخصـص منفصـل للعقـد المحمـل بخسـارة ، تعـترف المنشـأة بـأي خسارة انخفاض حدثت على الأصول المستخدمة في تنفيذ العقد.

تم الإنتهاء من التحسينات التالية في أيار 2020:

المعيـار الـدولي للتقاريـر الماليـة رقـم 9، «الأدوات الماليـة»: يوضـح الرسـوم الـتي يجـب تضمينهـا في اختبـار 10٪ لإلغـاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

المعيـار الـدولي للتقاريـر الماليـة رقـم 16 «عقـود الإيجـار»: تعديـل المثـال التوضيحـي رقـم 13 لإزالـة المثـال التوضيحـي للمدفوعـات مـن المؤجـر فيمـا يتعلـق بتحسـينات العقـارات المسـتأجرة ، لإزالـة أي لبـس حـول معالجـة حوافـز الإيجـار.

المعيـار الـدولي للتقاريـر الماليـة رقـم 1، «التطبيـق لأول مـرة للمعايـير الدوليـة لإعـداد التقاريـر الماليـة»: يسـمح للـشركات الـتي قامـت بقيـاس أصولهـا ومطلوباتهـا بالمبالـغ الدفتريـة المسـجلة في دفاتـر الشركـة الأم بقيـاس أي فـروق تراكميـة في الترجمـة باسـتخدام المبالـغ المبلـغ عنهـا مـن قبـل الشركـة الأم. سـينطبق هـذا التعديـل أيضًـا عـلى الـشركات الحليفة والمشاريع المشتركة التي حصلت على نفس الإعفاء من المعيار الدولي للتقارير المالية 1

معيار المحاسبة الدولي رقم 41، «الزراعة»: حذف مطلب المنشآت لاستبعاد التدفقات النقدية للضرائب عند قياس القيمة العادلة بموجب معيار المحاسبة الدولي 41. ويهدف هذا التعديل إلى التوافق مع متطلبات المعيار لخصم التدفقات النقدية على أساس ما بعد الضريبة.

(ب) المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:

لم تطبق المجموعة مبكراً المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة التالية التي قد تم إصدارها لكنها لم تدخل حيز التنفيذ حتى تاريخه، حيث تسري تلك المعايير إعتباراً من أول كانون الثاني 2023:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 «عقود التأمين» - في ايار 2017 أصدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 «عقود التأمين»و يحل المعيار الدولي رقم 17 محل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4.

التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1، «عرض القوائم المالية» تصنيف المطلوبات - توضح هذه التعديلات الطفيفة التي أجريت على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1، «عرض القوائم المالية» أن المطلوبات تصنف إما كمطلوبات متداولة أو غير متداولة، اعتمادًا على الحقوق المتوفرة في نهاية فترة المالية، لا يتأثر التصنيف بتوقعات المنشأة أو الأحداث اللاحقة بعد نهاية فترة المالية (على سبيل المثال، تنازل أو خرق تعهد). يوضح التعديل أيضًا ما يعنيه المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عند الإشارة إلى «تسوية» التزام.

من الممكن أن تؤثر هذه التعديلات على تصنيف المطلوبات المالية، وخاصة بالنسبة للمنشآت التي نظرت سابقًا في نوايا الإدارة لتحديد التصنيف وبالنسبة لبعض المطلوبات التي يمكن تحويلها إلى حقوق ملكية حيث يجب تطبيقها بأثررجعي وفقًا للمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 8 « السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء».

الإفصاح عن السياسات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل معيار المحاسبة الدولي رقم 1 ليطلب من المنشآت الإفصاح عن السياسات المحاسبية ذات القيمة الجوهريه وليس عن سياساتها المحاسبية الهامة.

وتوضح كذلك أن معلومات السياسة المحاسبية غير الجوهرية لا تحتاج إلى الإفصاح عنها. إذا تم الإفصاح عنها ، فلا ينبغي أن تؤثر على المعلومات المحاسبية الجوهرية. لدعم هذا التعديل ، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية أيضًا بتعديل بيان الممارسة رقم 2 الخاص بالمعايير الدولية للتقارير المالية «إصدار أحكام جوهرية لتوفير إرشادات حول كيفية تطبيق مفهوم الأهمية النسبية على عمليات الإفصاح عن السياسة المحاسبية».

تعريف التقديرات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 8

يوضح التعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم 8 «السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء» كيف يجب على الشركات التمييز بين التغييرات في السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية. يعتبر التمييز مهمًا ،لأن التغييرات في التقديرات المحاسبية يتم تطبيقها بأثر مستقبلي على المعاملات المستقبلية والأحداث المستقبلية الأخرى، ولكن يتم تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية بشكل عام بأثر رجعي على المعاملات السابقة والأحداث الماضية الأخرى وكذلك الفترة الحالية.

الموجـودات الضريبيـة المؤجلـة والالتزامـات الناشـئة عـن معاملـة واحـدة - تعديـلات عـلى معيـار المحاسـبة الـدولي رقـم 12، حيـث تـسري تلـك المعايـير إعتبـاراً مـن أول كانـون الثـاني 2023:

تتطلـب التعديـلات عـلى معيـار المحاسـبة الـدولي رقـم 12 ضرائـب الدخـل مـن الـشركات الاعـتراف بالضريبـة المؤجلـة عـلى المعامـلات الـتي عنـد الاعـتراف الأولي تـؤدي إلى مبالـغ متسـاوية مـن الفروقـات المؤقتـة الخاضعـة للاقتطـاع والخاضعـة للضريبـة. سـتنطبق عـادةً عـلى المعامـلات مثـل عقـود إيجـار المسـتأجرين والتزامـات إنهـاء الخدمـة وسـتتطلب الاعـتراف بموجـودات ومطلوبـات ضريبيـة مؤجلـة إضافيـة.

يجـب تطبيـق هـذا التعديـل عـلى المعامـلات الـتي تحـدث في أو بعـد بدايـة أول فـترة مقارنـة معروضـة. بالإضافـة إلى ذلـك ، يجـب عـلى المنشـآت الاعـتراف بالموجـودات الضريبيـة المؤجلـة (إلى الحـد الـذي يحتمـل معـه إمكانيـة اسـتخدامها) ومطلوبـات الضرائـب المؤجلـة في بدايـة أقـرب فـترة مقارنـة لجميـع الفـروق المؤقتـة القابلـة للخصـم والخاضعـة للضريبـة المرتبطـة بمـا يـلي:

- حق استخدام الأصول والتزامات الإيجار،
- إيقاف التشغيل والاستعادة والمطلوبات المماثلة والمبالغ المقابلة المعترف بها كجزء من تكلفة الموجودات ذات الصلة.

يتم الاعتراف بالتأثير التراكمي لإثبات هذه التعديلات في الأرباح المدورة، أو في عنصر آخر من حقوق الملكية حسب الاقتضاء.

لـم يتطـرق معيـار المحاسـبة الـدولي رقـم 12 سـابقًا إلى كيفيـة حسـاب الآثـار الضريبيـة لعقـود الإيجـار في قائمـة المركـز المـالي والمعامـلات المماثلـة ، واعتـبرت الأسـاليب المختلفـة مقبولـة. قـد تكـون بعـض الـشركات قـد أدرجـت بالفعـل مثـل هـذه المعامـلات بمـا يتفـق مـع المتطلبـات الجديـدة. لـن تتأثـر هـذه الـشركات بالتعديلات.بيـع أو المسـاهمة في الأصـول بـين مسـتثمر وشركتـه التابعـة أو مـشروع مشـترك - **تعديـلات عـلى المعيـار الـدولي للتقاريـر الماليـة رقـم 10 ومعيـار المحاسـبة الـدولي 28** - أجـرى مجلـس معايـير المحاسـبة الدوليـة تعديـلات محـدودة النطـاق عـلى المعيـار الـدولي للتقاريـر الماليـة رقـم 10 للبيانـات الماليـة الموحـدة ومعيـار المحاسـبة الـدولي 28 الاسـتثمارات في الـشركات التابعـة والمشـاريع المشـتركة.

توضـح التعديـلات المعالجـة المحاسـبية للمبيعـات أو المسـاهمة في الأصـول بـين المسـتثمر وشركاتـه التابعـة أو المشـاريع المشـتركة. وهـي تؤكـد أن المعالجـة المحاسـبية تعتمـد عـلى مـا إذا كانـت الأصـول غـير النقديـة المباعـة أو المسـاهمة في شركـة تابعـة أو مـشروع مشـترك تشـكل «نشـاطًا تجاريًـا» (عـلى النحـو المحـدد في المعيـار الـدولي لإعـداد التقاريـر الماليـة رقـم 3 «اندمـاج الأعمـال»)

3-2 أسس توحيد القوائم المالية

تتضمـن القوائـم الماليـة الموحـدة القوائـم الماليـة للبنـك والمنشـآت الخاضعـة لسـيطرته (المنشـآت التابعـة لـه)، وتتحقـق السـيطرة عندمـا يكـون للبنـك:

- القدرة على السيطرة على المنشأة المستثمر بها.
- تتعرض للعوائد المتغيرة، أو له الحق في القوائد المتغيرة، الناتجة من إرتباطاته مع المنشأة المستثمر بها.
- وله القدرة على إستعمال سلطته للتأثير على عوائد المنشأة المستثمر بها.

ويعيـد البنـك تقديراتـه بشـأن مـا إذا كان يسـيطر عـلى المنشـآت المسـتثمر بهـا أم لا إن أشـارت الحقائـق والظـروف أن ثمـة تغـيرات عـلى واحـد أو أكـثر مـن نقـاط تحقـق السـيطرة المشـار إليهـا أعـلاه.

وفي حـال إنخفضـت حقـوق تصويـت البنـك عـن أغلبيـة حقـوق التصويـت في أي مـن المنشـآت المسـتثمر بهـا، فيكـون لـه القـدرة عـلى السـيطرة عندمـا تكفـي حقـوق التصويـت لمنـح البنـك القـدرة عـلى توجيـه أنشـطة المنشـأة التابعـة ذات الصلـة مـن جانـب واحـد. ويأخـذ البنـك في الإعتبـار جميـع الحقائـق والظـروف عنـد تقديـر مـا إذا كان للبنـك حقـوق تصويـت في المنشـأة المسـتثمر بهـا تكفـي لمنحـه القـدرة عـلى السـيطرة مـن عدمهـا. ومـن بـين تلـك الحقائـق والظـروف:

- حجم حقوق التصويت التي يملكها البنك بالنسبة لحجم وتوزيع حقوق التصويت الأخرى.
- حقوق التصويت المحتملة التي يحوز عليها البنك وأي حائزي حقوق تصويت آخرين أو أطراف أخرى.
- الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى.
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى أنه يترتب للبنك، أو لا يترتب عليه، مسؤولية حالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة وقت إتخاذ القرارات المطلوبة، بما في ذلك كيفية التصويت في إجتماعات الهيئات العامة السابقة.

يتم توحيد المنشأة التابعة عند سيطرة البنك على المنشأة التابعة وتتوقف عندما يفقد البنك السيطرة على المنشأة التابعة. وبالتحديد، إن نتائج عمليات المنشآت التابعة المستحوذ عليها أو التي تم إستبعادها خلال العام متضمنة في قائمة الدخل الموحدة من تاريخ تحقق السيطرة وحتى تاريخ فقدان السيطرة على المنشأة التابعة.يتم توزيع الأرباح والخسائر وكل بند من بنود الدخل الشامل إلى المالكين في المنشأة وحصة غير المسيطرين، يتم توزيع الدخل الشامل للمنشآت التابعة إلى المالكين في المنشأة وحصة غير المسيطرين حتى وإن كان هذا التوزيع سيؤدي إلى ظهور عجز في رصيد حصة غير المسيطرين.

يتم إجراء تعديلات على القوائم المالية للمنشآت التابعة، عند الضرورة، لتتماشى سياساتها المحاسبية المستخدمة مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.

يتم تحديد حصص غير المسيطرين في المنشآت التابعة بشكل منفصل عن حقوق ملكية البنك في هذه المنشآت. إن حصص المساهمين لغير المسيطر عليهم والموجودة حالياً بحقوق الملكية الممنوحة لمالكيهم بحصة متناسبة من صافي الموجودات عند التصفية قد يتم قياسها في البداية بالقيمة العادلة أو بالحصة التناسبية لحقوق حصص غير المسيطرين في القيمة العادلة للصافي القابل للتعرف على شراء الأصول. يتم إختيار القياس على أساس الإستحواذ يتم قياس الحصص الأخرى غير المسيطرة مبدئياً بالقيمة العادلة بعد الحيازة. فإن القيمة الدفترية للحقوق غير المسيطرة هي قيمة هذه الحصص عند الإعتراف المبدئي بالإضافة إلى حصة الحصص غير المسيطرة من التغيرات اللاحقة في حقوق الملكية، يعود إجمالي الدخل الشامل إلى حصص غير المسيطرين حتى لو أدى ذلك إلى وجود عجز في رصيد حصص غير المسيطرين.

يتم المحاسبة عن التغيرات في حصص البنك في المنشآت التابعة والتي لا ينتج عنها فقدان السيطرة كمعاملات حقوق ملكية. يتم تعديل القيمة الحالية لحصص البنك وحصص غير المسيطرين لتعكس التغيرات في حصصها النسبية في المنشآت التابعة. يتم إثبات أي فرق بين المبلغ الذي يتم من خلاله تعديل حصص غير المسيطرين والقيمة العادلة للمقابل المدفوع أو المستلم مباشرة في حقوق الملكية وينسب إلى مالكي البنك.

عندما يفقد البنك السيطرة على منشأة تابعة، يتم إحتساب الربح أو الخسارة الناتجة عن الإستبعاد في قائمة الدخل بالفرق بين (1) إجمالي القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة العادلة لأي حصص متبقية و(2) القيمة الحالية السابقة للأصول (بما في ذلك الشهرة) مطروحا منها مطلوبات المنشأة التابعة وأي حصص لغير المسيطرين.

يتم إحتساب جميع المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بتلك الشركة التابعة كما لو أن البنك قام مباشرة بالتخلص من الموجودات أو المطلوبات المتعلقة بالمنشأة التابعة.

تعتبر القيمة العادلة للإستثمار الذي يتم الإحتفاظ به في الشركة التابعة السابقة في تاريخ فقدان السيطرة كقيمة عادلة عند الإعتراف المبدئي للمحاسبة اللاحقة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) الأدوات المالية عندما تنطبق احكام المعيار، أو تكلفة الإعتراف المبدئي بالإستثمار في شركة حليفة أو مشروع مشترك.

يمتلك البنك كما في 31 كانون الأول 2022 و 2021 الشركات التابعة التالية:

31 كانون الأول 2022:

إسم الشركة	رأس المال المدفوع	نسبة ملكية البنك	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
	دينـار	%			
شركة إجارة للتأجير التمويلي	20,000,000	100	تأجير تمويلي	عمان	2011
الشركة المتحدة للاستثمارات المالية *	10,000,000	78.3	وساطة مالية وإستثمارات	عمان	على مراحل إبتداء من العام 2002

31 كانون الأول 2021:

إسم الشركة	رأس المال المدفوع دينـار	نسبة ملكية البنك %	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
شركة إجارة للتأجير التمويلي	20,000,000	100	تأجير تمويلي	عمان	2011
الشركة المتحدة للاستثمارات المالية	8,000,000	97.4	وساطة مالية	عمان	على مراحل إبتداء من العام 2002

- تـم خـلال الربـع الثالـث مـن العـام 2022 زيـادة رأس مـال الشركـة المتحـدة للإسـتثمارات الماليـة بمبلـغ 2 مليـون دينـار بقيمـة إسـمية 1 دينـار لـكل سـهم، وقـد تمـت الزيـادة مـن خـلال إكتتـاب خـاص لغـير المسـاهمين.

- تبلـغ نسـبة حقـوق غـير المسـيطرين 21.7% (مقابـل 2.6 % كمـا في 31 كانـون الأول 2021) مـن رأس مـال الشركـة المتحـدة للإسـتثمارات الماليـة، حيـث بلغـت قيمتهـا مـن حقـوق الملكيـة 1,721,520 دينـار وربـح 52,260 دينـار مـن الدخـل للسـنة (مقابـل 277,710 دينـار وخسـارة 33,406 دينـار عـلى التـوالي للعـام السـابق).

يتـم توحيـد نتائـج عمليـات الـشركات التابعـة في قائمـة الدخـل الموحـدة مـن تاريـخ تملكهـا وهـو التاريـخ الـذي يجـري فيـه فعليـاً انتقـال سـيطرة البنـك عـلى الـشركات التابعـة، ويتـم توحيـد نتائـج عمليـات الـشركات التابعـة الـتي تـم التخلـص منهـا في قائمـة الدخـل الموحـدة حـتى تاريـخ التخلـص منهـا وهـو التاريـخ الـذي يفقـد البنـك فيـه السـيطرة عـلى الـشركات التابعـة.

كما تمتلك الشركة المتحدة للإستثمارات المالية الشركات التابعة التالية:

إسم الشركة	رأس المال المدفوع دينـار	نسبة ملكية البنك %	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
الإدارية المتخصصة للإستثمار والإستشارات المالية	530,000	100	إستشارات مالية	عمان	2021
شركة الموارد للوساطة المالية	3,000,000	100	وساطة مالية	عمان	2022
الشركة العربية للإستثمارات المالية *	4,800,000	100	وساطة مالية	عمان	2022

تـم تحقيـق أربـاح مـن الإسـتحواذ عـلى الشركـة العربيـة للإسـتثمارات الماليـة بقيمـة 458,225 دينـار وتـم قيدهـا في قائمـة الدخـل للسـنة حيـث نتجـت مـن الزيـادة في القيمـة العادلـة عـن قيمـة الإقتنـاء (إيضـاح 47).

4-2 معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم إستعمالها من قبل المدراء التنفيذيين وصانعو القرار الرئيسيين لدى البنك.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة إقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات إقتصادية أخرى.

5-2 الأدوات المالية

الإعتراف المبدئي والقياس

يعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي الموحدة للبنك عندما يصبح البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم الإعتراف بالقروض والسلف للعملاء حال قيدها إلى حساب العملاء.

تقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، وتضاف تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الإستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجوات المالية أو المطلوبات المالية، أو خصمها منها، حسب الضرورة، عند الإعتراف المبدئي، كما تثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة.

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الإعتراف الأولي، فإن البنك يعالج هذا الفرق على النحو التالي:

- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناء على أسلوب تقييم يستخدم فقط مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق فإنه يعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الإعتراف الأولي (أي ربح أو خسارة اليوم الأول).
- في جميع الحالات الأخرى، تعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول من خلال تضمينه/ تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الإلتزام).

بعد الإعتراف الأولي، سيتم اخذ الربح أو الخسارة المؤجلة إلى قائمة الدخل الموحدة على أساس منطقي، فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الإعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام أو عند إلغاء الإعتراف من تلك الأداة.

الإعتراف المبدئي

يتم الإعتراف بكافة الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة عندما يكون شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن إطار زمني محدد من قبل السوق المعني، ويتم قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة بإستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة. يتم الإعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإستحواذ الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في قائمة الدخل.

القياس اللاحق

يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لاحقاً التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

وعلى وجه التحديد:

- أدوات التمويل المحتفظ بها في نماذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، وتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة.
- أدوات التمويل المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- تم قياس جميع أدوات التمويل الأخرى (مثل أدوات الدين المدارة على أساس القيمة العادلة، أو المحتفظ بها للبيع) والإستثمارات في حقوق الملكية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة.

ومع ذلك، يمكن للبنك أن يقوم بإختيار/ تحديد غير القابل للإلغاء بعد الإعتراف الأولي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حدى كما يلي:

- يمكن للبنك القيام بالإختيار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للإستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو الإستبدال المحتمل المعترف به من قبل المشتري ضمن إندماج الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، في الدخل الشامل الأخر .
- يمكن للبنك تحديد بشكل غير قابل للإلغاء أدوات التمويل التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من قائمة الدخل الموحدة إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو يخفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة (المشار إليها بخيار القيمة العادلة).

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

يقوم البنك بتقييم تصنيف وقياس الأصل المالي وفق خصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج أعمال البنك لإدارة الأصل.

بالنسبة للأصل الذي يتم تصنيفه وقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن شروطه التعاقدية ينبغي أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

لغايات إختبار مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، فإن الأصل هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الإعتراف الأولي. قد يتغير هذا المبلغ الأساسي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، إذا كان هناك تسديد لأصل الدين). تتكون الفائدة من البدل للقيمة الزمنية للنقود، ولمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الوقت وخيارات ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى، بالإضافة إلى هامش الربح. يتم إجراء تقييم لمدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بالعملة المقوم بها الأصل المالي.

إن التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والتي تتوافق مع ترتيب التمويل الأساسي. إن الشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب التمويل الأساسي، مثل التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار السلع، لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية والتي تكون فقط من مدفوعات أصل الدين والفائدة. كما يمكن أن يكون الأصل المالي الممنوح أو المستحوذ عليه عبارة عن ترتيب التمويل الأساسي بغض النظر عما إذا كان قرضاً في شكله القانوني.

تقييم نموذج الأعمال:

يعتبر تقييم نماذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية أمرا أساسيا لتصنيف الأصل المالي. يحدد البنك نماذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معا لتحقيق هدف أعمال معين. ولا يعتمد نموذج الأعمال الخاص بالبنك على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية، وبالتالي يتم تقييم نموذج الأعمال عند مستوى جماعي وليس على أساس كل أداة على حدى.

يتبنى البنك أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواته المالية التي تعكس كيفية إدارة البنك لموجوداته المالية من أجل توليد التدفقات النقدية. تحدد نماذج أعمال البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما.

يأخذ البنك في الإعتبار جميع المعلومات ذات العلاقة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل. ومع ذلك، لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا يتوقع البنك حدوثها بشكل معقول، مثل ما يسمى بسيناريوهات «الحالة الأسوأ» أو «حالة الإجهاد». كما يأخذ البنك في الإعتبار جميع الأدلة ذات العلاقة المتاحة مثل:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على الحصول على الإيرادات التعاقدية، والحفاظ على معدل ربح محدد، ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.
- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بذلك.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية الموجودة في ذلك النموذج)، وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر.
- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).
- عند الإعتراف المبدئي بالأصل المالي، يقوم البنك بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المعترف بها مؤخرا هي جزء من نموذج أعمال قائم أو فيما إذا كانت تعكس بداية نموذج أعمال جديد. يقوم البنك بإعادة تقييم نماذج أعماله في كل فترة تقرير لتحديد فيما إذا كانت نماذج الأعمال قد تغيرت منذ الفترة السابقة.

عندما يتم إلغاء الإعتراف بأداة الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقا في الدخل الشامل الآخر ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الدخل الموحدة. في المقابل، بالنسبة للإستثمار في حقوق الملكية الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقا في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الدخل الموحدة بل يتم تحويلها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لإختبار التدني.

الموجودات المالية

- تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط:

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف «أصل المبلغ» على أنه القيمة العادلة للأصل المالي بتاريخ الإعتراف الأولي. يتم تعريف «الفائدة» على أنها الإعتبار للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بأصل المبلغ القائم خلال فترة زمنية معينة وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش ربح.

في تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة، أخذ البنك في الإعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تنطوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية وعليه لا تستوفي الشرط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ البنك بعين الإعتبار:

- الأحداث الطارئة التي من شأنها أن تغير مقدار أو توقيت التدفقات النقدية.
- ميزات الدفع المسبق وإمكانية التمديد.
- الشروط التي تحدد مطالبة البنك بالتدفقات النقدية من الموجودات المحددة.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل هي:

- موجودات ذات تدفقات نقدية تعاقدية والتي هي ليست مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.
- موجودات محتفظ بها ضمن نموذج الأعمال غير تلك المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها للتحصيل والبيع.
- موجودات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة بإستخدام خيار القيمة العادلة.

يتم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة، مع الإعتراف بأية أرباح / خسائر ناتجة عن إعادة القياس في قائمة الدخل الموحدة.

إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه البنك بموجودات مالية، يعاد تصنيف الموجودات المالية التي تعرضت للتأثر. تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي إعتباراً من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الموجودات المالية للبنك. يتم النظر في التغيرات في التدفقات النقدية التعاقدية في إطار السياسة المحاسبية المتعلقة بتعديل وإستبعاد الموجودات المالية المبينة أدناه.

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

تحديد القيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة بالعملة الأجنبية وتترجم بالسعر السائد في نهاية كل فترة تقرير. وعلى وجه التحديد:

- فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة، فإنه يعترف بفروقات العملة في قائمة الأرباح أو الخسائر.
- فيما يتعلق بأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي هي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف على التكلفة المطفأة لأداة الدين في قائمة الأرباح أو الخسائر. كما يُعترف بفروقات الصرف الأخرى في الدخل الشامل الآخر في إحتياطي إعادة تقييم الإستثمارات.
- فيما يتعلق بالموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والتي هي ليست جزءاً من علاقة محاسبية تحوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف من ربح أو خسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر.
- فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، يُعترف بفروقات أسعار الصرف في الدخل الشامل الآخر في إحتياطي تقييم الإستثمارات.

خيار القيمة العادلة

يمكن تصنيف أداة مالية ذات قيمة عادلة يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر (خيار القيمة العادلة) عند الإعتراف الأولي بها حتى إذا لم يتم إقتناء الأدوات المالية أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء. يمكن إستخدام خيار القيمة العادلة للموجودات المالية إذا كان يقضي أو يقلل بشكل كبير من عدم تطابق القياس أو الإعتراف الذي كان سينشأ بخلاف ذلك من قياس الموجودات أو المطلوبات أو الإعتراف بالأرباح والخسائر ذات الصلة على أساس مختلف («عدم التطابق المحاسبي»). يمكن إختيار خيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية في الحالات التالية:

- إن كان الاختيار يؤدي إلى إلغاء أو تخفيض بشكل كبير عدم التطابق المحاسبي.
- إن كانت المطلوبات المالية تمثل جزءً من محفظة تُدار على أساس القيمة العادلة، وفقاً لإستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الإستثمار.
- إن كان هناك مشتق يتضمنه العقد المالي أو غير المالي الأساسي ولا يرتبط المشتق إرتباطاً وثيقاً بالعقد الأساسي.

لا يمكن إعادة تصنيف هذه الأدوات من فئة القيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر أثناء الإحتفاظ بها أو إصدارها. يتم قيد الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في إيرادات الإستثمار.

2 - 6 الإفصاحات الوصفية المتعلقة بتطبيق معيار الإبلاغ المالي (9).

1. تعريف تطبيق البنك للتعثر وآلية معالجة التعثر:

يعرف البنك التعثر وآلية معالجة التعثر وفقاً لتعليمات البنك المركزي المتعلقة بتطبيق معيار الإبلاغ المالي (9) رقم 2018/13 الصادرة في بتاريخ 2018/6/6. وقد تضمنت تعليمات البنك المركزي رقم (47/2009) تاريخ 2009/12/10 (البند ثانيا / د) عدد من المؤشرات التي تدل على وجود حالة تعثر يتوجب الإلتزام بها أيضاً.

- وجود مستحقات تساوي أو تزيد عن (90) يوم.
- إرتفاع في درجات المخاطر عن 7-.
- التعرض الائتماني/ أدوات الدين التي يتوفر دليل / أدلة على أنها أصبحت متعثرة (غير منتظمة) او متوقع تعثرها قريباً.
- إن الطرف المدين يواجه صعوبات مالية مؤثرة (ضعف شديد في البيانات المالية).
- وجود مؤشرات واضحة تدل على قرب إفلاس الطرف المدين.

آلية معالجة التعثر:

يقوم البنك بمتابعة العميل قبل تعثره محاولاً عدم الوصول إلى مرحلة تصنيف التسهيلات الممنوحة له، وفي حال تم التصنيف يتم بناء المخصص المحدد مقابله وفقاً للتعليمات والمعايير، وكذلك متابعته من قبل دائرة المتابعة والتحصيل قبل البدء بالإجراءات القانونية في حال عدم الوصول إلى حلول أو جدولات وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية في الدول التي يعمل بها البنك.

2. شرح مفّصل عن نظام التصنيف الائتماني الداخلي لدى البنك وآلية عمله:

- نظام التصنيف الائتماني الداخلي لعملاء الشركات:

يطبق البنك نظام تصنيف ائتماني داخلي آلي من مورد شركة Moody›s، نظام التصنيف يضم كل من العمليات، والضوابط، والبيانات المجمعة، ونظام المعلومات التي تدعم وتقيم الجدارة الائتمانية للمقترض والتي يتم ترجمتها إلى درجة مخاطر للعملاء وربطها بإحتمالية تعثر العميل وبما يساهم بإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يحتوي نظام Moody›s على النماذج (Model›s) التالية لإحتساب التصنيف الائتماني للعملاء:

- نموذج تصنيف الشركات الكبرى.
- نموذج تصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة (مع وجود بيانات مالية).
- نموذج تصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة (بدون وجود بيانات مالية).
- نموذج تصنيف العملاء لتمويل المشاريع.
- نموذج تصنيف كبار العملاء من أصحاب الثروات.

تتراوح الدرجات في النظام من 1 (إستثنائي: شركة ذات جودة عالية جدا وبأقل المخاطر) الى 10 (هالك: شركة مصنفة غير عاملة) ـ 7 درجات عاملة و3 درجات غير عاملة.

يوجد Master scale واضح ومحدد، كل تصنيف ائتماني يتم إحتسابه من خلال نظام (Moody›s) يقابله معدل إحتمالية التعثر (PD).يتم عمل تحليل مالي وغير مالي للعملاء، ويتكون هيكل التحليل المالي لنظام Moody›s (Moody›s Financial Analysis Structure) من أربعة أقسام رئيسية:

1 - الأنشطة التشغيلية (Operations):

2 - السيولة (Liquidity):

3 - هيكل رأس المال (Capital Structure):

4 - خدمة الدين (Debt Service):

يمكن عمل Override لتصنيف العميل من خلال موافقة لجنة الإدارة للتسهيلات على التصنيف المقترح.

- نظام التصنيف الائتماني الداخلي لعملاء الأفراد (Credit Scoring System):

يتم تصنيف عملاء التجزئة (الأفراد) ومنحهم درجة تصنيف بناء على مخاطرهم قبل الموافقة على منحهم القروض ويتم الإستفادة منها لغايات تقدير إحتمالية التعثر. ويتم ذلك لمنتجات قروض الإسكان، وتمويل السيارات والقروض الإستهلاكية.

3 - الآلية المعتمدة لإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) على الأدوات المالية ولكل بند على حدا:

يتم إستخدام نموذج « تحقق الخسارة» بإستخدام نموذج النظرة المستقبلية «الخسائر الائتمانية المتوقعة» والذي يتطلب إستخدام التقديرات والإجتهادات بشكل جوهري لتقدير العوامل الإقتصادية والتي لها تأثير على قيمة التدني وفقاً للنموذج الجديد، حيث تم تطبيق هذا النموذج وتم إحتساب خسائر التدني وفقاً للقواعد التالية:

- خسائر التدني ل 12 شهر: يتم إحتساب التدني للتعثر المتوقع خلال 12 شهر اللاحقة لتاريخ القوائم المالية.
- خسائر التدني لعمر الأداة: يتم إحتساب التدني للتعثر المتوقع على عمر الأداة المالية حتى تاريخ الإستحقاق لتاريخ القوائم المالية الموحدة.

إن آلية إحتساب الخسائر المتوقعة تعتمد على إحتمالية التعثر (Probability of Default) والتي تحتسب وفقاً للمخاطر الائتمانية والعوامل الإقتصادية المستقبلية والخسارة في حالة التعثر (Loss Given Default) والتي تعتمد على القيمة التحصيلية للضمانات القائمة وكذلك المبلغ المعرض للتعثر (Exposure at Default (EAD.

وفقاً لمتطلبات المعيار (9) يطبق نموذج قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة ضمن الإطار التالي (بإستثناء ما تم قياسه منها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل):

- القروض والتسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة).
- أدوات الدين المسجلة بالتكلفة المطفأة.
- أدوات الدين المسجلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر.
- الذمم المدينة التجارية.
- التعرضات الائتمانية على البنوك والمؤسسات المالية بإستثناء الأرصدة الجارية التي - تستعمل لتغطية عمليات البنك مثل الحوالات، الكفالات والإعتمادات خلال فترة زمنية قصيرة جداً (أيام).

فيما يخص التسهيلات المتجددة يتم إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL بناء على ال Behavioral maturity وتبلغ ثلاث سنوات.

4 - تعريف وآلية احتساب ومراقبة إحتمالية التعثر (PD) والتعرض الائتماني عند التعثر (EAD) ونسبة الخسارة بإفتراض التعثر (LGD).

أ - إحتمال التعثر Probability of Default (PD):

هـو الخطـر الناتـج عـن عـدم قـدرة أو رغبـة المقـترض في سـداد ديونـه بالكامـل أو في الوقـت المحـدد، والـذي يتـم توقعـه عـادة مـن خـلال تحليـل قـدرة العميـل عـلى سـداد مديونيتـه وفقـاً لبياناتـه الماليـة. وترتبـط إحتماليـة تعـثر العميـل بشـكل عـام مـع المعطيـات الماليـة مثـل عـدم كفايـة التدفقـات النقديـة لخدمـة الديـون، إنخفـاض إيـرادات أو هوامـش التشـغيل، رافعـة ماليـة عاليـة، أو إنخفـاض السـيولة، ويتـم الإحتسـاب عـلى النحـو التـالي:

عملاء الشركات:

- يتـم إحتسـاب ال PD مـن خـلال ربـط التصنيفـات الائتمانيـة ضمـن التصنيـف الائتمـاني الداخـلي بدرجـة تعثرهـم المحـددة في ال Master Scale ولـكل عميـل عـلى حـدا. ويتـم تحويـل إحتماليـة التعـثر مـن Through The Cycle (TTC) الى Point In Time، بعـد أن تـم عمـل Calibration للتصنيـف الائتمـاني ومـا يقابلـه مـن إحتماليـة تعـثر PD لتتناسـب مـع بيانـات التعـثر لـدى البنـك.
- فيما يخص الديون المتعثرة Stage 3 تم تحديد إحتمال تعثر 100%.
- الحسابات غير المصنفة داخلياً تم إفتراض درجة تصنيف 5 لها لدى البنك و 5- لدى شركة إجاره.
- تم إحتساب إحتمالية التعثر للحكومة الأردنية بناء على تصنيفها الائتماني الخارجي.

عملاء التجزئة:

يتم إحتساب إلى PD الخاص بهم إعتماداً على Behavioral Scoring وبناء على logistic regression لكل عميل على حدا.

فيمـا يخـص أدوات الديـن والسـوق النقـدي فقـد تـم إعتمـاد التصنيـف الائتمـاني الخارجـي مـن قبـل شركـة موديـز، وفي حـال كانـت أداة الديـن لشركـة غـير مصنفـة يتـم التعامـل معهـا كالـشركات غـير المصنفـة، أمـا البنـوك غـير المصنفـة فيتـم إعتمـاد التصنيـف الائتمـاني للبلـد الـتي ينتمـي لـه البنـك وتعديلـه بمـا يتناسـب مـع المتانـة الماليـة للبنـك.

ب - نسبة الخسائر الناتجة عن التعثر Loss Given Default (LGD) :

هـي نسـبة الأصـول الـتي مـن المتوقـع خسـارتها في حـال تخلـف العميـل عـن السـداد حيـث تعـرف هـذه النسـبة عـلى مسـتوى التسـهيل وليـس عـلى مسـتوى العميـل وتتأثـر بعوامـل مختلفـة مثـل مـدى توفـر الضمانـات، نـوع الضمانـة، درجـة أولويـة السـداد، أجـل القـرض ونوعيتـه. ويتـم الإحتسـاب عـلى النحـو التـالي:

عملاء الشركات وأدوات الدين:

يتـم إسـتخدام نظـام لإحتسـاب LGD يعتمـد عـلى عـدد من المحـددات منهـا تصنيف العميـل الائتمـاني، القطـاع الإقتصادي، نوع وقيمة الضمان، ونسبة التغطية وقد تم إحتسابها بناء على المعلومات التاريخية.

- تم عمل نسب إقتطاع Hair cut للضمانات تزيد عن تلك المحددة بتعليمات البنك المركزي الأردني.
- وضع حدود دنيا Floors ل LGD تتراوح بين 0% 10%
- التسهيلات المتعثرة Stage 3 فقد تم تحديد نسبة LGD للجزء غير المغطى بضمانات 100%.
- تم تحديد نسبة LGD للحكومة الأردنية 0%.

عملاء التجزئة:

تـم بنـاء نمـوذج Model للإحتسـاب (Logistic regression model) وبإسـتخدام المتغـيرات المسـتعملة بإحتسـاب نمـوذج Probability of Default.

ج - المبلغ المعرض للتعثر Exposure at Default (EAD)

يعـرف المبلـغ المعـرض للمخاطـر عـلى أنـه قيمـة المديونيـة الـتي يتعـرض فيهـا البنـك لإحتماليـة عـدم السـداد في حالـة تعـثر العميل، وعلى النحو التالي:

- يكـون عبـارة عـن الرصيـد الحـالي فيمـا يخـص التسـهيلات المبـاشرة وبنسـبة CCF تبلـغ 100% للتسـهيلات غـير المباشرة.
- في حالـة السـقوف فيكـون قيمـة المبلـغ المعـرض للتعـثر يقسـم إلى جزئـين وهـي الإلتزامـات المسـتغلة والإلتزامـات غـير المسـتغلة حيـث يتـم إحتسـاب الرصيـد أو السـقف أيهمـا أعـلى.
- فيمـا يخـص التجزئـة تـم الإعتمـاد في تحديـد قيمـة المبلـغ المعـرض للتعـثر بإسـتخدام نسـبة التسـهيلات الـتي تـم سدادها تاريخياً (Prepayment) فيما يخص العملاء.

- محددات التغير المهم في المخاطر الائتمانية التي أعتمد عليها البنك في إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

التصنيف	المعايير
Stage 1: المرحلة الأولى	تتضمن التعرضات الائتمانية / أدوات الدين التي لم يحصل زيادة مهمة أو مؤثرة في مخاطرها الائتمانية منذ الإعتراف الأولي بالتعرض / الأداة أو أن لها مخاطر ائتمان منخفضة بتاريخ إعداد البيانات المالية وتعتبر مخاطر الائتمان منخفضة في حال توفرت الشروط التالية:
	مخاطر تعثر منخفضة.
	المدين له مقدرة عالية في الأجل القصير على الوفاء بإلتزاماته.
	إن البنك لا يتوقع حدوث تغيرات معاكسة في الإقتصاد وفي بيئة العمل في الأجل الطويل تؤثر سلباً في قدرة المدين على الوفاء بإلتزاماته (مؤشرات الإقتصاد الكلي وإختبارات الضغط).
Stage 2: المرحلة الثانية	الحسابات التي لديها مستحقات أكثر من 30 يوم وتقل عن 90 يوم.
	الحسابات التي تم جدولتها سابقا.
	الحسابات التي تم هيكلتها مرتين خلال عام.
	الحسابات التي تصنيفها الائتماني الداخلي 7- .
	في حال تخفيض التصنيف الائتماني الداخلي الفعلي أو المتوقع للمقترض أو للتعرض الائتماني / لأداة الدين حسب نظام التقييم الداخلي المطبق لدى البنك.
	الإنخفاض الجوهري الفعلي أو المتوقع للتصنيف الائتماني الخارجي للتعرض الائتماني / لأداة الدين.
	تغيرات سلبية جوهرية في أداء وسلوك المقترض مثل التأخر في تسديد الأقساط أو عدم الرغبة في التجاوب مع البنك.
Stage 3: المرحلة الثالثة	تتضمن التعرض الائتماني/ أدوات الدين التي يتوفر دليل / أدلة على أنها أصبحت متعثرة (غير منتظمة) أو متوقع تعثرها قريبا.
	إن الطرف المدين يواجه صعوبات مالية مؤثرة (ضعف شديد في البيانات المالية).
	عدم الإلتزام بالشروط التعاقدية مثل وجود مستحقات تساوي أو تزيد عن (90) يوم، وإرتفاع التصنيف الائتماني عن 7-.
	وجود مؤشرات واضحة تدل على قرب إفلاس الطرف المدين.
	بالإضافة لما ورد أعلاه فقد تضمنت تعليمات البنك المركزي رقم (2009/47) تاريخ 2009/12/10 (البند ثانيا / د) عدد من المؤشرات التي تدل على وجود حالة تعثر يتوجب الإلتزام بها أيضاً.

- يوجد معايير واضحة ومحددة للتصنيف في المراحل الثلاث (Stage 3.2.1) والإنتقال بينهم، ووفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني التي تنص على أنه في حال حصول تحسن على نوعية الائتمان وتوفر أسباب كافية وموثقة تجعل من الممكن نقل تعرضات ائتمانية من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية او من المرحلة الثانية الى المرحلة الأولى، فان عملية النقل يجب أن لا تتم إلا بعد التحقق من تحسن الوضع الائتماني للتعرض والإلتزام بسداد 3 أقساط شهرية أو قسطين ربع سنويين أو قسط نصف سنوي على الأقل في موعدها، إضافة إلى تحسن التصنيف الائتماني للعميل أفضل من 7- لتنتقل إلى Stage 1.

- يعتبر تراجع التصنيف الائتماني للتعرض الائتماني/ لأداة الدين بمقدار درجتين على نظام التصنيف الائتماني المكون من 10 درجات منذ تاريخ الإعتراف الأولي دليل على حدوث تراجع مهم في مخاطر الائتمان.

5 - المؤشرات الإقتصادية الرئيسية التي تم إستخدامها من قبل البنك في إحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL).

إستخدم البنك مؤشرات إقتصادية رئيسية في إحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL)، وعلى النحو التالي:

- الشركات: مؤشرات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر السوق المالي.
- التجزئة: تم إستخدام عدد أكبر من المتغيرات أهمها مؤشر أسعار المستهلكين، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة للودائع بين البنوك، حجم الإستهلاك، التضخم المتوقع، نسبة البطالة، سعر فائدة إعادة الخصم، أسعار الفائدة لنافذة الإيداع وأخرى.

حاكمية تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (9) وبما يتضمن مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لضمان الإلتزام بمتطلبات تطبيق بالمعيار.

- تقع على مجلس الإدارة المسؤولية لوضع درجة المخاطر المقبولة والإدارة الفاعلة لإدارة المخاطر لدى البنك.
- مجلس الإدارة مسؤول وصاحب الصلاحية لإعتماد الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن البيانات المالية للبنك.
- يقوم مجلس إدارة البنك بتوفير هيكل وإجراءات حاكمية مناسبة تضمن التطبيق السليم للمعيار من خلال تحديد أدوار اللجان والدوائر ووحدات العمل في البنك وضمان تكاملية العمل فيما بينها وتوفير البنية التحتية المناسبة.
- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من قيام إدارة البنك بتطوير الأنظمة اللازمة لتوفير المعلومات والبيانات الكافية وبشكل دقيق وآمن بحيث توفر القدرة الدقيقة للبنك على الإحتساب وبتشارك من جميع وحدات العمل ذات العلاقة في البنك وبإشراف من مجلس إدارة البنك ولجانه ذات العلاقة.
- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من قيام إدارة البنك بتطبيق أنظمة ذات نوعية عالية وجودة يعتمد عليها سواء من ناحية المدخلات أو عمليات التشغيل عيها أو النتائج المستخرجة منها.
- يتأكد مجلس الإدارة من قيام الوحدات الرقابية في البنك وتحديداً إدارة المخاطر، إدارة التدقيق الداخلي بكافة الأعمال اللازمة للتحقق من صحة وسلامة المنهجيات والأنظمة المستخدمة في إطار تطبيق المعيار 9 والعمل على توفير الدعم اللازم لهذه الوحدات الرقابية.

لجنة مجلس الإدارة للتدقيق:

- تراقب اللجنة التواؤم مع إطار إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية رقم (9) وتتأكد من قيام التدقيق الداخلي بواجبه بهذا الخصوص.
- توصي اللجنة لمجلس الإدارة بإعتماد أرقام الخسائر الائتمانية المتوقعة كجزء من البيانات المالية ربع السنوية.

لجنة مجلس الإدارة للمخاطر:

- تقوم اللجنة بمراجعة إطار وفرضيات إحتساب المخاطر الائتمانية المتوقعة والتوصية بإعتمادها.
- تعتبر المسؤولة عن عملية إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ويتم الرجوع اليها على مستوى مجلس الإدارة فيما يتعلق بالأدوار والنماذج المستخدمة للإحتساب.

لجنة الإدارة للمخصصات:

- تعتبر مسؤولة عن أي إستثناءات على نتائج مخرجات الأنظمة والإجراءات المحددة والنماذج الموثقة لعملية الإحتساب.
- تراجع عملية محددات المراحل Staging rules وتضع التوصيات اللازمة.
- الإطلاع على الإحتساب للخسائر الائتمانية المتوقعة والتوصية بإعتمادها.

إدارة المخاطر:

- تقوم إدارة المخاطر بالأعمال اللازمة للتحقق من صحة وسلامة المنهجيات والأنظمة المستخدمة في إطار تطبيق المعيار 9.
- مراجعة النماذج المستخدمة والفرضيات المستخدمة بالإحتساب والتوصية بأي تعديلات مطلوبة Independent model validation.
- تقييم أنظمة التصنيف الائتماني والمحددات المستخدمة بها ونتائجها.
- وضع مؤشرات تعتبر مؤشرات للتغير المهم في المخاطر الائتمانية.
- مراجعة عملية الإنتقال بين المراحل المختلفة ومقارنتها مع Staging rules ومراجعة هذه المحددات بشكل دوري.

إدارة الشؤون المالية:

- إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL.
- تحليل نتائج الإحتساب المختلفة ومراجعة دقتها وكفاءة عملية إحتسابها.
- إعداد الكشوفات التفصيلية المطلوبة من البنك المركزي الأردني.
- الإشتراك مع الدوائر المعنية بمراجعة نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله تحديد أهداف وأسس إقتناء وتصنيف الأدوات المالية وبما يضمن التكامل مع متطلبات العمل الأخرى.
- إعداد القيود المحاسبية وعكس نتائج الإحتساب على النظام البنكي الرئيسي.

التدقيق الداخلي:

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بكافة الأعمال اللازمة للتحقق من صحة وسلامة المنهجيات والفرضيات والأنظمة المستخدمة.

2 - 7 التدني

يقوم البنك بالإعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر:

- الأرصدة والودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
- تسهيلات ائتمانية مباشرة (قروض ودفعات مقدمة للعملاء)
- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (أوراق أدوات الدين)
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
- تعرضات خارج قائمة المركز المالي خاضعة لمخاطر الائتمان (عقود الضمان المالي الصادرة).»

لا يتم إثبات خسارة تدني في أدوات حقوق الملكية، حيث يتم تقييمها بالقيمة العادلة.

بإستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة (والتي تم أخذها بالإعتبار بشكل منفصل (أدناه)، يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يعادل:

- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الإفتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون (12) شهراً بعد تاريخ الإبلاغ، ويشار إليها بالمرحلة الأولى.
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع الأحداث الإفتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية والمشار إليها في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.»

يتوجب قيد مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الإعتراف الأولي. وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى، تقاس الخسارة الائتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديراً مرجحاً محتملاً للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك إستلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات إقتصادية مستقبلية، مخصومة وفقاً لسعر الفائدة الفعال لأصل.

بالنسبة للسقوف غير المستغلة، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك إذا قام المقترض بسحب التمويل والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك تلقيها إذا تم إستغلال التمويل .

بالنسبة لعقود الضمان المالي، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدين المضمونة مطروحا منها أي مبالغ يتوقع البنك إستلامها من حامل الأداة أو العميل أو أي طرف آخر.

يقوم البنك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس فردي أو على أساس المحفظة للقروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة. يستند قياس مخصص الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل بإستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل، بغض النظر عما إذا تم قياسها على أساس فردي أو على أساس المحفظة.

الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً

يعتبر الأصل المالي « متدني ائتمانيا « عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. يشار إلى الموجودات المالية المتدني ائتمانياً كموجودات المرحلة الثالثة. تشمل الأدلة على التدني الائتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:»

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقترض أو المصدر.
- إخلال في العقد، على سبيل المثال العجز أو التأخير في التسديد.
- قيام البنك بمنح المقترض، لأسباب إقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقترض، تنازلاً.
- إختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.
- شراء أصل مالي بخصم كبير يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة.»

وفي حال تعذر تحديد حدث منفرد، وبدلاً من ذلك، قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الموجودات المالية إلى موجودات ذات قيمة ائتمانية متدنية. يقوم البنك بتقييم فيما إذا كان قد حصل تدني ائتماني لأدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في تاريخ كل تقرير بتقييم ما إذا كان هناك تدني ائتماني في أدوات الدين والعائدة للشركات، يعتبر البنك عوامل تمثل عائدات السندات والتصنيف الائتماني وقدرة المقترض على زيادة التمويل.

يعتبر القرض قد تدنى ائتمانياً عند منح المقترض إمتيازاً بسبب تدهور وضعه المالي، ما لم يتوفر دليل على أنه نتيجة لمنح الإمتياز، فإن خطر عدم إستلام التدفقات النقدية التعاقدية قد إنخفض إنخفاضا كبيراً، ولا توجد هناك مؤشرات أخرى للتدني. وبخصوص الموجودات المالية التي يكون هناك تفكير في إجراء تنازلات حولها ولكنها لا تمنح، يعتبر الأصل قد تدنى ائتمانيا عندما يتوفر دليل واضح على تدني الائتمان بما في ذلك الوفاء بتعريف التخلف عن السداد. يشمل تعريف التخلف عن السداد مؤشرات إحتمالية عدم السداد والتوقف إذا كانت المبالغ مستحقة الدفع لمدة (90) يوماً أو أكثر. وعلى الرغم من ذلك، فإن الحالات التي لا يتم فيها الإعتراف بإنخفاض القيمة للموجودات بعد (90) يوماً من الإستحقاق يتم دعمها بمعلومات معقولة.

الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية ائتمانياً

يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية ائتمانياً بطريقة مختلفة نظراً لأن الأصل يكون ذو قيمة ائتمانية منخفضة عند الإعتراف الأولي. وبخصوص هذه الموجودات، يستدرك البنك جميع التغيرات في الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة منذ الإعتراف الأولي كمخصص خسارة، وتستدرك أي تغييرات في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. يؤدي التغيير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق مكاسب تدني القيمة.

تعريف التخلف في السداد

يُعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الإئتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً أو لمدى الحياة، لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات إحتمالية التخلف عن السداد (Probability of Default)، التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان أدناه.

يعتبر البنك ما يلي بمثابة حدث للتخلف في السداد:

- تخلف المقترض عن السداد لأكثر من 90 يومًا بخصوص أي التزام ائتماني مهم إلى البنك.

يُصمم تعريف التخلف عن السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول. وتعتبر السحوبات على المكشوف مستحقة الدفع بمجرد إنتهاك العميل حداً محددًا أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي غير المسدد.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقترض إلتزامه الائتماني، يأخذ البنك في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. وتعتمد المعلومات المقيمة على نوع الأصل، وعلى سبيل المثال في الإقراض للشركات، فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق العهود، وهو أمر غير مناسب للإقراض بالتجزئة. إن المؤشرات الكمية، مثل التأخر في السداد وعدم سداد إلتزام آخر للطرف المقابل، هي مدخلات رئيسية في هذا التحليل. كما يستخدم البنك مصادر معلومات متنوعة لتقييم التخلف عن السداد والتي تُطَور داخلياً أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات إنخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الإعتراف الأولي. إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، سيقوم البنك بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلاً من الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً.

لا يقوم البنك بإعتبار الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية «المنخفضة» بتاريخ التقرير المالي أنه لم يحصل لها زيادة هامة في مخاطر الائتمان. نتيجةً لذلك، يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لإنخفاض القيمة للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان.

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد إرتفعت ارتفاعاً كبيراً منذ الإعتراف الأولي، يقوم البنك بمقارنة مخاطر حدوث التخلف في السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير إستناداً إلى الإستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف عن السداد كان متوقعاً لفترة الإستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الإعتراف بالأداة المالية لأول مرة. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ البنك بالإعتبار كلٍ من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له، بناءً على الخبرة التاريخية للبنك وتقييم الخبير الائتماني بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

تمثل السيناريوهات الإقتصادية المتعددة أساس تحديد إحتمالية التخلف في السداد عند الإعتراف الأولي وفي تواريخ التقارير اللاحقة. سينتج عن السيناريوهات الإقتصادية المختلفة إحتمالية مختلفة للتخلف عن السداد. إن ترجيح السيناريوهات المختلفة يشكل أساس متوسط الإحتمال المرجح للتخلف عن السداد والذي يستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ارتفعت بشكل كبيرة.

بالنسبة إلى تمويل الشركات، تشمل المعلومات الإستشرافية الآفاق المستقبلية للصناعات التي تعمل فيها الأطراف المقابلة للبنك، والتي يتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الإقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى الأخذ في الإعتبار المصادر الداخلية والخارجية المتنوعة للمعلومات الإقتصادية الفعلية والمتوقعة.

وبخصوص تمويل الأفراد، تتضمن معلومات الإقراض الإستشرافية التوقعات الإقتصادية عينها مثل الإقراض المؤسسي وتوقعات إضافية للمؤشرات الإقتصادية المحلية، خاصة للمناطق التي تركز على صناعات معينة، بالإضافة إلى معلومات داخلية عن سلوك العملاء المتعلقة بالسداد. يخصص البنك لنظائره درجة مخاطر ائتمانية ذات صلة بناء على جودتها وتعد المعلومات الكمية مؤشراً أساسياً على الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغيير في إحتمالية التخلف عن السداد بناءً على التغير في إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة من خلال مقارنة.

- إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية في تاريخ التقرير.
- إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية بهذه النقطة من الزمن الذي تم تقديرها على أساس الحقائق والظروف عند الإعتراف الأولي للتعرض.

تُعتبر إحتماليات التخلف عن السداد إستشرافية، ويستخدم البنك المنهجيات والبيانات ذاتها المستخدمة في قياس مخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة.

إن العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان تنعكس في نماذج إحتمالية التخلف عن السداد في الوقت المناسب. ومع ذلك، لا يزال البنك ينظر بشكل منفصل في بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت زيادة كبيرة. وفيما يتعلق بالإقراض للشركات، فإن هناك تركيز خاص على الأصول التي تشملها «قائمة المراقبة» حيث يدرج التعرض في قائمة المراقبة عندما يكون هناك مخاوف حول تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل. وبشأن إقراض الأفراد، يأخذ البنك في الإعتبار فترات عدم سداد وتحمل عدم حصوله، وعلامات الإئتمان والأحداث مثل البطالة أو الإفلاس أو الوفاة.

وحيث أن الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الإعتراف الأولي هي مقياس نسبي، فإن تغييراً معيناً، بالقيمة المطلقة، في إحتمالية عدم السداد سيكون أكثر أهمية بالنسبة لأداة مالية ذات إحتمالية عدم سداد أولي أقل مقارنةً بأداة مالية ذات إحتمالية عدم سداد أعلى.

تعديل وإلغاء الإعتراف بالموجودات المالية

يتم التعديل على الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تنظم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديلها بطريقة أخرى بين الإعتراف الأولي وإستحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و/ أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما فوراً أو في تاريخ مستقبلي. بالإضافة إلى ذلك، سيشكل إدخال أو تعديل العهود القائمة لقرض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه التعهدات الجديدة أو المعدلة على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية بناءً على ما إذا كان التعهد مستوفياً أم لا (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم فسخ التعهدات).

يقوم البنك بإعادة التفاوض على القروض مع العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لزيادة التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد. يتم تيسير شروط سداد القرض في الحالات التي يكون فيها المقترض قد بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، وأن يكون خطر هام من التعثر في السداد أو التقصير قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يتمكن المقترض من الوفاء بالشروط المعدلة. تشمل الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد فترة إستحقاق القرض، التغييرات في توقيت التدفقات النقدية للقرض (تسديد الأصل والفائدة)، تخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الأصل والإعفاء من الفائدة) وتعديلات التعهدات. ينتهج البنك سياسة إنتظار وتطبق على إقراض الشركات والأفراد.

عندما يتم تعديل أصل مالي، يقوم البنك بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الإعتراف. وفقًا لسياسة البنك، فإن التعديل يؤدي إلى إلغاء الإعتراف عندما يؤدي إلى إختلاف كبير في الشروط.

- عوامل النوعية مثل عدم بقاء التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل على أنها فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم(SPPI)، أو التغير في العملة أو التغيير في الطرف المقابل أو مدى التغير في سعر الفائدة، أو الإستحقاق وإذا كانت هذه لا تشير بوضوح إلى تعديل جوهري، إذن.
- إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية في إطار الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقاً للشروط المعدلة، وخصم كلا المبلغين على أساس الفائدة الفعلية الأصلية.

في حالة إلغاء الإعتراف بالأصل المالي، يتم إعادة قياس مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إلغاء الإعتراف لتحديد صافي القيمة المدرجة للأصل في ذلك التاريخ. إن الفرق بين هذه القيمة المدرجة المعدلة والقيمة العادلة للموجودات المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى ربح أو خسارة عند إلغاء الإعتراف. سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه بناءً على خسائر ائتمانية متوقعة لمدة (12) شهراً بإستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد قد نشأ متدني ائتمانيا. ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الإعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير لمبلغ القيمة الأسمية المعدل حيث لا يزال هناك خطر كبير للتعثر عن السداد ولم يتم تخفيضه نتيجة التعديل. يراقب البنك مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقترض في حالة تعثر سابقة بموجب الشروط الجديدة.

عند تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى إلغاء الإعتراف، يحدد البنك ما إذا كانت مخاطر ائتمان الموجودات المالية قد زادت زيادة كبيرة منذ الإعتراف الأولي من خلال مقارنة:

- إحتمالية عدم السداد للفترة المتبقية مقدرة على أساس البيانات عند الإعتراف الأولي والشروط التعاقدية الأصلية.
- إحتمالية عدم السداد للفترة المتبقية في تاريخ التقرير إستنادا إلى الشروط المعدلة.

وبخصوص الموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للبنك، عندما لا ينتج عن التعديل إلغاء الإعتراف، فإن تقدير إحتمالية عدم السداد يعكس مدى قدرة البنك على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع مراعاة خبرات البنك السابقة من إجراءات التحمل المماثلة، وكذلك مختلف المؤشرات السلوكية، بما في ذلك أداء الدفع للمقترض في ظل الشروط التعاقدية المعدلة. إذا بقيت مخاطر الائتمان أعلى بكثير مما كان متوقعاً عند الإعتراف الأولي، فإن مخصص الخسارة يقاس بمبلغ يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة. وعموماً، يقاس مخصص الخسارة للقروض التي يتم تحملها على أساس الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً عندما يتوفر دليل على تحسن سلوك المقترض في السداد بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الكبيرة السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يسفر التعديل عن إلغاء الإعتراف، يقوم البنك بإحتساب ربح / خسارة التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (بإستثناء مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة). ويقوم البنك بعد ذلك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصل المُعدل حيث تُدرج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي.

يقوم البنك بإلغاء الإعتراف بالأصل المالي عند إنتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة بإستلام التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي وكافة المخاطر وعوائد ملكية الموجودات إلى طرف آخر. أما في حالة عدم قيام البنك بالتحويل أو الإحتفاظ بمخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري وإستمراره بالسيطرة على الأصل المحول، يقوم البنك بالإعتراف بحصته المتبقية في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به في حدود المبالغ المتوقع دفعها. أما في حالة إحتفاظ البنك بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول بشكل جوهري، فإن البنك يستمر بالإعتراف بالأصل المالي وبأية إقتراضات مرهونة للعوائد المستلمة.

عند إلغاء الإعتراف بأصل مالي بالكامل، يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع كلٍ من المبلغ المستلم والمستحق والمكاسب أو الخسائر المتراكمة والتي تم الإعتراف بها في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في حقوق الملكية في قائمة الأرباح أو الخسائر، مع إستثناء الإستثمار في حقوق الملكية المحدد الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث لا يتم إعادة تصنيف الربح/ الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الأرباح أو الخسائر لاحقاً.

الشطب

يتـم شـطب الموجـودات الماليـة عندمـا لا يكـون هنـاك توقعـات معقولـة للإسـترداد مثـل عـدم قيـام العميـل بالإشـتراك في خطـة دفـع مـع البنـك. يقـوم البنـك بتصنيـف الأمـوال أو المبالـغ المسـتحقة لشـطبها بعـد إسـتنفاد جميـع طـرق الدفـع الممكنـة. ولكـن في حـال تـم شـطب التمويـل أو الذمـم المدينـة، يسـتمر البنـك في نشـاط الإنفـاذ لمحاولـة إسـترداد الذمـة المدينـة المسـتحقة، والـتي يتـم إثباتهـا في قائمـة الأربـاح أو الخسـائر المنفصلـة عنـد إسـترادها.

عرض مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة.

يتم عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة كما يلي:

- للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كاستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول.
- لأدوات الديـن الـتي تقـاس بالقيمـة العادلـة مـن خـلال الدخـل الشـامل الآخـر: لا يتـم إثبـات مخصـص خسـارة في قائمـة المركـز المـالي الموحـدة حيـث أن القيمـة الدفتريـة هـي بالقيمـة العادلـة. ومـع ذلـك، يتـم تضمـين مخصـص الخسـارة كجـزء مـن مبلـغ إعـادة التقييـم في إحتياطـي إعـادة تقييـم الإسـتثمارات.
- إلتزامات القروض وعقود الضمان المالي: كمخصص
- عندمـا تشـتمل الأداة الماليـة عـلى مكـون مسـحوب وغـير مسـحوب، ولا يمكـن للبنـك تحديـد الخسـارة الائتمانيـة المتوقعـة عـلى مكـون إلـتزام القـرض بشـكل منفصـل عـن تلـك عـلى المكـون المسـحوب: فـإن البنـك يقـدم مخصـص خسـارة مجمـع لـكلا المكونـين. يُعـرض المبلـغ المجمـع كخصـم مـن القيمـة الدفتريـة الإجماليـة للمكـون المسـحوب. تُعـرض أي زيـادة في مخصـص الخسـارة عـن المبلـغ الإجمـالي للمكـون المسـحوب كمخصـص.
- المطلوبات المالية وحقوق الملكية

تصنف أدوات الدين وحقوق الملكية الصادرة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيب التعاقدي.

إن المطلوبـات الماليـة هـي إلـتزام تعاقـدي بتسـليم نقـد أو أصـل مـالي آخـر أو لتبـادل أصـول ماليـة أو مطلوبـات ماليـة مـع كيـان آخـر وفـق شروط قـد تكـون غـير مواتيـة للبنـك أو عقـد سـيتم تسـويته أو ربمـا يتـم تسـويته بـأدوات حقـوق الملكيـة الخاصـة بالبنـك وهـو عقـد مـن غـير المشـتقات حيـث يكـون البنـك ملـزم أو قـد يكـون ملـزم بتسـليم عـدد متغـير مـن أدوات حقـوق الملكيـة الخاصـة بـه، أو عقـد المشـتقات عـلى حقـوق الملكيـة الخاصـة الـتي سـيتم أو يمكـن تسـويتها بخـلاف تبـادل مبلـغ محـدد مـن النقـد (أو أصـل مـالي آخـر) لعـدد محـدد مـن أدوات حقـوق الملكيـة الخاصـة بالبنـك.

8-2 القروض والسلف

تتضمن «القروض والسلف» المدرجة في قائمة المركز المالي ما يلي:

- القـروض والسـلف المقاسـة بالتكلفـة المطفـأة، والـتي يتـم قياسـها مبدئيـا بالقيمـة العادلـة مضافـاً إليهـا تكاليـف المعاملـة المبـاشرة الإضافيـة، ولاحقـاً بالتكلفـة المطفـأة بإسـتخدام طريقـة الفائـدة الفعالـة.
- القـروض والسـلف الـتي تقـاس بالقيمـة العادلـة مـن خـلال الربـح أو الخسـارة أو المحـددة عـلى أنهـا بالقيمـة العادلـة مـن خـلال الربـح أو الخسـارة، يتـم قياسـها بالقيمـة العادلـة ويتـم تسـجيل التغـيرات المعـترف بهـا مبـاشرة في الربـح أو الخسـارة.
- ذمم الإيجار.
- يتـم تعليـق الفوائـد والعمـولات عـلى التسـهيلات الائتمانيـة غـير العاملـة الممنوحـة للعمـلاء وفقـا لتعليمـات البنـك المركـزي الأردني.
- يتـم تحويـل التسـهيلات الائتمانيـة والفوائـد المعلقـة الخاصـة بهـا والمغطـاة بمخصصـات بالكامـل خـارج قائمـة المركـز المـالي الموحـدة، وذلـك وفقـاً لقـرارات مجلـس الإدارة بذلـك الخصـوص.

عندما يقوم البنك بشراء أصل مالي وإبرام اتفاقية في وقت واحد لإعادة بيع الأصل (أو أصل مشابه إلى حد كبير) بسعر ثابت في تاريخ لاحق (إعادة الشراء أو إقتراض الأسهم)، يتم إحتساب المقابل المدفوع كقرض أو سلفة، ولا يتم الإعتراف بالأصل في القوائم المالية للمجموعة.

أدوات حقوق الملكية

رأس المال

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت فائدة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها. يُعترف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن البنك وفقاً للعوائد المستلمة، بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

أسهم الخزينة

يُعترف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وتخصم مباشرة في حقوق المساهمين. لا يتم إثبات أي مكسب / خسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

المطلوبات المالية

تُصنف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر أو المطلوبات المالية الأخرى.

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

تصنيف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر عندما تكون المطلوبات المالية (1) محتفظ بها للمتاجرة أو (2) تصنف بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر. يصنف الإلتزام المالي كمحتفظ به للمتاجرة إذا كان:

- تم تكبده بشكل أساسي لغرض إعادة شرائه على المدى القريب.
- عند الإعتراف الأولي، يعد هذا جزءاً من محفظة الأدوات المالية المحددة التي يديرها البنك ولديه نمط فعلي حديث لجني الأرباح على المدى القصير.
- هو مشتق غير محدد وفعال كأداة تحوط.
- يمكن تحديد الإلتزام المالي بخلاف الإلتزام المالي المحتفظ به لغرض المتاجرة أو الإعتبار المحتمل الذي يمكن أن يدفعه مشتري كجزء من دمج الأعمال بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر عند الإعتراف الأولي إذا كان هذا التصيف يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم تناسق القياس أو الإعتراف الذي قد ينشأ خلافاً لذلك.
- كان الإلتزام المالي يُشكل جزءاً من مجموعة موجودات المالية أو مطلوبات مالية أو كليهما، والتي تدار ويقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، وفقاً لإستراتيجية إدارة المخاطر أو الإستثمار الموثقة للبنك، وكانت المعلومات المتعلقة بتشكيل المجموعة مقدمة داخلياً على هذا الأساس.
- إذا كان الإلتزام المالي يشكل جزءاً من عقد يحتوي على مشتق واحد أو أكثر من المشتقات، ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية (9) بعقد هجين بالكامل (المركب) ليتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

تدرج المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، ويعترف بأي أرباح أو خسائر تنشأ من إعادة القياس في قائمة الأرباح أو الخسائر إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءاً من علاقة تحوط محددة. يشتمل صافي الأرباح / الخسائر المعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر على أي فوائد مدفوعة على المطلوبات المالية ويجري تضمينها في بند «صافي الأرباح أو الخسائر من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

ومع ذلك، فيما يتعلق بالمطلوبات المالية غير المشتقة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر، يُدرج مبلغ التغيير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي نتج عن التغيرات في المخاطر الائتمانية لتلك الإلتزامات في الدخل الشامل الآخر، ما لم يؤدي الإعتراف بآثار التغيرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر إلى خلق أو زيادة عدم التوافق محاسبياً في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. يُعترف بالمبلغ المتبقي من التغيرات في القيمة العادلة للإلتزام في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة، ولإيعاد تصنيف التغيرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر ائتمان المطلوبات المالية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر لاحقاً قائمة الأرباح أو الخسائر. وبدلاً من ذلك، تحول إلى أرباح محتجزة عند إلغاء الإعتراف بالإلتزام المالي.

وبخصوص إلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر، تدرج كافة المكاسب والخسائر في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

عند تحديد ما إذا كان الإعتراف بالتغيرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر سيخلق أو يزيد من عدم التطابق المحاسبي في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة، فإن البنك يقييم ما إذا كان يتوقع تعويض آثار التغييرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالمطلوبات في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة بتغيير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

مطلوبات مالية أخرى

طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتخصيص مصروفات الفائدة على مدار الفترة ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للإلتزام المالي، أو، عند الإقتضاء، فترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية عند الإعتراف الأولي. للحصول على تفاصيل حول معدل الفائدة الفعال.

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى، بما في ذلك الودائع والقروض، مبدئيًا بالقيمة العادلة، بعد خصم تكاليف المعاملة. وبعد ذلك تُقاس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

إلغاء الإعتراف بالمطلوبات المالية

يلغي البنك الإعتراف بالمطلوبات المالية فقط عند الوفاء أو إلغاء أو انتهاء التزامات البنك. كما يُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي ألغي الإعتراف بها والمبلغ المدفوع والمستحق في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

عندما يبادل البنك أداة دين واحدة مع المقرض الحالي بأداة أخرى بشروط مختلفة إختلافاً كبيراً، فإن هذا التبادل يُحتسب كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية ويُعترف بمطلوبات مالية جديدة. وبالمثل، يعالج البنك التعديل الجوهري لشروط الإلتزام القائم أو جزءاً منه كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية وإعتراف بالإلتزام الجديد. ويفترض أن تختلف الشروط إختلافاً جوهرياً إذا كانت القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية في إطار الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالصافي بعد طرح أي رسوم مستلمة ومخصومة بإستخدام المعدل الفعال الأصلي بفارق (10) في المائة على الأقل عن القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية المتبقية للمطلوبات المالية الأصلية.

الأدوات المالية المشتقة

يدخل البنك في مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المشتقة والتي يُحتفظ ببعضها للتداول بينما يُحتفظ بأخرى لإدارة التعرض لمخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية. تتضمن المشتقات المالية العقود الآجلة للعملات الأجنبية، ومقايضات أسعار الفائدة، ومقايضات أسعار الفائدة عبر العملات، ومقايضات العجز الائتماني.

يتـم إثبـات المشـتقات الماليـة مبدئيًـا بالقيمـة العادلـة في تاريـخ إبـرام عقـد المشـتقات ويعـاد قياسـها لاحقـاً إلى قيمتهـا العادلـة في تاريـخ كل قائمـة مركـز مـالي. يتـم إثبـات الأربـاح / الخسـائر الناتجـة في قائمـة الأربـاح أو الخسـائر عـلى الفـور مـا لـم تحـدد المشـتقة وتكـون فعالـة كأداة تحـوط، وفي هـذه الحالـة يعتمـد توقيـت الإعـتراف في قائمـة الأربـاح أو الخسـائر عـلى طبيعـة علاقـة التحـوط. يحـدد البنـك بعـض المشـتقات إمـا كتحوطـات القيمـة العادلـة للأصـول أو للمطلوبـات المعـترف بهـا أو لإلتزامـات الشركـة (تحوطـات القيمـة العادلـة) أو تحوطـات معامـلات التنبـؤ المحتملـة أو تحوطـات مخاطـر العمـلات الأجنبيـة للإلتزامـات الثابتـة (تحوطـات التدفقـات النقديـة) أو تحوطـات صـافي الإسـتثمارات في العمليـات الأجنبيـة (تحوطـات الإسـتثمار الصـافي).

يُعـترف بالمشـتقات ذي القيمـة العادلـة الموجبـة كأصـل مـالي في حـين يُعـترف بالمشـتقات ذي القيمـة العادلـة السـالبة كمطلوبـات ماليـة. تُعـرض المشـتقات كأصـول غـير متداولـة أو مطلوبـات غـير متداولـة إذا كانـت فـترة الإسـتحقاق المتبقيـة لـلأداة أكـثر مـن (12) شـهراً ولا يتوقـع تحقيقهـا أو تسـويتها خـلال (12) شـهراً. كمـا تُعـرض المشـتقات الأخـرى كأصـول متداولـة أو مطلوبـات متداولـة.

المشتقات المتضمنة

يتـم التعامـل مـع المشـتقات المتضمنـة في المطلوبـات الماليـة أو غيرهـا مـن عقـود مضيـف الأصـول غـير الماليـة كمشـتقات منفصلـة عندمـا لا تكـون مخاطرهـا وخصائصهـا مرتبطـة بشـكل وثيـق بمخاطـر العقـود المضيفـة ولا تقـاس العقـود المضيفـة بالقيمـة العادلـة مـن خـلال قائمـة الأربـاح أو الخسـائر.

تُعـرض المشـتقات الضمنيـة كأصـل غـير متـداول أو مطلوبـات غـير متداولـة إذا كانـت فـترة الإسـتحقاق المتبقيـة لـلأداة الهجينـة الـتي يرتبـط بهـا المشـتق الضمـني أكـثر مـن 12 شـهراً ولا يتوقـع تحقيقهـا أو تسـويتها خـلال 12 شـهراً. تُعـرض المشـتقات الأخـرى المتضمنـة موجـودات أخـرى أو مطلوبـات أخـرى.

عقود الضمان المالي

عقـد الضمـان المـالي هـو عقـد يتطلـب مـن المصـدر أن يسـدد دفعـات محـددة لتعويـض حاملـه عـن الخسـارة الـتي تكبدهـا بسـبب إخفـاق المديـن المحـدد في سـداد المدفوعـات عنـد إسـتحقاقها وفقـا لـشروط أداة الديـن.

تقـاس عقـود الضمانـات الماليـة الصـادرة مـن كيـان يعـود للبنـك مبدئيـاً بالقيمـة العادلـة لهـا، وفي حالـة عـدم تحديدهـا بالقيمـة العادلـة مـن خـلال قائمـة الأربـاح أو الخسـائر والـتي لا تنتـج عـن تحويـل أصـل مـالي، يتـم قياسـها لاحقـاً:

- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9).
- المبلـغ المعـترف بـه مبدئيـاً، مطروحـاً منـه، عندمـا يكـون ذلـك مناسـباً، مبلـغ الأربـاح أو الخسـائر المتراكـم المعـترف بـه وفقًـا لسياسـات تحصيـل الإيـرادات للبنـك، أيهمـا أكـبر.

تُعـرض عقـود الضمـان المـالي غـير المصنفـة بالقيمـة العادلـة مـن خـلال قائمـة الأربـاح أو الخسـائر كمخصصـات في قائمـة المركـز المـالي الموحـد ويعـرض إعـادة القيـاس في الإيـرادات الأخـرى.

لم يحدد البنك أي عقود ضمان مالي بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر .

إلتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق.

تقاس الإلتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق مبدئياً بقيمتها العادلة، وإذا لم تحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر، فإنها تُقاس لاحقاً:

- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9).
- المبلغ المعترف به مبدئياً، مطروحاً منه، عندما يكون ذلك مناسباً، مبلغ الأرباح أو الخسائر المتراكم المعترف به وفقاً لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك، أيهما أعلى.

تُعرض الإلتزامات بتوفير قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق غير المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحد ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي إلتزامات لتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق المحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

المشتقات المالية

مشتقات مالية للمتاجرة

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة، عقود الفائدة المستقبلية، عقود المقايضة، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحدة وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة، وفي حال عدم توفرها تذكر طريقة التقييم، ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

محاسبة التحوط

يُحدد البنك بعض المشتقات كأدوات تحوط فيما يتعلق بمخاطر العملات الأجنبية ومخاطر سعر الفائدة في تحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفقات النقدية أو تحوطات صافي الإستثمارات في العمليات الأجنبية حسب الإقتضاء. كما يتم المحاسبة عن تحوطات مخاطر الصرف الأجنبي على إلتزامات البنك كتحوطات للتدفق النقدي. لا يطبق البنك محاسبة التحوط للقيمة العادلة على تحوطات محفظة مخاطر سعر الفائدة. بالإضافة لذلك، لا يستخدم البنك قواعد محاسبة التحوط وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)، أي أن البنك يطبق قواعد محاسبة التحوط حسب معيار التقارير المالي الدولي رقم (9).

- عند بداية علاقة التحوط، يوثق البنك العلاقة بين أداة التحوط والبند المتحوط له، بالإضافة إلى أهداف إدارة المخاطر وإستراتيجيتها للقيام بمعاملات تحوط متنوعة. علاوة على ذلك، عند بداية التحوط وعلى أساس مستمر، يوثق البنك ما إذا كانت أداة التحوط فعالة في تقاص التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له التي يمكن أن تعزى للخطر المتحوط له، والتي تلبي عندها جميع علاقات التحوط متطلبات فعالية التحوط التالية: توجد علاقة إقتصادية بين البند المتحوط له وبين أداة التحوط.
- لا يهيمن أثر مخاطر الإئتمان على تغيرات القيمة التي تنتج عن هذه العلاقة الإقتصادية.
- نسبة التحوط لعلاقة التحوط هي نفسها الناتجة عن كمية البند المتحوط له والتي يقوم البنك بالتحوط له فعلياً وكمية أداة التحوط التي يستخدمها البنك بالفعل للتحوط لتلك الكمية من البند المتحوط له.

يقوم البنك بإعادة توازن علاقة التحوط من أجل الإمتثال لمتطلبات نسبة التحوط عند الضرورة. في مثل هذه الحالات، قد يتم تطبيق الإيقاف على جزء فقط من علاقة التحوط. على سبيل المثال، قد تُعدل نسبة التحوط بطريقة تجعل جزء من بند التحوط لا يعد جزءاً من علاقة التحوط، وبالتالي لا يتم إيقاف محاسبة التحوط إلا لحجم بند التحوط الذي لم يعد جزءاً من علاقة التحوط.

إذا توقفت علاقة التحوط عن الوفاء بمتطلبات فعالية التحوط المتعلقة بنسبة التحوط ولكن ما زال هدف إدارة المخاطر لعلاقة التحوط هذه هو ذات الشيء، فإن المجموعة تعدل نسبة التحوط لعلاقة التحوط (مثل إعادة توازن التحوط) بحث تجتمع معايير التأهيل مرة أخرى.

في بعض علاقات التحوط، يحدد البنك القيمة الحقيقية للخيارات فقط. وفي هذه الحالة، يؤجل تغيير القيمة العادلة لمكون القيمة الزمنية لعقد الخيار في الدخل الشامل الآخر، على مدى فترة التحوط، إلى الحد الذي يتعلق به بالبند المتحوط له ويعاد تصنيفه من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عندما لا يؤدي البند المتحوط له إلى الإعتراف بالبنود غير المالية. لا تتضمن سياسة البنك لإدارة المخاطر تحوطات البنود التي تؤدي إلى الإعتراف بالبنود غير المالية، وذلك لأن مخاطر البنك تتعلق بالمواد المالية فقط .

إن البنود المتحوط لها والتي يحددها البنك هي بنود تحوط ذات صلة بالفترة الزمنية، مما يعني أنه تُطفأ القيمة الزمنية الأصلية للخيار المتعلق بالبند المتحوط له من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر على أساس رشيد (على سبيل المثال، وفقاً لطريقة القسط الثابت) على مدى فترة علاقة التحوط.

في بعض علاقات التحوط يستبعد البنك من التحديد العنصر الأجل لعقود الآجلة أو الفرق على أساس العملات لأدوات التحوط عبر العملات. في هذه الحالة، تُطبق معاملة مماثلة للحالة المطبقة على القيمة الزمنية للخيارات. وتعتبر معالجة العنصر الآجل للعقد الآجل والعنصر على أساس العملة أمراً اختيارياً ويطبق الخيار على أساس كل تحوط على حدى، بخلاف معالجة القيمة الزمنية للخيارات التي تعتبر إلزامية. وبخصوص علاقات التحوط والمشتقات الآجلة أو العملات الأجنبية مثل مقايضات أسعار الفائدة عبر العملات، عندما يُستبعد العنصر الآجل أو الفرق على أساس العملة من التصنيف، فإن البنك يعترف عموماً بالعنصر المستبعد في الدخل الشامل الآخر.

تحدد تفاصيل القيم العادلة للأدوات المشتقة المستخدمة لأغراض التحوط والحركات في إحتياطي التحوط في حقوق الملكية.»

التحوطات بالقيمة العادلة

يُعترف بتغير القيمة العادلة لأدوات التحوط المؤهلة في قائمة الأرباح أو الخسائر فيما عدا عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وفي هذه الحالة، يُعترف به في الدخل الشامل الآخر. لم يحدد البنك علاقات تحوط القيمة العادلة عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تعدل القيمة الدفترية للبند المتحوط له الذي لم يتم قياسه بالقيمة العادلة بالتغيير في القيمة العادلة الذي يمكن أن يعزى إلى المخاطر المتحوط لها وإجراء قيد بقائمة في قائمة الأرباح أو الخسائر. وبخصوص أدوات الدين التي تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا تُعدل القيمة الدفترية كما هي بالفعل بالقيمة العادلة، ولكن يُدرج جزء الربح أو الخسارة من القيمة العادلة على البند المتحوط له المرتبط بالخطر المتحوط له في قائمة الأرباح أو الخسائر بدلاً من الدخل الشامل الآخر. عندما يكون البند المتحوط له أداة حقوق ملكية محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تبقى أرباح / خسائر التحوط في الدخل الشامل الآخر لمطابقة أداة التحوط.

لا يتوقف البنك عن محاسبة التحوط إلا عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن، إن وجدت). يتضمن ذلك حالات إنتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها، ويحتسب الإستبعاد للأثر المستقبلي. كما يتم إضفاء تعديل القيمة العادلة للقيمة الدفترية للبنود المتحوط لها والتي تستخدم بشأنها طريقة معدل الفائدة الفعال (أي أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) الناتج عن المخاطر المتحوط لها في قائمة الأرباح أو الخسائر بدءاً من تاريخ لا يتجاوز تاريخ التوقف عن محاسبة التحوط.

تحوطات التدفق النقدي

يُستدرك الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات وأدوات التحوط الأخرى المؤهلة والتي تحدد وتؤهل كتحوطات للتدفقات النقدية في إحتياطي التحوط للتدفقات النقدية، وهو مكون منفصل في الدخل الشامل الآخر، محصوراً بالتغير التراكمي في القيمة العادلة للبند المتحوط له من بداية التحوط مطروحاً منه أي مبالغ أعيد تدويرها إلى قائمة الأرباح أو الخسائر.

يعاد تصنيف المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر وتراكم في حقوق المساهمين في قائمة الأرباح أو الخسائر في الفترات التي يؤثر فيها بند التحوط على الربح أو الخسارة، في نفس سطر البند المتحوط له المستدرك. إذا لم يعد البنك يتوقع حدوث المعاملة، فإنه يعاد تصنيف هذا المبلغ فوراً إلى قائمة الأرباح أو الخسائر.

يتوقف البنك عن محاسبة التحوط فقط عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن، إن وجدت). ويشمل ذلك الحالات التي تنتهي فيها أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها، أو عندما لا يعتبر حدوث معاملة تحوط محددة أمراً محتملًا بدرجة كبيرة، ويُحتسب التوقف بأثر مستقبلي. يتبقى أي أرباح / خسائر معترف بها في الدخل الشامل الآخر ومراكمة في حقوق الملكية في ذلك الوقت في حقوق الملكية ويعترف بها عند تسجيل المعاملة المتوقعة في النهاية في الربح أو الخسارة. عندما يصبح حدوث معاملة كانت متوقعة غير متوقع، فإنه يعاد تصنيف الأرباح / الخسائر المتراكمة في حقوق المساهمين ويعترف بها مباشرة في قائمة الأرباح أو الخسائر.

تحوطات صافي الإستثمارات في العمليات الأجنبية

تعالج تحوطات صافي الإستثمارات في العمليات الأجنبية محاسبياً على نحو مشابه لتحوطات التدفقات النقدية. ويعترف بأي أرباح / خسائر على أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط في الدخل الشامل الآخر وتراكم في الإحتياطي تحويل العملات الأجنبية.

يُعاد تصنيف الأرباح والخسائر الناتجة عن أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط المتراكم في إحتياطي تحويل العملات الأجنبية إلى الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة كفروقات أسعار صرف العملات الأجنبية العائدة للعملية الأجنبية كما هو موضح أعلاه.

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

9-2 حسابات مدارة لصالح العملاء

تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك. يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الأرباح أو الخسائر، يتم إعداد مخصص مقابل إنخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأس مالها.

2 - 10 القيمة العادلة

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو ما إذا كان مقدراً بفضل أسلوب تقييم أخر. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات، يأخذ البنك بعين الإعتبار عند تحديد سعر أي من الموجودات أو المطلوبات ما إذا كان يتعين على المتشاركين بالسوق أخذ تلك العوامل بعين الإعتبار في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة بشأن أغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية وفق تلك الأسس، وذلك بإستثناء ما يتعلق بإجراءات القياس التي تتشابه مع إجراءات القيمة العادلة ولسيت قيمة عادلة مثل القيمة العادلة كما هو مستعمل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم(36)، إضافة إلى ذلك، تُصنف قياسات القيمة العادلة، لأغراض إعداد التقارير المالية، إلى المستوى (1) أو (2) أو (3) بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل، وهي محددة كما يلي:

- مدخلات المستوى (1) وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدّلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس.
- مدخلات المستوى (2) وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى 1 والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- مدخلات المستوى (3) وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة.

2 - 11 الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن بند «موجودات أخرى» وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم قيد أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً .

قام البنك المركزي الأردني بموجب تعميم رقم 10/3/16234 تاريخ 10 تشرين الأول 2022 بالغاء العمل بكافة التعاميم السابقة التي تقضي اقتطاع مخصصات مقابل العقارات المستملكة المخالفة لأحكام قانون البنوك مع الابقاء على المخصصات المرصودة مقابل العقارات ليتم تحريرها عند التخلص منها.

2 - 12 ممتلكات ومعدات

تظهـر الممتلـكات والمعـدات بالكلفـة بعـد تنزيـل الإسـتهلاك المتراكـم وأي تـدني في قيمتهـا، ويتـم إسـتهلاك الممتلـكات والمعـدات (بإسـتثناء الأراضي) عندمـا تكـون جاهـزة للإسـتخدام بطريقـة القسـط الثابـت عـلى مـدى العمـر الإنتاجـي المتوقـع لهـا بإسـتخدام النسـب السـنوية المئويـة التاليـة:

	%
مباني	3
معدات وأجهزة وأثاث	9-15
وسائط نقل	15
أجهزة الحاسب الآلي	20
تحسينات مباني	20

عندمـا يقـل المبلـغ الممكـن إسـترداده مـن أي مـن الممتلـكات والمعـدات عـن صـافي قيمتهـا الدفتريـة فإنـه يتـم تخفيـض قيمتهـا إلى القيمـة الممكـن إسـترادها وتسـجل قيمـة التـدني في قائمـة الدخـل الموحـدة.

يتـم مراجعـة العمـر الإنتاجـي للممتلـكات والمعـدات في نهايـة كل عـام، فـاذا كانـت توقعـات العمـر الإنتاجـي تختلـف عـن التقديـرات المعـدة سـابقاً يتـم تسـجيل التغيـر في التقديـر للسـنوات اللاحقـة بإعتبـاره تغيـر في التقديـرات.

يتـم إسـتبعاد الممتلـكات والمعـدات عنـد التخلـص منهـا او عندمـا لا يعـود أي منافـع مسـتقبلية متوقعـة مـن إسـتخدامها أو مـن التخلـص منهـا.

2 - 13 الموجودات غير الملموسة

الموجـودات غـير الملموسـة الـتي يتـم الحصـول عليهـا مـن خـلال الإندمـاج تقيـد بالقيمـة العادلـة في تاريـخ الحصـول عليهـا. أمـا الموجـودات غـير الملموسـة الـتي يتـم الحصـول عليهـا مـن خـلال طريقـة أخـرى غـير الإندمـاج فيتـم تسـجيلها بالكلفـة.

يتـم تصنيـف الموجـودات غـير الملموسـة عـلى أسـاس تقديـر عمرهـا الزمـني لفـترة محـددة أو لفـترة غـير محـددة. ويتـم إطفـاء الموجـودات غـير الملموسـة الـتي لهـا عمـر زمـني محـدد خـلال هـذا العمـر ويتـم قيـد الإطفـاء في قائمـة الدخـل الموحـدة. أمـا الموجـودات غـير الملموسـة الـتي عمرهـا الزمـني غـير محـدد فيتـم مراجعـة التـدني في قيمتهـا في تاريـخ القوائـم الماليـة الموحـدة ويتـم تسـجيل أي تـدني في قيمتهـا في قائمـة الدخـل الموحـدة.

لا يتـم رسـملة الموجـودات غـير الملموسـة الناتجـة عـن أعمـال البنـك ويتـم تسـجيلها في قائمـة الدخـل الموحـدة في نفـس الفـترة.

يتـم مراجعـة أيـة مـؤشرات عـلى تـدني قيمـة الموجـودات غـير الملموسـة في تاريـخ القوائـم الماليـة الموحـدة. كذلـك يتـم مراجعـة تقديـر العمـر الزمـني لتلـك الموجـودات ويتـم إجـراء أيـة تعديـلات عـلى الفـترات اللاحقـة.

يتـم إطفـاء أنظمـة الحاسـوب والبرامـج عـلى مـدى عمرهـا الإنتاجـي المقـدر بطريقـة القسـط الثابـت وبمعـدل 20- 33 % سـنوياً.

2 - 14 النقد وما في حكمه

هـو النقـد والأرصـدة النقديـة الـتي تسـتحق خـلال مـدة ثلاثـة أشـهر، وتتضمـن: النقـد والأرصـدة لـدى بنـوك مركزيـة والأرصـدة لـدى البنـوك والمؤسسـات المصرفيـة، وتـنزل ودائـع البنـوك والمؤسسـات المصرفيـة الـتي تسـتحق خـلال مـدة ثلاثـة أشـهر والأرصـدة المقيـدة السـحب.

2 - 15 الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها بهدف البيع

يتـم تصنيـف الموجـودات غـير المتداولـة عـلى أنهـا محتفـظ بهـا بهـدف البيـع في حـال كان إسـترداد المبالـغ المقيـدة بشـكل رئيـسي سـيتم مـن خـلال عمليـة بيـع وليـس مـن خـلال العمليـات المسـتمرة، ويجـب أن يكـون الأصـل جاهـز للبيـع في وضعـه الحـالي، ويجـب ان يكـون أمـر بيعهـا محتمـل بشـكل كبـير. بالإضافـة الى أن يكـون هنالـك إلـتزام بخطـة البيـع مـن قبـل الإدارة وبحيـث يكـون البيـع مؤهـلاً للإعـتراف بـه كعمليـة بيـع مكتملـة خـلال سـنة واحـدة مـن تاريـخ هـذا التصنيـف.

عندمـا يكـون البنـك ملـتزم بخطـة بيـع تتضمـن فقـدان السـيطرة عـلى شركـة تابعـة، يتوجـب عليـه تصنيـف جميـع موجوداتهـا وإلتزاماتهـا عـلى أنهـا محتفـظ بهـا بهـدف البيـع وذلـك عنـد إسـتيفاء جميـع الـشروط المشـار اليهـا أعـلاه.

يتـم قيـاس الموجـودات غـير المتداولـة المصنفـة بأنهـا محتفـظ بهـا بهـدف البيـع بالقيمـة الدفتريـة أو بالقيمـة العادلـة مطـروح منهـا تكاليـف البيـع أيهمـا أقـل، كمـا يتـم إظهـار نتائـج أعمـال تلـك الشركـة ضمـن بنـد مسـتقل في قائمـة الدخـل الموحـدة كصـافي أربـاح مـن العمليـات غـير المسـتمرة.

2 - 16 الموجودات المالية المرهونة

وهـي الموجـودات الماليـة المرهونـة لصالـح أطـراف أخـرى مـع وجـود حـق للطـرف الآخـر بالتـصرف فيهـا (بيـع او إعـادة رهـن) يسـتمر تقييـم هـذه الموجـودات وفـق السياسـات المحاسـبية المتبعـة لتقييـم كل منهـا حسـب تصنيفـه الأصـلي.

2 - 17 العملات الأجنبية

- تُسجل فروقات الصرف في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة في الفترة التي تنشأ فيها بإستثناء:
- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على المعاملات التي تمت من أجل التحوط لمخاطر عملات أجنبية.
- فروقـات أسـعار صرف العمـلات الأجنبيـة عـلى البنـود النقديـة المطلوبـة مـن / إلى عمليـة أجنبيـة الـتي مـن غـير المخطـط تسـويتها أو مـن غـير المحتمـل تسـويتها في المسـتقبل القريـب (وبالتـالي تشـكل هـذه الفروقـات جـزءاً مـن صـافي الإسـتثمار في العمليـة الأجنبيـة)، والـتي يُعـترف بهـا مبدئيـاً في حسـاب الدخـل الشـامل الآخـر الموحـد ويعـاد تصنيفهـا مـن حقـوق الملكيـة إلى قائمـة الأربـاح أو الخسـائر عنـد البيـع أو التـصرف الجـزئي بصـافي الإسـتثمار.

ومـن أجـل عـرض القوائـم الماليـة الموحـدة، يتـم تحويـل موجـودات ومطلوبـات العمليـات الأجنبيـة للبنـك وفقـاً لأسـعار الـصرف السـائدة في تاريـخ قائمـة المركـز المـالي. كمـا تحـول الإيـرادات وفقـاً لمتوسـط أسـعار الـصرف للفـترة، مـا لـم تتغـير أسـعار الـصرف تغـيراً كبـيراً خـلال تلـك الفـترة، وفي هـذه الحالـة تُسـتخدم أسـعار الـصرف في تاريـخ المعامـلات. كما تُسـتدرك فروقـات التحويـل الناشـئة، إن وجـدت، في قائمـة الدخـل الشـامل الآخـر الموحـد وتجمـع في بنـد منفصـل لحقـوق الملكيـة.

2 - 18 مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

يتم تكوين مخصص لمواجهة الإلتزامات القانونية والتعاقدية الخاصة بنهاية الخدمة للموظفين أو عن مدة الخدمة المتراكمة للموظفين بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة بموجب اللوائح الداخلية للبنك.

يتم تسجيل التعويضات السنوية المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص تعويض نهاية الخدمة عند دفعها. ويتم أخذ مخصص للإلتزامات المترتبة على البنك من تعويض نهاية الخدمة للموظفين في قائمة الدخل الموحدة أو الدخل الموحد الشامل وفقاً لمتطلبات لمعيار المحاسبة الدولي رقم (19) والذي يخص منافع الموظفين.

2 - 19 المخصصات

يتم الإعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة ناشئة عن أحداث سابقة وأن يكون تسديد الإلتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

2 - 20 ضريبة الدخل

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة، لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة او الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبيا أو بنود ليست خاضعة او مقبولة التنزيل لأغراض ضريبية.

تحسب الضرائب بموجب النسب الضرائبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها البنك.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو إستردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم إحتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم إحتساب الضرائب المؤجلة بإستخدام طريقة الإلتزام بقائمة المركز المالي الموحدة وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الإلتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الإستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً او كلياً.

2 - 21 صافي إيرادات الفوائد

يتم إثبات إيرادات ومصروفات الفوائد لجميع الأدوات المالية بإستثناء تلك المصنفة كمحتفظ بها للمتاجرة أو تلك المقاسة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة في «صافي إيرادات الفوائد» كـ «إيرادات فوائد» و «مصروفات فوائد « في قائمة الأرباح أو الخسائر بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة. كما تُدرج الفوائد على الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد ضمن حركة القيمة العادلة خلال الفترة .

معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأداة المالية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو عند الإقتضاء، لفترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو المطلوبات المالية. كما تقدر التدفقات النقدية المستقبلية بمراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة.

تُحتسب إيرادات الفوائد / مصروفات الفوائد من خلال العمل بمبدأ معدل الفائدة الفعال على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية غير المتدنية إئتمانياً (أي على أساس التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التسوية لأي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة) أو إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية. وبخصوص الموجودات المالية المتدنية إئتمانياً، تُحتسب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعال على التكلفة المطفأة للموجودات المالية المتدنية ائتمانياً (أي إجمالي القيمة الدفترية مطروحاً منه مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة). أما بخصوص الموجودات المالية التي نشأت أو تم الأستحواذ عليها وهي متدنية إئتمانياً، فإن معدل الفائدة الفعال يعكس الخسائر الإئتمانية المتوقعة في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع إستلامها من الأصل المالي.

تتضمن إيرادات ومصروفات الفوائد في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للبنك أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كأدوات تحوط في تحوطات التدفقات النقدية لمخاطر سعر الفائدة. وبخصوص تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة حول مصاريف وإيرادات الفوائد، يُدرج أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المحددة، وتدرج كذلك تغيرات القيمة العادلة للمخاطر المحددة للبند المتحوط له في إيرادات ومصروفات الفوائد، كما وتتضمن مصاريف الفوائد قيمة الفوائد مقابل إلتزامات عقود الإيجار.

2 - 22 صافي إيرادات العمولات

يتضمن صافي إيرادات ومصروفات العمولات رسوماً غير الرسوم التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال. كما تتضمن العمولات المدرجة في هذا الجزء من قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد للبنك العمولات المفروضة على خدمة القرض، وعمولات عدم الإستخدام المتعلقة بإلتزامات القروض عندما يكون من غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى ترتيب محدد للإقراض وعمولات التمويل المشترك للقروض.

تُحتسب مصاريف عمولات فيما يتعلق بالخدمات عند إستلام الخدمات.

2 - 23 صافي إيرادات المتاجرة

يشمل صافي إيرادات المتاجرة جميع المكاسب والخسائر من التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة. لقد إختار البنك عرض حركة القيمة العادلة الكاملة لأصول ومطلوبات المتاجرة في دخل المتاجرة، بما في ذلك أي إيرادات ومصروفات وأرباح أسهم ذات صلة.

2 - 24 صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر

يشمل صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر جميع المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر بإستثناء الموجودات المحتفظ بها للمتاجرة. لقد إختار البنك عرض الحركة بالقيمة العادلة بالكامل للموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر في هذا السطر، بما في ذلك إيرادات الفوائد والمصروفات وأرباح الأسهم ذات الصلة.

تُعرض حركة القيمة العادلة للمشتقات المحتفظ بها للتحوط الإقتصادي حيثما لا تُطَبَق محاسبة التحوط في «صافي الدخل من أدوات مالية أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر «. ومع ذلك، وفيما يتعلق بعلاقات التحوط بالقيمة العادلة المخصصة والفعالة تُعرض المكاسب والخسائر على أداة التحوط على نفس سطر البند في قائمة الأرباح أو الخسائر كبند متحوط له. وبخصوص التدفقات النقدية المعيّنة والفعالة وعلاقات محاسبة التحوط بشأن صافي الإستثمار، تدرج أرباح وخسائر أداة التحوّط، بما في ذلك أي عدم فعّالية تحوّطية مدرجة في قائمة الأرباح أو الخسائر، في نفس البند كبند متحوط له يؤثر على قائمة الأرباح أو الخسائر.

25-2 إيراد توزيعات الأرباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عند إثبات حق إستلام المدفوعات، وهو التاريخ السابق لأرباح الأسهم المدرجة، وعادةً التاريخ الذي يوافق فيه المساهمون على توزيعات أرباح الأسهم غير المدرجة.

يعتمد توزيع أرباح الأسهم في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد على تصنيف وقياس الإستثمار في الأسهم، أي:

- بخصوص أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها للمتاجرة، تدرج إيرادات توزيعات الأرباح في قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن بند أرباح (خسائر) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.
- بخصوص أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تُدرج أرباح الأسهم في قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن بند توزيعات أرباح من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- بخصوص أدوات حقوق الملكية غير المُصنّفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وغير المحتفظ لأغراض المتاجرة، تُدرج إيرادات توزيعات الأرباح كدخل صافي من أدوات أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

2-26 التدني في الموجودات غير المالية

- يتم مراجعة القيمة المدرجة للموجودات غير المالية للبنك في نهاية كل سنة مالية ما عدا الموجودات الضريبية المؤجلة لتحديد فيما إذا كان هناك مؤشر حول التدني، وفي حال وجود مؤشر حول التدني يتم تقدير المبلغ الممكن إسترداده من تلك الموجودات.
- في حال زادت القيمة المدرجة للموجودات عن المبلغ الممكن إسترداده من تلك الموجودات، يتم تسجيل خسارة التدني في تلك الموجودات.
- المبلغ الممكن إسترداده هو القيمة العادلة للأصل – مطروحا منها تكاليف البيع – أو قيمة إستخدامه أيهما أكبر.
- يتم تسجيل كافة خسائر التدني في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد.
- لا يتم عكس خسارة التدني في قيمة الشهرة. بالنسبة للموجودات الأخرى، يتم عكس خسارة التدني في القيمة فقط إذا كانت القيمة الدفترية للموجودات لا تتجاوز القيمة الدفترية التي تم تحديدها بعد تنزيل الإستهلاك أو الإطفاء اذا لم يتم الإعتراف بخسارة التدني في القيمة.

2-27 العملات الأجنبية

تُسجل فروقات الصرف في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة في الفترة التي تنشأ فيها بإستثناء:

- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على المعاملات التي تم من أجل التحوط لمخاطر عملات أجنبية.
- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على البنود النقدية المطلوبة من / إلى عملية أجنبية التي من غير المخطط تسويتها أو من غير المحتمل تسويتها في المستقبل القريب (وبالتالي تشكل هذه الفروقات جزءاً من صافي الإستثمار في العملية الأجنبية)، والتي يُعترف بها مبدئياً في حساب الدخل الشامل الآخر الموحد ويعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عند البيع أو التصرف الجزئي بصافي الإستثمار.

ومن أجل عرض القوائم المالية الموحدة، يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي. كما تحول الايرادات وفقًا لمتوسط أسعار الصرف للفترة، ما لم تتغير أسعار الصرف تغيراً كبيراً خلال تلك الفترة، وفي هذه الحالة تُستخدم أسعار الصرف في تاريخ المعاملات. كما تُستدرك فروقات التحويل الناشئة، إن وجدت، في قائمة الدخل الشامل الآخر الموحد وتجمع في بند منفصل لحقوق الملكية.

عند إستبعاد عمليات أجنبية (أي التخلص من كامل حصة البنك من عمليات أجنبية، أو الناتج من فقدان السيطرة على شركة تابعة ضمن عمليات أجنبية أو الاستبعاد الجزئي بحصه في ترتيب مشترك أو شركة زميلة ذات طابع اجنبي تصبح فيها الحصة المحتفظ بها أصلًا ماليًا)، فإنه يعاد تصنيف جميع فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية المتراكمة في البند المنفصل تمثل حقوق الملكية بخصوص تلك العملية العائدة لمالكي البنك إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

بالإضافة لذلك، فيما يتعلق بالتخلص الجزئي من شركة تابعة تتضمن عمليات أجنبية لا ينتج عنها فقدان البنك للسيطرة على الشركة التابعة، تعاد حصتها من فروقات الصرف المتراكمة إلى صافي الدخل الشامل بنسبة التي تم استبعادها ولا يعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. أما بخصوص جميع التصفيات الجزئية الأخرى (مثل التصفيات الجزئية للشركات الحليفة أو المشاريع المشتركة التي لا تؤدي إلى فقدان البنك لتأثير مهم أو سيطرة مشتركة)، فإنه يعاد تصنيف الحصة من فروقات الصرف المتراكمة إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد.

2 - 28 عقود الايجار

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) «الإيجارات» الذي حل محل الإرشادات الموجودة بشأن عقود الإيجار، بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (17) «عقود الإيجار» والتفسير الدولي (4) «تحديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار «وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (15) «عقود الإيجار التشغيلي- الحوافز «وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (27) «تقويم جوهر المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد الإيجار.

البنك كمستأجر

في تاريخ توقيع العقد، أو في تاريخ اعادة تقييم العقد الذي يحتوي على عناصر الإيجار، يقوم البنك بتوزيع كامل قيمة العقد على مكونات العقد بطريقة نسبية تتماشى مع القيمة. علماً بان البنك قد قرر فيما يتعلق بعقود الايجار التي تتضمن أرض ومبنى بان تعامل مكونات العقد كبند واحد.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات ذات القيمة المنخفضة:

اختار البنك عدم الاعتراف بالموجودات الخاصة بحق الاستخدام والتزامات الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل للبنود التي لها فترة إيجار لمدة 12 شهر أو أقل وإيجارات منخفضة القيمة. حيث يعترف البنك بدفعات الإيجار المرتبطة بهذه العقود كمصاريف تشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

البنك كمؤجر

- عندما يكون البنك كمؤجر، فإنه يحدد عند بدء عقد الإيجار ما إذا كان كل عقد إيجار عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي.
- لتصنيف كل عقد إيجار، يقوم البنك بإجراء تقييم شامل لبيان ما إذا كان عقد الإيجار ينقل إلى حد كبير جميع المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية هذا الأصل. إذا كان هذا هو الحال، فإن عقد الإيجار هو عقد إيجار تمويلي؛ إذا لم يكن كذلك، فهو عقد إيجار تشغيلي. كجزء من هذا التقييم، يأخذ البنك في عين الإعتبار مؤشرات معينة مثل ما إذا كان عقد الإيجار هو الجزء الأكبر من العمر الإقتصادي للأصل.

يطبق البنك متطلبات إلغاء الإعتراف والتدني في المعيار الدولي للتقارير المالية (9) على صافي الإستثمار في عقد الإيجار. يقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للقيمة المتبقية غير المضمونة المتوقعة التي تم إستخدامها في إحتساب مبلغ الإستثمار الإجمالي في الإيجار.

2 - 29 الربح للسهم

يتم إحتساب الربح للسهم الأساسي والمخفض والمتعلق بالأسهم العادية. ويحتسب الربح للسهم الأساسي بقسمة الربح أو الخسارة للسنة العائدة لمساهمي الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال السنة. ويحتسب الربح للسهم المخفض بتعديل الربح أو الخسارة للسنة العائدة لمساهمي الشركة والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية بحيث تظهر التأثير على حصة السهم من أرباح جميع الأسهم العادية المتداولة خلال السنة والمحتمل تراجع عائدها.

(3) إستخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات وإجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الإلتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والإجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام وإجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل يتم مراجعة الإجتهادات والتقديرات والإفتراضات بشكل دوري، ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير في حال كان التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية.

تعتقد إدارة البنك بأن التقديرات الواردة ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة وهي مفصلة على النحو التالي:

- **التدني في قيمة العقارات المستملكة**

يتم قيد التدني في قيمة العقارات المستملكة إعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات إحتساب التدني في قيمة الأصل، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري.

- **مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة**

يتطلب من إدارة البنك استخدام إجتهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الإئتمان للموجودات المالية بعد الإعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الإئتمان المتوقعة. ان أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدارة البنك مفصلة ضمن الإيضاح رقم (2-7).

- **الإيجارات**

تحديد مدة عقد الإيجار: عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الإعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزاً إقتصاديا خيار التمديد أو خيار لإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكدا بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لم يتم إنهائه). تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تكون ضمن سيطرة المستأجر. خيارات التمديد والإنهاء في عقود الإيجار: يتم تضمين خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود الإيجار. تستخدم هذه الشروط لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة العقود، أن معظم خيارات التمديد والإنهاء المحتفظ بها قابلة للتجديد من قبل كل من البنك والمؤجر.

خصم مدفوعات الإيجار: تم خصم مدفوعات الإيجار بإستخدام معدل الإقتراض الإضافي للبنك (IBR). طبقت الإدارة الأحكام والتقديرات لتحديد معدل الإقتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار.

- **الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة**

تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات إحتساب الإستهلاكات والإطفاءات السنوية إعتماداً على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للسنة.

- الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة

تقوم الإدارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للسنة.

- ضريبة الدخل

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم إحتساب وإثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.

- مخصص القضايا

يتم تكوين مخصص لمواجهة أية إلتزامات قضائية محتملة إستناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في البنك والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

(4) نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2022	2021
	دينـــار	دينـــار
نقد في الخزنة	61,570,899	61,795,532
أرصدة لدى بنوك مركزية :		
حسابات جارية وتحت الطلب	15,294,165	11,615,697
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار وشهادات إيداع	313,301,421	173,036,213
متطلبات الإحتياطي النقدي	90,547,896	70,757,703
مجموع الأرصدة لدى البنوك المركزية	419,143,482	255,409,613
ينزل : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-
صافي الأرصدة لدى البنوك المركزية	419,143,482	255,409,613
المجموع	**480,714,381**	**317,205,145**

- بإستثناء الأرصدة مقيدة السحب لمتطلبات الإحتياطي النقدي ، لا يوجد أرصدة مقيدة السحب كما في 31 كانون الأول 2022 و 2021 .
- لا يوجد أرصدة تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الاول 2022 و 2021.
- لا يتم إحتساب خسائر ائتمانية متوقعة على الأرصدة لدى البنوك المركزية وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

- فيما يلي افصاح توزيع اجمالي الأرصدة لدى البنوك المركزية حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما - فيما يلي افصاح توزيع اجمالي الأرصدة لدى البنوك المركزية حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2022 2021:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2022				
من (1) الى (5)	-	-	-	-
من (6) الى (7)	3,669,301	-	-	3,669,301
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	415,474,181	-	-	415,474,181
المجموع	**419,143,482**	**-**	**-**	**419,143,482**
31 كانون الأول 2021				
من (1) الى (5)	-	-	-	-
من (6) الى (7)	-	-	-	-
من (8) الى (10)	2,493,743	-	-	2,493,743
غير مصنف	252,915,870	-	-	252,915,870
المجموع	**255,409,613**	**-**	**-**	**255,409,613**

- فيما يلي إفصاح الحركة على الأرصدة لدى البنوك المركزية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

البيان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	255,409,613	-	-	255,409,613
الأرصدة الجديدة خلال السنة	163,733,869	-	-	163,733,869
الأرصدة المسددة خلال السنة	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
الأرصدة المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**419,143,482**	**-**	**-**	**419,143,482**
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	297,372,740	-	-	297,372,740
الأرصدة الجديدة خلال السنة	611,994	-	-	611,994
الأرصدة المسددة خلال السنة	(42,575,121)	-	-	(42,575,121)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
الأرصدة المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**255,409,613**	**-**	**-**	**255,409,613**

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة البنوك المركزية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	-	-	-	-
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	-	-	-	-
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة خلال السنة	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
مخصص الأرصدة المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**-**	**-**	**-**	**-**
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	-	-	-	-
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	-	-	-	-
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة خلال السنة	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
مخصص الأرصدة المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**-**	**-**	**-**	**-**

(5) أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		المجموع	
	2022	2021	2022	2021	2022	2021
حسابات جارية وتحت الطلب	8,958	5,163	111,549,908	145,679,545	111,558,865	145,684,708
ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل	5,904,445	-	5,974,068	2,570,146	11,878,513	2,570,146
المجموع	**5,913,403**	**5,163**	**117,523,976**	**148,249,691**	**123,437,378**	**148,254,854**
ينزل : فوائد معلقة	-	-		(201,193)	-	(201,193)
ينزل : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	(765)	-	(660)	(5,915,206)	(1,425)	(5,915,206)
صافي مجموع الارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	**5,912,638**	**5,163**	**117,523,316**	**142,133,292**	**123,435,953**	**142,138,455**

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد 24,857,683 دينار كما في 31 كانون الاول 2022 مقابل 54,445,850 دينار كما في 31 كانون الاول 2021.
- بلغت الأرصدة مقيدة السحب مبلغ 3,557,652 دينار كما في 31 كانون الاول 2022 و مقابل 2,543,992 دينار كما في 31 كانون الأول 2021.
- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى افرادي دينار	المرحلة الثانية افرادي دينار	المرحلة الثالثة دينار	المجموع دينار
31 كانون الأول 2022				
من (1) الى (5)	120,565,513	-	-	120,565,513
من (6) الى (7)	597,290	-	-	597,290
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	2,273,150	-	-	2,273,150
المجموع	**123,435,953**	**-**	**-**	**123,435,953**
31 كانون الأول 2021				
من (1) الى (5)	134,803,905	-	-	134,803,905
من (6) الى (7)	108,333	-	-	108,333
من (8) الى (10)	62,402	-	6,116,399	6,178,801
غير مصنف	7,163,815	-	-	7,163,815
المجموع	**142,138,455**	**-**	**6,116,399**	**148,254,854**

- فيما يلي إفصاح الحركة على الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و2021:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	142,138,455	-	6,116,399	148,254,854
الأرصدة الجديدة خلال السنة	19,330,408	-		19,330,408
الأرصدة المسددة خلال السنة	(38,032,910)	-	(1,999,686)	(40,032,596)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
الأرصدة المعدومة	-	-	(4,116,713)	(4,116,713)
الرصيد في نهاية السنة	**123,435,953**	**-**	**-**	**123,435,953**
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	136,758,517	-	6,049,582	142,808,099
الأرصدة الجديدة خلال السنة	12,246,264	-	139,787	12,386,051
الأرصدة المسددة خلال السنة	(6,866,326)	-	(72,970)	(6,939,296)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
الأرصدة المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**142,138,455**	**-**	**6,116,399**	**148,254,854**

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة البنوك والمؤسسات المصرفية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	-	-	5,915,206	5,915,206
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	1,425	-	-	1,425
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة خلال السنة	-	-	(2,096,975)	(2,096,975)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
مخصص الأرصدة المعدومة	-	-	(3,818,231)	(3,818,231)
الرصيد في نهاية السنة	**1,425**	**-**	**-**	**1,425**
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	-	-	5,968,773	5,968,773
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	-	-	19,402	19,402
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة خلال السنة	-	-	(72,969)	(72,969)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
مخصص الأرصدة المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**-**	**-**	**5,915,206**	**5,915,206**

(6) قرض مع حق إعادة الشراء بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

قام البنك بتاريخ 4 حزيران 2020 بتوقيع إتفاقية شراء (10) مليون سهم في إحدى الشركات المساهمة العامة المحدودة المسجلة في الأردن بسعر 1 دينار للسهم الواحد أي ما يعادل بالإجمالي (10) مليون دينار، تتضمن الإتفاقية حق البائع بإعادة شراء تلك الأسهم، حيث تنص الإتفاقية أنه يحق للبائع إعادة شراء السهم بسعر البيع البالغ (1) دينار خلال فترة سنتان من تاريخ توقيع الإتفاقية.

لم ترتقي المعاملة المالية أعلاه إلى حالة البيع محاسبياً والتي من أهم شروطها إنتقال الملكية والمخاطر الخاصة بالأصل إلى المشتري وذلك لوجود شرط إعادة الشراء بسعر البيع (سعر ثابت)، وعليه لم يقم البنك بالإعتراف بالأسهم المشتراه في قائمة المركز المالي بالمبلغ المدفوع كقرض بالقيمة العادلة بسعر فائدة ثابت.

إنتهت المدة التي يحق للبائع إعادة شراء الأسهم. وعليه تم إعادة تصنيف الأسهم بتاريخ 4 حزيران 2022 وتسجيلها كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بمبلغ 14,8 مليون دينار وتم قيد مبلغ 4.8 مليون دينار كأرباح ضمن الإيرادات الأخرى وتم إعادة تقييمها خلال النصف الأول من العام 2022 وتم تصنيف الأسهم كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

(7) تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2022	2021
	دينـــار	دينـــار
الأفراد(التجزئة)		
حسابات جارية مدينة	129,642	72,441
قروض وكمبيالات *	296,298,886	252,062,593
بطاقات الائتمان	12,788,753	11,072,361
القروض العقارية	263,006,274	255,897,699
الشركات		
الشركات الكبرى		
حسابات جارية مدينة	119,972,299	130,074,162
قروض وكمبيالات*	1,028,339,715	872,362,056
مؤسسات صغيرة ومتوسطة		
حسابات جارية مدينة	36,548,126	14,099,500
قروض وكمبيالات *	166,042,740	129,482,604
الحكومة والقطاع العام	181,960,741	177,939,198
المجموع	**2,105,087,176**	**1,843,062,614**
ينزل: مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة	152,369,385	126,245,225
فوائد معلقة	30,077,354	29,530,577
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	**1,922,640,437**	**1,687,286,812**

* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 296,766 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 مقابل 84,885 دينار كما في 31 كانون الأول 2021.

- بلغت التسهيلات الائتمانية ضمن المرحلة الثالثة 137,657,367 دينار أي ما نسبته 6.54% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الاول 2022 (147,323,386 دينار أي ما نسبته 7.99% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الاول 2021.
- بلغت التسهيلات الإئتمانية ضمن المرحلة الثالثة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة 109,458,500 دينار أي ما نسبته 5.27 % من رصيد التسهيلات الإئتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2022 (مقابل 120,397,568 دينار تسهيلات غير عاملة أي ما نسبته 6.6% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الاول 2021).
- بلغت التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها 107,522,932 دينار أي ما نسبته 5.11 % من إجمالي التسهيلات الإئتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2022 مقابل 123,501,389 دينار أي ما نسبته 7.7 % كما في 31 كانون الأول 2021.
- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بشكل تجميعي خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022:

	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022						
الرصيد في بداية السنة	1,512,006,987	-	183,732,241	-	147,323,386	1,843,062,614
التسهيلات الجديدة خلال السنة	502,139,014	-	29,723,792	-	7,436,118	539,298,924
التسهيلات المسددة خلال السنة	(221,640,861)	-	(25,675,943)	-	(25,270,421)	(272,587,225)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	15,757,739	-	(11,056,054)	-	(4,701,685)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(24,358,342)	-	28,678,336	-	(4,319,994)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(8,329,402)	-	(13,547,693)	-	21,877,095	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	(6)	-	(4,687,132)	(4,687,138)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**1,775,575,135**	**-**	**191,854,673**	**-**	**137,657,367**	**2,105,087,176**
31 كانون الأول 2021						
الرصيد في بداية السنة	1,363,763,744	-	145,237,872	-	187,198,381	1,696,199,997
التسهيلات الجديدة خلال السنة	445,812,060	-	29,428,899	-	14,140,997	489,381,956
التسهيلات المسددة خلال السنة	(275,058,045)	-	(15,555,771)	-	(30,450,270)	(321,064,086)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	17,981,450	-	(15,618,662)	-	(2,362,788)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(29,007,831)	-	55,123,801	-	(26,115,970)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(11,484,391)	-	(14,883,898)	-	26,368,289	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-	(21,455,253)	(21,455,253)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**1,512,006,987**	**-**	**183,732,241**	**-**	**147,323,386**	**1,843,062,614**

مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة:

فيما يلي الحركة الحاصلة على مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال السنة:

للعام 2022	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	**19,092,565**	**24,672,970**	**72,245,590**	**9,697,676**	**536,424**	**126,245,225**
المخصص المضاف خلال السنة	8,720,792	9,069,154	33,331,462	6,195,158	137,686	57,454,252
المخصص المسترد (الوفر) خلال السنة	(2,889,331)	(4,480,205)	(15,751,335)	(3,966,970)	(38,190)	(27,126,031)
مخصص الديون المشطوبة والمحولة لخارج قائمة المركز المالي	(343,568)	(47,635)	(894,115)	(2,918,743)	-	(4,204,061)
الرصيد في نهاية السنة	**24,580,458**	**29,214,284**	**88,931,602**	**9,007,121**	**635,920**	**152,369,385**
المرحلة الأولى	10,721,325	1,321,100	20,276,753	776,908	635,920	33,732,006
المرحلة الثانية	864,516	5,895,139	25,695,019	1,654,878	-	34,109,552
المرحلة الثالثة	12,994,617	21,998,045	42,959,829	6,575,335	-	84,527,827
المجموع	**24,580,458**	**29,214,284**	**88,931,601**	**9,007,121**	**635,920**	**152,369,385**

- يشمل المخصص المضاف خلال السنة مبلغ 854,003 دينار تخص رصيد المخصصات بتاريخ الاستحواذ على الشركات التابعة والذي تم خلال العام 2022 من قبل الشركة المتحدة للإستثمارات المالية (شركة تابعة للبنك).

للعام 2021	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	**16,387,972**	**22,961,285**	**67,607,919**	**8,037,169**	**107,426**	**115,101,771**
المخصص المضاف خلال السنة	7,001,258	6,684,316	29,231,623	4,978,817	428,998	48,325,012
المخصص المسترد (الوفر) خلال السنة	(3,784,111)	(4,745,111)	(7,429,623)	(1,977,251)	-	(17,936,096)
مخصص الديون المشطوبة والمحولة لخارج قائمة المركز المالي	(512,554)	(227,520)	(17,164,329)	(1,341,059)	-	(19,245,462)
الرصيد في نهاية السنة	**19,092,565**	**24,672,970**	**72,245,590**	**9,697,676**	**536,424**	**126,245,225**
المرحلة الأولى	8,774,489	1,123,340	11,907,740	359,997	536,424	22,701,990
المرحلة الثانية	913,870	3,489,409	19,199,912	156,127	-	23,759,318
المرحلة الثالثة	9,404,206	20,060,221	41,137,938	9,181,552	-	79,783,917
المجموع	**19,092,565**	**24,672,970**	**72,245,590**	**9,697,676**	**536,424**	**126,245,225**

- بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة اليها نتيجة تسويات او تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى 27,126,031 دينار للعام 2022 مقابل 17,936,096 دينار للعام 2021.
- تم خلال العام 2022 تحويل/شطب ديون تسهيلات إئتمانية شاملة للفوائد المعلقة بمبلغ 4,687,138 دينار مقابل 21,455,252 دينار في العام 2021 إلى خارج قائمة المركز المالي الموحدة وفقاً لقرار مجلس الإدارة.
- تم الإفصاح أعلاه عن إجمالي المخصصات المعدة إزاء الديون المحتسبة على أساس العميل الواحد.
- يتبع البنك سياسة الفوائد المعلقة للحسابات ، حيث تم خلال العام 2022 تعليق فوائد بقيمة 3,001,969 دينار وفقاً لقرار مجلس الإدارة بذلك الخصوص ، مقابل 5,607,649 دينار خلال العام 2021 ليصبح إجمالي الفوائد المعلقة 45,440,101 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 ، مقابل 42,438,132 دينار كما في 31 كانون الأول 2021.

الفوائد المعلقة

الحاصلة على الفوائد المعلقة خلال السنة:

للعام 2022	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	**1,645,929**	**9,459,416**	**15,776,397**	**2,648,835**	-	**29,530,577**
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	550,645	1,291,578	3,048,832	539,143	-	5,430,198
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات	(168,318)	(1,851,771)	(770,443)	(1,609,812)	-	(4,400,344)
الفوائد المعلقة التي تم شطبها/ تحويلها إلى خارج المركز المالي	(50,850)	(41,567)	(182,652)	(208,008)	-	(483,077)
الرصيد في نهاية السنة	**1,977,406**	**8,857,656**	**17,872,134**	**1,370,158**	-	**30,077,354**

للعام 2021	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	**1,478,294**	**7,594,260**	**14,088,077**	**1,424,761**	-	**24,585,392**
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	554,809	2,245,478	4,565,544	1,702,241	-	9,068,071
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات	(211,571)	(239,252)	(1,223,418)	(238,856)	-	(1,913,096)
الفوائد المعلقة التي تم شطبها/ تحويلها إلى خارج المركز المالي	(175,603)	(141,070)	(1,653,807)	(239,310)	-	(2,209,790)
الرصيد في نهاية السنة	**1,645,929**	**9,459,416**	**15,776,397**	**2,648,835**	-	**29,530,577**

الافصاحات وفقا لمتطلبات البنك المركزي الأردني بخصوص عرض المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9):

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المباشرة بشكل تجميعي خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

أ- حسب القطاع الاقتصادي:

	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022						
الرصيد في بداية السنة	19,092,565	24,672,970	72,245,590	9,697,676	536,424	126,245,225
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	7,987,493	9,069,154	33,331,462	6,074,454	137,686	56,600,249
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(2,889,331)	(4,480,205)	(15,751,335)	(3,966,970)	(38,190)	(27,126,031)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	294,719	119,521	716,962	125,355	-	1,256,557
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(439,970)	(73,258)	(224,571)	1,642,811	-	905,012
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	145,250	(46,261)	(492,391)	(1,768,166)	-	(2,161,568)
مخصص التسهيلات المعدومة و المحول خارج المركز المالي	(343,567)	(47,635)	(894,116)	(2,918,743)	-	(4,204,061)
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	733,299	-	-	120,704	-	854,003
الرصيد في نهاية السنة	**24,580,458**	**29,214,284**	**88,931,601**	**9,007,121**	**635,920**	**152,369,385**
إعادة توزيع:						
المخصصات على مستوى إفرادي	24,580,458	29,214,284	88,931,601	9,007,121	635,920	152,369,385
المخصصات على مستوى تجميعي	-	-	-	-	-	-
31 كانون الأول 2021						
الرصيد في بداية السنة	16,387,972	22,961,285	67,607,919	8,037,169	107,426	115,101,771
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة *	7,001,258	6,684,316	29,231,623	4,978,817	428,998	48,325,012
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(3,784,111)	(4,745,111)	(7,429,623)	(1,977,251)	-	(17,936,096)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	449,344	252,562	(134,398)	133,105	-	700,613
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	82,622	827,396	4,793,325	(355,152)	-	5,348,191
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(531,966)	(1,079,958)	(4,658,927)	222,047	-	(6,048,804)
مخصص التسهيلات المعدومة و المحول خارج المركز المالي	(512,554)	(227,520)	(17,164,329)	(1,341,059)	-	(19,245,462)
تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**19,092,565**	**24,672,970**	**72,245,590**	**9,697,676**	**536,424**	**126,245,225**
إعادة توزيع:						
المخصصات على مستوى إفرادي	19,092,565	24,672,970	72,245,590	9,697,676	536,424	126,245,225
المخصصات على مستوى تجميعي	-	-	-	-	-	-

* يشمل المضاف مبلغ 1,681,516 دينار تخص الشركات التابعة التي تم إعادة توحيدها بدلا من تصنيفها من موجودات محتفظ بها بهدف البيع.

ب- حسب المرحلة:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	22,701,990	23,759,318	79,783,917	126,245,225
التسهيلات الجديدة خلال السنة	14,873,474	18,689,769	23,037,005	56,600,248
التسهيلات المسددة خلال السنة	(5,129,860)	(9,246,442)	(12,749,729)	(27,126,031)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,671,992	(511,809)	(1,160,183)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(233,119)	2,362,757	(2,129,638)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(182,317)	(945,936)	1,128,253	--
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	29,846	1,901	822,256	854,003
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	(6)	(4,204,054)	(4,204,060)
الرصيد في نهاية السنة	**33,732,006**	**34,109,552**	**84,527,827**	**152,369,385**

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	14,531,535	10,368,518	90,201,718	115,101,771
التسهيلات الجديدة خلال السنة	12,693,512	11,645,884	23,985,615	48,325,012
التسهيلات المسددة خلال السنة	(5,223,669)	(3,603,274)	(9,109,153)	(17,936,096)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,503,701	(695,577)	(808,124)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(414,121)	9,818,085	(9,403,964)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(388,969)	(3,774,317)	4,163,286	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	(19,245,462)	(19,245,462)
الرصيد في نهاية السنة	**22,701,990**	**23,759,318**	**79,783,917**	**126,245,225**

الأفراد

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي تسهيلات الأفراد حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2022 و2021 :

31 كانون الأول 2022				
من (1) الى (5)	30,330,311	7,391,846	-	37,722,157
من (6) الى (7)	-	-	-	-
من (8) الى (10)	-	-	4,644,492	4,644,492
غير مصنف	250,138,488	3,485,792	13,226,352	266,850,632
المجموع	**280,468,799**	**10,877,638**	**17,870,844**	**309,217,281**

31 كانون الأول 2021				
من (1) الى (5)	22,317,998	5,833,564	-	28,151,562
من (6) الى (7)	-	-	-	-
من (8) الى (10)	-	-	3,149,277	3,149,277
غير مصنف	218,387,004	3,625,285	9,894,267	231,906,556
المجموع	**240,705,002**	**9,458,849**	**13,043,544**	**263,207,395**

فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد تسهيلات الأفراد خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	240,705,002	9,458,849	13,043,544	263,207,395
التسهيلات الجديدة خلال السنة	76,420,890	3,085,867	(237,318)	79,269,439
التسهيلات المسددة خلال السنة	(35,063,887)	(1,426,244)	(2,232,978)	(38,723,109)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	2,481,735	(2,131,682)	(350,053)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(3,508,315)	3,808,140	(299,825)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(3,812,266)	(2,292,339)	6,104,605	-
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	3,245,640	375,047	2,237,286	5,857,973
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	(394,417)	(394,417)
الرصيد في نهاية السنة	**280,468,799**	**10,877,638**	**17,870,844**	**309,217,281**

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	183,286,316	5,694,963	13,306,818	202,288,097
التسهيلات الجديدة خلال السنة	87,781,451	2,333,857	1,890,013	92,005,321
التسهيلات المسددة خلال السنة	(26,479,252)	(1,226,077)	(2,692,537)	(30,397,866)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	3,006,580	(2,504,795)	(501,785)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(5,336,067)	6,623,370	(1,287,303)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1,554,027)	(1,462,469)	3,016,496	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	(688,158)	(688,158)
الرصيد في نهاية السنة	**240,705,002**	**9,458,849**	**13,043,544**	**263,207,395**

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لتسهيلات الأفراد خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	8,774,489	913,870	9,404,206	19,092,565
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	3,254,473	583,897	4,149,123	7,987,493
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(1,616,387)	(195,184)	(1,077,760)	(2,889,331)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	538,676	(360,750)	(177,927)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(106,582)	302,803	(196,221)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(137,376)	(382,023)	519,399	-
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	14,032	1,901	717,366	733,299
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	(343,567)	(343,567)
الرصيد في نهاية السنة	**10,721,325**	**864,515**	**12,994,619**	**24,580,458**

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	6,745,505	740,634	8,901,833	16,387,972
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	3,055,664	534,537	3,411,057	7,001,258
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(1,476,024)	(443,922)	(1,864,165)	(3,784,111)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	615,431	(312,922)	(302,509)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(105,571)	639,810	(534,239)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(60,516)	(244,267)	304,783	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	(512,554)	(512,554)
الرصيد في نهاية السنة	**8,774,489**	**913,870**	**9,404,206**	**19,092,565**

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي التسهيلات العقارية حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2022 و2021:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
من (1) الى (5)	58,204,574	5,028,026	-	63,232,600
من (6) الى (7)	52,200	17,806,772	-	17,858,972
من (8) الى (10)	-	-	25,783,365	25,783,365
غير مصنف	138,637,832	4,604,603	12,888,903	156,131,338
المجموع	**196,894,606**	**27,439,401**	**38,672,268**	**263,006,274**
31 كانون الأول 2021				
من (1) الى (5)	56,569,691	7,715,629	-	64,285,320
من (6) الى (7)	78,941	17,041,032	-	17,119,973
من (8) الى (10)	-	-	30,528,213	30,528,213
غير مصنف	123,199,460	7,280,590	13,484,143	143,964,193
المجموع	**179,848,092**	**32,037,251**	**44,012,356**	**255,897,699**

القروض العقارية

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد التسهيلات العقارية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	179,848,092	32,037,251	44,012,356	255,897,699
التسهيلات الجديدة خلال السنة	35,598,776	1,212,513	1,394,149	38,205,438
التسهيلات المسددة خلال السنة	(19,925,890)	(2,463,335)	(8,618,435)	(31,007,660)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	7,048,799	(6,605,268)	(443,531)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(3,816,884)	4,933,686	(1,116,802)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1,858,288)	(1,675,447)	3,533,735	-
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	(89,202)	(89,202)
الرصيد في نهاية السنة	**196,894,606**	**27,439,401**	**38,672,268**	**263,006,274**

31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	142,344,699	31,521,072	47,289,989	221,155,759
التسهيلات الجديدة خلال السنة	63,221,222	2,080,020	2,667,102	67,968,345
التسهيلات المسددة خلال السنة	(22,588,422)	(3,834,895)	(6,434,498)	(32,857,815)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	6,118,672	(4,531,577)	(1,587,095)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(4,521,865)	8,867,960	(4,346,095)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(4,726,214)	(2,065,329)	6,791,543	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	(368,590)	(368,590)
الرصيد في نهاية السنة	**179,848,092**	**32,037,251**	**44,012,356**	**255,897,699**

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات العقارية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	1,123,340	3,489,409	20,060,221	24,672,970
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	596,415	2,746,143	5,726,596	9,069,154
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(518,176)	(267,154)	(3,694,875)	(4,480,205)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	182,873	(133,292)	(49,581)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(40,937)	280,451	(239,514)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(22,415)	(220,417)	242,832	-
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	(47,635)	(47,635)
الرصيد في نهاية السنة	1,321,100	5,895,139	21,998,045	29,214,284
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	1,294,367	2,903,993	18,762,925	22,961,285
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	526,411	892,859	5,265,045	6,684,316
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(950,000)	(1,134,839)	(2,660,272)	(4,745,111)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	533,478	(145,622)	(387,856)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(260,858)	1,162,828	(901,970)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(20,059)	(189,809)	209,868	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	(227,520)	(227,520)
الرصيد في نهاية السنة	**1,123,340**	**3,489,409**	**20,060,221**	**24,672,970**

الشركات الكبرى

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي تسهيلات الشركات الكبرى حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2022 و2021:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
من (1) الى (5)	747,134,955	29,650,730	-	776,785,685
من (6) الى (7)	205,316,176	95,532,065	-	300,848,241
من (8) الى (10)	-	-	70,634,294	70,634,294
غير مصنف	13,096	142	30,555	43,793
المجموع	**952,464,227**	**125,182,937**	**70,664,849**	**1,148,312,013**
31 كانون الأول 2021				
من (1) الى (5)	561,314,669	15,040,998	-	576,355,667
من (6) الى (7)	241,576,010	111,559,292	-	353,135,302
من (8) الى (10)	-	-	72,738,661	72,738,661
غير مصنف	158,797	38,280	9,511	206,588
المجموع	**803,049,476**	**126,638,570**	**72,748,172**	**1,002,436,218**

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد تسهيلات الشركات الكبرى خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و2021:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	803,049,476	126,638,570	72,748,172	1,002,436,218
التسهيلات الجديدة خلال السنة	268,743,946	15,904,568	2,611,194	287,259,708
التسهيلات المسددة خلال السنة	(113,956,466)	(17,509,746)	(8,840,934)	(140,307,146)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	3,661,954	-	(3,661,954)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(7,942,333)	7,942,333	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1,092,350)	(7,792,788)	8,885,138	-
الديون التي تم شطبها أو تحويلها خارج المركز المالي	-	-	(1,076,766)	(1,076,766)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**952,464,227**	**125,182,937**	**70,664,849**	**1,148,312,013**

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد تسهيلات الشركات الكبرى خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و2021:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	820,178,299	94,970,871	112,731,661	1,027,880,831
التسهيلات الجديدة خلال السنة	178,126,641	17,100,629	4,061,402	199,288,672
التسهيلات المسددة خلال السنة	(181,470,526)	(7,814,383)	(16,630,240)	(205,915,149)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	5,294,265	(5,294,265)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(15,817,373)	35,690,546	(19,873,173)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(3,261,830)	(8,014,828)	11,276,658	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	(18,818,136)	(18,818,136)
الرصيد في نهاية السنة	**803,049,476**	**126,638,570**	**72,748,172**	**1,002,436,218**

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الشركات الكبرى خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	11,907,740	19,199,912	41,137,938	72,245,590
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	10,335,247	13,796,581	9,199,634	33,331,462
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(2,683,197)	(7,076,902)	(5,991,236)	(15,751,335)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	789,057	-	(789,057)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(58,857)	58,857	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(13,238)	(283,428)	296,666	-
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	(894,115)	(894,115)
الرصيد في نهاية السنة	**20,276,753**	**25,695,019**	**42,959,829**	**88,931,601**
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	5,837,658	5,904,996	55,865,265	67,607,919
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	8,552,579	10,180,758	10,498,286	29,231,623
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(2,348,099)	(1,679,167)	(3,402,357)	(7,429,623)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	193,272	(193,272)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(26,002)	7,714,538	(7,688,536)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(301,668)	(2,727,941)	3,029,609	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	(17,164,329)	(17,164,329)
الرصيد في نهاية السنة	**11,907,740**	**19,199,912**	**41,137,938**	**72,245,590**

الشركات الصغيرة والمتوسطة

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي تسهيلات الشركات الصغيرة والمتوسطة حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2022 و2021:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
من (1) الى (5)	132,805,418	20,693,780	-	153,499,198
من (6) الى (7)	16,668,790	7,650,785	-	24,319,575
من (8) الى (10)	-	-	9,624,176	9,624,176
غير مصنف	14,312,554	10,132	825,230	15,147,916
المجموع	163,786,762	28,354,697	10,449,406	202,590,866
31 كانون الأول 2021				
من (1) الى (5)	99,688,353	12,797,452	-	112,485,805
من (6) الى (7)	10,741,789	-	-	10,741,789
من (8) الى (10)	-	2,762,525	17,107,662	19,870,187
غير مصنف	35,077	37,594	411,652	484,323
المجموع	**110,465,219**	**15,597,571**	**17,519,314**	**143,582,104**

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد تسهيلات الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	110,465,219	15,597,571	17,519,314	143,582,104
التسهيلات الجديدة خلال السنة	94,459,130	9,145,798	1,325,916	104,930,844
التسهيلات المسددة خلال السنة	(36,716,161)	(4,276,619)	(5,578,072)	(46,570,852)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	2,565,251	(2,319,104)	(246,147)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(9,090,810)	11,994,176	(2,903,366)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1,566,498)	(1,787,119)	3,353,617	-
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	3,670,632	-	104,890	3,775,522
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	(6)	(3,126,746)	(3,126,752)
الرصيد في نهاية السنة	**163,786,762**	**28,354,697**	**10,449,406**	**202,590,866**

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	105,515,560	13,050,966	13,869,914	132,436,440
التسهيلات الجديدة خلال السنة	43,181,404	7,914,391	5,522,480	56,618,275
التسهيلات المسددة خلال السنة	(36,518,830)	(2,680,415)	(4,692,997)	(43,892,242)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	3,561,933	(3,288,025)	(273,908)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(3,332,527)	3,941,926	(609,399)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1,942,321)	(3,341,272)	5,283,593	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	(1,580,369)	(1,580,369)
الرصيد في نهاية السنة	**110,465,219**	**15,597,571**	**17,519,314**	**143,582,104**

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	359,997	156,127	9,181,552	9,697,676
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	549,651	1,563,149	3,961,654	6,074,454
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(273,910)	(1,707,202)	(1,985,858)	(3,966,970)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	161,385	(17,767)	(143,618)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(26,743)	1,720,646	(1,693,903)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(9,288)	(60,068)	69,356	-
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	15,814	-	104,890	120,704
مخصص التسهيلات المعدومة	-	(6)	(2,918,737)	(2,918,743)
الرصيد في نهاية السنة	**776,908**	**1,654,878**	**6,575,335**	**9,007,121**
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	546,579	818,895	6,671,695	8,037,169
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	129,860	37,730	4,811,227	4,978,817
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(449,546)	(345,346)	(1,182,359)	(1,977,251)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	161,520	(43,761)	(117,759)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(21,690)	300,909	(279,219)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(6,726)	(612,300)	619,026	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	(1,341,059)	(1,341,059)
الرصيد في نهاية السنة	**359,997**	**156,127**	**9,181,552**	**9,697,676**

الحكومة والقطاع العام

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي تسهيلات الحكومة والقطاع العام حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2022 و2021:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
من (1) الى (5)	105,948,954	-	-	105,948,954
من (6) الى (7)	76,011,787	-	-	76,011,787
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**181,960,741**	**-**	**-**	**181,960,741**
31 كانون الأول 2021				
من (1) الى (5)	89,887,857	-	-	89,887,857
من (6) الى (7)	88,051,341	-	-	88,051,341
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**177,939,198**	**-**	**-**	**177,939,198**

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد تسهيلات الحكومة والقطاع العام خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	177,939,198	-	-	177,939,198
التسهيلات الجديدة خلال السنة	19,420,074	-	-	19,420,074
التسهيلات المسددة خلال السنة	(15,978,457)	-	-	(15,978,457)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	579,926	-	-	579,926
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**181,960,741**	**-**	**-**	**181,960,741**

31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	112,438,870	-	-	112,438,870
التسهيلات الجديدة خلال السنة	73,501,342	-	-	73,501,342
التسهيلات المسددة خلال السنة	(8,001,014)	-	-	(8,001,014)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**177,939,198**	**-**	**-**	**177,939,198**

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الحكومة والقطاع العام خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	536,424	-	-	536,424
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	137,686	-	-	137,686
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(38,190)	-	-	(38,190)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**635,920**	**-**	**-**	**635,920**
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	107,426	-	-	107,426
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	428,998	-	-	428,998
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**536,424**	**-**	**-**	**536,424**

* بناء على تعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بتطبيق المعيار الدولي رقم (9) ، لم يتم إحتساب و تسجيل مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية أو بكفالتها.

الافصاحات الإضافية المتعلقة بالإستحواذ وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) - في حال اختلفت عن تعليمات البنك المركزي بالخصوص:

الأفراد

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد تسهيلات الأفراد خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	التسهيلات المشتراة متدنية القيمة	المجموع
31 كانون الأول 2022	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	240,705,002	9,458,849	13,043,544	-	263,207,395
التسهيلات الجديدة خلال السنة	76,061,776	3,460,914	480,048	-	80,002,738
التسهيلات المسددة خلال السنة	(35,063,887)	(1,426,244)	(2,232,978)	-	(38,723,109)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	2,481,735	(2,131,682)	(350,053)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(3,508,315)	3,808,140	(299,825)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(3,812,266)	(2,292,339)	6,104,605	-	-
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	3,604,754	-	-	1,519,920	5,124,674
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	(394,417)	-	(394,417)
الرصيد في نهاية السنة	**280,468,799**	**10,877,638**	**16,350,924**	**1,519,920**	**309,217,281**

الشركات الصغيرة والمتوسطة

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد تسهيلات الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 :

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	التسهيلات المشتراة متدنية القيمة	المجموع
31 كانون الأول 2022	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	110,465,219	15,597,571	17,519,314	-	143,582,104
التسهيلات الجديدة خلال السنة	98,129,762	9,145,798	1,430,806	-	108,706,366
التسهيلات المسددة خلال السنة	(36,716,161)	(4,276,619)	(5,578,072)	-	(46,570,852)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	2,565,251	(2,319,104)	(246,147)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(9,090,810)	11,994,176	(2,903,366)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1,566,498)	(1,787,119)	3,353,617	-	-
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	3,654,818	-	-	-	3,654,818
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	(6)	(3,126,746)	-	(3,126,752)
الرصيد في نهاية السنة	**167,441,580**	**28,354,697**	**10,449,406**	**-**	**206,245,684**

رصيد تسهيلات الحكومة والقطاع العام

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد تسهيلات الحكومة والقطاع العام خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	التسهيلات المشتراة متدنية القيمة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022					
الرصيد في بداية السنة	177,939,198	-	-	-	177,939,198
التسهيلات الجديدة خلال السنة	19,420,074	-	-	-	19,420,074
التسهيلات المسددة خلال السنة	(15,978,457)	-	-	-	(15,978,457)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	579,926	-	-	-	579,926
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	181,960,741	-	-	-	181,960,741

(8) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2022	2021
	دينار	دينار
أسهم مدرجة في أسواق نشطة	20,958,094	4,133,548
مجموع الموجودات المالية من خلال الدخل	**20,958,094**	**4,133,548**

- بلغت قيمة الارباح غير المتحققة الناتجة عن تقييم الأسهم بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل 4,340,158 دينار خلال العام 2022 والتي تم في ضمن قائمة الدخل الموحدة مقابل خسارة 288,817 دينار كما في 31 كانون الأول 2021.
- بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الاستثمارات أعلاه 55,056 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022.
- بلغت قيمة الارباح المتحققة من بيع أسهم بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل 609,460 دينار خلال العام 2022 تم قيدها في قائمة الدخل الموحدة مقابل خسائر (14,966) كما في 31 كانون الأول 2021.

(9) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2022	2021
	دينار	دينار
أسهم مدرجة في أسواق نشطة	22,156,014	19,114,012
أسهم غير مدرجة في أسواق نشطة	50,250,068	26,204,532
مجموع الأسهم	**72,406,082**	**45,318,545**
سندات مالية مدرجة في أسواق نشطة	22,578,510	24,660,562
سندات مالية غير مدرجة في أسواق نشطة	-	5,000,000
مجموع السندات المالية (أدوات الدين)	**22,578,510**	**29,660,562**
مجموع الموجودات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر	**94,984,592**	**74,979,107**
تحليل السندات والأذونات :		
ذات عائد ثابت	22,578,510	24,660,562
ذات عائد متغير	-	5,000,000
المجموع	**22,578,510**	**29,660,562**

- بلغت قيمة الارباح المتحققة من بيع أسهم بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر 319,755 دينار خلال العام 2022 مقابل خسائر 393,798 دينار خلال العام 2021 تم قيدها مباشرة ضمن الأرباح المدورة في حقوق الملكية الموحدة.
- بلغت قيمة الأرباح المتحققة من بيع سندات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر 24,581 دينار خلال العام 2022، مقابل خسائر 89,987 دينار للعام 2021 تم قيدها مباشرة ضمن قائمة الدخل الموحدة.
- بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الاستثمارات أعلاه 1,665,642 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 مقابل 1,068,858 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021.

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2022 و2021:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
من (1) الى (5)	1,270,681	-	-	1,270,681
من (6) الى (7)	21,307,829	-	-	21,307,829
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**22,578,510**	**-**	**-**	**22,578,510**
31 كانون الأول 2021				
من (1) الى (5)	763,026	-	-	763,026
من (6) الى (7)	28,206,261	-	-	28,206,261
من (8) الى (10)	-	-	691,275	691,275
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**28,969,287**	**-**	**691,275**	**29,660,562**

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
القيمة العادلة في بداية السنة	28,969,287	-	691,275	29,660,562
أدوات الدين الجديدة خلال السنة	3,749,125	-	-	3,749,125
أدوات الدين المسددة خلال السنة	(10,139,903)	-		(10,139,903)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات *	-	-	(691,275)	(691,275)
أدوات الدين المعدومة	-	-	-	-
القيمة العادلة في نهاية السنة	22,578,510	-	-	22,578,510
31 كانون الأول 2021				
القيمة العادلة في بداية السنة	34,315,052	-	8,262,130	42,577,182
أدوات الدين الجديدة خلال السنة	33,656	-	-	33,656
أدوات الدين المسددة خلال السنة	(5,379,421)	-	(1,438,005)	(6,817,426)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
أدوات الدين المعدومة	-	-	(6,132,850)	(6,132,850)
القيمة العادلة في نهاية السنة	28,969,287	-	691,275	29,660,562

* نتجت التعديلات عن إعادة تصنيف سندات حكومة خارجية من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر إلى موجودات مالية بالكلفة المطفأة نتيجة عدم إمكانية تداولها حاليا لظروف الحكومة المصدرة وتعثرها.

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021. هذا ويتم قيد تلك المخصصات كإضافة على إحتياطي التقييم لتحويله الى قائمة الدخل وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
31 كانون الأول 2022	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	195,094	-	412,876	607,970
الخسائر الائتمانية المتوقعة على أدوات الدين الجديدة خلال السنة	1,092	-		1,092
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على أدوات الدين المسددة خلال السنة	(184,922)	-	-	(184,922)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات *	-	-	(412,876)	(412,876)
مخصص أدوات الدين المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	11,264	-	-	11,264

* يمثل المبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة للسندات التي تم إعادة تصنيفها الى موجودات مالية بالكلفة المطفأة.

31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	96,432	-	7,148,037	7,244,469
الخسائر الائتمانية المتوقعة على أدوات الدين الجديدة خلال السنة	139,298	-	335,768	475,066
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على أدوات الدين المسددة خلال السنة	(40,636)	-	(938,079)	(978,715)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
مخصص أدوات الدين المعدومة	-	-	(6,132,850)	(6,132,850)
الرصيد في نهاية السنة	**195,094**	**-**	**412,876**	**607,970**

- لم يقم البنك بإحتساب مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على أدوات الدين المصدرة من الحكومة الأردنية وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

(10) موجودات مالية بالكلفة المطفأة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2022	2021
	دينار	دينار
موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية :		
سندات وأذونات خزينة حكومية أجنبية	18,486,755	6,245,547
مجموع موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية	18,486,755	6,245,547
ينزل: مخصصات تدني لموجودات مالية بالكلفة المطفأة	(626,920)	(171,056)
صافي موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية	**17,859,835**	**6,074,491**
موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية :		
سندات وأذونات خزينة	592,194,705	482,250,189
أسناد قروض شركات	12,062,610	8,720,000
مجموع موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية	604,257,315	490,970,189
ينزل: مخصصات تدني لموجودات مالية بالكلفة المطفأة	(4,128,548)	(2,475,375)
صافي موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية	**600,128,767**	**488,494,814**
المجموع	**617,988,602**	**494,569,305**
تحليل السندات المالية :		
ذات عائد ثابت	615,681,466	488,495,736
ذات عائد متغير	7,062,604	8,720,000
المجموع	**622,744,070**	**497,215,736**

- بلغت قيمة الخسائر المتحققة من بيع سندات بالكلفة المطفأة 24,772 دينار خلال العام 2022، تم قيدها مباشرة ضمن قائمة الدخل الموحدة مقابل أرباح 2,132,280 للعام 2021.
- بناءاً على تعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بتطبيق المعيار الدولي رقم (9) ، لم يتم إحتساب و تسجيل مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على سندات و أذونات خزينة الحكومة الأردنية.

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي الموجودات المالية بالكلفة المطفأة حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2022 و2021.

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
من (1) الى (5)	676,159	-	-	676,159
من (6) الى (7)	614,579,907	-	-	614,579,907
من (8) الى (10)	-	-	7,488,004	7,488,004
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**615,256,066**	**-**	**7,488,004**	**622,744,070**
31 كانون الأول 2021				
من (1) الى (5)	-	-	-	-
من (6) الى (7)	488,495,736	-	-	488,495,736
من (8) الى (10)	-	-	8,720,000	8,720,000
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**488,495,736**	**-**	**8,720,000**	**497,215,736**

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد الموجودات المالية بالكلفة المطفأة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و2021:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	488,495,736	-	8,720,000	497,215,736
الإستثمارات الجديدة خلال السنة	301,672,175	-	425,400	302,097,575
الإستثمارات المسددة خلال السنة	(174,911,845)	-	(1,657,396)	(176,569,241)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
الإستثمارات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	615,256,066	-	7,488,004	622,744,071
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	402,110,610	-	-	402,110,610
الإستثمارات الجديدة خلال السنة	217,763,801	-	8,720,000	226,483,801
الإستثمارات المسددة خلال السنة	(131,378,675)	-	-	(131,378,675)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
الإستثمارات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**488,495,736**	**-**	**8,720,000**	**497,215,736**

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	228,409	-	2,418,022	2,646,431
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات الجديدة خلال السنة	164,532	-	2,007,378	2,171,910
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الإستثمارات المسددة خلال السنة	(62,872)	-	-	(62,872)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
مخصص الإستثمارات المعدومة	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**330,068**	**-**	**4,425,400**	**4,755,468**
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	-	-	-	-
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات الجديدة خلال السنة	228,409	-	2,418,022	2,646,431
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الإستثمارات المسددة خلال السنة	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
مخصص الإستثمارات المعدومة	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**228,409**	**-**	**2,418,022**	**2,646,431**

* بناءاً على تعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بتطبيق المعيار الدولي رقم (9) ، لم يتم إحتساب و تسجيل مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على سندات و أذونات خزينة الحكومة الأردنية.

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد الإستثمارات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	517,465,023	-	9,411,275	526,876,298
الإستثمارات الجديدة خلال السنة	305,421,299	-	425,400	305,846,699
الإستثمارات المستحقة خلال السنة	(185,051,747)	-	(2,348,671)	(187,400,418)
التغير في القيمة العادلة	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
الإستثمارات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**637,834,575**	**-**	**7,488,004**	**645,322,580**
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	436,522,094	-	10,154,668	446,676,762
الإستثمارات الجديدة خلال السنة	217,797,457	-	14,569,612	232,367,069
الإستثمارات المستحقة خلال السنة	(136,854,528)	-	(9,180,155)	(146,034,683)
التغير في القيمة العادلة	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
الإستثمارات المعدومة	-	-	(6,132,850)	(6,132,850)
الرصيد في نهاية السنة	**517,465,023**	**-**	**9,411,275**	**526,876,298**

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للإستثمارات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	423,502	-	2,830,899	3,254,401
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الإستثمارات الجديدة خلال السنة	165,624	-	2,007,378	2,173,002
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الإستثمارات المسددة خلال السنة	(247,794)	-	(412,876)	(660,670)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
مخصص الإستثمارات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**341,332**	**-**	**4,425,400**	**4,766,732**
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	96,432	-	7,148,037	7,244,469
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الإستثمارات الجديدة خلال السنة	367,706	-	2,753,791	3,121,497
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الإستثمارات المسددة خلال السنة	(40,636)	-	(938,079)	(978,715)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
مخصص الإستثمارات المعدومة	-	-	(6,132,850)	(6,132,850)
الرصيد في نهاية السنة	**423,502**	**-**	**2,830,899**	**3,254,401**

(11) ممتلكات ومعدات بالصافي

أ - ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

العام 2022	أراضي	مباني	معدات وأجهزة وأثاث	وسائط نقل	أجهزة الحاسب الآلي	تحسينات مباني	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الكلفـــة :							
الرصيد في بداية السنة	7,585,533	13,182,536	18,369,695	1,227,884	17,158,180	21,641,756	79,165,583
أثر الاستحواذ على شركة تابعة	-	-	155,185	68,500	43,871	-	267,556
إضافات	774,432	311,521	850,217	33,168	794,632	908,464	3,672,434
إستبعادات واعادة تصنيف	-	1,262	32,682	60,500	23,525	97,039	215,008
الرصيد في نهاية السنة	**8,359,965**	**13,492,795**	**19,342,415**	**1,269,052**	**17,973,158**	**22,453,181**	**82,890,565**
الإستهلاك المتراكم :							
الرصيد في بداية السنة	-	3,110,937	12,387,109	1,144,234	14,693,827	17,095,922	48,432,029
أثر الاستحواذ على شركة تابعة	-	-	146,104	60,500	38,790	-	245,394
إستهلاك السنة	-	379,657	1,253,706	115,167	910,158	1,344,967	4,003,655
إستبعادات	-	172	16,043	60,500	23,511	97,039	197,265
الرصيد في نهاية السنة	**-**	**3,490,422**	**13,770,876**	**1,259,401**	**15,619,264**	**18,343,850**	**52,483,813**
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات	8,359,965	10,002,373	5,571,539	9,651	2,353,894	4,109,331	30,406,752
دفعات على حساب شراء ممتلكات و معدات	-	-	5,606,807	-	-	-	5,606,807
صافي الممتلكات و المعدات في نهاية السنة	**8,359,965**	**10,002,373**	**11,178,346**	**9,651**	**2,353,894**	**4,109,331**	**36,013,559**

العـــام 2021	أراضي	مباني	معدات وأجهزة وأثاث	وسائط نقل	أجهزة الحاسب الآلي	تحسينات مباني	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الكلفـــة :							
الرصيد في بداية السنة	4,136,712	14,548,109	16,283,465	1,188,459	16,831,725	18,849,546	71,838,015
رصيد بداية السنه لشركة تابعة معاد توحيدها	-	469,906	249,830	115,902	134,282	97,249	1,067,169
إضافات	3,448,821	2,216,600	2,122,427	-	1,042,324	2,694,961	11,525,133
إستبعادات واعادة تصنيف	-	4,052,079	286,027	76,477	850,151	-	5,264,734
الرصيد في نهاية السنة	**7,585,533**	**13,182,536**	**18,369,695**	**1,227,884**	**17,158,180**	**21,641,756**	**79,165,583**
الإستهلاك المتراكم :							
الرصيد في بداية السنة	-	2,708,112	11,263,006	915,590	14,472,440	15,611,723	44,970,871
رصيد بداية السنه لشركة تابعة معاد توحيدها	-	143,577	244,013	102,582	130,650	95,996	716,818
إستهلاك السنة	-	259,248	1,153,202	126,587	932,005	1,388,203	3,859,245
إستبعادات	-	-	273,112	525	841,268	-	1,114,905
الرصيد في نهاية السنة	**-**	**3,110,937**	**12,387,109**	**1,144,234**	**14,693,827**	**17,095,922**	**48,432,029**
صافي القيمة الدفترية للممتلكات و المعدات	7,585,533	10,071,598	5,982,586	83,650	2,464,353	4,545,834	30,733,554
دفعات على حساب شراء ممتلكات و معدات	-	-	3,117,360	-	-	-	3,117,360
صافي الممتلكات و المعدات في نهاية السنة	**7,585,533**	**10,071,598**	**9,099,946**	**83,650**	**2,464,353**	**4,545,834**	**33,850,914**

ب - تتضمن الممتلكات والمعدات 34,257,749 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 مقابل 33,937,412 دينار كما في 31 كانون الأول 2021 وذلك قيمة ممتلكات ومعدات مستهلكة بالكامل .

(12) موجودات غير ملموسة بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	أنظمة حاسوب وبرامج	
	2022	2021
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	5,664,986	1,964,717
إضافات	2,363,751	4,311,495
الإطفاء للسنة	789,729	611,226
الرصيد في نهاية السنة	7,239,008	5,664,986
نسبة الإطفاء السنوية %	33-20	

(13) أصول مستأجرة وإلتزامات مقابلها

أ - فيما يلي الحركة على حق إستخدام أصول مستأجرة:

	2022	2021
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	12,844,569	13,347,577
يضاف: عقود جديدة خلال العام	603,684	2,209,520
يطرح: الاستهلاكات خلال السنة	2,924,193	2,712,528
الرصيد كما في نهاية السنة	**10,524,060**	**12,844,569**

ب - فيما يلي الحركة على التزامات مقابل حق استخدام أصول مستأجرة:

	2022	2021
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	12,530,503	12,389,957
يضاف: مصروف الفوائد	1,108,897	1,212,858
يضاف: عقود جديدة خلال العام	603,684	2,209,520
يطرح: الالتزامات المسددة	3,509,402	3,281,832
الرصيد كما في نهاية السنة	**10,733,682**	**12,530,503**

ج - التحليل حسب الاستحقاقات:

	سنة الى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات
	دينار	دينار
حق استخدام أصول مستاجرة	856,485	9,667,575
التزامات عقود أصول مستأجرة	601,806	10,131,876

إختار البنك إستخدام الإعفاء المتاح بالمعيار بعدم إثبات حق الإستخدام للأصول المستأجرة بموجب عقود تقل مدتها عن عام ومبالغها غير مادية.

(14) موجودات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2021
	دينـار	دينـار
فوائد وإيرادات برسم القبض	36,000,001	30,698,981
مصروفات مدفوعة مقدماً	3,064,335	2,034,183
موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة بالصافي	125,328,002	131,966,150
شيكات مقاصة	230,086	1,157,017
مدينون بالصافي *	4,165,777	6,422,079
أخرى	7,353,419	6,698,181
المجمـوع	**176,141,619**	**178,976,591**

* يظهر بند المدينون بالصافي بعد طرح الخسائر الائتمانية المتوقعة والبالغة 82,720 دينار كما في 31 كانون الأول 2022.

- تتضمن بنود المدينون والموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة والموجودات الأخرى أرصدة تخص الشركات التابعة بمبلغ 7,815,284 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 مقابل 6,245,421 دينار كما في 31 كانون الأول 2021.
- تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني التخلص من العقارات والأسهم التي آلت ملكيتها للبنك خلال فترة اقصاها سنتين من تاريخ تملكها ، وللبنك المركزي في حالات إستثنائية أن يمدد هذه المدة لسنتين متتاليتن كحد أقصى.

- فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي الت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة :

	2022		
	عقارات مستملكة	موجـــــودات مستملكة أخرى *	المجموع
	دينـار	دينـار	دينـار
31 كانون الأول 2022			
الرصيد بداية السنة - بالصافي	130,925,875	1,040,275	131,966,150
إضافات	11,097,748	-	11,097,748
إستبعادات	(13,109,973)	-	(13,109,973)
مخصص عقارات مستملكة	(4,625,923)	-	(4,625,923)
الرصيد في نهاية السنة	**124,287,726**	**1,040,275**	**125,328,002**
31 كانون الأول 2021			
الرصيد بداية السنة - بالصافي	133,538,182	-	133,538,182
إضافات	15,793,842	1,040,275	16,834,117
إستبعادات	(14,013,762)	-	(14,013,762)
المسترد من مخصص بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني	896,846	-	896,846
خسارة التدني	(5,289,233)	-	(5,289,233)
الرصيد في نهاية السنة	**130,925,875**	**1,040,275**	**131,966,150**

* يمثل هذا البند أسهم في أحد البنوك العربية تم إستملاكها من أحد العملاء خلال العام 2021 لقاء ديون مستحقة.

- قام البنك المركزي الأردني بموجب تعميم رقم 10/3/16234 تاريخ 10 تشرين الأول 2022 بإلغاء العمل بكافة التعاميم السابقة التي تقضي بإقتطاع مخصصات مقابل العقارات المستملكة المخالفة لأحكام قانون البنوك مع الابقاء على المخصصات المرصودة مقابل العقارات ليتم تحريرها عند التخلص منها.
- بلغت خسائر بيع العقارات المستملكة 1,058,829 دينار للعام 2022 مقابل 2,319,793 دينار للعام 2021 وقد ظهرت ضمن المصاريف الأخرى.

(15) ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	31 كانون الأول 2022		
	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع
	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	-	19,667,610	19,667,610
ودائع لأجل *	7,510,732	80,006,651	87,517,383
المجموع	**7,510,732**	**99,674,261**	**107,184,993**

	31 كانون الأول 2021		
	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع
	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	-	38,791,340	38,791,340
ودائع لأجل *	46,085,000	82,069,117	128,154,117
المجموع	**46,085,000**	**120,860,457**	**166,945,457**

* لا يوجد ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الاول 2022 مقابل 37,614,010 دينار كما في 31 كانون الأول 2021.

(16) ودائع عملاء

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	أفراد	الشركات		الحكومة والقطاع العام	المجموع
		كبرى	صغيرة ومتوسطة		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022					
حسابات جارية وتحت الطلب	288,210,028	162,371,673	247,717,866	2,175,776	700,475,343
ودائع التوفير	171,645,049	469,162	5,798,439	2,188,196	180,100,846
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	822,552,800	520,895,009	126,249,550	68,303,960	1,538,001,319
شهادات إيداع	95,450	-	-	-	95,450
المجموع	**1,282,503,327**	**683,735,844**	**379,765,855**	**72,667,932**	**2,418,672,958**
31 كانون الأول 2021					
حسابات جارية وتحت الطلب	280,396,214	118,948,896	242,280,968	2,246,868	643,872,946
ودائع التوفير	179,887,171	636,766	3,147,265	2,148,391	185,819,593
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	716,137,590	224,012,363	97,043,392	70,282,107	1,107,475,452
شهادات إيداع	131,479	-	-	-	131,479
المجموع	**1,176,552,454**	**343,598,025**	**342,471,625**	**74,677,366**	**1,937,299,470**

- بلغت ودائع الحكومة الأردنية والقطاع العام داخل المملكة 72,667,932 دينار أي ما نسبته 3% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2022 (74,677,366 دينار أي ما نسبته 3.9% كما في 31 كانون الأول 2021).
- بلغت الودائع التي لا تتقاضى فوائد 636,469,781 دينار أي ما نسبته 26.4% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2022 (مقابل 586,779,824 دينار أي ما نسبته 30.3% كما في 31 كانون الأول 2021).
- بلغت الودائع المحجوزة «مقيدة السحب» 50,264,936 دينار أي ما نسبته 2.1% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2022 (مقابل 29,375,093 دينار أي ما نسبته 1.5% كما في 31 كانون الأول 2021).
- بلغت الودائع الجامدة 45,448,398 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 مقابل 51,847,094 دينار كما في 31 كانون الأول 2021.

(17) تأمينات نقدية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2022	2021
	دينار	دينار
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة	90,710,245	62,744,733
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة	27,216,327	30,334,475
المجموع	**117,926,572**	**93,079,208**

(18) أموال مقترضة

تـم الحصـول عـلى هـذه الأمـوال بموجـب الإتفاقيـات الموقعـة مـع مؤسسـات ماليـة مختلفـة، بهـدف إسـتخدامها في تمويـل الـشركات المتناهيـة الصغـر والصغـيرة والمتوسـطة ، وذلـك عـلى النحـو التـالي :

	مبلغ القرض / دينار	عدد الأقساط الكلية	المتبقية	دورية إستحقاق الأقساط	الضمانات	سعر فائدة الأقراض	ثابتة/ متغيرة
31 كانون الأول 2022							
قرض من خلال البنك المركزي الاردني	2,000,000	20	10	نصف سنوية	-	%5.65	متغيرة
قرض من خلال البنك المركزي الاردني	690,000	14	3	نصف سنوية	-	%2.51	ثابتة
قرض من خلال البنك المركزي الاردني	3,497,625	20	15	نصف سنوية	-	%5.69	متغيرة
قرض من خلال البنك المركزي الاردني	5,401,727	34	34	نصف سنوية	-	%3.00	ثابتة
قرض من خلال البنك المركزي الاردني	442,308	30	27	نصف سنوية	-	%3.42	متغيرة
سلف البنك المركزي الاردني	333,336	2	0	بموجب شرائح - كل 6 أشهر على سنة	كمبيالات غب الطلب	%0.50	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني	999,569	24	5	بموجب شرائح - كل 6 أشهر على 5 سنوات	كمبيالات غب الطلب	%0.50	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني	1,560,288	18	10	بموجب شرائح - كل 9 أشهر على 6 سنوات	كمبيالات غب الطلب	%0.50	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني	414,198	44-24	22-8	شهرية على مدار سنة	كمبيالات غب الطلب	%0.50	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني	11,807,052	99-4	73-3	شهرية على مدار 5 سنوات	كمبيالات غب الطلب	%0.50	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني	2,905,222	63-24	55-6	شهرية على مدار 10 سنوات	كمبيالات غب الطلب	%0.50	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني	543,764	44-24	23-2	شهرية على مدار سنة	كمبيالات غب الطلب	%1.00	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني	8,876,274	86-8	60-1	شهرية على مدار 5 سنوات	كمبيالات غب الطلب	%1.00	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني	2,049,590	113-20	106-20	شهرية على مدار 10 سنوات	كمبيالات غب الطلب	%1.00	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني - كورونا	2,144,012	43-12	18-1	شهرية على مدار سنة	-	%0.00	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني - كورونا	15,008,049	53-13	41-7	شهرية على مدار 3 سنوات	-	%0.00	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني - كورونا	2,886,907	54-42	50-36	شهرية على مدار 5 سنوات	-	%0.00	ثابتة

	مبلغ القرض / دينار	عدد الأقساط الكلية	المتبقية	دورية إستحقاق الأقساط	الضمانات	سعر فائدة الأقراض	ثابتة/ متغيرة
31 كانون الأول 2022							
قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	20,000,000	1	1	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2025	-	%5.60	ثابتة
قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	10,000,000	1	1	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2025	-	%5.60	ثابتة
قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	10,000,000	1	1	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2024	-	%6.45	ثابتة
قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	10,000,000	1	1	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2028	-	%4.90	ثابتة
قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	9,000,000	1	1	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2024	-	%4.50	ثابتة
قرض بنك الإستثمار الأوروبي (EIB)	84,583,700	9	9	فوائد نصف سنوية	-	%1.79	ثابتة
قرض بنك الإستثمار الأوروبي (EIB)	44,930,748	16	16	فوائد نصف سنوية	-	%4.85	ثابتة
بنك القاهرة عمان	6,556,287	36	33-7	تسدد على 36 قسط من تاريخ استغلاله	-	%5.00	متغيرة
بنك كابيتال الأردن	6,266,228	36	36-2	تسدد على 36 قسط من تاريخ استغلاله	-	%5.25	متغيرة
قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	10,000,000	1	1	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2024 - فوائد نصف سنوية	-	%4.85	ثابتة
قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	5,000,000	1	1	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2025 - فوائد نصف سنوية	-	%5.85	ثابتة
البنك الاستثماري	11,700,000	48	48	فوائد شهريا	-	%7.13	متغيره
بنك الاتحاد	5,000,000	10	10	فوائد نصف سنويا	-	%8.00	متغيره
بنك الاسكان للتجارة والتمويل	17,944	-	-	جاري مدين	-	%9.25	متغيره
بنك كابيتال	1,983,240	-	-	جاري مدين	-	%4.50	متغيره
	296,598,068						

	مبلغ القرض / دينار	عدد الأقساط الكلية	المتبقية	دورية إستحقاق الأقساط	الضمانات	سعر فائدة الأقراض	ثابتة/ متغيرة
31 كانون الأول 2021							
قرض من خلال البنك المركزي الاردني	2,400,000	20	12	نصف سنوية	-	%1.96	متغيرة
قرض من خلال البنك المركزي الاردني	1,110,000	14	5	نصف سنوية	-	%2.51	ثابتة
قرض من خلال البنك المركزي الاردني	3,963,975	20	17	نصف سنوية	-	%2.00	متغيرة
قرض من خلال البنك المركزي الاردني	4,426,400	34	34	نصف سنوية	-	%3.00	ثابتة
قرض من خلال البنك المركزي الاردني	480,769	30	29	نصف سنوية	-	%1.54	متغيرة
سلف البنك المركزي الاردني	666,668	3	2	بموجب شرائح - كل 6 أشهرعلى سنتين	كمبيالات غب الطلب	%0.50	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني	999,245	27	20	بموجب شرائح - كل 6 أشهر على 10 سنوات	كمبيالات غب الطلب	%0.50	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني	994,034	17	11	بموجب شرائح - كل 9 أشهر على 10 سنوات	كمبيالات غب الطلب	%0.50	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني	461,050	57-36	36-3	شهرية على مدار سنة	كمبيالات غب الطلب	%0.50	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني	2,675,667	64-3	38-1	شهرية على مدار 5 سنوات	كمبيالات غب الطلب	%0.50	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني	7,902,631	114-6	82-3	شهرية على مدار 10 سنوات	كمبيالات غب الطلب	%0.50	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني	749,404	68-5	27-1	شهرية على مدار سنة	كمبيالات غب الطلب	%1.00	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني	4,764,717	60-2	50-1	شهرية على مدار 5 سنوات	كمبيالات غب الطلب	%1.00	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني	4,313,978	101-22	101-9	شهرية على مدار 10 سنوات	كمبيالات غب الطلب	%1.00	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني - كورونا	549,442	54-14	50-14	شهرية على مدار سنة	-	%0.00	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني - كورونا	21,704,804	27-6	13-1	شهرية على مدار 3 سنوات	-	%0.00	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني - كورونا	5,310,084	54-12	50-10	شهرية على مدار 5 سنوات	-	%0.00	ثابتة
قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	20,000,000	1	1	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2022	-	%4.23	ثابتة
قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	10,000,000	1	1	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2022	-	%4.23	ثابتة
قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	10,000,000	1	1	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2024	-	%6.45	ثابتة
قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	10,000,000	1	1	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2028	-	%4.90	ثابتة
قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	9,000,000	1	1	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2024	-	%4.50	ثابتة

	مبلغ القرض / دينار	عدد الأقساط الكلية	المتبقية	دورية إستحقاق الأقساط	الضمانات	سعر فائدة الأقراض	ثابتة/ متغيرة
31 كانون الأول 2021							
قرض بنك الإستثمار الأوروبي (EIB)	84,583,700	9	9	فوائد نصف سنوية	-	%1.79	ثابتة
بنك الاسكان	36,322	-	-	فائدة سنوية	-	%5.50	متغيرة
بنك القاهرة	3,405,535	36	19	تسدد على 36 قسط من تاريخ استغلاله	-	%5.00	متغيرة
بنك كابيتال	3,737,851	36	29-7	تسدد على 36 قسط من تاريخ استغلاله	-	%5.25	متغيرة
بنك الاسكان	7,873,675	36	31-21	تسدد على 36 قسط من تاريخ استغلاله	-	%5.50	متغيرة
بنك سوسيتيه جينيرال	2,005,685	36	24-2	تسدد على 36 قسط من تاريخ استغلاله	-	%5.40	متغيرة
قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	10,000,000	1	1	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2024 - فوائد نصف سنوية	-	%4.85	ثابتة
قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	5,000,000	1	1	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2022 - فوائد نصف سنوية	-	%4.78	ثابتة
	239,115,636						

- تم إعادة الاقراض بهامش يتراوح من 3 الى 5%.

(19) مخصصات متنوعة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

العـام 2022	الرصيـد في بدايـة السنـة	(المحرر) من خلال الدخل الشامل للسنـة*	المضاف من خلال الدخل للسنـة**	(المدفوع/المستخدم) خـلال السنـة	الرصيد في نهاية السنـة
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
مخصص تعويض نهاية الخدمة	10,769,706	(233,075)	2,585,402	(970,697)	12,151,336
مخصص القضايا المقامة ضد البنك والمطالبات المحتملة	1,708,525	-	600,000	(4,888)	2,303,637
المجمـــوع	**12,478,231**	**(233,075)**	**3,185,402**	**(975,585)**	**14,454,973**

* يظهر التغير نتيجة الفرضيات الاكتوارية بحقوق الملكية مباشرة بعد طرح الموجودات الضريبية المؤجلة ويبلغ الاحتياطي الموجب 1,050,169 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 مقابل 558,921 دينار كما في 31 كانون الأول 2021.

** يشمل المضاف من خلال الدخل مبلغ 796,958 دينار مقابل 642,226 دينار تظهر ضمن الفوائد المدينة لقاء إلتزامات منافع موظفين محددة.

العـام 2021	الرصيـد في بدايـة السنـة	(المحرر) من خلال الدخل الشامل للسنـة*	المضاف من خلال الدخل للسنـة**	(المدفوع/المستخدم) خـلال السنـة	الرصيد في نهاية السنـة
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
مخصص تعويض نهاية الخدمة	12,844,516	(2,373,223)	2,342,268	(2,043,855)	10,769,706
مخصص القضايا المقامة ضد البنك والمطالبات المحتملة	1,459,097	-	600,000	(350,572)	1,708,525
المجمـــوع	**14,303,613**	**(2,373,223)**	**2,942,268**	**(2,394,427)**	**12,478,231**

(20) أسناد قرض

تـم بتاريـخ 2020/10/15 اصـدار أسـناد قـرض مـن شركـة إجـارة للتأجـير التمويـلي (شركـة تابعـة للبنـك) بقيمـة إجماليـة 11 مليـون دينـار . تسـتحق السـندات دفعـة واحـدة بتاريـخ 2023/10/15. علمـا بـأن تلـك السـندات غـير مدرجـة في السـوق المـالي. بلـغ معـدل الفائـدة 5% سـنويا. تدفـع كل سـتة أشـهر وذلـك في 4/15 و10/15.

(21) ضريبة الدخل

أ - مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل خلال السنة هي كما يلي :

	2022	2021
	دينـــــار	دينـــــار
رصيد بداية السنة	9,745,645	2,176,841
ضريبة الدخل المستحقة	19,838,448	9,638,474
ضريبة الدخل المدفوعة	-10,799,674	-2,069,670
الرصيد في نهاية السنة	**18,784,419**	**9,745,645**

ب - مصروف ضريبة الدخل

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الدخل ما يلي :

	2022	2021
	دينـــــار	دينـــــار
ضريبة الدخل المستحقة	19,838,448	9,638,474
ضريبة الدخل المدفوعة	-11,228,284	-5,270,611
الرصيد في نهاية السنة	**8,610,164**	**4,367,863**

ج- الوضع الضريبي

فيما يلي الوضع الضريبي لفروع البنك والشركات التابعة :

الفروع / الشركات	تقديم كشف التقدير الذاتي حتى نهاية العام	مخالصة نهائية حتى نهاية العام	الدفعة لدائرة الضريبة	سنوات مختلف عليها
فروع الأردن	2021	2018	تم تسديد الضرائب المستحقة	لا يوجد
فرع قبرص	2021	2021	تم تسديد الضرائب المستحقة	لا يوجد
شركة إجارة للتأجير التمويلي	2020	2019	تم تسديد الضرائب المستحقة	لا يوجد
الشركة المتحدة للاستثمارات المالية	2020	2018	تم تسديد الضرائب المستحقة	لا يوجد

د - موجودات / مطلوبات ضريبية مؤجلة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

أ) موجودات ضريبية مؤجلة

	رصيد بداية السنة	المحرر	المضاف	الرصيد في نهاية السنة	الضريبة المؤجلة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022					
مخصص تعويض نهاية الخدمة	12,230,452	970,185	2,585,402	13,845,669	5,261,354
مخصصات عقارات مستملكة	26,054,161	84,931	4,321,760	30,290,990	11,510,576
مخصص قضايا مقامة على البنك	1,708,525	4,889	600,000	2,303,636	875,382
مخصص تسهيلات إئتمانية مباشرة	63,235,062	19,325,036	40,508,837	84,418,863	32,079,168
مخصص تسهيلات إئتمانية غير مباشرة	5,374,273	2,539,627	6,646,564	9,481,210	3,602,860
مخصص إضافي - أدوات ملكية	-	-	3,500,000	3,500,000	1,330,000
مخصص لقاء الأقساط المؤجلة	-	-	935,000	935,000	355,300
مخصص إستثمارات	241,193	241,193	164,532	164,532	62,522
مخصص ودائع لدى البنوك		-	1,425	1,425	541
خسائر تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	2,713,099	2,092,336	-	620,763	235,890
مخصص عقود تأجير تمويلي - شركات تابعة	100,000	-	-	100,000	28,000
مخصص ذمم مدينة وإيرادات مستحقة القبض - شركات تابعة	3,813,207	393,682	-	3,419,525	957,467
المجموع	**115,469,972**	**25,651,879**	**59,263,520**	**149,081,612**	**56,299,061**
31 كانون الأول 2021					
مخصص تعويض نهاية الخدمة	12,844,516	2,956,332	2,342,268	12,230,452	4,647,572
مخصصات عقارات مستملكة	21,661,774	896,846	5,289,233	26,054,161	9,900,581
مخصص قضايا مقامة على البنك	1,459,097	350,572	600,000	1,708,525	649,240
مخصص تسهيلات إئتمانية مباشرة	42,467,084	13,884,804	34,652,782	63,235,062	24,029,324
مخصص تسهيلات إئتمانية غير مباشرة	6,845,591	5,486,907	4,015,589	5,374,273	2,042,224
مخصص إستثمارات	75,055	23,268	189,406	241,193	91,653
خسائر تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	3,704,811	991,712	-	2,713,099	1,030,978
مخصص عقود تأجير تمويلي - شركات تابعة	187,671	87,671	-	100,000	28,000
مخصص ذمم مدينة وإيرادات مستحقة القبض - شركات تابعة	-	-	3,813,207	3,813,207	1,067,698
الخسارة الضريبية للسنة	7,431,725	7,431,725	-	-	-
المجموع	**96,677,324**	**32,109,837**	**50,902,486**	**115,469,972**	**43,487,269**

ب) مطلوبات ضريبية مؤجلة

	رصيد بداية السنة	المبلغ المحرر	المضاف	الرصيد في نهاية السنة	الضريبة المؤجلة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022					
أرباح تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	106,012	106,012	4,273,138	4,273,138	1,623,792
تعويض نهاية الخدمة - خسائر اكتوارية	2,373,223	912,477	233,075	1,693,821	643,652
* إحتياطي تقييم موجودات مالية	9,739,103	-	3,926,841	13,665,944	5,193,059
المجموع	**12,218,338**	**1,018,489**	**8,433,054**	**19,632,903**	**7,460,503**
31 كانون الأول 2021					
أرباح تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	106,012	106,012	40,285
تعويض نهاية الخدمة - خسائر اكتوارية	-	-	2,373,223	2,373,223	901,825
* إحتياطي تقييم موجودات مالية	6,724,042	-	3,015,061	9,739,103	3,700,859
المجموع	**6,724,042**	-	**5,494,296**	**12,218,338**	**4,642,968**

* تظهر المطلوبات الضريبية المؤجلة الناتجة عن أرباح تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر ضمن إحتياطي تقييم موجودات مالية والمطلوبات الضريبية المؤجلة التي تخص الخسائر والارباح الإكتوارية الناتجة عن إعادة تقييم خطط منافع الموظفين المحددة بحقوق الملكية الموحدة .

- تم إحتساب الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة وفقا لقانون ضريبة الدخل بنسب تتراوح من 28% الى 38%، وفقا لقانون ضريبة الدخل المعدل والساري المفعول إعتباراً من أول كانون الثاني 2019.

إن الحركة على حساب الموجودات / المطلوبات الضريبية المؤجلة كما يلي:

	2022		2021	
	موجـــودات	مطلـــوبات	موجـــودات	مطلـــوبات
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد في بداية السنة	43,487,269	4,642,969	36,718,616	2,555,136
المضاف خلال السنة	22,520,137	3,204,560	18,961,624	2,087,833
المستبعد خلال السنة	9,708,346	387,026	12,192,971	-
الرصيد في نهاية السنة	**56,299,060**	**7,460,503**	**43,487,269**	**4,642,969**

هـ - ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي :

فيما يلي بيان لتسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي للسنة :

	2022	2021
	دينـــــار	دينـــــار
الربح المحاسبي - قائمة (ب)	27,344,539	12,072,700
أرباح غير خاضعة للضريبة	(29,038,737)	(22,106,704)
مصروفات غير مقبولة ضريبيا	63,064,673	52,923,459
الربح الضريبي	61,370,475	42,889,455
نسبة ضريبة الدخل القانونية:		
فروع البنك في الاردن	%38	%38
فروع البنك في قبرص	%12.5	%12.5
الشركات التابعة	%28.0-21	%28.0-21

(22) مطلوبات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2022	2021
	دينـــــار	دينـــــار
فوائد برسم الدفع	16,518,975	10,069,169
حوالات واردة	2,937,649	2,670,405
ذمم دائنة	4,117,226	2,356,210
مصاريف مستحقة غير مدفوعة	1,073,540	988,903
أمانات مؤقتة (أ)	4,069,237	1,568,069
أمانات مؤقتة - عملاء	5,190,822	3,316,385
أمانات مساهمين (ب)	3,990,477	4,122,701
شيكات مقبولة ومصدقة	8,221,310	6,301,930
تأمينات صناديق حديدية	531,734	511,986
أمانات اكتتابات (ب)	75,140	79,741
خسائر ائتمانية متوقعة مقابل التسهيلات غير المباشرة - (إيضاح 45)	9,680,098	5,576,858
مخصصات إضافية - أدوات ملكية	3,500,000	-
مخصصات إضافية - أقساط مؤجلة	935,000	-
مطلوبات أخرى	5,726,763	13,063,167
المجموع	**66,567,971**	**50,625,524**

- تتضمن المطلوبات الأخرى أرصدة تعود للشركات التابعة بمبلغ 4,802,572 دينار كما في 31 كانون الاول 2022 مقابل 4,467,265 دينار كما في 31 كانون الاول 2021.

(أ) يمثل هذا البند أمانات مؤقتة الدفع لشركات مساهمة عامة وأخرى .

(ب) يمثل هذا المبلغ حصيلة رديات الإكتتابات في شركات مساهمة عامة قيد التأسيس .

(23) رأس المال المصرح به والمكتتب به والمدفوع

يبلغ رأس مال البنك المصرح به والمكتتب به والمدفوع 150 مليون سهم/دينار كما في 31 كانون الأول 2022 و2021.

(24) الإحتياطيات

إن تفاصيل الإحتياطيات كما في 31 كانون الاول 2022 و 2021 هي كما يلي:

أ - الإحتياطي القانوني:

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية بموجب القوائم المالية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانوني البنوك والشركات وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

ب - الإحتياطي الإختياري :

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة لا تزيد عن 20% خلال السنوات السابقة، يستخدم الإحتياطي الإختياري في الأغراض التي يقررها مجلس الادارة ويحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين.

إن الإحتياطيات المقيد التصرف بها هي كما يلي :

اسـم الاحتياطـي	31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2021	طبيعة التقييد
	دينـــــار	دينـــــار	
الإحتياطي القانوني	99,983,479	97,254,251	مقيد التصرف به وفقا لقانون الشركات الاردني ولقانون البنوك

فيما يلي الحركة على الاحتياطي الاختياري:

	2022	2021
	دينار	دينار
الرصيد في بداية العام	133,444,584	131,023,362
المحول الى الاحتياطي	-	2,421,222
توزيعات أرباح نقدية	(10,500,000)	-
الرصيد لنهاية العام	122,944,584	133,444,584

(25) صافي إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة بعد الضريبة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2022	2021
	دينار	دينار
أرباح غير متحققة	1,852,873	2,790,629
(المسترد) خسائر إئتمانية متوقعة مقابل أدوات الدين	(596,676)	434,430
خسائر متحققة	79,357	393,798
المضاف الى المطلوبات الضريبية المؤجلة	(1,492,200)	(1,145,723)
الرصيد في نهاية السنة *	**6,887,913**	**7,044,559**

* يظهر إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة بالصافي بعد طرح المطلوبات الضريبية المؤجلة البالغة 5,193,059 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 مقابل 3,700,859 دينار كما في 31 كانون الأول 2021 وهو غير قابل للتحويل إلى قائمة الدخل الموحدة.

(26) الأرباح المدورة

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:

	2022	2021
	دينار	دينار
(خسائر) متحققة من موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	(79,357)	(393,798)
الربح للسنة - قائمة (ب)	18,682,115	7,738,243
المحول الى الاحتياطيات	(2,729,228)	(3,631,833)
الرصيد في نهاية السنة	**94,967,563**	**79,094,033**

- يتضمن الأرباح المدورة 56,299,061 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 مقيد التصرف به بموجب طلب البنك المركزي الاردني لقاء موجودات ضريبية مؤجلة مقابل 43,487,269 دينار كما في 31 كانون الأول 2021.
- يتضمن رصيد الأرباح المدورة مبلغ 188,212 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 مقابل (3,009,704 دينار كما في 31 كانون الأول 2021) لا يمكن التصرف به وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية أثر التطبيق المبكر لمعيار التقارير المالية الدولية رقم (9)، وإلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع، والذي يمثل فروقات إعادة التقييم للموجودات المالية.
- يحظر التصرف بالرصيد الدائن لاحتياطي تقيم الموجودات المالية الا بموافقة مسبقة من البنك المركزي.

(27) الأرباح الموزعة والمقترح توزيعها

أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 8% من رأس المال وذلك من الاحتياطي الإختياري، أي ما يعادل 12 مليون دينار، وهذه النسبة خاضعة لموافقة البنك المركزي الأردني والهيئة العامة للمساهمين.

تم الموافقة من قبل الهيئة العامة للبنك في إجتماعها المنعقد بتاريخ 27 نيسان 2022 على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 7% من رأس المال البالغ 150 مليون دينار/سهم أي ما يعادل 10.5 مليون دينار من حساب الإحتياطي الإختياري، في حين لم يتم توزيع أرباح على المساهمين خلال العام 2021.

(28) الفوائد الدائنة

تسهيلات ائتمانية مباشرة:

	2022	2021
	دينـــــار	دينـــــار
للأفراد (التجزئة)		
حسابات جارية مدينة	127,169	34,594
قروض وكمبيالات	22,391,525	14,980,273
بطاقات الائتمان	1,739,225	1,426,219
القروض العقارية	16,539,695	15,766,268
الشركات		
الشركات الكبرى		
حسابات جارية مدينة	7,227,647	8,097,478
قروض وكمبيالات	60,903,478	49,295,288
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		
حسابات جارية مدينة	1,561,887	1,193,416
قروض وكمبيالات	10,996,532	6,514,124
الحكومة والقطاع العام	10,978,540	7,610,884
أرصدة لدى بنوك مركزية	8,320,284	3,075,534
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	663,816	25,890
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	23,120,803	17,293,456
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	1,606,820	1,850,147
المجمـــوع	**166,177,421**	**127,163,571**

(29) الفوائد المدينة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2022	2021
	دينـــــار	دينـــــار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	4,467,214	2,046,461
ودائع عملاء:		
حسابات جارية وتحت الطلب	419,169	156,139
ودائع توفير	1,100,910	569,242
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	46,139,133	28,730,061
شهادات إيداع	2,969	2,516
تأمينات نقدية	1,969,665	1,515,571
أموال مقترضة	6,630,993	5,585,795
رسوم مؤسسة ضمان الودائع	2,423,632	2,362,639
فائدة مدفوعة إلتزامات أصول مستاجرة	1,108,897	1,212,858
فوائد لقاء إلتزامات منافع موظفين محددة	796,958	642,226
المجمـــوع	**65,059,540**	**42,823,508**

(30) صافي إيرادات العمولات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2022	2021
	دينـــــار	دينـــــار
عمولات تسهيلات مباشرة	2,897,495	2,326,251
عمولات تسهيلات غير مباشرة	4,769,608	4,782,100
عمولات أُخرى	2,584,773	2,554,345
المجموع	**10,251,876**	**9,662,696**

(31) أرباح عملات أجنبية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2022	2021
	دينـــــار	دينـــــار
(خسائر) ناتجة عن التقييم	(22,076)	(5,854)
المجموع	**3,714,769**	**2,722,720**

(32) إيرادات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2022	2021
	دينـــــار	دينـــــار
ايرادات طوابع	49,810	29,636
إيرادات بطاقات الائتمان	6,083,743	5,607,614
ديون معدومة مستردة	1,320,587	885,926
ايرادات إتصالات	101,004	93,258
ايرادات حوالات	1,279,674	1,160,154
أرباح إستحقاق قرض مع حق إعادة الشراء بالقيمة العادلة	4,800,000	-
المسترد من خسائر تدني موجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	1,529,842
أخرى	3,946,218	2,846,516
المجمـــوع	**17,789,164**	**12,355,910**

(33) نفقات الموظفين

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2022	2021
	دينـــــار	دينـــــار
مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي	2,944,037	2,886,336
نفقات طبية	2,007,589	1,980,882
تدريب الموظفين	186,612	177,157
مياومات سفر	386,524	259,001
نفقات التأمين على حياة الموظفين	203,197	91,098
المجمـــوع	**33,319,751**	**29,892,235**

(34) مصاريف أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2022	2021
	دينـــــار	دينـــــار
قرطاسية	528,723	585,459
دعاية واعلان	1,746,884	1,319,939
إشتراكات	1,329,117	645,915
مصاريف إتصالات	2,333,169	1,536,708
صيانة وتصليحات	5,883,725	4,723,033
مصاريف تأمين	1,891,834	1,499,578
أتعاب ومصاريف قضائية	270,288	190,205
كهرباء ومياه وتدفئة	723,647	642,794
رسوم وضرائب وطوابع	1,334,040	1,344,303
أتعاب مهنية	236,655	307,307
مصاريف خدمات البطاقات	4,259,423	4,378,826
مصاريف نقل و مواصلات	266,157	251,213
مصاريف خدمات البنوك المراسلة	390,407	373,019
خدمات الأمن والحماية	533,881	529,310
التبرعـــات والمسؤولية الاجتماعية	1,047,839	545,770
ضيافة	144,066	123,263
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	90,000	90,000
مخصصات عقارات وفاء لديون مستحقة	4,625,923	4,392,387
خسائر بيع موجودات مستملكة	1,015,788	2,319,793
مخصصات إضافية - أدوات ملكية	3,500,000	-
مخصصات إضافية - أقساط مؤجلة	935,000	-
مخصص خسائر إئتمانية متوقعة - مدينون	82,720	-
إطفاء حق إستخدام أصول مستأجرة	2,924,193	2,712,528
اخرى	2,992,708	4,033,413
المجمـــــوع	**39,161,681**	**32,605,633**

(35) حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك (أساسي ومخفض)

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي

	2022	2021
	دينار	دينار
	سهم	سهم
المتوسط لمرجح لعدد الأسهم	150,000,000	150,000,000
	دينار/ سهم	دينار/ سهم
حصة السهم من الربح للسنة (أساسي ومخفض):		
الربح للسنة	**0.125**	**0.052**

(36) النقد وما في حكمه

	2022	2021
	دينار	دينار
يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	123,435,953	142,138,455
ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر	107,184,993	129,331,447
أرصدة مقيدة السحب (إيضاح 5)	2,304,806	2,543,992
	494,660,535	327,468,161

(37) المعاملات مع اطراف ذات علاقة

قـام البنـك بالدخـول في معامـلات مـع الـشركات التابعـة والـشركات الشـقيقة وكبـار المسـاهمين وأعضـاء مجلـس الإدارة والإدارة العليـا ضمـن النشـاطات الإعتياديـة للبنـك وبإسـتخدام أسـعار الفوائـد والعمـولات التجاريـة. إن جميـع التسـهيلات الائتمانيـة الممنوحـة للأطـراف ذات العلاقـة تعتـبر عاملـة ولـم تؤخـذ لهـا أيـة مخصصـات كمـا بتاريـخ القوائـم الماليـة الموحـدة.

- فيما يلي ملخص المعاملات مع أطراف ذات علاقة خلال السنة :

	الطرف ذو العـلاقة					
31 كانون الأول 2022	شركات شقيقة	شركات تابعة	أعضاء مجلس الإدارة*	المدراء التنفيذين	أخـــرى**	المجموع
بنود داخل قائمة المركز المالي :	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
تسهيلات ائتمانية مباشرة*	38,215,100	1,296,846	763,844	3,010,585	-	43,286,375
ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية	53,884,000	-	-	-	-	53,884,000
ودائع عملاء	-	10,216,261	67,919,266	1,848,571	357,354	80,341,452
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية	1,633,444	-	-	-	1,013,062	2,646,506
التأمينات النقدية	-	-	-	151,697	16,375	168,072
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	20,088,806	-	559,015	-	36,333,467	56,981,288
حق إستخدام أصول مستأجرة	-	-	289,242	-	-	289,242
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	-	-	265,953	-	-	265,953
أسناد قرض	-	5,000,000	-	-	-	5,000,000
بنود خارج قائمة المركز المالي :						
كفالات	3,833,600	491,358	1,000	-	1,072,449	5,398,407
إعتمادات	-	-	-	-	4,254,000	4,254,000
بنود قائمة الدخل :						
فوائد وعمولات دائنة ***	430,793	2,600,575	3,312	28,228	-	3,062,908
فوائد وعمولات مدينة ****	1,555,863	33,395	295,074	141,668	-	2,026,000
توزيعات أرباح موجودات مالية	790,260	-	-	-	444,415	1,234,675
إطفاء حق إستخدام أصول مستأجرة	-	41,655	-	-	-	41,655
فوائد لقاء إلتزامات أصول مستأجرة	-	27,984	-	-	-	27,984

31 كانون الأول 2021	الطرف ذو العلاقة					المجموع
	شركات شقيقة	شركات تابعة	أعضاء مجلس الإدارة*	المدراء التنفيذين	أخرى**	
بنود داخل قائمة المركز المالي :	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
تسهيلات ائتمانية مباشرة*	38,161,200	1,149,649	65,207	342,927	-	39,718,982
ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية	23,086,597	-	-	-	6,435,084	29,521,681
ودائع عملاء	-	51,514	71,876,157	1,350,031	885,252	74,162,953
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية	230,979	-	-	-	-	230,979
التأمينات النقدية	-	4,000	-	-	15,125	19,125
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	18,319,142	-	-	-	14,269,220	32,588,362
حق إستخدام أصول مستأجرة	-	-	346,545	-	-	346,545
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	-	-	294,297	-	-	294,297
أسناد قرض	-	5,000,000	-	-	-	5,000,000
بنود خارج قائمة المركز المالي :						
كفالات	3,833,600	1,190,858	-	1,000	2,560,585	7,586,043
إعتمادات	-	-	-	-	4,254,000	4,254,000
بنود قائمة الدخل :						
فوائد وعمولات دائنة ***	2,075,549	101,510	82,368	18,647	9,661	2,287,735
فوائد وعمولات مدينة ****	60,759	-	1,664,485	25,611	302,167	2,053,022
توزيعات أرباح موجودات مالية	162,690	-	-	-	297,628	460,318
إطفاء حق إستخدام أصول مستأجرة	-	-	29,999	-	-	29,999
فوائد لقاء إلتزامات أصول مستأجرة	-	-	40,035	-	-	40,035

* من ضمن التسهيلات الإئتمانية المباشرة الممنوحة للمدراء التنفيذيين ومجلس الإدارة مبلغ 670,351 دينار يخص إئتمان ممنوح لأعضاء مجلس إدارة شركة إجارة للتأجير التمويلي (شركة تابعة) و 131,701 دينار للشركة المتحدة للإستشارات المالية وشركاتها التابعة كما في 31 كانون الأول 2022.

** تمثل شركات يمتلك البنك حق التصويت في مجالس إدارتها .

*** تتراوح أسعار الفوائد الدائنة من (1.75)٪ إلى (9.648)٪ .

**** تتراوح أسعار الفوائد المدينة من (1.25)% إلى (6.25)% .

ينوب عن البنك أربعة في مجلس إدارة الشركة المتحدة للاستثمارات المالية وثلاث أعضاء في مجلس إدارة شركة إجارة للتأجير التمويلي .

رواتب ومكافآت الادراة التنفيذية

بلغت الرواتب للادارة التنفيذية العليا للبنك ما مجموعه 3,510,252 دينار للعام 2022 مقابل 3,366,416 دينار للعام 2021.

(38) القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالقوائم المالية

لا يوجد فروقات جوهرية بين القيمة الدفترية و القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية كما في نهاية العام 2022 و 2021. حيث تم الإفصاح عنها ضمن إيضاح رقم (44): مستويات القيمة العادلة.

(39) إدارة المخاطر

أ- يشمل عمل دائرة إدارة المخاطر في البنك كافة دوائر البنك وفروعه العاملة داخل المملكة وخارجها والشركات التابعة من خلال التعرف وتحديد وقياس وإدارة المخاطر ضمن أفضل الممارسات الدولية وضمن حدود مهام ومسؤوليات وظيفة إدارة المخاطر.

يشمل عمل دائرة إدارة المخاطر في البنك على المجالات التالية:

- مخاطر الائتمان Credit Risk Section:

هي الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل أو رغبته بوفاء إلتزاماته في المواعيد المحددة. وتعتبر هذه المخاطر من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

- مخاطر السوق Market Risk:

هي الخسائر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة أي مراكز مالية (Open Financial Position) داخل أو خارج الميزانية جراء أي تغيرات تحدث في أسعار السوق.

- مخاطر السيولة Liquidity Risk:

هي الخسائر التي قد يتعرض لها البنك بسبب عدم توفر التمويل اللازم لتمويل الزيادة بتوظيفاته أو لسداد إلتزاماته عند إستحقاقها بالوقت والكلفة الملائمتين. (وتعتبر جزءاً من إدارة الموجودات والمطلوبات ALM ويتم إعداد تقارير بهذا الخصوص من إدارة المخاطر).

- مخاطر أسعار الفائدة Interest Rate Risk:

هي التعرض للتحركات العكسية في معدلات أسعار الفائدة التي تؤثر على ربحية البنك بسبب التغير في صافي إيراد الفائدة (Net Interest Income) والتغير في القيمة الإقتصادية (Economic Value) للتدفقات النقدية للموجودات والمطلوبات.

- المخاطر التشغيلية Operational Risk :

هي الخسارة الناتجة عن فشل أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية، والعنصر البشري، والأنظمة، أو عن أحداث خارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولا يشمل المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة.

- مخاطر إدارة أمن المعلومات و إدارة إستمرارية العمل Information Security & Business Continuity Management:

هي الخسارة الناتجة عن إستخدام المعلومات من قبل أشخاص غير مخول لهم ذلك، أو من أن تكشف للعلن، أو توزع، أو أن تعدّل، أو من أن تدمر أو تحذف. هذا التعريف ينطبق على أي نوع من المعلومات سواء كانت المعلومة مكتوبة على ورق أو موجودة في ملف ما على الإنترنت، وتشمل إستمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث.

المسؤوليات والمهام التفصيلية لأقسام إدارة المخاطر

1- المخاطر الائتمانية Credit Risk:

- تقوم دائرة إدارة المخاطر بمراجعة السياسة الائتمانية بشكل دوري وبالتنسيق مع ممثلي دوائر تسهيلات الشركات، وتسهيلات الأفراد. تمثل السياسة المؤشر والدليل الأساسي لمراكز العمل المختلفة في توضيح درجة المخاطر الائتمانية المقبولة لدى هذه المراكز.
- يتم إبداء الرأي بالطلبات الائتمانية من قبل إدارة المخاطر وضمن الصلاحيات الائتمانية المحددة من مجلس الإدارة وبدون مسؤولية مالية.
- يتم مراجعة وتقييم نظام التصنيف الائتماني الداخلي بشكل مستقل عن دوائر تسويق الائتمان من خلال دائرة إدارة المخاطر حيث لدى البنك نظام موثق ومعتمد من مجلس الإدارة وتم الأخذ بعين الإعتبار أي عنصر قد يساهم في توقع تعثر العميل من عدمه وبما يساعد في قياس وتصنيف مخاطر العملاء وبالتالي تسهيل عملية إتخاذ القرارات، وتسعير التسهيلات وتحديد ربحية العميل والمنتج، وإدارة الائتمان، ودراسة وتحليل المحفظة الائتمانية. ويساعد على الاحتفاظ بالبيانات اللازمة التي تسهل تطبيق الطرق المتقدمة من مخاطر الائتمان (FIRB) ضمن متطلبات بازل ويتم تطبيق نظام تصنيف ائتماني آلي لتدعيم ذلك. وضمن نفس الإطار يتم إستخدام Scoring Card System.
- توصي دائرة المخاطر وبشكل مستقل عن دوائر تسويق الائتمان بوضع ضوابط وسقوف محددة وموثقة بسياسات وإجراءات واضحة تضمن الإلتزام بهذه السقوف، تراجع دوريا وتعدل إن لزم. حيث يوجد سقوف محددة ومعتمدة من مجلس الإدارة فيما يخص التعامل مع البنوك، والبلدان وكذلك القطاعات الإقتصادية المختلفة وكذلك من مهامها إعداد سقوف لأي تركز محتمل بالضمانات أو المنتجات الائتمانية.
- تقوم دائرة إدارة المخاطر بإعداد تحليل للمحفظة الائتمانية، بحيث يتم تزويد مجلس الإدارة بصورة واضحة عنها توضح جودتها وتصنيفاتها المختلفة وأي تركز بها وكذلك مقارنات Benchmarking تاريخية مع القطاع المصرفي ما أمكن، ومن ثم وضع التوصيات الملائمة لتخفيف المخاطر الموجودة.

2- المخاطر السوقية Market Risk:

لدى البنك سياسات وإجراءات محددة يتم من خلالها التعرف، وقياس، ومراقبة والسيطرة على المخاطر السوقية معتمدة من مجلس الإدارة ويتم مراجعتها دوريا ويراقب تطبيقها، و تتضمن هذه السياسات:

- السياسة الإستثمارية، حيث يقوم ممثلي دوائر الخزينة، والمخاطر، بوضع ومراجعة هذه السياسة وتعديلها إن لزم بشكل سنوي على الأقل وعرضها على لجنة الإستثمار ولجنة الأصول والخصوم.
- لدى البنك سياسة للمخاطر السوقية مكتوبة ومعتمدة من مجلس الإدارة توضح كيفية التعرف وقياس ومراقبة وتخفيف المخاطر السوقية. وكذلك سياسات مكتوبة ومعتمدة من مجلس الإدارة تحدد أسس إدارة المحافظ والصناديق الإستثمارية بما في ذلك الأسس التشغيلية والأدوات الإستثمارية المرغوب فيها والضوابط المفعلة وكذلك سياسة توضح أسس التعامل بين البنك وعملائه بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل والمعادن الثمينة الرئيسية على أساس الهامش. تعد دائرة إدارة المخاطر السياسات المذكورة وبالتعاون مع الدوائر المعنية. يتم رفع تقارير دورية (يومية وشهرية) من قبل ال Middle office ضمن مخاطر السوق/إدارة المخاطر حول مدى الإلتزام بالسياسات أعلاه.
- تقوم دائرة إدارة المخاطر بإعداد القيمة المعرضة للمخاطر VaR, وقياس تحليل الحساسية، ومخاطر أسعار الفائدة، والسقوف، وتقارير أخرى واردة ضمن السياسات ذات العلاقة المعتمدة.

3 - مخاطر السيولة Liquidity Risk:

- تقوم دائرة إدارة المخاطر وبالتعاون مع دائرة الخزينة بإعداد/تحديث سياسة مكتوبة لإدارة مخاطر السيولة ويتم إعتمادها من مجلس إدارة البنك.
- تراقب دائرة إدارة المخاطر إلتزام البنك بنسب السيولة المحددة من قبل البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية التي تعمل ضمنها فروع البنك الخارجية، كما وتراقب السيولة لدى البنك بشكل يومي من قبل دائرة الخزينة.
- تتم مراقبة السيولة أيضا من قبل لجنة إدارة الأصول والخصوم التي يرأسها المدير العام وتضم رئيس إدارة المخاطر وتحكمها سياسة لجنة الاصول والخصوم ALCO Policy وذلك من خلال تقارير دورية تعدها دوائر إدارة المخاطر ودائرة الخزينة ويعرضها ويتدارسها أعضاء اللجنة والذين بدورهم يضعوا التوصيات الملائمة بهذا الخصوص.
- تقوم دائرة ادارة المخاطر وبالتنسيق مع دائرة الخزينه بإعداد سياسة مكتوبة لخطة طوارئ للسيولة Liquidity Contingency Plan لمعالجة أي مشاكل قد تطرأ على السيولة لدى البنك وبمستويات وسيناريوهات مختلفة ويتم إعتمادها من مجلس إدارة البنك.

4 - المخاطر التشغيلية Operational Risk :

- تعمل إدارة المخاطر على إعداد ومراجعة سياسة وإجراءات موثقة لعملية التعرف وتقييم وتخفيف والسيطرة على المخاطر التشغيلية. لضمان التواؤم مع متطلبات بازل ولتدعيم كفاءة وفعالية البيئة الرقابية بالبنك يستخدم البنك نظام مخاطر تشغيلية آلي يغطي جوانب التقييم الذاتي Self Assessment ونظام Events Collection وتحديد وتحليل KRI(Key Risk Indicators) لمراكز عمل البنك.
- يتم من قبل دائرة إدارة المخاطر المزج ما بين إدارة المخاطر المختلفة عند وضع الضوابط والإجراءات بحيث يتم التأكد من أن كافة المخاطر قد تم تغطيتها وبما يحقق مفهوم Enterprise Risk Management. كما أنه لدى البنك إجراءات عملs‹SOP(Standard Operating Procedures) موثقه تراجع وتعدل دوريا من قبل الدوائر المعنية وبإشراف دائرة تطوير العمليات، أي إجراءات يتم تعديلها أو يتم إستحداثها بما فيها أي منتجات جديدة يتم عرضها على دوائر التدقيق الداخلي، والإمتثال، والمخاطر لدراسة المخاطر الممكنة وكذلك كفاية الضوابط الرقابية الموجودة.

5 - أمن المعلومات و إدارة إستمرارية العمل Information Security &Business Continuity Management:

- تقوم دائرة إدارة المخاطر ببناء خطة إستمرارية عمل Business Continuity Plan واضحة وموثقة ومعتمدة, ويتم عمل الإختبارات اللازمة لها بإنتظام, وتفاعلا مع المفهوم الواسع لإدارة إستمرارية العمل Business Continuity Management مدعمة بنظام آلي DRS لمزيد من الكفاءة في إدارة إستمرارية العمل, وبحيث تتواءم مع التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني وكذلك أفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص.
- تم إفراد فريق أمن أنظمة المعلومات Information Security Officer ويتبع مباشرة لإدارة المخاطر لتدعيم ذلك وبحيث يكون مستقل في رفع تقاريره عن مدير دائرة أنظمة المعلومات وضمن أفضل الممارسات العالمية ومنها معايير ISO27001 ومتطلبات PCI.
- تشارك إدارة المخاطر في إعداد تقييم مناسب للمخاطر في حال وجود نشاط أو منتج جديد على وشك الإطلاق في سوق معين.

6 - مخاطر أسعار الفائدة Interest Rate Risk:

- تقوم دائرة إدارة المخاطر بإعداد سياسة مخاطر أسعار فائده موثقة تحكم عملية التعرف، وقياس والسيطرة على مخاطر أسعار الفائدة وضمن إطار إدارة الأصول والخصوم للبنك ALCO ويتم إعتمادها من مجلس الإدارة، وتقوم دائرة إدارة المخاطر بإعداد التقارير اللازمة وتعرض على لجنة ALCO لدى البنك.

7 - التواؤم مع مقررات بازل:

- تقوم الدائرة بالإشراف على تطبيق متطلبات مقررات بازل المختلفة. ومن ضمنها إحتساب نسب كفاية رأس المال حسب مقررات بازل 3بما فيها النسب المطلوبة للسيولة، وتقوم بالمساهمة بفعالية بالتخطيط لرأس المال Capital Budgeting.
- تقوم الدائرة بإعداد الإختبارات الضاغطة وتقييم رأس المال الداخلي وإصدار تقارير تحليلية لرأس المال.

بالإضافة الى إصدار التحليلات المالية المختلفة للبنوك مع إعداد تحليلات جديدة متخصصة في جوانب محددة من خلال الإستفادة من الإفصاحات الصادرة من البنوك.

- التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الاخرى) :

	31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2021
	دينـــــــــار	دينـــــــــار
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة		
أرصدة لدى بنوك مركزية	419,143,482	255,409,613
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	123,435,953	142,138,456
التسهيلات الائتمانية المباشرة:		
للأفراد	282,659,417	242,468,901
القروض العقارية	224,934,334	221,765,313
للشركات		
الشركات الكبرى	1,041,508,278	914,414,231
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	192,213,587	131,235,593
للحكومة والقطاع العام	181,324,821	177,402,774
سندات وأسناد وأذونات:		
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	22,578,510	29,660,562
ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	617,988,602	494,569,305
الموجودات الأخرى	40,395,864	38,278,077
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة		
كفالات	232,559,084	221,364,280
إعتمادات	81,536,153	44,167,815
قبولات	46,679,982	30,516,124
سقوف تسهيلات غير مستغلة (مباشرة وغير مباشرة)	323,456,817	356,998,821
المجموع	**3,830,414,884**	**3,300,389,864**

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الإئتمانية المباشرة والتي يتم تقييمها بموجب متطلبات البنك المركزي الاردني من قبل خبراء مستقلين مرة واحدة على الأقل خلال عامين ، أما رصيد التأمينات النقدية فتظهر بالقيمة العادلة إستناداً إلى أسعار الصرف الصادرة عن البنك المركزي الأردني و يتم إحتسابها بشكل إفرادي على الا يتجاوز رصيد التأمينات النقدية رصيد التسهيلات الائتمانية في أي حال من الاحوال:

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2022:

	القيمة العادلة للضمانات								صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الإئتمانية المتوقعة
	إجمالي قيمة التعرض	تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات وآليات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	419,143,482	-	-	-	-	-	-	-	419,143,482	-
أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية	123,435,953	-	-	-	-	-	-	-	119,532,933	1,425
التسهيلات الإئتمانية المباشرة:										
الأفراد	309,217,281	3,125,903	23,090,286	-	84,181,036	20,049,343	339,453	130,786,020	178,431,261	24,580,458
القروض العقارية	263,006,274	7,832,370	1,829,739	-	275,239,700	1,944,002	299,010	341,520,543		29,214,285
الشركات الكبرى	1,148,312,013	22,778,195	141,652,168	19,432,211	329,993,715	4,642,402	1,937,440	465,958,258	682,353,755	88,931,601
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME›s)	202,590,866	34,963,710	25,444,440	-	97,955,863	12,743,359	22,132,754	193,342,279	9,248,587	9,007,121
الحكومة والقطاع العام	181,960,741	-	-	-	-	-	-	-	181,960,741	635,920
سندات وإسناد وإذونات:	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	22,578,510	-	-	-	-	-	-	-	22,578,510	11,264
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	622,744,070	-	7,384,918	-	6,886,154	-	-	14,271,072	608,472,998	4,755,468
موجودات أخرى	40,395,864	-	-	-	4,248,497	-	-	4,248,497	36,147,367	82,720
المجموع	**3,333,385,055**	**68,700,179**	**199,401,551**	**19,432,211**	**798,504,965**	**39,379,105**	**24,708,658**	**1,150,126,669**	**2,257,869,635**	**157,220,261**
الكفالات المالية	238,788,507	38,354,733	8,860,251	432,339	64,934,027	1,332,056	2,559,921	116,473,326	122,315,181	6,229,424
الإعتمادات المستندية	81,917,467	2,261,320	-	-	1,997,006	61,138	112,266	4,431,730	77,485,737	381,313
الإلتزامات الأخرى	373,206,159	25,299,836	3,237,631	-	60,314,343	2,737,678	5,260,278	96,849,768	276,356,392	3,069,361
المجموع	**693,912,133**	**65,915,889**	**12,097,882**	**432,339**	**127,245,376**	**4,130,872**	**7,932,465**	**217,754,823**	**476,157,310**	**9,680,098**
المجموع الكلي	**4,027,297,188**	**134,616,068**	**211,499,433**	**19,864,551**	**925,750,341**	**43,509,977**	**32,641,123**	**1,367,881,492**	**2,734,026,945**	**166,900,358**

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الإئتمانية المباشرة والتي يتم تقييمها بموجب متطلبات البنك المركزي الاردني من قبل خبراء مستقلين مرة واحدة على الأقل خلال عامين ، أما رصيد التأمينات النقدية فتظهر بالقيمة العادلة إستناداً إلى أسعار الصرف الصادرة عن البنك المركزي الأردني و يتم إحتسابها بشكل إفرادي على الا يتجاوز رصيد التأمينات النقدية رصيد التسهيلات الائتمانية في أي حال من الاحوال :

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2021:

	القيمة العادلة للضمانات								صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الإئتمانية المتوقعة
	إجمالي قيمة التعرض	تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات وآليات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	255,409,613	-	-	-	-	-	-	-	255,409,613	-
أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية	148,254,854	-	-	-	-	-	-	-	148,254,854	5,915,206
التسهيلات الإئتمانية المباشرة:										
الأفراد	263,207,395	2,190,512	4,255,624	-	59,083,746	20,065,280	267,686	85,862,848	177,344,547	19,092,565
القروض العقارية	255,897,699	4,135,416	1,887,443	7,655,349	328,948,163	1,884,609	545,002	345,055,982	-	24,672,970
الشركات الكبرى	1,002,436,218	13,323,813	145,381,215	13,297,943	317,901,178	4,230,918	3,147,213	497,282,279	505,153,939	72,245,589
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME›s)	143,582,104	18,892,516	15,205,335	-	69,982,853	13,100,940	19,621,568	136,803,213	6,778,891	9,697,676
الحكومة والقطاع العام	177,939,198	-	-	-	-	-	-	-	177,939,198	536,424
سندات وإسناد وإذونات:										
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	29,660,562	-	-	-	-	-	-	-	29,660,562	607,970
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	497,215,736	-	6,992,031	-	9,390,766	-	-	16,382,797	480,832,939	2,646,431
موجودات أخرى	39,252,700	-	-	-	1,325,639	-	-	-	37,927,061	-
المجموع	**2,812,856,080**	**38,542,258**	**173,721,648**	**20,953,291**	**786,632,344**	**39,281,748**	**23,581,469**	**1,081,387,118**	**1,819,301,606**	**135,414,832**
الكفالات المالية	223,681,984	34,862,193	8,734,717	412,345	64,393,402	1,018,405	1,960,974	111,382,036	112,299,948	2,317,704
الإعتمادات المستندية	44,478,714	1,868,116	-	-	2,412,496	52,965	125,440	4,459,016	40,019,698	310,899
الإلتزامات الأخرى	390,463,199	23,689,360	10,413,948	-	65,813,701	2,728,205	4,700,240	107,345,453	283,117,746	2,948,255
المجموع	**658,623,897**	**60,419,669**	**19,148,665**	**412,345**	**132,619,598**	**3,799,575**	**6,786,653**	**223,186,505**	**435,437,392**	**5,576,858**
المجموع الكلي	**3,471,479,977**	**98,961,926**	**192,870,312**	**21,365,636**	**919,251,942**	**43,081,323**	**30,368,122**	**1,304,573,623**	**2,254,738,998**	**140,991,689**

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات الائتمانية للمرحلة الثالثة 2022:

	القيمة العادلة للضمانات								
	إجمالي قيمة التعرض	تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات وآليات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الإئتمانية المتوقعة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التسهيلات الإئتمانية المباشرة:	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الأفراد	17,870,844	14,303	8,558,742	-	2,360,356	3,998,582	11,832	14,943,817	2,927,027	12,994,619
القروض العقارية	38,672,268	54	-	-	23,858,936	179,522	-	32,361,036	6,311,232	21,998,045
الشركات الكبرى	70,664,849	3,343,832	100,000	-	19,675,187	97,062	-	14,893,557	55,771,293	42,959,829
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME›s)	10,449,406	84,659	845,638	-	5,994,621	1,841,188	906,269	9,672,375	777,032	6,575,335
سندات وإسناد وإذونات:	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	7,488,004	-	7,384,918	-	6,886,154	-		14,271,072	-	4,425,400
المجموع	**145,145,372**	**3,442,848**	**16,889,299**	**-**	**58,775,254**	**6,116,354**	**918,101**	**86,141,856**	**65,786,584**	**88,953,227**
الكفالات المالية	1,525,816	92,252	-	-	277,729	49,761	46,714	466,456	1,059,361	1,251,985
الإعتمادات المستندية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الإلتزامات الأخرى	194,149	6,737	-	-	115,973	8,032	2,501	133,244	60,906	157,714
المجموع	**1,719,965**	**98,989**	**-**	**-**	**393,702**	**57,793**	**49,215**	**599,699**	**1,120,267**	**1,409,699**
المجموع الكلي	**146,865,337**	**3,541,837**	**16,889,299**	**-**	**59,168,956**	**6,174,147**	**967,316**	**86,741,555**	**66,906,851**	**90,362,926**

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات الائتمانية للمرحلة الثالثة 2021:

	القيمة العادلة للضمانات								
	إجمالي قيمة التعرض	تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات وآليات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الإئتمانية المتوقعة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية										
أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية	6,116,399	-	-	-	-	-	-	-	6,116,399	5,915,206
التسهيلات الإئتمانية المباشرة:										
الأفراد	13,043,545	20,452	850,936	-	1,842,413	4,739,786	-	7,453,587	5,589,958	9,404,206
القروض العقارية	44,012,356	25,312		-	38,818,451	190,806	-	39,034,568	4,977,788	20,060,221
الشركات الكبرى	72,748,172	3,109,353	434,779	-	25,590,519	63,000	-	29,197,651	43,550,521	41,137,938
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME›s)	17,519,314	111,073	934,915	-	11,727,997	3,425,847	545,159	16,744,992	774,322	9,181,552
سندات وإسناد وإذونات:										
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	691,275	-	-	-	-	-	-	-	691,275	412,876
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	8,720,000		6,992,031	-	9,390,766	-	-	16,382,797	-	2,418,022
المجموع	**162,851,060**	**3,266,190**	**9,212,661**	**-**	**87,370,146**	**8,419,439**	**545,159**	**108,813,595**	**61,700,261**	**88,530,021**
الكفالات المالية	845,008	77,335	-	-	445,779	58,958	566	582,638	262,370	527,059
الإعتمادات المستندية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الإلتزامات الأخرى	237,622	19,155	5,153	-	174,441	14,645	-	213,394	24,228	135,583
المجموع	**1,082,631**	**96,489**	**5,153**	**-**	**620,220**	**73,603**	**566**	**796,032**	**286,599**	**662,642**
المجموع الكلي	**163,933,690**	**3,362,680**	**9,217,814**	**-**	**87,990,366**	**8,493,043**	**545,726**	**109,609,627**	**61,986,860**	**89,192,663**

الديون المجدولة

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة ، وقد بلغ إجمالي الديون المجدولة 9,587,855 دينار خلال العام 2022 جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة ، وقد بلغ رصيد الديون المجدولة 42,258,899 دينار خلال العام 2021.

الديون المعاد هيكلتها

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الإئتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الإئتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح ، وقد بلغت الديون المعاد هيكلتها 376,904,269 دينار خلال العام 2022 (مقابل 17,402,034 دينار للعام 2021).

سندات وأسناد وأذونات

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والأسناد والأذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية كما في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	المجموع
		دينـــــــار	دينـــــــار	2022
B1	Moody›s	-	4,871,457	4,871,457
B2	Moody›s	-	6,061,991	6,061,991
+B	Moody›s	-	649,767	649,767
Ba3	Moody›s	559,015	-	559,015
Baa3	Moody›s	711,666	663,424	1,375,090
C	Moody›s	-	3,062,604	3,062,604
حكومية		21,307,829	602,679,358	623,987,187
غير مصنف		-	-	-
		22,578,510	**617,988,602**	**640,567,112**

درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	المجموع
		دينـــــــار	دينـــــــار	2021
CC	Fitch	691,275	-	691,275
B1	Moody›s	23,206,261	-	23,206,261
B2	Moody›s	-	6,245,547	6,245,547
B3	Moody›s	763,026	-	763,026
حكومية		-	482,250,189	482,250,189
غير مصنف		5,000,000	8,720,000	13,720,000
الاجمالي		**29,660,562**	**497,215,736**	**526,876,298**

أ - التوزيع الكلي للتعرضات حسب الأدوات المالية

31 كانون الأول 2022	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	أسهم	أفراد	حكومة وقطاع عام	خدمات	أخرى	إجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-	419,143,482	-	-	419,143,482
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	122,770,121	-	-	-	-	665,832	-	-	-	-	123,435,953
التسهيلات الائتمانية المباشرة بالصافي	132,936,386	366,753,329	310,158,799	231,494,388	37,584,225	10,309,500	315,995,024	181,324,821	336,083,965	-	1,922,640,437
سندات وأسناد وأذونات:											
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	-	-		-	-	-	-	22,019,495	559,015	-	22,578,510
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	-	-	3,062,604	-	-	-	-	610,054,545	4,871,452	-	617,988,601
الموجودات الأخرى	36,000,001	-	-	3,064,335	-	-	230,086	-	-	1,101,443	40,395,864
الكفالات المالية	63,590,120	39,184,074	38,705,123	-	824,024	1,624,564	1,656,635	-	86,974,545	-	232,559,084
الإعتمادات المستندية	4,252,322	52,948,517	17,843,839	-	376,718	-	-	-	6,114,757	-	81,536,153
الإلتزمات الأخرى	28,089,088	93,406,332	119,118,109	-	24,937,411	1,304,340	24,206,622	-	79,074,896	-	370,136,798
المجموع الكلي	**387,638,038**	**552,292,252**	**488,888,475**	**234,558,722**	**63,722,378**	**13,904,235**	**342,088,366**	**1,232,542,343**	**513,678,632**	**-**	**3,830,414,885**

ب - توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار IFRS 9

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مالي	386,820,117	-	715,458	-	102,463	387,638,038
صناعي	497,312,818	-	47,756,657	-	7,222,777	552,292,252
تجارة	452,067,053	-	31,665,081	-	8,220,676	491,952,810
عقارات	203,255,667	-	21,581,917	-	6,656,803	231,494,387
زراعة	48,040,039	-	15,681,159	-	1,181	63,722,379
أسهم	13,904,235	-	-	-	-	13,904,235
أفراد	321,209,757	-	16,267,054	-	4,611,556	342,088,367
حكومة وقطاع عام	1,232,542,343	-	-	-	-	1,232,542,343
خدمات	481,876,376	-	30,314,165	-	1,488,088	513,678,629
أخرى	1,101,443	-	-	-	-	1,101,443
المجموع	**3,638,129,847**	**-**	**163,981,491**	**-**	**28,303,544**	**3,830,414,885**

التوزيع الكلي للتعرضات حسب الأدوات المالية

31 كانون الأول 2021	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	أسهم	أفراد	حكومة وقطاع عام	خدمات	أخرى	إجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-	255,409,613	-	-	255,409,613
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	140,872,591	-	-	-	-	1,265,865	-	-	-	-	142,138,456
التسهيلات الائتمانية المباشرة بالصافي	92,755,784	340,867,832	231,486,201	220,846,746	30,859,538	3,794,998	257,156,203	177,402,768	332,116,741	-	1,687,286,812
سندات وأسناد وأذونات:											
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	5,000,000	-	-	-	-	-	-	24,660,562	-	-	29,660,562
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	-	-	6,301,978	-	-	-	-	488,267,327	-	-	494,569,305
الموجودات الأخرى	36,952,438	-	-	-	-	-	1,325,639	-	-	-	38,278,077
الكفالات المالية	42,416,024	36,799,065	36,814,263	-	1,387,115	1,072,240	1,403,699	-	101,471,873	-	221,364,280
الإعتمادات المستندية	4,251,917	10,630,352	25,254,616	-	308,499	-	-	-	3,722,431	-	44,167,815
الإلتزمات الأخرى	15,108,388	100,342,501	134,390,768	-	14,187,861	810,732	26,503,929	-	96,170,765	-	387,514,945
المجموع الكلي	**337,357,141**	**488,639,750**	**434,247,826**	**220,846,746**	**46,743,014**	**6,943,835**	**286,389,471**	**945,740,271**	**533,481,810**	**-**	**3,300,389,865**

توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار IFRS 9

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مالي	299,755,591	-	600,042	-	49,071	300,404,703
صناعي	430,787,524	-	48,370,923	-	9,481,303	488,639,750
تجارة	389,898,510	-	30,965,832	-	13,383,484	434,247,826
عقارات	183,499,044	-	24,750,363	-	12,597,340	220,846,746
زراعة	34,634,316	-	11,944,423	-	164,275	46,743,014
أسهم	6,943,835	-	-	-	-	6,943,835
أفراد	263,996,642	-	12,700,146	-	8,367,044	285,063,831
حكومة وقطاع عام	945,048,996	-		-	691,275	945,740,271
خدمات	497,716,941	-	32,471,767	-	3,293,101	533,481,810
أخرى	-	-	-	-	-	-
المجموع	**3,052,281,398**	**-**	**161,803,496**	**-**	**48,026,893**	**3,262,111,787**

فيما يلي توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب تعليمات التصنيف رقم (2009/47) والمعيار الدولي للتقارير المالية (9) كما في 31 كانون الأول 2022:-

تعليمات التصنيف رقم (2009/47):

البند	إجمالي	فوائد معلقة	أصل	مخصص
ديون عاملة	1,798,396,445	379,369	1,798,017,076	-
ديون تحت المراقبة	171,131,274	1,858,685	168,935,515	33,016,368
ديون غير عاملة	135,896,531	28,175,021	107,721,510	83,973,307
دون المستوى	10,890,136	223	10,649,057	3,597,573
مشكوك في تحصيلها	7,879,493	201,294	6,295,435	3,387,523
هالكة	117,126,902	27,973,505	90,777,017	76,988,212
المجموع	**2,105,087,176**	**30,413,075**	**2,074,674,101**	**116,989,676**

تعليمات التصنيف رقم (2009/47) مقارنة بالمعيار الدولي للتقارير المالية (9):

	Stage 1			Stage 2			Stage 3		
	إجمالي	ECL	فوائد معلقة	إجمالي	ECL	فوائد معلقة	إجمالي	ECL	فوائد معلقة
ديون عاملة	1,775,575,135	33,732,006	13,106	20,923,333	918,220	11,856	1,560,902	354,407	18,686
ديون تحت المراقبة	-	-	-	170,931,341	33,191,332	1,853,525	199,934	47,229	5,159
ديون غير عاملة	-	-	-	-	-	-	135,896,531	84,126,191	28,175,021
دون المستوى	-	-	-	-	-	-	10,890,136	3,581,459	223
مشكوك في تحصيلها	-	-	-	-	-	-	7,879,493	3,342,306	201,294
هالكة	-	-	-	-	-	-	117,126,902	77,202,426	27,973,505
المجموع	**1,775,575,135**	**33,732,006**	**13,106**	**191,854,673**	**34,096,579**	**1,865,381**	**137,657,368**	**84,527,827**	**28,198,867**

فيما يلي توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب تعليمات التصنيف رقم (2009/47)والمعيار الدولي للتقارير المالية (9) كما في 31 كانون الأول 2021:-

البند	إجمالي	فوائد معلقة	أصل	مخصص
ديون عاملة	1,543,974,609	82,239	1,543,892,370	-
ديون تحت المراقبة	153,338,274	2,586,103	150,752,170	20,704,847
ديون غير عاملة	145,749,731	26,862,235	118,887,496	79,011,891
دون المستوى	8,255,872	73,094	8,182,778	1,465,545
مشكوك في تحصيلها	9,375,463	347,292	9,028,171	3,444,208
هالكة	128,118,396	26,441,849	101,676,548	74,102,137
المجموع	**1,843,062,614**	**29,530,577**	**1,813,532,037**	**99,716,738**

	Stage 1			Stage 2			Stage 3		
	إجمالي	ECL	فوائد معلقة	إجمالي	ECL	فوائد معلقة	إجمالي	ECL	فوائد معلقة
ديون عاملة	1,511,901,055	22,701,990	32,766	30,705,606	1,533,404	1,179	2,121,026	568,934	18,812
ديون تحت المراقبة	-	-	-	152,686,668	22,225,901	2,570,816	910,076	188,097	15,288
ديون غير عاملة	105,932	-	-	339,967	12	-	144,292,284	79,026,886	26,891,718
دون المستوى	-	-	-	-	-	-	6,083,816	1,345,779	1,668
مشكوك في تحصيلها	-	-	-	-	-	-	6,120,722	3,095,902	215,156
هالكة	105,932	-	-	339,967	12	-	132,087,746	74,585,205	26,674,893
المجموع	**1,512,006,987**	**22,701,990**	**32,766**	**183,732,241**	**23,759,317**	**2,571,994**	**147,323,386**	**79,783,917**	**26,925,818**

أ - التوزيع الكلي للتعرضات حسب المناطق الجغرافية:

	داخل المملكة	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا	أفريقيا	أمريكا	دول أخرى	إجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	415,474,181	-	3,669,301	-	-	-	-	419,143,482
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	5,914,898	4,077,184	19,107,592	1,398,521	104,504	88,439,853	4,393,402	123,435,954
التسهيلات الائتمانية	1,703,124,734	-	219,515,703	-	-	-	-	1,922,640,437
سندات وأسناد وأذونات:								-
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	21,307,829	1,270,681	-	-	-	-	-	22,578,510
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	610,613,419	1,313,191	-	-	6,061,991	-	-	617,988,601
الموجودات الأخرى	40,395,864	-	-	-	-	-	-	40,395,864
الإجمالي / للسنة الحالية	**2,796,830,925**	**6,661,056**	**242,292,595**	**1,398,521**	**6,166,495**	**88,439,853**	**4,393,402**	**3,146,182,848**
الكفالات المالية	205,819,521	-	26,739,563	-	-	-	-	232,559,084
الإعتمادات المستندية	70,681,928	-	10,854,226	-	-	-	-	81,536,153
الإلتزمات الأخرى	351,949,424	-	18,187,374	-	-	-	-	370,136,798
المجموع الكلي	**3,425,281,798**	**6,661,056**	**298,073,758**	**1,398,521**	**6,166,495**	**88,439,853**	**4,393,402**	**3,830,414,883**

ب - توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار IFRS 9

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
داخل المملكة	3,234,505,922	-	162,463,524	-	28,303,544	3,425,272,990
دول الشرق الأوسط الأخرى	6,661,056	-	-	-	-	6,661,056
أوروبا	296,564,599	-	1,517,967	-	-	298,082,566
آسيا	1,398,521	-	-	-	-	1,398,521
افريقيا	6,166,495	-	-	-	-	6,166,495
أمريكا	88,439,853	-	-	-	-	88,439,853
دول أخرى	4,393,401	-	-	-	-	4,393,401
المجموع	**3,638,129,847**	**-**	**163,981,491**	**-**	**28,303,544**	**3,830,414,883**

التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الجغرافي كما في 31 كانون الأول 2021:

البيان / القطاع الاقتصادي	داخل المملكة	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا *	أفريقيا *	أمريكا	دول أخرى	إجمالـــــــي
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الاجمالي / أرقام المقارنة	2,932,096,205	5,551,810	254,687,613	705,093	9,782,828	88,382,703	9,183,612	3,300,389,864

أ - إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها

	المرحلة 2		المرحلة 3		اجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها
31 كانون الأول 2022	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها		
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	%
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	%0.00
أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	%0.00
التسهيلات الإئتمانية:						
الأفراد	10,877,638	3,711,855	17,870,844	546,941	4,258,796	%14.81
القروض العقارية	27,439,401	7,663,994	38,672,268	1,362,733	9,026,727	%13.65
الشركات الكبرى	125,182,937	7,424,264	70,664,849	3,253,487	10,677,751	%5.45
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME›s)	28,354,697	2,773,666	10,449,406	2,583,122	5,356,789	%13.80
سندات وإسناد وإذونات:						
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخرى	-	-	-	-	-	%0.00
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	-	-	7,488,004	-	-	%0.00
المجموع	**191,854,673**	**21,573,779**	**145,145,372**	**7,746,283**	**29,320,063**	**8.70%**
الكفالات المالية	6,651,478	559,946	1,525,816	254,120	814,066	%9.96
الإعتمادات المستندية	-	-	-	-	-	%0.00
الإلتزامات الأخرى	2,781,622	257,343	194,149	57,119	314,462	%10.57
المجموع	9,433,100	817,289	1,719,965	311,239	1,128,528	**%10.12**
المجموع الكلي	**201,287,773**	**22,391,068**	**146,865,337**	**8,057,522**	**30,448,590**	**8.75%**

31 كانون الأول 2021	المرحلة 2		المرحلة 3		اجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها
	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها		
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	%
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	%0.00
أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	6,116,399	-	-	%0.00
التسهيلات الإئتمانية:						
الأفراد	9,458,849	3,126,679	13,043,545	1,486,815	4,613,494	%20.50
القروض العقارية	32,037,251	6,362,255	44,012,356	5,331,132	11,693,388	%15.38
الشركات الكبرى	126,638,571	15,588,848	72,748,172		15,588,848	%7.82
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME›s)	15,597,571	6,290,868	17,519,314	860,950	7,151,818	%21.60
سندات وإسناد وإذونات:						
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخرى	-	-	-	691,275	-	%0.00
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	-	-	-	8,720,000	-	%0.00
المجموع	**183,732,241**	**31,368,651**	**153,439,785**	**17,090,172**	**39,047,548**	**%11.58**
الكفالات المالية	3,569,588	2,636,010	845,008	19,150	2,655,160	%60.15
الإعتمادات المستندية	-	17,577	-	-	17,577	%0.00
الإلتزامات الأخرى	1,063,531	628,472	237,622	151,267	779,739	%59.93
المجموع	**4,633,119**	**3,282,060**	**1,082,631**	**170,417**	**3,452,477**	**%60.40**
المجموع الكلي	**188,365,360**	**34,650,711**	**154,522,415**	**17,260,589**	**42,500,025**	**%12.06**

ب - الخسارة الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها

31 كانون الأول 2022	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها			الخسارة الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها				
	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من Stage2	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من Stage3	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثالثة افرادي	المرحلة الثالثة تجميعي	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
التسهيلات الإئتمانية:								
الأفراد	3,711,855	546,941	4,258,796	1,470,095	-	80,342	-	1,550,437
القروض العقارية	7,663,994	1,362,733	9,026,727	260,430	-	15,080	-	275,510
الشركات الكبرى	7,424,264	3,253,487	10,677,751	2,314,217	-	349,452	-	2,663,669
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME›s)	2,773,666	2,583,122	5,356,789	616,319	-	31,244	-	647,563
المجموع	**21,573,779**	**7,746,283**	**29,320,063**	**4,661,061**	**-**	**476,118**	**-**	**5,137,179**
الكفالات المالية	559,946	254,120	814,066	307,927	-	1,949	-	309,876
الإعتمادات المستندية	-	-	-	-	-	-	-	-
الإلتزامات الأخرى	257,343	57,119	314,462	14,232	-	1,449	-	15,680
المجموع	**817,289**	**311,239**	**1,128,528**	**322,159**	**-**	**3,397**	**-**	**325,556**
المجموع الكلي	**22,391,068**	**8,057,522**	**30,448,590**	**4,983,220**	**-**	**479,514**	**-**	**5,462,735**

31 كانون الأول 2021	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها			الخسارة الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها				
	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من Stage2	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من Stage3	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثالثة افرادي	المرحلة الثالثة تجميعي	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
التسهيلات الإئتمانية:								
الأفراد	3,126,679	1,486,815	4,613,494	616,973	-	173,685	-	790,658
القروض العقارية	6,362,255	5,331,132	11,693,388	335,989	-	71,526	-	407,515
الشركات الكبرى	15,588,848	-	15,588,848	4,618,373	-	-	-	4,618,373
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	6,290,868	860,950	7,151,818	1,702,436	-	3,744	-	1,706,179
المجموع	**31,368,651**	**7,678,897**	**39,047,548**	**7,273,770**	**-**	**248,954**	**-**	**7,522,725**
الكفالات المالية	2,636,010	19,150	2,655,160	103,874	-	48	-	103,922
الإعتمادات المستندية	17,577	-	17,577	77	-	-	-	77
الإلتزامات الأخرى	628,472	151,267	779,739	71,431	-	22,940	-	94,371
المجموع	**3,282,060**	**170,417**	**3,452,477**	**175,382**	**-**	**22,988**	**-**	**198,369**
المجموع الكلي	**34,650,711**	**7,849,314**	**42,500,025**	**7,449,152**	**-**	**271,942**	**-**	**7,721,094**

توزيع التعرضات الاتمانية

درجة التصنيف الداخلي لدى البنك	فئة التصنيف حسب تعليمات (2009/47)	إجمالي قيمة التعرض	الخسائر الإئتمانية المتوقعة (ECL)	مستوى إحتمالية التعثر (PD)	التصنيف وفق مؤسسات التصنيف الخارجي	التعرض عند التعثر (EAD) بالمليون دينار	متوسط الخسارة عند التعثر (LGD) %
STAGE 1							
	Normal	868,716,498	12,218,666	0.265 TO 83.606%		450,968,212	0.000 TO 53.493%
	Normal	60,774,304	4,847	0.160%	2	25,770,161	48.280%
	Normal	22,955,546			2-		
	Normal	107,010			2+		
	Normal	4,245,718	290	0.371 TO 0.520%	3	156,346	48.431 TO 50.841%
	Normal	6,865,275	1,360	0.481 TO 0.755%	3-	4,388,813	47.062 TO 50.867%
	Normal	41,864,695	786	0.296 TO 0.539%	3+	601,233	43.030 TO 50.995%
	Normal	2,000,000	765	0.851%	4	2,000,000	48.350%
	Normal	95,897		0.265%	4-	3,500	0.000%
	Normal	8,951,294	1,908	0.639 TO 0.862%	4+	6,335,658	51.135 TO 57.266%
	Normal	653,463	1,197	1.956 TO 2.375%	5	587,544	48.081 TO 50.240%
	Normal	1,751,282	26,518	3.407 TO 3.451%	5-	1,742,325	51.360 TO 52.689%
	Normal	6,905,544	188,954	4.740 TO 6.969%	6	6,905,544	51.156 TO 52.689%
	Normal	908,499	25,356	7.155 TO 9.476%	6-	908,449	48.964 TO 52.230%
	Normal	629,632,431	128,912	1.409 TO 4.984%	6+	87,456,649	44.231 TO 53.493%
	Normal	3,669,301		9.483%	7+	3,669,301	57.818%
2+	Normal	708,616	25	0.071%		708,616	9.791%
2	Normal	30,546,487	12,620	0.144%		30,546,487	39.874%
2-	Normal	27,389,279	12,238	0.118 TO 0.444%		27,389,279	0.000 TO 53.482%
3+	Normal	141,615,106	10,444,414	0.125 TO 0.645%		141,615,106	0.000 TO 53.648%
3	Normal	52,573,182	46,258	0.179 TO 0.697%		52,573,182	0.000 TO 53.688%
3-	Normal	106,041,459	155,981	0.256 TO 0.914%		106,041,459	0.000 TO 53.856%
4+	Normal	208,497,805	502,604	0.364 TO 1.133%		208,761,323	0.000 TO 53.846%
4	Normal	99,784,881	293,013	0.525 TO 1.493%		99,784,881	0.000 TO 53.777%
4-	Normal	312,558,451	1,133,248	0.701 TO 1.875%		312,854,518	0.000 TO 53.971%
5+	Normal	126,231,870	503,144	1.063 TO 2.584%		126,231,502	0.000 TO 55.779%
5	Normal	200,693,415	1,647,084	1.483 TO 3.334%		200,693,409	0.000 TO 54.348%
5-	Normal	279,324,967	2,140,084	2.215 TO 4.278%		288,297,628	0.000 TO 54.484%
6+	Normal	154,532,001	7,562,851	3.101 TO 4.899%		154,531,543	0.000 TO 52.689%
6	Normal	220,503,306	3,132,554	3.867 TO 7.011%		223,478,821	0.000 TO 54.137%
6-	Normal	573,162	9,374	7.285 TO 9.821%		573,162	0.000 TO 52.792%
7+	Normal	7,953,563	395,082	7.754 TO 13.392%		7,953,563	0.001 TO 55.673%
7	Normal	5,220,886	423,681	9.904 TO 14.333%		5,220,886	4.407 TO 45.458%

توزيع التعرضات الاتمانية

درجة التصنيف الداخلي لدى البنك	فئة التصنيف حسب تعليمات (2009/47)	إجمالي قيمة التعرض	الخسائر الإئتمانية المتوقعة (ECL)	مستوى إحتمالية التعثر (PD)	التصنيف وفق مؤسسات التصنيف الخارجي	التعرض عند التعثر (EAD) بالمليون دينار	متوسط الخسارة عند التعثر (LGD) %
STAGE 2							
	Normal	4,454,667	646,849	%TO 100.000 0.265		4,442,839	%TO 53.493 0.000
4+	Normal	10,006		%TO 0.539 0.366		10,006	%TO 0.001 0.000
5+	Normal	275,135	3,931	%TO 1.677 1.596		275,135	%TO 51.517 38.470
5	Normal	559,646	4,047	%TO 2.484 1.581		559,628	%TO 54.089 0.001
5-	Normal	10,940,312	96,061	%TO 3.376 2.215		10,940,525	%TO 54.250 7.658
6+	Normal	3,827,729	50,063	%TO 5.004 3.258		3,827,729	%TO 54.688 0.001
6	Normal	1,501,778	40,480	%TO 7.052 4.302		1,501,778	%TO 51.783 5.215
7+	Normal	41,910	972	%11.777		41,910	%40.001
7	Normal	3,798,639	139,577	%TO 18.681 13.857		3,798,639	%TO 54.604 7.862
7-	Normal	832,323	92,263	%TO 28.205 20.303		832,323	%TO 43.541 11.839
	Watch	3,987,155	377,252	%TO 80.035 0.265		3,987,020	%TO 53.493 0.000
4	Watch	9,986,630	2,003,412	%TO 1.114 0.845		9,986,630	%TO 52.689 9.820
4-	Watch	6,215,374	44,537	%TO 1.445 1.048		6,215,374	%TO 12.435 4.903
5+	Watch	16,372,675	5,729,273	%TO 1.673 1.035		16,372,675	%TO 53.907 2.820
5	Watch	9,607,173	1,380,766	%TO 2.387 1.596		9,607,173	%TO 54.266 7.881
5-	Watch	13,187,587	227,877	%TO 3.615 2.215		13,177,802	%TO 54.447 7.029
6+	Watch	10,203,856	1,398,210	%TO 4.843 3.173		10,203,856	%TO 54.573 7.200
6	Watch	13,530,906	1,786,345	%TO 6.872 3.867		13,530,906	%TO 55.136 0.001
6-	Watch	19,472,495	3,995,900	%5.142		17,629,425	%36.612
7+	Watch	6,814,659	2,072,199	%7.765		6,814,659	%8.566
7	Watch	40,174,586	10,258,393	%TO 16.684 8.013		40,174,586	%TO 23.833 10.000
7-	Watch	25,492,531	5,092,493	%TO 28.159 10.817		25,816,230	%TO 29.679 9.163
STAGE 3							
	Normal	1,240,040	259,997	%100.000		1,230,476	%TO 55.979 0.000
	Normal	7,488,004	4,425,400	%100.000	10	7,488,004	%TO 99.990 10.000
10	Normal	662,579	405,131	%100.000		659,415	%TO 99.990 0.000
	Watch	82,080	20,850	%100.000		78,514	%TO 40.800 0.000
10	Watch	117,854	26,379	%100.000		116,260	%TO 99.990 10.000
	Sub_Standard	2,448,336	1,020,588	%100.000		2,448,237	%TO 59.670 0.000
10	Sub_Standard	8,541,185	2,878,360	%100.000		8,541,061	%TO 99.990 0.767
	Doubtful	3,851,145	2,086,363	%100.000		3,754,780	%TO 100.000 0.000
10	Doubtful	3,111,573	1,630,364	%100.000		3,006,644	%TO 99.990 0.000
	Loss	19,543,589	14,165,630	%100.000		15,697,668	%TO 100.000 0.000
10	Loss	99,778,954	63,443,864	%100.000		75,670,599	%TO 99.990 0.000

(40) أ - مخاطر السوق

المخاطر السوقية عي عبارة عن الخسائر بالقيمة الناتجة عن التغير في اسعار السوق كالتغير في اسعار الفوائد، اسعار الصرف الاجنبي وأسعار الأدوات المالية وبالتالي تغير القيمة العادلة للتدفقات النقدية للادوات المالية داخل وخارج قائمة المركز المالي.

لدى البنك سياسات وإجراءات محددة يتم من خلالها التعرف، قياس، مراقبة والسيطرة على المخاطر السوقية ويتم مراجعتها ومراقبة تطبيقها دوريا، حيث تقوم لجنة السياسة الاستثمارية بدراستها وتوصي بها بعد أن تتأكد من توافقها مع تعليمات البنك المركزي الأردني ، تطبيقها ومن ثم يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

تحدد سياسة المخاطر المقبولة ضمن عمليات الخزينة وتتضمن سقوف تحكم المخاطر السوقية، حيث يتم الالتزام بها و التأكد من تطبيقها بشكل دوري ومستمر من خلال مراقبة تطبيقها من قبل دائرة ادارة المخاطر وتقديم التقارير الدورية المختلفة والتي تعرض بدورها على لجنة الاصول والخصوم وكذلك مجلس الادارة.

يحتفظ البنك بمحفظة أسهم وسندات لأغراض المتاجرة (Financial Assets Designated at Fair Value through Profit or Loss) ويستعمل لها اسلوب تحليل الحساسية ، حيث يتم قياس المخاطر حاليا من خلال الطريقة المعيارية (Standardised approach) لاحتساب الحد الادنى لرأس المال حسب توصيات لجنة بازل .

(40) ب - مخاطر أسعار الفائدة:

تنتج مخاطر اسعار الفائدة من احتمالية التغير في اسعار الفائدة وبالتالي التاثير على التدفقات النقدية او القيمة العادلة للاداة المالية.

يتعرض البنك لمخاطر اسعار الفائدة كنتيجة للفجوات الزمنية لاعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات، تتم مراقبة هذ الفجوات بشكل دوري من قبل لجنة الاصول والخصوم وتستخدم احيانا الاساليب المختلفة للتحوط للبقاء ضمن حدود مقبولة لفجوة مخاطر اسعار الفائدة.

تحليل الحساسية :

2022 للعام

العملـــــــة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطـة مئويـة)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكيـــــة
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	476,318	(738,330)
يورو	1	(68,258)	-
جنيه استرليني	1	(39,529)	-
ين ياباني	1	-	-
عملات اخرى	1	(14,708)	-

العملـــــــة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطـة مئويـة)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكيـــــة
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	(476,318)	765,181
يورو	1	68,258	-
جنيه استرليني	1	39,529	-
ين ياباني	1	-	-
عملات اخرى	1	14,708	-

2021 للعام

العملـــــــة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطـة مئويـة)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكيـــــة
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	260,356	(433,592)
يورو	1	(34,065)	-
جنيه استرليني	1	(68,015)	-
ين ياباني	1	-	-
عملات اخرى	1	(39,354)	-

العملـــــــة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطـة مئويـة)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكيـــــة
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	(260,356)	490,875
يورو	1	34,065	-
جنيه استرليني	1	68,015	-
ين ياباني	1	-	-
عملات اخرى	1	39,354	-

مخاطر العملات:

يظهر الجدول أدناه العملات التي يتعرض البنك لها وأثر تغير محتمل ومعقول على أسعارها مقابل الدينار على قائمة الدخل الموحد ويتم مراقبة مراكز العملات بشكل يومي والتأكد من بقائها ضمن السقوف المحددة وترفع التقارير بذلك إلى لجنة الأصول والإلتزامات وكذلك مجلس الإدارة.

2022 للعام

العملة	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
يورو	5	(1,121,926)	-
جنيه استرليني	5	276,115	-
ين ياباني	5	1,147,234	-
عملات اخرى	5	(346,411)	-

2021 للعام

العملة	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
يورو	5	(24,113)	-
جنيه استرليني	5	5,551	-
ين ياباني	5	384	-
عملات اخرى	5	(80,637)	-

مخاطر التغير بأسعار الأسهم :

وهو خطر إنخفاض القيمة العادلة للمحفظة الإستثمارية للأسهم بسبب التغير في قيمة مؤشرات الأسهم وتغير قيمة الأسهم منفردة.

2022 للعام

المؤشر	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
مؤشر سوق عمان	5	-	365,728
مؤشر سوق فلسطين	5	-	47,042
مؤشر سوق الكويت	5	-	-
NASDAQ – USA	5	-	-

2021 للعام

المؤشر	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
مؤشر سوق عمان	5	-	225,486
مؤشر سوق فلسطين	5	-	321,141
مؤشر سوق الكويت	5	-	65,825
NASDAQ – USA	5	-	-

فجوة إعادة تسعير الفائدة :

يتبّـع البنـك سياسـة التوافـق في مبالـغ الموجـودات والمطلوبـات وموائمـة الإسـتحقاقات لتقليـل الفجـوات مـن خـلال تقسـيم الموجـودات والمطلوبـات لفئـات الآجـال الزمنيـة المتعـددة أو إسـتحقاقات إعـادة مراجعـة أسـعار الفوائـد أيهمـا أقـل لتقليـل المخاطـر في أسـعار الفائـدة ودراسـة الفجـوات في أسـعار الفائـدة المرتبطـة بهـا و إسـتخدام سياسـات التحـوط بإسـتخدام الأدوات المتطـورة كالمشـتقات .

يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الإستحقاق أيهما أقرب.

إن حساسية أسعار الفوائد هي كما يلي:

31 كانون الاول 2022	فجوة إعادة تسعير الفائـدة						
	أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 اشهر	مـن 6 أشهر إلـى سنـــة	من سنـة الـى 3 سنوات	3 سنوات أو أكثر	عناصـــــر بدون فائدة	المجمـوع
الموجودات :	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	480,714,381	480,714,381
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	90,557,279	8,019,566	-	-	-	1,425	24,857,683	123,435,953
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي	693,411,228	243,967,557	202,411,902	455,900,867	173,541,985	128,476,225	24,930,673	1,922,640,437
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	20,958,094	20,958,094
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	559,015	-	-	10,866,088	6,705,928	4,447,479	72,406,082	94,984,593
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	45,000,026	59,953,151	69,564,068	117,340,523	161,440,932	164,689,901	-	617,988,602
ممتلكات ومعدات - بالصافي	-	-	-	-	-	-	36,013,560	36,013,560
موجودات غير ملموسة - بالصافي	-	-	-	-	-	-	7,239,008	7,239,008
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	56,299,061	56,299,061
حق إستخدام أصول مستأجرة	-	-	-	-	856,485	9,667,575	-	10,524,060
الموجودات الأخرى	9,793,728	5,320,510	6,486,080	8,980,878	5,846,096	10,440,476	129,273,850	176,141,619
إجمالي الموجودات	**839,321,276**	**317,260,784**	**278,462,050**	**593,088,356**	**348,391,426**	**317,723,081**	**852,692,393**	**3,546,939,367**
المطلوبات :								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	24,440,347	-	80,006,651	-	-	-	2,737,995	107,184,993
ودائع عملاء	962,971,103	360,207,718	183,535,253	274,830,793	658,309	-	636,469,782	2,418,672,958
تأمينات نقدية	32,445,925	19,526,021	11,917,127	26,151,228	669,943	-	27,216,328	117,926,572
أموال مقترضة	2,725,441	2,051,428	2,742,116	6,457,265	101,492,797	181,129,021	-	296,598,068
مخصصات متنوعة	12,151,336	-	-	-	-	-	2,303,637	14,454,973
اسناد قرض	-	-	-	11,000,000	-	-	-	11,000,000
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	18,784,419	18,784,419
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	7,460,503	7,460,503
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	-	-	-	-	601,806	10,131,876	-	10,733,682
مطلوبات أخرى	22,367,249	9,235,708	7,328,678	8,497,685	9,611,039	9,527,612	-	66,567,971
إجمالي المطلوبات	1,057,101,401	391,020,875	285,529,825	326,936,971	113,033,894	200,788,509	694,972,664	3,069,384,139
حقوق غير المسيطرين	-	-	-	-	-	-	1,721,520	1,721,520
فجوة اعادة تسعير الفائدة	**(217,780,125)**	**(73,760,091)**	**(7,067,775)**	**266,151,385**	**235,357,532**	**116,934,572**	**159,441,249**	**479,276,748**

31 كانون الاول 2021	فجوة إعادة تسعير الفائـدة						المجمـوع
	أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 اشهر	مـن 6 أشهر إلـى سنـــة	من سنـة الـى 3 سنوات	3 سنوات أو أكثر	عناصـــــر بدون فائدة
الموجودات :	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	317,205,145
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	79,075,364	8,617,241	-	-	-	-	142,138,455
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي	537,107,136	150,538,222	135,315,255	693,490,686	93,029,238	77,806,275	1,687,286,812
قرض مع حق إعادة الشراء بالقيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	10,000,000
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	4,133,548
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	9,349,892	20,310,670	74,979,107
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	35,509,983	31,618,060	74,603,783	265,301,785	87,535,694	494,569,305
ممتلكات ومعدات - بالصافي	-	-	-	-	-	-	33,850,914
موجودات غير ملموسة - بالصافي	-	-	-	-	-	-	5,664,986
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	43,487,269
حق إستخدام أصول مستأجرة	-	-	51,152	2,654,345	5,195,994	4,943,078	12,844,569
الموجودات الأخرى	9,337,559	5,188,228	5,941,335	8,978,396	5,163,242	9,183,200	178,976,591
إجمالي الموجودات	**625,520,059**	**199,853,674**	**172,925,802**	**779,727,210**	**378,040,151**	**199,778,917**	**3,005,136,701**
المطلوبات :							
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	82,524,929	-	58,635,107	23,434,008	-	-	166,945,457
ودائع عملاء	340,837,049	635,851,391	200,072,789	173,631,769	126,648	-	1,937,299,470
تأمينات نقدية	29,582,643	32,742,066	11,336,964	18,823,304	507,943	5,000	93,079,208
أموال مقترضة	40,740	303,858	30,445,675	6,005,946	70,664,986	131,654,431	239,115,636
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	12,478,231
اسناد قرض	-	-	-	-	11,000,000	-	11,000,000
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	9,745,645
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	4,642,969
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	-	-	49,592	2,654,345	5,195,994	4,630,572	12,530,503
مطلوبات أخرى	19,442,364	6,323,669	5,346,529	5,976,536	6,752,671	-	50,625,524
إجمالي المطلوبات	472,427,725	675,220,984	305,886,656	230,525,908	94,248,242	136,290,003	2,537,462,643
حقوق غير المسيطرين	-	-	-	-	-	-	277,710
فجوة اعادة تسعير الفائدة	**153,092,334**	**(475,367,310)**	**(132,960,854)**	**549,201,302**	**283,791,909**	**63,488,914**	**467,951,768**

التركز في مخاطر العملات الاجنبية

31 كانون الاول 2022	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	ين ياباني	أخرى	إجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الموجودات :						
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	56,309,217	6,930,381	912,605	-	979,301	65,131,504
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	88,062,088	10,403,925	16,766,337	1,388,868	717,685	117,338,904
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي	460,775,049	18,583,411	2,987,230	22,942,826	-	505,288,515
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل	-	-	1,469,194	-	-	1,469,194
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	54,480,602	55,185	-	-	-	54,535,787
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	152,296,674	-	-	-	-	152,296,674
معدات وممتلكات	938,688	-	-	-	-	938,688
موجودات غير ملموسة	2,264	-	-	-	-	2,264
موجودات أخرى	8,790,258	326,485	102,895	12,374	-	9,232,011
المجموع	**821,654,838**	**36,299,388**	**22,238,260**	**24,344,068**	**1,696,986**	**906,233,541**
المطلوبات :						
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	104,945,482	43,068	-	-	420,732	105,409,282
ودائع عملاء	475,325,806	55,365,948	16,530,822	1,396,973	7,178,645	555,798,195
تأمينات نقدية	28,193,955	2,612,739	165,803	2,413	992,862	31,967,772
أموال مقترضة	129,514,448	-	-	-	-	129,514,448
مخصص ضريبة الدخل	-	379,105	-	-	-	379,105
مطلوبات أخرى	6,710,450	325,253	19,330	-	32,959	7,087,991
إجمالي المطلوبات	**744,690,141**	**58,726,113**	**16,715,954**	**1,399,387**	**8,625,198**	**830,156,793**
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي الموحدة للسنة الحالية	76,964,697	(22,426,726)	5,522,306	22,944,682	(6,928,213)	76,076,747
إلتزمات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة للسنة الحالية	**192,123,910**	**10,749,982**	**105,167**	**62,148**	**3,203,063**	**206,244,269**

التركز في مخاطر العملات الاجنبية

31 كانون الاول 2021	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	ين ياباني	أخرى	إجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الموجودات :						
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	51,502,885	6,828,178	894,724	-	751,272	59,977,059
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	89,595,125	31,008,598	11,442,026	510,339	9,398,819	141,954,907
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي	403,691,381	2,019,391	2,101,207	-	-	407,811,979
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	53,701,490	46,498	-	-	1,186,038	54,934,026
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	109,302,397	-	-	-	3,603,561	112,905,958
معدات وممتلكات	931,005	-	-	-	-	931,005
موجودات غير ملموسة	6,766	-	-	-	-	6,766
موجودات أخرى	6,172,328	1,599,743	190,784	-	29,157	7,992,012
المجموع	**714,903,377**	**41,502,408**	**14,628,741**	**510,339**	**14,968,847**	**786,513,712**
المطلوبات :						
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	136,801,655	620,925	-	-	3,983,539	141,406,119
ودائع عملاء	400,152,568	40,167,751	14,251,493	502,663	11,980,534	467,055,009
تأمينات نقدية	27,083,512	380,008	255,765	-	1,025,294	28,744,579
أموال مقترضة	84,583,700					84,583,700
مخصص ضريبة الدخل	-	354,100	-	-	-	354,100
مطلوبات أخرى	5,992,872	431,694	10,460	-	3,162	6,438,188
إجمالي المطلوبات	**654,614,307**	**41,954,478**	**14,517,718**	**502,663**	**16,992,529**	**728,581,695**
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي الموحدة للسنة الحالية	60,289,070	(452,070)	111,023	7,676	(2,023,682)	57,932,017
إلتزمات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة للسنة الحالية	**122,692,333**	**10,478,123**	**180,195**	**-**	**3,337,531**	**136,688,182**

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير مخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي بتاريخ البيانات المالية :

تعرف مخاطر السيولة بأنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك بسبب عدم توفر التمويل اللازم لتمويل الزيادة بتوظيفاته أو لسداد التزاماته عند استحقاقها بالوقت والكلفة الملائمتين.(وتعتبر جزءا من إدارة الموجودات والمطلوبات ALM)

يلتزم البنك بنسب السيولة المحددة من قبل البنك المركزي الاردني وتراقب السيولة لدى البنك بشكل يومي.

تتم مراقبة السيولة أيضا من قبل لجنة إدارة الأصول والخصوم التي يرأسها المدير العام التنفيذي من خلال تقارير دورية.

31 كانون الاول 2022	أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	مـن 6 أشهر إلى سنـــة	من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	عناصـــر بدون استحقاق	المجمـوع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المطلوبات :								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	27,178,342	-	80,006,651	-	-	-	-	107,184,993
ودائع عملاء	893,281,202	360,207,718	183,535,253	274,830,793	658,309	-	706,159,683	2,418,672,958
تأمينات نقدية	59,662,254	19,526,021	11,917,127	26,151,228	669,942	-	-	117,926,572
أموال مقترضة	724,257	2,051,428	2,742,116	6,457,265	101,492,797	181,129,021	2,001,184	296,598,068
التزامات مقابل حق استخدام اصول مستاجرة	-	-	-	-	601,806	10,131,876	-	10,733,682
أسناد قرض	-	-	-	11,000,000	-	-	-	11,000,000
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	14,454,973	14,454,973
مخصص ضريبة الدخل	-	-	18,784,419	-	-	-	-	18,784,419
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	7,460,503	7,460,503
مطلوبات أخرى	22,367,249	9,235,708	7,328,678	8,497,685	9,611,039	9,527,612	-	66,567,971
المجموع	**1,003,213,304**	**391,020,875**	**304,314,244**	**326,936,971**	**113,033,893**	**200,788,509**	**730,076,343**	**3,069,384,139**
مجموع الموجودات	**925,947,166**	**132,419,301**	**273,900,238**	**288,228,491**	**560,738,018**	**1,043,516,499**	**322,189,655**	**3,546,939,367**

31 كانون الاول 2021	أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	عناصر بدون استحقاق	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المطلوبات :								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	84,876,342	44,455,105	14,180,000	23,434,010	-	-	-	166,945,457
ودائع عملاء	283,743,927	692,944,513	200,072,789	173,631,769	126,648	-	586,779,824	1,937,299,470
تأمينات نقدية	29,663,931	32,742,068	11,336,964	18,823,302	507,943	5,000	-	93,079,208
أموال مقترضة	40,740	303,858	30,445,675	6,005,946	70,664,986	131,654,431	-	239,115,636
التزامات مقابل حق استخدام اصول مستاجرة	-	-	49,592	2,654,345	5,195,994	4,630,572	-	12,530,503
أسناد قرض	-	-	-	-	11,000,000	-	-	11,000,000
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	12,478,231	12,478,231
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	9,745,645	9,745,645
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	4,642,969	4,642,969
مطلوبات أخرى	19,408,958	6,323,669	5,346,529	5,976,536	6,752,671	6,817,161	-	50,625,524
المجموع	**417,733,898**	**776,769,213**	**261,431,549**	**230,525,908**	**94,248,242**	**143,107,164**	**613,646,669**	**2,537,462,643**
مجموع الموجودات	**484,309,681**	**345,025,251**	**127,472,452**	**199,679,955**	**548,600,449**	**1,022,409,018**	**277,639,895**	**3,005,136,701**

ثانياً: بنود خارج المركز المالي (بالإجمالي):

31 كانون الاول 2022

	لغاية سنة	من سنة لغاية 5 سنوات	أكثر من (5) سنوات	المجمـوع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الإعتمادات والقبولات	112,265,698	16,554,713	87,665	128,908,076
السقوف غير المستغلة (مباشرة وغير مباشرة)	292,116,441	31,595,637	2,503,472	326,215,550
الكفالات	217,353,323	21,434,658	527	238,788,508
المجموع	**621,735,462**	**69,585,008**	**2,591,664**	**693,912,134**

31 كانون الاول 2021

	لغاية سنة	من سنة لغاية 5 سنوات	أكثر من (5) سنوات	المجمـوع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الإعتمادات والقبولات	75,318,898	-	-	75,318,898
السقوف غير المستغلة (مباشرة وغير مباشرة)	317,600,010	39,850,445	2,172,560	359,623,015
الكفالات	189,858,199	33,760,860	62,925	223,681,984
المجموع	**582,777,107**	**73,611,305**	**2,235,485**	**658,623,897**

(41) معلومات عن قطاعات اعمال البنك

أ - يتـم تنظيـم البنـك لأغـراض إداريـة مـن خـلال اربعـة قطاعـات أعمـال رئيسـية ويتـم قيـاس القطاعـات وفقـا للتقاريـر الـتي يتـم إسـتعمالها مـن قبـل المـدراء التنفيذيـين وصانعـو القـرار الرئيسـيون لـدى البنـك. كمـا يمتلـك البنـك شركتـين تابعتـين تختـص بخدمـات التأجـير التمويـلي وأعمـال الوسـاطة وتمتلـك شركـة الوسـاطة شركتـين تابعتـين تختـص بأعمـال الوسـاكة بالاضافـة الى شركـة تختـص بالاستشـارات الماليـة وإدارة الإصـدارات كمـا بتاريـخ القوائـم الماليـة الموحـدة:

- حسـابات الأفـراد: يشـمل متابعـة ودائـع العمـلاء الأفـراد ومنحهـم التسـهيلات الإئتمانيـة والبطاقـات الائتمانيـة وخدمـات أخـرى .
- حسـابات المؤسسـات: يشـمل متابعـة الودائـع والتسـهيلات الإئتمانيـة والخدمـات المصرفيـة الأخـرى الخاصـة بالعمـلاء مـن المؤسسات.
- الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك .
- الأخرى: يشمل هذا القطاع الأنشطة التي لا ينطبق عليها تعريف قطاعات البنك المذكورة أعلاه.
- خدمـات الوسـاطة الماليـة والإستشـارات الماليـة والإصـدارات: ممارسـة معظـم خدمـات الوسـاطة الماليـة وخدمـات الاستشـارات الماليـة و إدارة الإصـدارات.
- خدمات التأجير التمويلي: ممارسة خدمات التأجير التمويلي ومشاريع تطوير العقارات.

فيما يلي معلومات عن اعمال البنك موزعة حسب الأنشطة:

	الأفـــــراد	المؤسســـات	الخزينـــــة	الوساطة المالية	التأجير التمويلي	أخرى	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022							
إجمالي الدخل - قائمة (ب)	30,961,254	66,167,440	30,574,778	1,792,798	6,103,317	3,944,228	139,543,815
ينزل : خسائر ائتمانية متوقعة	10,420,410	22,452,346	(583,218)	138,085	566,618	-	32,994,241
نتائج أعمال القطاع	20,540,844	43,715,094	31,157,996	1,654,713	5,536,699	3,944,228	106,549,574
ينزل : مصاريف غير موزعة على القطاعات	-	-	-	1,532,247	1,205,116	76,925,897	79,663,260
الربح للسنة قبل الضريبة	20,540,844	43,715,094	31,157,996	122,466	4,331,583	(72,981,669)	26,886,314
يضاف: أرباح ناتجة أثر صفقة إستحواذ	-	-	-	458,225	-	-	458,225
ينزل : ضريبة الدخل للسنة	-	-	-	339,866	1,404,753	6,865,545	8,610,164
صافي الربح للسنة - قائمة (ب)	20,540,844	43,715,094	31,157,996	240,825	2,926,830	(79,847,214)	18,734,375
مصاريف رأسمالية						7,834,138	7,834,138
الإستهلاكات و الإطفاءات						4,793,384	4,793,384
موجودات القطاع	**533,378,985**	**1,415,046,687**	**1,339,710,575**	**30,634,123**	**86,289,260**	**141,879,737**	**3,546,939,367**
مطلوبات القطاع	**1,282,503,327**	**1,181,428,271**	**421,243,564**	**22,700,963**	**43,279,742**	**118,228,272**	**3,069,384,139**
31 كانون الأول 2021							
إجمالي الدخل - قائمة (ب)	17,780,856	55,178,429	32,855,834	74,369	5,999,269	-	111,888,757
ينزل : خسائر ائتمانية متوقعة	5,156,352	22,194,371	2,089,215	(5,564)	1,113,302	-	30,547,676
نتائج أعمال القطاع	12,624,504	32,984,058	30,766,619	79,933	4,885,967	-	81,341,081
ينزل : مصاريف غير موزعة على القطاعات	-	-	-	912,298	1,127,441	67,228,642	69,268,381
الربح للسنة قبل الضريبة	12,624,504	32,984,058	30,766,619	(832,365)	3,758,526	(67,228,642)	12,072,700
ينزل : ضريبة الدخل للسنة	-	-	-	83,299	1,475,812	2,808,752	4,367,863
صافي الربح للسنة - قائمة (ب)	12,624,504	32,984,058	30,766,619	(915,664)	2,282,714	(70,037,394)	7,704,837
مصاريف رأسمالية						10,326,927	10,326,927
الإستهلاكات و الإطفاءات						4,470,471	4,470,471
موجودات القطاع	**484,105,094**	**1,115,294,267**	**1,033,023,020**	**10,237,138**	**87,650,312**	**274,826,870**	**3,005,136,701**
مطلوبات القطاع	**1,176,552,454**	**878,673,588**	**410,704,062**	**7,612,057**	**40,057,332**	**63,920,482**	**2,577,519,975**

ب - معلومات التوزيع الجغرافي

فيما يلي توزيع إجمالي الدخل وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

	داخل المملكة		خارج المملكة		المجموع	
	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2022	2021	2022	2021	2022	2021
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الدخل - قائمة (ب)	128,541,324	102,732,664	11,002,491	9,156,093	139,543,815	111,888,757
المصروفات الرأسمالية	7,834,138	10,326,927	-	-	7,834,138	10,326,927

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2022	2021	2022	2021	2022	2021
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مجموع الموجودات	**3,121,021,730**	**2,578,368,766**	**425,917,637**	**426,767,935**	**3,546,939,367**	**3,005,136,701**

(42) إدارة رأس المال

أ - وصف لما يتم إعتباره كرأس مال

يصنف رأس المال إلى عدة تصنيفات كرأس مال مدفوع، رأسمال إقتصادي ورأس مال تنظيمي، ويعرف رأس المال التنظيمي حسب قانون البنوك إجمالي قيمة البنود التي يحددها البنك المركزي لأغراض رقابية تلبية لمتطلبات نسبة كفاية رأس المال المقررة بموجب تعليمات يصدرها البنك المركزي. ويتكون رأس المال التنظيمي من جزئين الأول يسمى رأس المال الأساسي (Tier 1) ويتكون من رأس المال المدفوع، الإحتياطيات المعلنة (تتضمن الإحتياطي القانوني، الإختياري، علاوة الإصدار وعلاوة إصدار أسهم الخزينة)، الأرباح المدورة بعد إستثناء أى مبالغ تخضع لأي قيود وحقوق غير المسيطرين ويطرح منها خسائر الفترة، تكلفة شراء أسهم الخزينة، المخصصات المؤجلة بموافقة البنك المركزي والشهرة . أما الجزء الثاني رأس المال الإضافي (Tier 2) فيتكون من فروقات ترجمة العملات الأجنبية، إحتياطي مخاطر مصرفية عامة، الأدوات ذات الصفات المشتركة بين رأس المال والدين، الديون المساندة و45% من إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر إذا كان موجباً و يطرح بالكامل إذا كان سالباً.

وهناك جزء ثالث (Tier 3) قد يتم اللجوء لتكوينه في حال إنخفضت نسبة كفاية رأس المال عن 12% نتيجة لتضمين مخاطر السوق لنسبة كفاية رأس المال. ويطرح الإستثمارات في بنوك وشركات مالية تابعة (إذا لم يتم دمج قوائمها المالية) وكذلك يطرح الإستثمارات في رؤوس أموال البنوك وشركات التأمين والشركات المالية الأخرى.

ب - متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال، وكيفية الإيفاء بهذه المتطلبات.

تتطلب تعليمات البنك المركزي أن لا يقل رأس المال المدفوع عن 100 مليون دينار، و أن لا تنخفض نسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات عن 6% ، أما رأس المال التنظيمي فتتطلب تعليمات البنك المركزي أن لا تنخفض نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر ومخاطر السوق (نسبة كفاية رأس المال) عن 14% ويراعي البنك الإلتزام بها.

يلتزم البنك بالمادة (62) من قانون البنوك بأنه على البنك أن يقتطع سنوياً لحساب الإحتياطي القانوني ما نسبته (10%) من أرباحه الصافية في المملكة وأن يستمر في الإقتطاع حتى يبلغ هذا الإحتياطي ما يعادل رأسمال البنك المكتتب به، ويقابل هذا الإقتطاع الإحتياطي الإجباري المنصوص عليه في قانون الشركات.

يلـتزم البنـك بالمـادة (41) مـن قانـون البنـوك والـتي تتطلـب أن يتـم التقيـد بالحـدود الـتي يقررهـا البنـك المركـزي والمتعلقـة بمـا يـلي:

1 - نسب المخاطر الخاصة بموجوداته وبالموجودات المرجحة بالمخاطر وكذلك بعناصر رأس المال وبالإحتياطيات وبالحسابات النظامية.

2 - نسبة إجمالي القروض إلى رأس المال التنظيمي المسموح للبنك منحها لمصلحة شخص وحلفائه أو لمصلحة ذوي الصلة.

3 - نسبة إجمالي القروض الممنوحة لأكبر عشرة أشخاص من عملاء البنك إلى المبلغ الإجمالي للقروض الممنوحة من البنك.

ج - كيفية تحقيق أهداف إدارة رأس المال.

يراعـي البنـك تـلاؤم حجـم رأس المـال مـع حجـم وطبيعـة وتعقيـد المخاطـر الـتي يتعـرض لهـا البنـك، وبمـا لا يتناقـض مـع التشريعـات والتعليمـات النافـذة وينعكـس ذلـك فـي خططـه الإسـتراتيجية وكذلـك موازناتـه التقديريـة السـنوية. ومـن أجـل مزيـد مـن التحفـظ تحوطـاً للظـروف المحيطـة والـدورات الإقتصاديـة فقـد قـرر مجلـس الإدارة ضمـن إسـتراتيجية البنـك أن لا تقـل نسـبة كفايـة رأس المـال عـن 14%.

يتـم أخـذ التاثـيرات لـدى الدخـول في الإسـتثمارات عـلى نسـبة كفايـة رأس المـال ويراقـب رأس المـال وكفايتـه بشـكل دوري حيـث يتـم إحتسـاب نسـبة كفايـة رأس المـال عـلى مسـتوى المجموعـة وكذلـك البنـك منفـرداً بشـكل ربـع سـنوي. وذلـك إضافـة إلى الرقابـة المسـتمرة لنسـب رأس المـال والـتي تراقـب بشـكل شـهري، منهـا نسـب الرفـع المـالي: حقـوق المسـاهمين للموجـودات، حقـوق المسـاهمين لودائـع العمـلاء، نسـبة النمـو الداخلي لـرأس المال، المخصصـات ورأس المـال الحـر، وبمـا يحقـق الرفـع المـالي (Financial Leverage) الملائـم وبالتـالي تحقيـق العائـد المسـتهدف عـلى حقـوق المسـاهمين وبحيـث لا يقـل عـن 10% حسـبما تنـص عليـه إسـتراتيجية البنـك.

لا يتـم توزيـع أي أربـاح عـلى المسـاهمين مـن عنـاصر رأس المـال التنظيمـي إذا كان مـن شـأن هـذا التوزيـع أن يـؤدي إلى عـدم التقيـد بالحـد الأدنى المطلـوب لـرأس المـال. يركـز البنـك عـلى النمـو الداخـلي لـرأس المـال (internal generation) ويمكـن اللجـوء إلى الإكتتـاب العـام لتلبيـة التوسـعات والخطـط المستقبليـة أو متطلبـات السـلطات الرقابيـة وفـق دراسـات محـددة.

كفاية رأس المال

قـام البنـك المركـزي الأردني بتاريـخ 31 تشريـن الثـاني 2016 بإصـدار تعليمـات كفايـة رأس المـال وفقـاً لمعيـار بـازل III وإلغـاء العمـل بتعليمـات كفايـة رأس المـال التنظيمـي وفقـاً لمعيـار بـازل II .

يقـوم البنـك بـإدارة رأس المـال بشـكل يضمـن إسـتمرارية عملياتهـا التشـغيلية وتحقيـق أعـلى عائـد ممكـن عـلى حقـوق الملكيـة ، ويتكـون رأس المـال كمـا عرفتـه إتفاقيـة بـازل III كمـا هـو مبـين في الجـدول التـالي:

	31 كانون الأول	
	2022	2021
	ألف دينار	ألف دينار
إجمالي رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية (CET 1)	463,834	456,896
التعديلات الرقابية (الطروحات من رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية)	(67,779)	(55,513)
الشريحة الثانية من رأس المال	27,064	27,809
رأس المال التنظيمي	**423,119**	**429,192**
الموجودات المرجحة بالمخاطر	**2,490,970**	**2,266,033**
نسبة كفاية رأس مال حملة الأسهم العادية (CET 1)	%15.90	%17.71
نسبة كفاية رأس مال الشريحة الأولى	%15.90	%17.71
نسبة كفاية رأس المال التنظيمي	%16.99	%18.94

* تم إحتساب رأس المال الأساسي بعد طرح إستثمارات في بنوك وشركة مالية تابعة.

	31 كانون الأول	
	2022	2021
نسبة تغطية السيولة (LCR):		
إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة	1,045,366	775,920
إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة بعد الاقتطاع وطرح تعديلات الحد الأقصى	1,045,366	775,920
صافي التدفقات النقدية الخارجة	453,200	380,591
نسبة تغطية السيولة	%230.70	%203.90
نسبة تغطية السيولة حسب متوسط نهاية كل شهر	%199.24	%165.30

(43) تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقا للفترة المتوقعة لإستردادها او تسويتها:

31 كانون الأول 2022	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات:	دينـــار	دينـــار	دينـــار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	480,714,381	-	480,714,381
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	123,435,953	-	123,435,953
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي	682,482,218	1,240,158,219	1,922,640,437
موجودات مالية من خلال الدخل	-	20,958,094	20,958,094
موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر	11,425,103	83,559,489	94,984,592
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	291,857,769	326,130,833	617,988,602
ممتلكات و معدات بالصافي	-	36,013,560	36,013,560
موجودات غير ملموسة بالصافي	-	7,239,008	7,239,008
حق إستخدام أصول مستأجرة	-	10,524,060	10,524,060
موجودات ضريبية مؤجلة	-	56,299,061	56,299,061
موجودات أخرى	30,581,196	145,560,423	176,141,619
مجموع الموجودات	**1,620,496,620**	**1,926,442,747**	**3,546,939,367**
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	107,184,993	-	107,184,993
ودائع عملاء	1,711,854,966	706,817,992	2,418,672,958
تأمينات نقدية	117,256,630	669,942	117,926,572
أموال مقترضة	11,975,066	284,623,002	296,598,068
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	-	10,733,682	10,733,682
أسناد قرض	11,000,000	-	11,000,000
مخصصات متنوعة	-	14,454,973	14,454,973
مخصص ضريبة الدخل	18,784,419	-	18,784,419
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	7,460,503	7,460,503
مطلوبات أخرى	47,429,320	19,138,651	66,567,971
مجموع المطلوبات	**2,025,485,394**	**1,043,898,745**	**3,069,384,139**
الصافي الموجودات	**(404,988,774)**	**882,544,002**	**477,555,228**

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقا للفترة المتوقعة لاستردادها او تسويتها:

31 كانون الأول 2021	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات:	دينـــار	دينـــار	دينـــار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	317,205,145	-	317,205,145
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	142,138,455	-	142,138,455
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي	529,309,999	1,157,976,813	1,687,286,812
قرض مع حق إعادة الشراء بالقيمة العادلة	10,000,000	-	10,000,000
موجودات مالية من خلال الدخل	-	4,133,548	4,133,548
موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر	-	74,979,107	74,979,107
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	141,731,825	352,837,480	494,569,305
ممتلكات و معدات بالصافي	-	33,850,914	33,850,914
موجودات غير ملموسة بالصافي	-	5,664,986	5,664,986
حق إستخدام أصول مستأجرة	2,705,497	10,139,072	12,844,569
موجودات ضريبية مؤجلة	-	43,487,269	43,487,269
موجودات أخرى	29,445,518	149,531,073	178,976,591
مجموع الموجودات	**1,172,536,440**	**1,832,600,261**	**3,005,136,701**
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	166,945,457	-	166,945,457
ودائع عملاء	1,937,172,822	126,648	1,937,299,470
تأمينات نقدية	92,566,265	512,943	93,079,208
أموال مقترضة	36,796,219	202,319,417	239,115,636
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	2,703,937	9,826,566	12,530,503
أسناد قرض	-	11,000,000	11,000,000
مخصصات متنوعة	-	12,478,231	12,478,231
مخصص ضريبة الدخل	9,745,645	-	9,745,645
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	4,602,684	4,602,684
مطلوبات أخرى	37,089,098	13,576,711	50,665,809
مجموع المطلوبات	**2,277,876,482**	**259,586,161**	**2,537,462,643**
الصافي الموجودات	**(1,105,340,042)**	**1,573,014,100**	**467,674,058**

(44) مستويات القيمة العادلة

أ - القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

إن بعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية ، والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة).

	القيمة العادلة		مستوى القيمة العادلة	طريقة التقييم والمدخلات المستخدمة	مدخلات هامة غير ملموسة	العلاقة بين المدخلات الهامة غير الملموسة والقيمة العادلة
	31 كانون الاول 2022	31 كانون الاول 2021				
الموجودات المالية / المطلوبات المالية	دينـــــار	دينـــــار				
موجودات مالية بالقيمة العادلة						
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	20,958,094	4,133,548	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر						
أسهم متوفر لها أسعار سوقية	22,156,014	19,114,012	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
أسهم غير متوفر لها أسعار سوقية	50,250,068	26,204,532	المستوى الثاني	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية ومقارنتها بالقيمة السوقية لاداة مالية مشابهة	لا ينطبق	لا ينطبق
سندات مالية مدرجة في أسواق نشطة	22,578,510	24,660,562	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
سندات مالية غير مدرجة في أسواق نشطة	-	5,000,000	المستوى الثاني	مقارنتها بالقيمة السوقية لاداة مالية مشابهة	لا ينطبق	لا ينطبق
إجمالي الموجودات مالية بالقيمة العادلة	**115,942,686**	**79,112,655**				

لم تكن هنالك أي تحويلات بين المستوى الاول والمستوى الثاني خلال العام 2022 و2021.

ب - القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك غير محددة القيمة العادلة بشكل مستمر:

بإستثناء ما يرد في الجدول أدناه إننا نعتقد أن القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية للبنك تقارب قيمتها العادلة وذلك لأن إدارة البنك تعتقد أن القيمة الدفترية للبنود المبينة أدناه تعادل القيمة العادلة لها تقريباً وذلك يعود أما لإستحقاقها قصير الأجل أو أن أسعار الفائدة لها يعاد تسعيرها خلال العام.

	31 كانون الأول 2022		31 كانون الأول 2021		مستوى القيمة العادلة
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	
موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	419,143,482	419,442,177	255,409,613	255,434,435	المستوى الثاني
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية بالصافي	123,435,953	124,661,598	142,138,455	142,138,455	المستوى الثاني
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي	1,922,640,437	1,949,149,533	1,687,286,812	1,689,123,101	المستوى الثاني
موجودات مالية بالتكلفة المطفاة بالصافي	617,988,602	626,506,517	494,569,305	501,632,385	المستوى الأول والثاني
مجموع موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة	**3,083,208,474**	**3,119,759,825**	**2,579,404,185**	**2,588,328,376**	
مطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة					
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	107,184,993	108,467,136	166,945,457	167,156,130	المستوى الثاني
ودائع عملاء	2,418,672,958	2,432,062,271	1,937,299,470	1,944,390,858	المستوى الثاني
تامينات نقدية	117,926,572	118,990,238	93,079,208	93,896,983	المستوى الثاني
أموال مقترضة	296,598,068	298,120,341	239,115,636	240,350,421	المستوى الثاني
مجموع المطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة	**2,940,382,591**	**2,957,639,986**	**2,436,439,771**	**2,445,794,392**	

للبنود المبينة أعلاه قد تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني والثالث وفقاً لنماذج تسعير متفق عليها و التي تعكس مخاطر الإئتمان لدى الأطراف التي يتم التعامل معها .

(45) إرتباطات وإلتزامات محتملة (خارج قائمة المركز المالي)

أ - إرتباطات والتزامات ائتمانية :

	31 كانون الأول	
	2022	2021
	دينـــــار	دينـــــار
أ. الإعتمادات والكفالات والقبولات		
إعتمادات	81,917,466	44,478,714
كفالات		
دفع	136,423,673	136,955,343
حسن تنفيذ	84,113,135	62,481,131
أخرى	18,251,700	24,245,510
قبولات	46,990,610	30,840,184
المجموع	**367,696,584**	**299,000,882**

ب. السقوف غير المستغلة

	31 كانون الأول	
	2022	2021
	دينـــــار	دينـــــار
سقوف تسهيلات إئتمانية مباشرة غير مستغلة		
سقوف تسهيلات إئتمانية غير مباشرة غير مستغلة	89,256,361	94,380,728
المجموع	**326,215,550**	**359,623,015**
مجموع التسهيلات غير المباشرة	**693,912,133**	**658,623,897**

ج. الخسائر الائتمانية المتوقعة

	31 كانون الأول	
	2022	2021
	دينـــــار	دينـــــار
إعتمادات		
كفالات	6,229,424	2,317,704
قبولات	310,628	324,060
سقوف تسهيلات إئتمانية مباشرة غير مستغلة	1,864,923	1,903,105
سقوف تسهيلات إئتمانية غير مباشرة غير مستغلة	893,810	721,089
مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة	**9,680,098**	**5,576,858**
صافي التسهيلات غير المباشرة	**684,232,035**	**653,047,039**

د - إلتزامات تعاقدية (المصاريف الرأسمالية):

	31 كانون الأول	
	2022	2021
	دينـــــار	دينـــــار
عقود شراء ممتلكات ومعدات		
عقود مشاريع إنشائية	1,398,790	2,966,582
عقود مشتريات أخرى	3,235,912	5,275,606
المجموع	**7,834,138**	**10,326,927**

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد التسهيلات الائتمانية غير المباشرة بشكل تجميعي خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

البيان	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022						
الرصيد في بداية السنة	652,908,147	-	4,633,119	-	1,082,631	658,623,897
التسهيلات الجديدة خلال السنة	224,806,691	-	4,910,426	-	25,411	229,742,528
التسهيلات المسددة خلال السنة	(191,950,523)	-	(2,281,955)	-	(221,814)	(194,454,292)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	700,873	-	(484,262)	-	(216,611)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(2,943,040)	-	3,065,560	-	(122,520)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(763,080)	-	(409,788)	-	1,172,868	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**682,759,068**	**-**	**9,433,100**	**-**	**1,719,965**	**693,912,133**
31 كانون الأول 2021						
الرصيد في بداية السنة	590,673,165	-	12,441,568	-	2,548,573	605,663,306
التسهيلات الجديدة خلال السنة	220,298,845	-	510,611	-	28,917	220,838,373
التسهيلات المسددة خلال السنة	(161,026,186)	-	(5,060,758)	-	(727,337)	(166,814,281)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	3,896,794	-	(3,852,267)	-	(44,527)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(738,192)	-	913,042	-	(174,850)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(196,278)	-	(319,076)	-	515,354	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	(1,063,500)	(1,063,500)
الرصيد في نهاية السنة	**652,908,147**	**-**	**4,633,119**	**-**	**1,082,631**	**658,623,897**

البيـــــــــــــــــــان	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
31 كانون الأول 2022						
الرصيد في بداية السنة	4,683,663	-	230,553	-	662,642	5,576,858
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	4,055,762	-	1,232,461	-	939,685	6,227,908
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(1,854,836)	-	(214,449)	-	(55,382)	(2,124,667)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	113,869	-	(35,658)	-	(78,210)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(56,922)	-	141,762	-	(84,841)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(2,486)	-	(23,319)	-	25,805	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**6,939,050**	**-**	**1,331,349**	**-**	**1,409,699**	**9,680,098**
31 كانون الأول 2021						
الرصيد في بداية السنة	4,265,557	-	592,111	-	2,031,629	6,889,297
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	2,420,692	-	99,046	-	200,459	2,720,198
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(2,063,102)	-	(447,796)	-	(458,239)	(2,969,137)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	74,550	-	(50,228)	-	(24,321)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(10,839)	-	104,535	-	(93,696)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(3,195)	-	(67,114)	-	70,310	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	(1,063,500)	(1,063,500)
الرصيد في نهاية السنة	**4,683,663**	**-**	**230,553**	**-**	**662,642**	**5,576,858**

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي الإعتمادات المستندية حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2022 و 2021 :

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
من (1) الى (5)	79,276,258	-	-	79,276,258
من (6) الى (7)	2,641,208	-	-	2,641,208
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**81,917,466**	**-**	**-**	**81,917,466**
31 كانون الأول 2021				
من (1) الى (5)	38,383,855	-	-	38,383,855
من (6) الى (7)	6,094,859	-	-	6,094,859
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**44,478,714**	**-**	**-**	**44,478,714**

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد الإعتمادات المستندية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

البيـــــــــــــــــان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	44,478,714	-	-	44,478,714
التسهيلات الجديدة خلال السنة	54,093,527	-	-	54,093,527
التسهيلات المسددة خلال السنة	(16,654,774)	-	-	(16,654,775)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**81,917,467**	**-**	**-**	**81,917,466**
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	38,036,242	242,797	-	38,279,039
التسهيلات الجديدة خلال السنة	25,423,164		-	25,423,164
التسهيلات المسددة خلال السنة	(18,980,692)	(242,797)	-	(19,223,489)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**44,478,714**	**-**	**-**	**44,478,714**

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للإعتمادات المستندية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

البيان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	310,899	-	-	310,899
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	282,253	-	-	282,253
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(211,839)	-	-	(211,839)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**381,313**	**-**	**-**	**381,313**
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	176,100	136	-	176,236
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	270,388	-	-	270,388
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(135,589)	(136)	-	(135,724)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**310,899**	**-**	**-**	**310,899**

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي الكفالات حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
من (1) الى (5)	184,600,412	3,286,835	-	187,887,247
من (6) الى (7)	46,010,802	3,364,643	-	49,375,445
من (8) الى (10)	-	-	1,525,816	1,525,816
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**230,611,214**	**6,651,478**	**1,525,816**	**238,788,508**
31 كانون الأول 2021				
من (1) الى (5)	174,458,789	127,488	-	174,586,277
من (6) الى (7)	44,808,599	3,442,100	-	48,250,698
من (8) الى (10)	-	-	845,008	845,008
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**219,267,388**	**3,569,588**	**845,008**	**223,681,984**

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد الكفالات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

البيـــــــــــــــــان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	219,267,388	3,569,587	845,008	223,681,983
التسهيلات الجديدة خلال السنة	55,090,689	3,083,445	-	58,174,134
التسهيلات المسددة خلال السنة	(41,286,069)	(1,693,533)	(88,009)	(43,067,611)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	395,673	(242,573)	(153,100)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(2,153,681)	2,274,701	(121,020)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(702,786)	(340,150)	1,042,936	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**230,611,214**	**6,651,478**	**1,525,816**	**238,788,507**
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	223,521,546	6,323,477	2,020,162	231,865,185
التسهيلات الجديدة خلال السنة	31,794,493	27,136	-	31,821,629
التسهيلات المسددة خلال السنة	(38,218,696)	(328,921)	(393,714)	(38,941,330)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	2,480,742	(2,480,742)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(233,197)	252,347	(19,150)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(77,500)	(223,710)	301,210	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	(1,063,500)	(1,063,500)
الرصيد في نهاية السنة	**219,267,388**	**3,569,587**	**845,008**	**223,681,984**

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للكفالات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

البيان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	1,655,495	135,150	527,059	2,317,704
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	2,525,262	1,099,419	859,850	4,484,531
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(364,665)	(181,287)	(26,860)	(572,812)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	49,038	(1,376)	(47,662)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(49,901)	133,902	(84,001)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(2,063)	(21,537)	23,600	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**3,813,167**	**1,164,271**	**1,251,985**	**6,229,424**
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	1,481,351	180,758	1,749,925	3,412,034
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	608,621	48,985	130,548	788,154
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(438,625)	(85,675)	(294,684)	(818,984)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	5,300	(5,300)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(915)	4,881	(3,966)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(237)	(8,499)	8,736	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	(1,063,500)	(1,063,500)
الرصيد في نهاية السنة	**1,655,495**	**135,150**	**527,059**	**2,317,704**

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي القبولات حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
من (1) الى (5)	30,977,282	-	-	30,977,282
من (6) الى (7)	15,669,252	344,076	-	16,013,328
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**46,646,534**	**344,076**	**-**	**46,990,610**
31 كانون الأول 2021				
من (1) الى (5)	19,159,405	-	-	19,159,405
من (6) الى (7)	11,514,269	166,511	-	11,680,780
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**30,673,673**	**166,511**	**-**	**30,840,184**

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد القبولات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و2021:

البيـــــــــــــــــــــان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	30,673,673	166,511	-	30,840,184
التسهيلات الجديدة خلال السنة	28,174,293	177,565	-	28,351,858
التسهيلات المسددة خلال السنة	(12,201,433)	-	-	(12,201,433)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**46,646,534**	**344,076**	**-**	**46,990,610**
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	15,866,108	51,006	-	15,917,115
التسهيلات الجديدة خلال السنة	22,265,950	166,511	-	22,432,461
التسهيلات المسددة خلال السنة	(7,509,392)	-	-	(7,509,392)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	51,006	(51,006)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**30,673,673**	**166,511**	**-**	**30,840,184**

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للقبولات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

البيان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	323,892	168	-	324,059
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	260,683	12,276	-	272,959
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(286,391)	-	-	(286,391)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**298,184**	**12,444**	**-**	**310,628**
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	100,957	582	-	101,539
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	290,520	168	-	290,688
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(68,167)	-	-	(68,167)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	582	(582)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**323,892**	**168**	**-**	**324,060**

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي السقوف الغير مستغلة للتسهيلات المباشرة حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
من (1) الى (5)	172,105,946	93,321	-	172,199,267
من (6) الى (7)	15,419,050	938,373	-	16,357,424
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	47,867,198	341,151	194,149	48,402,498
المجموع	**235,392,194**	**1,372,845**	**194,149**	**236,959,189**
31 كانون الأول 2021				
من (1) الى (5)	188,084,989	258,653	-	188,343,642
من (6) الى (7)	27,087,048	84,730	-	27,171,777
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	48,935,608	553,637	237,622	49,726,867
المجموع	**264,107,645**	**897,020**	**237,622**	**265,242,287**

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي السقوف الغير مستغلة للتسهيلات المباشرة حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

البيـــــــــــــــــان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	264,107,645	897,020	237,622	265,242,287
التسهيلات الجديدة خلال السنة	69,590,237	680,195	25,411	70,295,843
التسهيلات المسددة خلال السنة	(97,856,715)	(588,422)	(133,805)	(98,578,941)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	305,200	(241,689)	(63,511)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(693,880)	695,380	(1,500)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(60,293)	(69,638)	129,931	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**235,392,194**	**1,372,846**	**194,149**	**236,959,189**

البيـــــــــــــــــــان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	203,048,499	2,983,658	528,411	206,560,567
التسهيلات الجديدة خلال السنة	124,664,143	316,964	28,917	125,010,024
التسهيلات المسددة خلال السنة	(64,139,980)	(1,854,702)	(333,623)	(66,328,305)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,158,755	(1,114,228)	(44,527)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(504,995)	660,694	(155,700)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(118,778)	(95,366)	214,144	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**264,107,645**	**897,020**	**237,622**	**265,242,287**

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للسقوف الغير مستغلة للتسهيلات المباشرة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

البيـــــــــــــــــــان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	1,672,287	95,235	135,583	1,903,105
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	654,505	79,018	79,834	813,357
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(789,856)	(33,163)	(28,522)	(851,540)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	64,831	(34,283)	(30,548)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(6,538)	7,377	(840)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(423)	(1,783)	2,205	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة		-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**1,594,807**	**112,402**	**157,714**	**1,864,923**
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	1,695,606	194,132	281,704	2,171,442
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	963,578	49,893	69,912	1,083,383
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(1,039,437)	(148,728)	(163,555)	(1,351,720)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	65,422	(41,101)	(24,321)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(9,925)	99,655	(89,730)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(2,959)	(58,615)	61,574	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**1,672,287**	**95,235**	**135,583**	**1,903,105**

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي السقوف الغير مستغلة للتسهيلات غير المباشرة حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
من (1) الى (5)	76,236,558	1,010,000	-	77,246,558
من (6) الى (7)	11,955,103	54,700	-	12,009,803
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**88,191,661**	**1,064,700**	**-**	**89,256,361**
31 كانون الأول 2021				
من (1) الى (5)	78,539,659	-	-	78,539,659
من (6) الى (7)	15,841,069	-	-	15,841,069
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**94,380,728**	**-**	**-**	**94,380,728**

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد السقوف الغير مستغلة للتسهيلات غير المباشرة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

البيـــــــــــــــــان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	94,380,728	-	-	94,380,728
التسهيلات الجديدة خلال السنة	17,857,944	969,221	-	18,827,165
التسهيلات المسددة خلال السنة	(23,951,533)	-	-	(23,951,533)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(95,479)	95,479	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**88,191,661**	**1,064,700**	**-**	**89,256,361**
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	110,200,770	2,840,629	-	113,041,399
التسهيلات الجديدة خلال السنة	16,151,095	-	-	16,151,095
التسهيلات المسددة خلال السنة	(32,177,426)	(2,634,339)	-	(34,811,765)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	206,290	(206,290)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**94,380,728**	**-**	**-**	**94,380,728**

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للسقوف الغير مستغلة للتسهيلات غير المباشرة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021:

البيان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	721,089	-	-	721,089
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	333,059	41,748	-	374,807
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(202,086)	-	-	(202,086)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(483)	483	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**851,579**	**42,231**	**-**	**893,810**
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	811,543	216,503	-	1,028,046
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	287,586	-	-	287,586
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(381,284)	(213,258)	-	(594,542)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	3,245	(3,245)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**721,089**	**-**	**-**	**721,089**

(46) القضايا المقامة على البنك

بلغت قيمة القضايا المقامة على البنك والشركة التابعة 7,668,679 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 مقابل 10,364,879 دينار كما في 31 كانون الأول 2021، وبرأي الأدارة والمستشار القانوني للبنك فانه لن يترتب على البنك إلتزامات تفوق المخصص المأخوذ لها والبالغ 2,303,637 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 مقابل 1,708,525 دينار كما في 31 كانون الأول 2021.

(47) الاستحواذ على شركات تابعة

تم خلال العام 2022 الاستحواذ على شركتي وساطة مالية من قبل الشركة المتحدة للاستثمارات المالية وكما يلي:

أ - الموارد للوساطة المالية

قامت الشركة بالأول من حزيران 2022 بشراء كامل أسهم شركة الموارد للوساطة المالية بقيمة 4,798,992 دينار من البنك الاستثماري. فيما يلي ملخص للقوائم المالية للشركة التابعة:

	31 كانون الأول	
	2022	2021
	دينار	دينار
مجموع الموجودات	9,495,658	14,263,621
صافي حقوق الملكية	5,196,523	13,318,876
مجموع المطلوبات	4,299,136	944,745
(الخسارة) الربح الشامل للسنة	**(312,318)**	**638,738**

دراسة توزيع سعر الشراء:

تم عمل دراسة توزيع سعر الشراء من خلال مؤسسة مستقلة وتبين بأن سعر الشراء مقارب للقيمة العادلة للشركة.

ب- العربية للإستثمارات المالية

تم بتاريخ 2022/12/20 الاستحواذ من قبل الشركة المتحدة للإستثمارات المالية على الشركة العربية للإستثمارات المالية، بحيث قامت الشركة المتحدة للإستثمارات المالية بتملك كامل حصص المكونة لرأس مال الشركة العربية للإستثمارات المالية والبالغة (4,800,000) حصة/ دينار أردني مقابل سعر تملك إجمالي مقداره (7,700,000) دينار أردني بموجب أحكام المادة 222/ب من قانون الشركات.

	31 كانون الأول	
	2022	2021
	دينار	دينار
مجموع الموجودات	**10,060,958**	**6,925,073**
صافي حقوق الملكية	8,158,226	5,915,467
مجموع المطلوبات	1,902,732	1,009,606
الربح الشامل للسنة	**1,263,611**	**53,061**

دراسة توزيع سعر الشراء:

تم عمل دراسة توزيع سعر الشراء من خلال مؤسسة مستقلة وتحقيق أرباح من الإستحواذ على الشركة العربية للإستثمارات المالية بقيمة 458,225 دينار ناتجة بشكل رئيسي من الذمم النقدية والهامش وتم قيدها في قائمة الدخل للسنة .

فيما يلي مقارنة للقيمة العادلة لصافي موجودات الشركة مع سعر الشراء المدفوع:

	2022
	دينار
صافي القيمة الدفترية لموجودات الشركة	6,900,170
مخصصات الذمم المدينة وحسابات تمويل الهامش انتفت الحاجة لديها	1,557,451
مخصصات إضافية لقاء تدني القيمة العادلة لقطع الأراضي	(299,396)
القيمة العادلة لصافي موجودات الشركة	8,158,225
سعر الشراء المدفوع مقابل الاستحواذ	7,700,000
أرباح عملية الاستحواذ	**458,225**

(48) الأحداث اللاحقة الجوهرية

أ - الإستحواذ على حصة مؤثرة في مصرف بغداد (العراق)

قرر مجلس ادارة البنك في إجتماعه المنعقد بتاريخ 26 حزيران 2022 السير بإجراءات شراء 51.79% من أسهم رأسمال مصرف بغداد علماً بأنه قد تم الحصول على موافقة البنك المركزي الأردني والبنك المركزي العراقي على شراء الحصة، ومن المتوقع تنفيذ عملية الشراء خلال فترة قصيرة. إن مصرف بغداد من أكبر المصارف التجارية الخاصة في العراق وهو شركة مساهمة خاصة عراقية تم تأسيسها في العام 1992 ومركزه الرئيسي بغداد ويبلغ رأسماله الحالي 250 مليار دينار عراقي ويقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه الرئيسي وفروعه المنتشرة داخل العراق وعددها 33 فرعا بالاضافة الى فرعه في الجمهورية اللبنانية.

هذا ويعتزم البنك الأردني الكويتي – وبعد الحصول على الموافقات الرقابية – إصدار سندات رأس المال الشق الأول (رأس المال الإضافي) بحد أقصى 85 مليون دينار أردني أو ما يعادلها بالدولار الأمريكي، علما بأنه سيتم تصنيف تلك السندات ضمن رأس المال الإضافي AT1. وتأتي هذه الخطوة، تنفيذا لإستراتيجية إدارة البنك بتعزيز الأداء والمركز المالي، بالإضافة الى التوسع إقليميا على نحو سيساهم بتنويع مصادر إيرادات البنك.

ب- الإستحواذ على حصة مؤثرة في شركة بي إتش إم

قرر مجلس إدارة البنك في جلسته المنعقدة بتاريخ 21 كانون الأول 2022 الموافقة على السير بإجراءات الاستحواذ على ما نسبته 76.972% من رأس مال شركة بي إتش إم كابيتال.

علما بأن شركة بي إتش إم كابيتال هي شركة مساهمة خاصة مدرجة بسوق دبي المالي، وتخضع لرقابة هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات المتحدة ، وتحتل الشركة منذ تأسيسها عام 2006 أعلى المراتب ما بين الشركات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتتواجد الشركة في إمارة دبي (المقر الرئيسي) بالإضافة الى فروعها في أبو ظبي، الشارقة، رأس الخيمة والعين، هذا ويأتي قرار الشراء تعزيزاً لاستراتيجية البنك في التوسع، وتعزيز حصته السوقية، وتنويع مصادر دخله، علماً بأنه تم الحصول على موافقة البنك المركزي الأردني حول عملية الشراء خلال العام 2023.

ج - تسجيل أسناد قرض بقيمة 50 مليون دولار (Green Bonds)

بالإشارة الى قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية رقم 2023/30 في جلسته المنعقدة بتاريخ أول شباط 2023، تم الموافقة على تسجيل أسناد قرض بقيمة اسمية اجمالية 50 مليون دولار أمريكي لمدة 5 سنوات وذلك عن طريق العرض غير العام، وتخصيصها لصالح مؤسسة التمويل الدولية (International Financial Corporation – IFC) وتهدف تلك السندات الى التمويل الأخضر (Green Bonds).

بيانات الإفصاح

بيانات الإفصاح المطلوبة بموجب المادة 4 من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الصادرة عن هيئة الأوراق المالية عن السنة المالية المنتهية في 2022/12/31

المادة

4أ كلمة رئيس مجلس الإدارة: وردت ضمن التقرير

4ب/1 وصف الأنشطة الرئيسية: ورد ضمن التقرير

يمارس البنك أعماله من خلال مكاتبه في الإدارة العامة الكائنة بمنطقة العبدلي – عمان و 65 فرعاً منتشرة في مختلف مناطق المملكة بالإضافة إلى فرع في قبرص. وقد بلغ حجم الإستثمار الرأسمالي (والمتمثل بمجموع الإنفاق خلال العام على مشتريات الموجودات اللازمة لإدامة الأعمال بالإضافة إلى تطوير الخدمات المقدمة للعملاء وأتمتة عمليات البنك) 7.8 مليون دينار كما في نهاية عام 2022. وفيما يلي التوزيع الجغرافي لأماكن فروع البنك وعدد الموظفين في كل منها:

الموقع	العدد	الموقع	العدد	الموقع	العدد	الموقع	العدد
الإدارة العامة	837	فرع الشميساني	14	فرع جامعة البتراء	6	فرع شارع الملك حسين بن طلال / الزرقاء	7
الفرع الجوال	4	فرع الصويفية	12	فرع جامعة اليرموك	10	فرع شارع الملك عبدالله الثاني /اربد	10
الفرع الرئيسي	23	فرع باب المدينة	5	فرع جامعة عمان الأهلية	8	فرع شارع مكة	12
فرع إبن خلدون	7	فرع العبدلي مول	9	فرع جبل الحسين	12	فرع صويلح الجنوبي	9
فرع أبو حسان مول	9	فرع العقبة	11	فرع جبل عمان	11	فرع طبربور	9
فرع أبو علندا	3	فرع الكرك	9	فرع جرش	10	فرع عبدون	12
فرع أبو نصير	9	فرع المدينة الرياضية	10	فرع حي نزال	7	فرع عمرة	10
فرع إربد	20	فرع المركز التجاري	10	فرع خلدا	8	فرع مادبا	10
فرع البقعة	11	فرع المفرق	9	فرع دابوق	11	فرع ماركا	11
فرع الجبيهة	13	فرع المقابلين	10	فرع دير غبار	6	فرع مرج الحمام	9
فرع الحصن	7	فرع المنطقة الحرة	9	فرع زهران	4	فرع مركز الملك عبدالله	5
فرع الرابية	8	فرع الهاشمي الشمالي	9	فرع زين	8	فرع مكة مول	11
فرع الرصيفة	9	فرع الوحدات	10	فرع سمارة مول	6	فرع وادي السير	12
فرع الرونق	8	فرع اليرموك	11	فرع سوق الخضار المركزي	11	فرع وادي صقره	8
فرع الزرقاء	12	فرع تاج مول	9	فرع سيتي مول	11	فرع الفحيص	7
فرع الزرقاء الجديدة	9	فرع تلاع العلي	13	فرع شارع الصخرة المشرفة	8	فرع قبرص	16
فرع السلط	7	فرع جاليريا مول	9	فرع شارع المدينة المنورة	11		
الشركة المتحدة للاستثمارات المالية – عمان (شركة تابعة)					27		
شركة إجارة للتأجير التمويلي – عمان (شركة تابعة)					30		

4 ب/2 الشركات التابعة:

الشركة المتحدة للاستثمارات المالية

تأسست الشركة المتحدة للاستثمارات المالية عام 1980، لممارسة أعمال الوساطة المالية في بورصة عمان وتم تحويلها في عام 1996 إلى شركة مساهمة عامة، ويبلغ رأسمالها الحالي10.0 مليون دينار أردني. تعتبر الشركة إحدى أفضل شركات الوساطة والخدمات المالية العاملة في بورصة عمان، حيث تعتمد في تقديم خدماتها المالية والاستثمارية على أحدث الوسائل التكنولوجية والربط الإلكتروني المباشر مع الأسواق المالية العالمية. يمتلك البنك حالياً ما نسبته 78.3% من رأسمال الشركة.

في تشرين الأول من العام 2021، قامت الشركة بالإستحواذ على الشركة الإدارية المتخصصة للإستثمار والإستشارات المالية- سند كابيتال (شركة مملوكة بالكامل للبنك الأردني الكويتي)، لتوسع نطاق خدماتها ليشمل ما يلي بالإضافة إلى خدمات الوساطة المالية:

- إدارة إصدارات الأسهم والأسناد والصكوك الإسلامية وتسويقها؛
- تقديم الإستشارات المالية للشركات والمجموعات العائلية؛
- التوسط في عمليات بيع أو شراء الشركات وعمليات الإندماج؛ و
- تنظيم الفرص الإستثمارية وتسويقها؛ وغيرها من الخدمات المالية والإستشارية.

كما حصلت الشركة على ترخيص للعمل كمدير استثمار وللعمل بالتمويل على الهامش من قبل هيئة الأوراق المالية.

ويجدر بالذكر أن من ضمن استراتيجية الشركة التملك والاستحواذ على شركات وساطة محلية أو إقليمية لتوسيع قاعدة العملاء وتقديم خدمات أفضل في الأسواق المالية المحلية والعالمية. في نهاية العام 2022، احتلت الشركة المركز الثاني بين شركات الوساطة العاملة في الأردن بحصة سوقية بلغت 7.33%.

يقع مقر الشركة الرئيسي في عمان منطقة الشميساني ولا يوجد لها أي فروع أخرى داخل أو خارج المملكة الأردنية الهاشمية. وقد بلغ عدد الموظفين في الشركة 27 موظف كما في نهاية العام 2022.

شركة إجارة للتأجير التمويلي

تأسست شركة إجارة للتأجير التمويلي كشركة مساهمة خاصة بتاريخ 2011/1/6 وبرأسمال مقداره 10 مليون دينار أردني وتم خلال شهر أيلول/ سبتمبر 2012 رفع رأسمال الشركة إلى 20 مليون دينار مدفوع بالكامل من البنك الأردني الكويتي.

لقد جاءت فكرة إنشاء الشركة استكمالاً لرؤية البنك في تطوير خدماته المقدمة للعملاء وتوفير حلول تمويلية مبتكرة تسهم في دعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة من خلال تمويل الأصول الثابتة وبحيث تكون رديفة للتمويل المصرفي المعتاد في ضوء التغيرات في الأسواق المالية والمصرفية.

يقع مقر الإدارة العامة للشركة في شارع مكة – مجمع الثوابت رقم 61

لدى الشركه حاليا فرعين قائمين في كل من محافظة العقبه و محافظة إربد .

وقد بلغ عدد الموظفين في الشركة 30 موظفًا.

4 ب/3/أ أسماء أعضاء مجلس الإدارة ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

معالي المهندس ناصر أحمد عبدالكريم اللوزي

رئيس مجلس الإدارة /عضو مستقل

تاريخ العضوية: 2021/5/4
تاريخ الميلاد: 1957/2/26

الشهادات العلمية:	بكالوريوس علوم الهندسة المدنية من جامعة تكساس في أرلينغتون - الولايات المتحدة االأمريكية، 1979
المناصب الحالية:	• عضو مجلس الأعيان الأردني - من 2016 • رئيس مجلس إدارة شركة الشرق العربي للتأمين – من 2013 • رئيس مجلس أمناء صندوق الملك عبد الله للتنمية – من 2013 • عضو مجلس أمناء مؤسسة الملك الحسين - من 1999
المناصب / الخبرات السابقة:	• رئيس الديوان الملكي الهاشمي (2008 – 2011) • رئيس مجلس إدارة شركة الشرق العربي للتأمين (2000 – 2008) • وزير النقل (1999 – 2000) • وزير الإعلام والثقافة (1999) • وزير الأشغال العامة والإسكان والنقل (1998 – 1999) • وزير الأشغال العامة والإسكان (1997 – 1998) • وزير النقل (1996 – 1997) • القطاع الخاص / هندسة المقاولات والاستشارات (1984 – 1996) • مدير مديرية الصيانة والمرور – وزارة الأشغال العامة والإسكان (1983 – 1984) • مهندس مقيم - مشروع طريق مطار الملكة علياء الدولي، وزارة الأشغال العامة والإسكان (1980 – 1983)
العضوية في مجالس إدارة شركات أخرى:	• نائب رئيس ورئيس مجلس أمناء صندوق الملك عبد الله للتنمية (2009 – 2013) • رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الملكية الأردنية (2006 – 2014) • رئيس اللجنة التنفيذية الملكية الأردنية للخصخصة (2006 – 2009) • رئيس مجلس إدارة الشركة الملكية الأردنية للإستثمار (2006 – 2009) • عضو مجلس إدارة - شركة حديد الأردن (2002 – 2008) • شركة الكابلات الأردنية الجديدة (2002 – 2008) • عضو مجلس إدارة - البنك الأردني الكويتي (2001– 2008)

السيد فيصل حمد مبارك الحمد العيار

نائب رئيس مجلس الإدارة

تاريخ العضوية: 1997/7/15
تاريخ الميلاد: 1954/12/20

الشهادات العلمية:	شهادة جامعية في مجال الطيران الحربي من الولايات المتحدة، 1976 وأكاديمية الطيران الأردنية، 1981
المناصب الحالية:	• رئيس مجلس الإدارة، شركة بانثر ميديا غروب (OSN)– دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة • نائب رئيس مجلس الإدارة (التنفيذي)، شركة مشاريع الكويت (القابضة)، الكويت • نائب رئيس مجلس الإدارة، مجموعة الخليج للتأمين، الكويت • نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة الخليج المتحد القابضة، البحرين • نائب رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج المتحد، البحرين • نائب رئيس مجلس الإدارة، مؤسسة مبرة مشاريع الخير، الكويت • نائب رئيس مجلس الإدارة، الشركة السعودية لمنتجات الألبان والأغذية (سدافكو)، السعودية • عضو مجلس الإدارة، شركة الخليج مصر للسياحة والفنادق، مصر • عضو مجلس أمناء، الجامعة الأمريكية في الكويت، الكويت • الرئيس الفخري للجمعية الكويتية لاختلافات التعلم، الكويت
التكريم والجوائز:	• جائزة المنتدى الاقتصادي في الكويت عام 2009 تقديراً لدوره في قطاع الاستثمار ونجاحاته في الأسواق المالية العالمية • جائزة المنتدى الاقتصادي العربي في تونس عام 2007 • جائزة الإنجاز من المنتدى الاقتصادي العربي في بيروت عام 2007 • جائزة الإنجاز من جمعية المصرفيين العرب

شركة مشاريع الكويت القابضة – الكويت

شركة مساهمة عامة كويتية مدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية، غاياتها تأسيس وتملك الشركات، وتملك حقوق الملكية الصناعية وتأجيرها واستغلالها، والاستثمار في المحافظ المالية والعقارية.

السيد مسعود محمود جوهر حيات

عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة مشاريع الكويت القابضة – الكويت

تاريخ العضوية: 2001/2/20
تاريخ الميلاد: 1953/9/11

الشهادات العلمية:	بكالوريوس اقتصاد، جامعة الكويت، 1973، الدبلوم العالي في العلوم المصرفية، 1975
المناصب الحالية:	• نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة، بنك برقان • رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج المتحد، البحرين • رئيس مجلس الإدارة ، بنك تونس العالمي، تونس • نائب رئيس مجلس الإدارة، فم بنك، مالطا • نائب رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج الجزائر، الجزائر • نائب رئيس مجلس الإدارة، مصرف بغداد، العراق • عضو مجلس الإدارة، شركة كامكو للاستثمار، الكويت • عضو مجلس الإدارة، شركة شمال أفريقيا القابضة، الكويت • عضو مجلس الإدارة، مبرة مؤسسة مشاريع الخير، الكويت

شركة الروابي المتحدة القابضة – الكويت

شركة مساهمة مقفلة كويتية، غاياتها إدارة الشركات التابعة لها أو المشاركة في إدارة الشركات الأخرى التي تساهم فيها، واستثمار أموالها في الاتجار بالاسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى، وتملك العقارات والمنقولات اللازمة لمباشرة نشاطها.

السيد طارق محمد يوسف عبد السلام

عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة – الكويت – لغاية 2022/4/20

تاريخ العضوية: 1997/7/15
تاريخ الميلاد: 1965/8/24

الشهادات العلمية:	بكالوريوس محاسبة، جامعة الكويت، 1987، دبلوم الأوراق المالية العالمية، الكويت، 1996
المناصب الحالية:	• الرئيس التنفيذي، قطاع الاستثمارات شركة مشاريع الكويت (القابضة)، الكويت من 2011/1 • عضو مجلس الإدارة، شركة العقارات المتحدة، الكويت من 2010/4 • نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة شمال أفريقيا القابضة – الكويت من 2014/6 • عضو مجلس الإدارة، شركة كامكو للاستثمار، الكويت من 2013/4 • عضو مجلس الإدارة، شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية من 2012/6
المناصب السابقة :	• رئيس مجلس الإدارة، شركة العقارات المتحدة، الكويت (2010/4 – 2019/4) • الرئيس التنفيذي، شركة العقارات المتحدة، الكويت (2006 - 2011) • المدير العام، شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (1998 - 2006) • مساعد الرئيس التنفيذي للتداول وإدارة المحافظ الاستثمارية ، شركة مشاريع الكويت الاستثمارية (1996 – 1999) • مدير إدارة التداول والمحافظ الاستثمارية العالمية، شركة مشاريع الكويت الاستثمارية (1992 – 1996)

السيد مصطفى سمير الشامي

عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة – الكويت – اعتباراً من 2022/6/22

تاريخ العضوية: 2022/6/22
تاريخ الميلاد: 1981/6/30

الشهادات العلمية:	إجازة في دارة الأعمال وعلم الإدارة، جامعة القديس يوسف/بيروت 2002، ماجستير في إدارة الأعمال ، جامعة القديس يوسف/بيروت 2003، محلل مالي معتمد CFA institute / (CFA) USA 2011، محاسب قانوني معتمد .Montana USA 2016 / (CPA)
المناصب الحالية:	• نائب رئيس المدراء الماليين للمجموعة، شركة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو). • مدرب معتمد (CFA, CPA, CMA, IFRS). • رئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة للغازات الصناعية والطاقة، الكويت. • نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة أماكن المتحدة العقارية، الكويت.
المناصب السابقة :	• رئيس حسابات، شركة دار الاستثمار، الكويت (2008-2009). • مستشار مالي، شركة الخرافي، الكويت (2006 – 2008). • مدقق ضرائب، دائرة إيرادات ضريبة الدخل، لبنان (2003-2006).

المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

مؤسسة وطنية لتطبيق نظام تكافلي قائم على الشراكة مع الجهات ذات العلاقة بما يساهم في تحقيق الأمن الاجتماعي، أُنشئت بموجب القانون رقم 30 لسنة 1978 والتشريعات والتعديلات اللاحقة له.

معالي السيد مروان محمود عوض

عضو مجلس الإدارة / ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

	تاريخ العضوية: 2018/5/23 تاريخ الميلاد: 1951/3/11
الشهادات العلمية:	ماجستير الاقتصاد من جامعة فاندربيلت - الولايات المتحدة الأمريكية، 1980، دبلوم عالي التنمية الاقتصادية من جامعة فاندربيلت - الولايات المتحدة الأمريكية، 1980 ، بكالوريوس إدارة أعمال من الجامعة الأردنية، 1973.
المناصب الحالية:	• المدير العام، الأولى الدولية للإستشارات والتحكيم • رئيس مجلس الإدارة، شركة إيلاف الأردنية للحلول المتكاملة • رئيس منتدى خبراء مخاطر الأعمال • نائب رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب / بيروت • عضو مجلس أمناء الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية
المناصب السابقة :	• وزير المالية (1996 -1997) • أمين عام لوزارة الصناعة والتجارة (1991 1993) • رئيس مجلس استثمار أموال الضمان الاجتماعي • نائب رئيس مجلس إدارة الملكية الأردنية • المدير العام والرئيس التنفيذي، البنك الأهلي الأردني • مدير لدوائر الاستثمار والعلاقات الخارجية، البنك المركزي الأردني • المدير العام والرئيس التنفيذي، بنك الشرق الأوسط والاستثمار • المدير العام التنفيذي، مصرف قطر الإسلامي • المدير العام، بنك الانماء الصناعي • مدير ومؤسس، المعهد العربي للدراسات المصرفية

السيد نضال فائق القبج

عضو مجلس الإدارة / ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

	تاريخ العضوية: 2020/6/17 تاريخ الميلاد: 1980/7/2
الشهادات العلمية:	بكالوريوس محاسبة، الجامعة الأردنية، 2001 ، ماجستير إدارة أعمال/محاسبة، الجامعة الأردنية، 2006
المناصب الحالية:	• مدير إدارة المخاطر والتخطيط الاستراتيجي ، صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي
المناصب السابقة:	• رئيس قسم مخاطر الاستثمار ، صندوق استثمار أموال الضمان (2009 – 2012) • رئيس قسم المخاطر التشغيلية بالوكالة ، صندوق استثمار أموال الضمان (2011 – 2012) • محلل مخاطر رئيسي ، صندوق استثمار أموال الضمان (2006 – 2009) • محاسب مالي ، صندوق استثمار أموال الضمان (2004 –2006) • محاسب ، البنك العربي (2001-2003)

شركة (Odyssey Reinsurance Co.)

شركة مسجلة في الولايات المتحدة الامريكية، غاياتها التأمين وإعادة التأمين.

السيد بيجان خسروشاهي

عضو مجلس الإدارة / ممثل Odyssey Reinsurance Co. / الولايات المتحدة

تاريخ العضوية: 2011/3/23
تاريخ الميلاد: 1961/7/23

الشهادات العلمية:	ماجستير إدارة أعمال في التمويل الدولي، 1986 وبكالوريوس هندسة ميكانيكية، جامعة (Drexel)، بنسلفانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1983
المناصب الحالية:	• الرئيس والمدير التنفيذي، شركة Fairfax International/ لندن • ممثل شركة Fairfax Financial Holdings Limited في مجالس إدارة الشركات التالية: - مجموعة الخليج للتأمين، الكويت - شركة الخليج للتأمين وإعادة التأمين، الكويت - الشركة البحرينية الكويتية للتأمين، البحرين - المجموعة العربية المصرية للتأمين، مصر - شركة الشرق العربي للتأمين، الأردن - شركة اللاينس للتأمين، دبي - شركة BRIT Limited، المملكة المتحدة - البنك التجاري الدولي، مصر
المناصب السابقة:	• الرئيس والمدير التنفيذي، Fuji Fire and Marine Insurance Company – اليابان • رئيس، عمليات التأمين العامة، AIG، سيول، كوريا الجنوبية (2001- 2004) • نائب رئيس مجلس إدارة ومدير عام، AIG Sigorta، تركيا (1997-2001) • نائب الرئيس الإقليمي، الملكية المحلية وعمليات الإصابات في منطقة وسط المحيط الأطلسي، AIG، الولايات المتحدة الأمريكية • شغل عدة مناصب في شركة AIG للتأمينات العامة منذ عام 1986، الولايات المتحدة الأمريكية

معالي الدكتور مروان جميل عيسى المعشر

عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ العضوية: 2016/4/25
تاريخ الميلاد: 1956/6/14

الشهادات العلمية:	دكتوراه هندسة حاسوب، جامعة بيردو - الولايات المتحدة الأمريكية، 1981، ماجستير هندسة حاسوب، جامعة بيردو - الولايات المتحدة الأمريكية، 1978، بكالوريوس هندسة حاسوب، جامعة بيردو - الولايات المتحدة الأمريكية، 1977
المناصب الحالية:	• عضو مجلس إدارة، شركة مسافات للنقل المتخصص (من 2015/4) • عضو مجلس إدارة، شركة الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية (من 2016/2) • عضو مجلس إدارة، الشركة المتصدرة للأعمال والمشاريع (من 2018/4/26) • نائب الرئيس للدراسات، برنامج الشرق الأوسط، منحة كارنيجي للسلام العالمي (من 2010) • عضو مجلس أمناء الجامعة الأميركية في بيروت (من 2007) • عضو في المنتدى وزراء أسبن (من 2009) • عضو المجلس الاستشاري، إدارة الشرق الأوسط لصندوق النقد الدولي (من 2010) • عضو المجلس الاستشاري، معهد جامعة بيردو العالمي لبحوث السياسات (من 2010) • عضو المجلس الاستشاري، معهد لاهاي للعدالة العالمية (من 2011) • عضو مجلس إدارة، شركاء من أجل التغيير الديموغرافي (من 2013) • عضو مجلس إدارة The Asfari Foundation (من 2013) • عضو مجلس إدارة المركز العالمي للتعددية (من 2014)
المناصب السابقة:	• زميل أول، جامعة ييل - الولايات المتحدة الأمريكية (2010-2011) • نائب أول للرئيس، الشؤون الخارجية، البنك الدولي (2007-2010) • عضو مجلس الأعيان الأردني (2005-2007) • نائب رئيس الوزراء والمتحدث الرسمي باسم الحكومة (2005/7-2005/11) • وزير البلاط، الديوان الملكي الهاشمي (2005/4-2005/7) • نائب رئيس الوزراء لشؤون تطوير الأداء الحكومي (2004-2005) • وزير الخارجية (2002-2004) • سفير الأردن لدى الولايات المتحدة الأمريكية (1997-2002) • وزير الإعلام والناطق الرسمي باسم الحكومة (1996-1997)

السيد هاني خليل الهنيدي

عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ العضوية: 2016/4/25
تاريخ الميلاد: 1949/8/15

الشهادات العلمية:	ماجستير إدارة الأعمال، جامعة بورتلاند - الولايات المتحدة الأمريكية، 1980 وبكالوريوس في إدارة الأعمال، الجامعة الأمريكية في بيروت 1973، شهادة محاسب قانوني (CPA)
المناصب الحالية:	• رئيس هيئة المديرين، شركة صناعات البحر المتوسط • رئيس هيئة المديرين، شركة المتوسط للطاقة
المناصب السابقة:	• رئيس مجلس الإدارة، الشركة الوطنية للأمونيا وصناعات المركبات الكيميائية (1991-2009) • المدير التنفيذي، الشركة الأردنية الكويتية للمنتجات الزراعية والغذائية (1986-1992) • مدير عام المشروع، الشركة الأردنية للإدارة والاستثمارات (1984-1986) • المدير الإداري والمالي، الشركة الأردنية للأوراق المالية (1982-1984) • مدقق، شركة توش روس (1980-1982) • محاسب أول، شركة اتحاد المقاولين (1976-1978) • محاسب، شركة صفوان للتجارة والمقاولات (1973-1974)

شركة سفاري للتطوير والاستثمار العقاري

شركة ذات مسؤولية محدودة، غاياتها إنشاء المجمعات التجارية وتأجيرها، بناء المجمعات التجارية وبيعها، تطوير الاراضي والعقارات، شراء اراضي وبناء شقق سكنية عليها او بيعها، استصلاح الاراضي وفرزها وبيعها وتنظيمها، التسويق، وكالات تجارية، استيراد وتصدير، وخدمات تجارية.

السيد ماجد فياض برجاق

عضو مجلس إدارة / ممثل شركة سفاري للتطوير والاستثمار العقاري

تاريخ العضوية: 2016/4/25
تاريخ الميلاد: 1947/2/4

الشهادات العلمية:	بكالوريوس في الإدارة العامة والعلوم السياسية، الجامعة الأردنية 1969
المناصب السابقة:	• نائب المدير العام / مجموعة الخدمات المساندة، البنك الأردني الكويتي (2007 – 2011) • مساعد المدير العام/ عمليات، البنك الأردني الكويتي (1998 – 2007) • مساعد المدير العام للتكنولوجيا والعمليات، بنك الصادرات والتمويل (1996 – 1998) • مدير أعمال، بنك ANZ، أستراليا (1993-1996) • مدير عمليات منطقة، بنك كرندليز (1969 – 1993)

الدكتور صفوان سميح طوقان

عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ العضوية: 2016/12/7
تاريخ الميلاد: 1942/10/23

الشهادات العلمية:	بكالوريوس في إدارة الأعمال، الجامعة الأمريكية - بيروت 1966، ماجستير اقتصاد، جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1976، دكتوراه اقتصاد، جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1980
المناصب السابقة:	• عضو مجلس الأعيان الأردني السادس والعشرون • رئيس مجلس الإدارة، بورصة عمان (2012-2013) • رئيس مجلس الإدارة، شركة مناجم الفوسفات (2000-2004) • مدير عام، مؤسسة الضمان الاجتماعي (1994-1999) • أمين عام، وزارة التخطيط (1989-1994) • أستاذ مساعد، جامعة اليرموك (1981-1989) • محاضر، جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية (1975-1980) • البنك المركزي الأردني (1966-1975)

الدكتور عمر مشهور الجازي

عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ العضوية: 2021/5/4
تاريخ الميلاد: 1969/10/1

الشهادات العلمية:	دكتوراه قانون التحكيم الدولي ، جامعة كينت - المملكة المتحدة ، 2000، ماجستير ، قانون التجارة الدولية ، جامعة لندن ميتروبوليتان - المملكة المتحدة ، 1994 ، بكالوريوس ، القانون، الجامعة الأردنية 1992، دبلوما ، القانون الدولي النووي ، جامعة دي مونتبيلير ، 2017
المناصب الحالية:	• عضو مجلس إدارة شركة الاستثمارات الحكومية • عضو هيئة مديرين شركة إدارة وتطوير التعليم والبحث العلمي • عضو هيئة مديرين شركة المؤسسة العربية للتعليم والبحث العلمي • عضو مجلس إدارة مؤسسة عبدالحميد شومان • رئيس مجلس أمناء جامعة عمان العربية • المدير الشريك المؤسس لـ الجازي ومشاركوه/محامون ومستشارون قانونيون • محكم دولي
المناصب السابقة:	• رئيس جمعية المحكمين الأردنيين • عضو مجلس إدارة بنك صفوة الاسلامي لغاية 2017/1 • عضو الهيئة الإدارية لصندوق الائتمان العسكري • عضو مجلس أمناء صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية • نائب رئيس ومؤسس المنتدى الأردني لحوكمة الشركات • عضو مجلس إدارة شركة تطوير العقبة • عضو مجلس إدارة شركة العقبة للمطارات • عضو مجلس إدارة الشركة الإدارية المتخصصة للاستثمار والاستشارات المالية (2016/12 ولغاية 2021/3)

السيدة ناديا عبدالرؤوف الروابدة

عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ العضوية: 2021/5/4
تاريخ الميلاد: 1963/4/12

الشهادات العلمية:	بكالوريوس علوم سياسية وعلم اجتماع ، الجامعة الأردنية 1984
المناصب الحالية:	• رئيس مجلس إدارة شركة كهرباء المملكة • رئيس مجلس إدارة شركة تطوير وادي عربة • عضو مجلس أمناء جائزة التميز للمغترب الأردني • عضو في منتدى تطوير السياسات الاقتصادية
المناصب السابقة:	• مدير عام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (2012/9 ولغاية 2018/4) • نائب رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (2012 - 2018) • عضو مجلس إدارة صندوق استثمار اموال الضمان الاجتماعي • عضو مجلس إدارة شركة كهرباء المملكة • عضو مجلس إدارة شركة البريد الأردني • عضو مجلس إدارة مستشفى الملك المؤسس • عضو مجلس إدارة شركة العصر • عضو مجلس إدارة شركة الخزف الأردنية • عضو هيئة مديري الشركة الوطنية للتنمية السياحية • عضو مجلس إدارة شركة الضمان للاستثمار • عضو مجلس إدارة شركة الضمان للمناطق التنموية • عضو مجلس إدارة شركة الأجواخ الاردنية • رئيس هيئة مديرين شركة مياه اليرموك (2019 - 2020) • عضو في المجلس الاقتصادي والاجتماعي • عضو اللجنة الوطنية لاستراتيجية الفقر والبطالة • عضو اللجنة الوطنية لاستراتيجية ذوي الاحتياجات الخاصة • عضو اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للاسرة

4 ب/3/ب اسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم

السيد هيثم سميح «بدر الدين» البطيخي

المنصب: المدير العام التنفيذي

	تاريخ الميلاد: 1977 تاريخ التعيين: 2003/6/1
المؤهل العلمي:	الأكاديمية العسكرية الملكية ، «ساندهيرست» - المملكة المتحدة 1996 بكالوريوس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة كينت - المملكة المتحدة 2000
الخبرات السابقة:	• رئيس منتجات التجزئة والبنكية الخاصة (2007-2021/5/5) • مدير تنفيذي، الوحدة البنكية الخاصة (2006 - 2007) • مدير الفرع الرئيسي (2003 – 2005)
مناصب / عضويات:	• رئيس مجلس الإدارة، شركة إجارة للتأجير التمويلي (شركة مملوكة للبنك بالكامل) • رئيس مجلس الإدارة، الشركة المتحدة للإستثمارات المالية • عضو مجلس الإدارة، بنك القدس – فلسطين (ممثل البنك الأردني الكويتي) ابتداء من 2018/7/26 • عضو مجلس الإدارة، شركة صندوق رأس المال والاستثمار الأردني (ممثل بالنك الأردني الكويتي) ابتداء من 2021/3/28 • عضو مجلس الإدارة، الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (جوباك) • رئيس مجلس الإدارة، إنجاز • عضو مجلس الأمناء، متحف الأردن ابتداء من 2017/10/8 • عضو مجلس الإدارة، مؤسسة الملكة رانيا ابتداء من 2018/2/21 • عضو في مجلس إدارة بيت الحوكمة الأردني للتدريب (JIoD) • عضو في مجلس إدارة جمعية الضياء الخيرية لتربية وتعليم الأطفال المعوقين بصريا • نائب رئيس مجلس الإدارة، الاتحاد الملكي الأردني للرماية

السيد داود عادل داود عيسى

المنصب: رئيس قطاع المساندة والعمليات

	تاريخ الميلاد: 1973 تاريخ التعيين: 2012/11/18
المؤهل العلمي:	بكالوريوس إقتصاد، جامعة اليرموك، 1998
الخبرات السابقة:	• رئيس إدارة الموارد البشرية، البنك الأردني الكويتي (2012/11-2021/5) • رئيس دائرة التخطيط والموازنة بإدارة الموارد البشرية ومدير شؤون الموظفين، شركة قطر للبترول (2004 – 2012) • عمل في عدة مناصب في قطاع المقاولات في الأردن وقطر (1995– 2004)
مناصب / عضويات:	• عضو مجلس الإدارة، شركة إجارة للتأجير التمويلي (شركة مملوكة للبنك بالكامل) – لغاية 2021/06

السيد زهدي بهجت زهدي الجيوسي

المنصب: رئيس تنمية أعمال الشركات

تاريخ الميلاد: 1970
تاريخ التعيين: 1997/9/6

المؤهل العلمي:	بكالوريوس محاسبة، جامعة عمان الأهلية، 1994
الخبرات السابقة:	• رئيس التسهيلات الائتمانية، البنك الأردني الكويتي لغاية 2020/7/8 • أعمال مصرفية، بنك الأردن والخليج (1994 – 1997)

السيد إبراهيم فريد آدم بيشه

المنصب: رئيس الخزينة والعلاقات الدولية

تاريخ الميلاد: 1971
تاريخ التعيين: 2001/06/19

المؤهل العلمي:	ماجستير إدارة أعمال، كلية ماسترخت للإدارة، قبرص ، 2005
الخبرات السابقة:	• رئيس مساعد الخزينة والاستثمار والعلاقات الدولية، البنك الأردني الكويتي لغاية 2020/8/31 • أعمال مصرفية، البنك الأردني الكويتي (فرع قبرص) (2001 – 2006) • أعمال مصرفية، بنك الجزيرة – السعودية (1999 –2001) • أعمال مصرفية، شركة دار إثمار للخدمات المالية (1997 –1999) • أعمال مصرفية، بنك عمان للاستثمار (1992 –1997)

الدكتور مكرم أمين ماجد القطب

المنصب: رئيس الائتمان

تاريخ الميلاد: 1965
تاريخ التعيين: 2004/05/16

المؤهل العلمي:	دكتوراه محاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2009
الخبرات السابقة:	• رئيس مساعد تسهيلات الشركات، البنك الأردني الكويتي لغاية 2020/8/16 • دائرة تسهيلات الأردن وفلسطين، البنك العربي (1998 – 2004) • مساعد الأمين العام الشؤون المالية والإدارية، منتدى الفكر العربي (1990-1998) • محاضر (غير متفرغ) معهد الدراسات المصرفية – الأردن
مناصب / عضويات:	• عضو مجلس إدارة، شركة الإسراء للتعليم والاستثمار (ممثل البنك الأردني الكويتي) ابتداءً من 2018/04/23 • عضو مجلس الإدارة، مجموعة البنوك التجارية الأردنية للاستثمار (ممثل البنك الأردني الكويتي) ابتداءً من 2021/06/27 • نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة البنوك التجارية للمساهمة في الشركات المتوسطة (ممثل البنك الأردني الكويتي) ابتداءً من 2021/05/19 • عضو مجلس ادارة الشركة الوطنية للاستثمار في مشاريع البنية التحتية (ممثل البنك الأردني الكويتي) ابتداءً من 2017/05/10

السيد سهيل أحمد محمود السلمان

المنصب: رئيس تنمية أعمال التجزئة

تاريخ الميلاد: 1977
تاريخ التعيين: 2013/3/31

المؤهل العلمي:	بكالوريوس علوم الحاسوب، الجامعة الأردنية، 1999
الخبرات السابقة:	• مدير إدارة الفروع، البنك الأردني الكويتي (2021/02-2021/5) • مدير دائرة القنوات البديلة، البنك الأردني الكويتي (2013-2021/5) • مدير منتجات وخدمات البطاقات، بنك الإسكان (2012/06-2013/3) • مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات، الشرق الأوسط لخدمات الدفع MEPS (2011/03-2012/6) • مدير ادارة تطوير الأعمال، الشرق الأوسط لخدمات الدفع MEPS (2009/12-2011/3) • مدير تنمية الاعمال و رئيس شعبة تطوير البرمجيات، A2A (1999/12-2009/12)
مناصب / عضويات:	• نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع MEPS ابتداءً من 2019/08

السيد زيد وديع جريس شرايحة

المنصب: رئيس تنمية الاستثمار

تاريخ الميلاد: 1972
تاريخ التعيين: 2006/07/02

المؤهل العلمي:	ماجستير محاسبة ومالية، جامعة ليدز، المملكة المتحدة، 1998 بكالوريوس الإدارة العامة والعلوم السياسية، الجامعة الأمريكية في بيروت، 1996
الخبرات السابقة:	• مدير إدارة الموجودات، البنك الأردني الكويتي 2021-2006/05 • منسق البرامج، وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2005-2006) • مدير وحدة، بنك القاهرة عمان (1999-2005) • باحث اقتصادي، المجموعة المتحدة للاستثمارات الهندسية (1998-1999) • مساعد مدير وحدة، شركة الأردن الدولية للتأمين (1996-1997)

السيد إبراهيم عيسى إسماعيل كشت

المنصب: رئيس الشؤون القانونية

تاريخ الميلاد: 1962
تاريخ التعيين: 1989/04/01

المؤهل العلمي:	بكالوريوس حقوق، الجامعة الأردنية، 1986
الخبرات السابقة:	• الدائرة القانونية، ابتداءً من 2000 • دائرة التسهيلات (1994-2000) • دائرة متابعة التسهيلات (1989-1994)
مناصب / عضويات:	• نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة عمد للاستثمار والتنمية العقارية المساهمة العامة • عضو، رابطة الكتاب الأردنيين

السيد إبراهيم فضل محمود الطعاني

المنصب: رئيس الشؤون المالية

تاريخ الميلاد: 1964
تاريخ التعيين: 2013/11/04

المؤهل العلمي:	بكالوريوس محاسبة، جامعة اليرموك 1986، ماجستير علوم مالية ومصرفية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 1994
الخبرات السابقة:	• رئيس إدارة التدقيق الداخلي، البنك الأردني الكويتي (2013/11 – 2020/8) • رئيس إدارة التدقيق الداخلي، بنك ستاندرد تشارترد / الأردن (2011-2013) • نائب الرئيس التنفيذي، شركة ABC للاستثمار/ الأردن (2009 - 2011) • مدير تنفيذي للشؤون المالية، شركة Aloula Geojit للوساطة المالية/ المملكة العربية السعودية (2007 -2009) • رئيس مفتشين، البنك المركزي الأردني (1989- 2007) • محلل مالي، هيئة الأوراق المالية/ الأردن (1988 - 1989)

السيد ماهر محمد حامد أبو سعادة

المنصب: رئيس تكنولوجيا المعلومات

تاريخ الميلاد: 1971
تاريخ التعيين: 2019/04/28

المؤهل العلمي:	جامعة اليرموك – هندسة الحاسبات والتحكم الآلي
الخبرات السابقة:	• مدير دائرة تكنولوجيا المعلومات، الشركة الأردنية للتمويل الأصغر «تمويلكم» (2017/9 – 2019/4) • شريك، شركة دايمنشنز للاستشارات "Consulting Management Dimension" (2011 – 2017) • مدير إدارة المشاريع والعمليات التقنية، بنك الجزيرة (2006-2011) • رئيس تكنولوجيا المعلومات، شركة الجزيرة تكافل للتأمين التعاوني – عضو من مجموعة بنك الجزيرة (2009-2011) • مدير الاستشارات، شركة DevoTeam الدولية (2005 – 2006) • مدير مشاريع واستشاري، شركة IBM الدولية (1999 – 2002)
مناصب / عضويات:	• عضو مؤسس في جمعية إدارة المشاريع الأردنية (منبثقة عن PMI العالمية)

السيد طارق جودت سليمان الخيطان

المنصب: رئيس العمليات

تاريخ الميلاد: 1975
تاريخ التعيين:1998/02/01

المؤهل العلمي:	بكالوريوس في الاقتصاد، الجامعة الأردنية، 1997 دبلوم عالي في الأعمال المصرفية والمالية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2003
الخبرات السابقة:	• مدير ائتمان التجزئة، البنك الأردني الكويتي (2014-2021) • مدير البنكية الخاصة، البنك الأردني الكويتي (2006-2014) • ضابط ائتمانات التجزئة، البنك الأردني الكويتي (2003-2006) • مشرف الفرع الرئيسي، البنك الأردني الكويتي (1998-2003)
مناصب / عضويات:	• عضو مجلس شركة إجارة للتأجير التمويلي • نائب رئيس هيئة مديرين، الشركة الأولى الدولية للخدمات اللوجيستية

السيدة دانه عبدالله محمد جرادات

المنصب: رئيس الاستراتيجية والتسويق

تاريخ الميلاد: 1974
تاريخ التعيين: 2012/08/07

المؤهل العلمي:	بكالوريوس محاسبة، الجامعة الأردنية، 1996
الخبرات السابقة:	• مدير التسويق والاتصالات المؤسسية، البنك الأردني الكويتي (2012-2021/5) • مدير التسويق والاتصالات المؤسسية، بنك سوسيته جنرال – الأردن (2007-2012) • مدير التسويق وبطاقات الائتمان والمنتجات والجودة، بنك سوسيته جنرال – الأردن (2004-2007) • مدير التسويق والمبيعات والرسوم المتحركة التجارية (Animation)، بنك سوسيته جنرال – الأردن (2004-2005) • مساعد مدير التسويق، بنك القاهرة عمان (2001-2004) • مساعد رئيس وحدة تطوير المنتجات، بنك القاهرة عمان (1998-2001) • ضابط محاسبة، بنك القاهرة عمان (1996-1998)

السيد فادي محمد أحمد عياد

المنصب: رئيس إدارة مراقبة الامتثال

تاريخ الميلاد: 1971
تاريخ التعيين: 2018/04/29

المؤهل العلمي:	بكالوريوس محاسبة، جامعة بيروت العربية، 1995
الخبرات السابقة:	• مدير تنفيذي مجموعة الامتثال، بنك أبوظبي الوطني (بنك ابو ظبي الأول) - الإمارات العربية المتحدة (2010-2018) • مدير رئيسي الامتثال/ رئيس وحدة الجرائم المالية، بنك باركليز - الإمارات العربية المتحدة (2008-2010) • مدير الامتثال الإقليمي، MoneyGram - الإمارات العربية المتحدة (2007-2008) • القائم بأعمال مدير الالتزام التنظيمي، بنك الدوحة - قطر (2006-2007) • ضابط الامتثال، البنك العربي- لمنطقة الخليج العربي - الأردن (2005-2006) • رئيس فريق العمليات والمبيعات، المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية (2004-2005) • ضابط العمليات والإدارة، بنك أبوظبي الوطني (2000-2004) • مساعد رئيس قسم التجارة الخارجية، المؤسسة المالية العربية (1991-2000)

السيد محمود عصام عبدالرزاق الأحمر

المنصب: رئيس إدارة المخاطر

تاريخ الميلاد: 1979
تاريخ التعيين: 2002/06/23

المؤهل العلمي:	ماجستير علوم مالية مصرفية تخصص محاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية 2005، بكالوريوس محاسبة، جامعة فيلادلفيا، 2001
الخبرات السابقة:	• مكلف بتسيير أعمال دائرة إدارة المخاطر، البنك الأردني الكويتي • مدير مخاطر السوق وتطبيقات بازل، إدارة المخاطر، البنك الأردني الكويتي • مدير وحدة الرقابة المالية وتدقيق الشركات التابعة، إدارة التدقيق الداخلي، البنك الأردني الكويتي
مناصب / عضويات:	• عضو مجلس الإدارة، شركة آفاق للطاقة (ممثل البنك الأردني الكويتي) ابتداءً من 2021/01/25

السيد يوسف واصف يوسف حسن

المنصب: رئيس إدارة التدقيق الداخلي

تاريخ الميلاد: 1971
تاريخ التعيين: 2006/6/5

المؤهل العلمي:	بكالوريوس محاسبة، الجامعة الأردنية، 1994
الخبرات السابقة:	• مدير مكافحة الجرائم المالية، البنك الأردني الكويتي • مدير مكافحة غسل الأموال، البنك الأردني الكويتي • مدير الامتثال التشريعي، البنك الأردني الكويتي • مدقق رئيسي، البنك الأردني الكويتي • رئيس فريق تدقيق، بنك القاهرة عمان

4ب/4: اسماء مالكي 1 % فأكثر من أسهم البنك خلال عامي 2022 و 2021

الاسم	الجنسية	عدد الأسهم في 2022/12/31	النسبة %	عدد الأسهم في 2021/12/31	النسبة %	المستفيد النهائي من المساهمة	الأسهم المرهونة	نسبة الاسهم المرهونة من اجمالي المساهمة	جهة الرهن
شركة الروابي المتحدة القابضة	الكويتية	76,390,240	50.927	76,390,240	50.927	- شركة الفتوح القابضة - الشركة الامريكية المتحدة القابضة ومجموعتها (شركة الجناح القابضة) - شركة الصناعات المتحدة ومجموعتها (شركة الوطنية للمشروعات الصناعية)	76,387,240	99.99	بنك برقان - الكويت
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	الأردنية	31,562,466	21.042	31,562,466	21.042	نفسه (مؤسسة وطنية لتطبيق نظام تكافلي قائم على الشراكة مع الجهات ذات العلاقة بما يساهم في تحقيق الأمن الاجتماعي، أُنشئت بموجب القانون رقم 30 لسنة 1978 والتشريعات والتعديلات اللاحقة له)	لا يوجد	-	-
ODYSSEY REINSURANCE COMPANY	الامريكية	8,775,000	5.850	8,775,000	5.850	FAIRFAX FINANCIAL HOLDING Ltd. Canada Chairman & CEO Mr. V. Prem Watsa	لا يوجد	-	-
فاتنه احمد جميل ملص	الأردنية	1,891,565	1.261	344,115	0.230	نفسه	لا يوجد	-	-
عبد الكريم علاوي صالح الكباريتي	الأردنية	1,549,219	1.033	1,719	0.001	نفسه	لا يوجد	-	-

4ب/5 : الوضع التنافسي:

تأسس البنك الأردني الكويتي كشركة مساهمة عامة أردنية في عام 1976 وتمكن من مواصلة النجاح والتطور حتى أصبح أحد أهم البنوك العاملة في المملكة . يعمل البنك ضمن القطاع المصرفي الأردني الذي يضم 21 بنكا منها 6 بنوك أجنبية. يعمل البنك حالياً من خلال شبكة فروع محلية تضم 65 فرعاً موزعة في جميع أنحاء الأردن بالإضافة إلى فرع في قبرص. ولدى البنك شركتين تابعتين وهم: شركة إجارة للتأجير التمويلي والمملوكة بالكامل من البنك والشركة المتحدة للاستثمارات المالية - الأردن وبمساهمة 78.4 % من رأس المال وتمتلك الشركة المتحدة للاستثمارات المالية ثلاث شركات تابعة تختص بأعمال الوساطة المالية والاستشارات المالية. علما بأن البنك مملوك بنسبة 50.927% من شركة الروابي المتحدة القابضة والتابعة لشركة مشاريع الكويت القابضة. شركة مشاريع الكويت هي شركة قابضة تركز على الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تنشط مجموعة شركة المشاريع في عدة قطاعات وتشمل الخدمات المالية، الإعلام، العقارات والصناعة. وللمجموعة حصص مُلكية رئيسية في بنوك تجارية وشركات تأمين وشركات إدارة الأصول والخدمات المصرفية الاستثمارية.

يمارس البنك مهامه الرئيسية في قبول الودائع ومنح الائتمان وتقديم الخدمات المصرفية والإستثمارية لمختلف القطاعات الإقتصادية والمؤسسات والأفراد. بلغت حصة البنك من إجمالي تسهيلات البنوك في الأردن 4.3% ومن إجمالي الودائع 4.2% كما في 2022/12/31.

قامت وكالة كابيتال انتلجنس للتصنيفات الائتمانية (Capital Intelligence) بإصدار تصنيفها للبنك الأردني الكويتي عند (BB) مع نظرة مستقبلية مستقرة. حيث استندت الوكالة على التصنيفات إلى ملاءة البنك المالية والسيولة الجيدتين، والمدعومة بمحفظة ودائع العملاء المتنوعة، وتواجد راسخ في الأردن، ذلك بالإضافة إلى تحقيق أرباح جيدة على المستوى التشغيلي وصافي الربح. كما أن التصنيفات مدعومة أيضًا بنسبة كفاية رأس مال البنك فوق متوسط القطاع، وانخفاض نسبة الديون المتعثرة مع ارتفاع نسبة تغطية الديون ضمن المرحلة الثالثة.

4ب/6 : درجة الاعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسين محلياً وخارجياً:

الرقم	اسم المورد	نسبة التعامل من إجمالي المشتريات
1	شركة الخدمات الفنية للكمبيوتر	%10.02

* لا يوجد اعتماد على عملاء محددين أو عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً يملكون 10% فأكثر من إجمالي المبيعات أو الإيرادات

4ب/7 : - لا يوجد أي حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.

- لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصل عليها البنك.

4ب/8: لا يوجد قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية، كما أن معايير الجودة الدولية لا تنطبق على البنك.

4ب/9: بيانات الموظفين والتدريب والهيكل التنظيمي

بلـغ عـدد موظفـي البنـك كمـا في 2022/12/31 (1471) موظفـاً منهـم (16) موظـف في فـرع قـبرص. وبلـغ عـدد موظفـي الـشركات التابعـة (57) موظفـا.

	البنك الأردني الكويتي	الشركة المتحدة للاستثمارات المالية	شركة إجارة للتأجير التمويلي
المؤهل العلمي	**العدد**	**العدد**	**العدد**
دكتوراه	1	-	-
ماجستير	121	3	3
دبلوم عالي	9	-	-
بكالوريوس	1161	17	20
دبلوم	89	2	3
الثانوية العامة	28	5	4
دون الثانوية العامة	59	-	-
المجموع	**1471**	**27**	**30**

الدورات التدريبية لعام 2022:

البرامج الرئيسية	تدريب خارج البنك		التدريب الداخلي		التدريب الالكتروني		المجموع	
	عدد الدورات	عدد المشاركين	عدد الدورات	عدد المشاركين	عدد الدورات	عدد المشاركين	عدد الدورات	عدد المشاركين
الدورات المصرفية المتخصصة	32	110	89	920	20	562	141	1592
المخاطر والامتثال ومكافحة غسل الأموال والتدقيق	29	68	10	190	37	7526	76	7784
المهارات الشخصية والسلوكية	5	50	6	94	37	3079	48	3223
أنظمة المعلومات والأنظمة المصرفية والقنوات الإلكترونية	19	95	27	193	28	934	74	1222
البرامج الإدارية والتخصصية الغير مصرفية	29	62	2	31	73	692	104	785
برامج اللغة الإنجليزية	24	91	0	0	0	0	24	91
المجموع	**138**	**476**	**134**	**1428**	**195**	**12793**	**467**	**14697**

التوزيع النسبي للعد الدورات خلال العام 2022

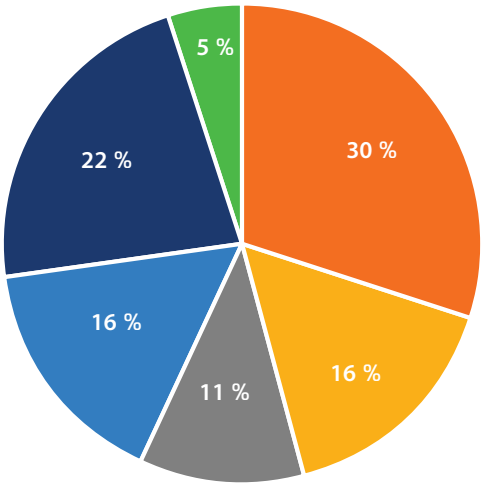

- الدورات المصرفية المتخصصة
- المخاطر والامتثال ومكافحة غسل الأموال والتدقيق
- المهارات الشخصية والسلوكية
- أنظمة المعلومات والأنظمة المصرفية والقنوات الإلكترونية
- البرامج الإدارية والتخصصية الغير مصرفية
- برامج اللغة الإنجليزية

التوزيع النسبي لاعداد المتسفيدين من الدورات خلال العام 2022

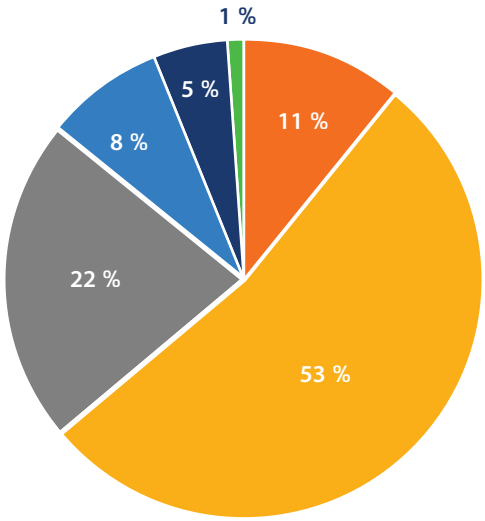

- الدورات المصرفية المتخصصة
- المخاطر والامتثال ومكافحة غسل الأموال والتدقيق
- المهارات الشخصية والسلوكية
- أنظمة المعلومات والأنظمة المصرفية والقنوات الإلكترونية
- البرامج الإدارية والتخصصية الغير مصرفية
- برامج اللغة الإنجليزية

البنـك الأردني الكـويتي

الهيكل التنظيمي 2022

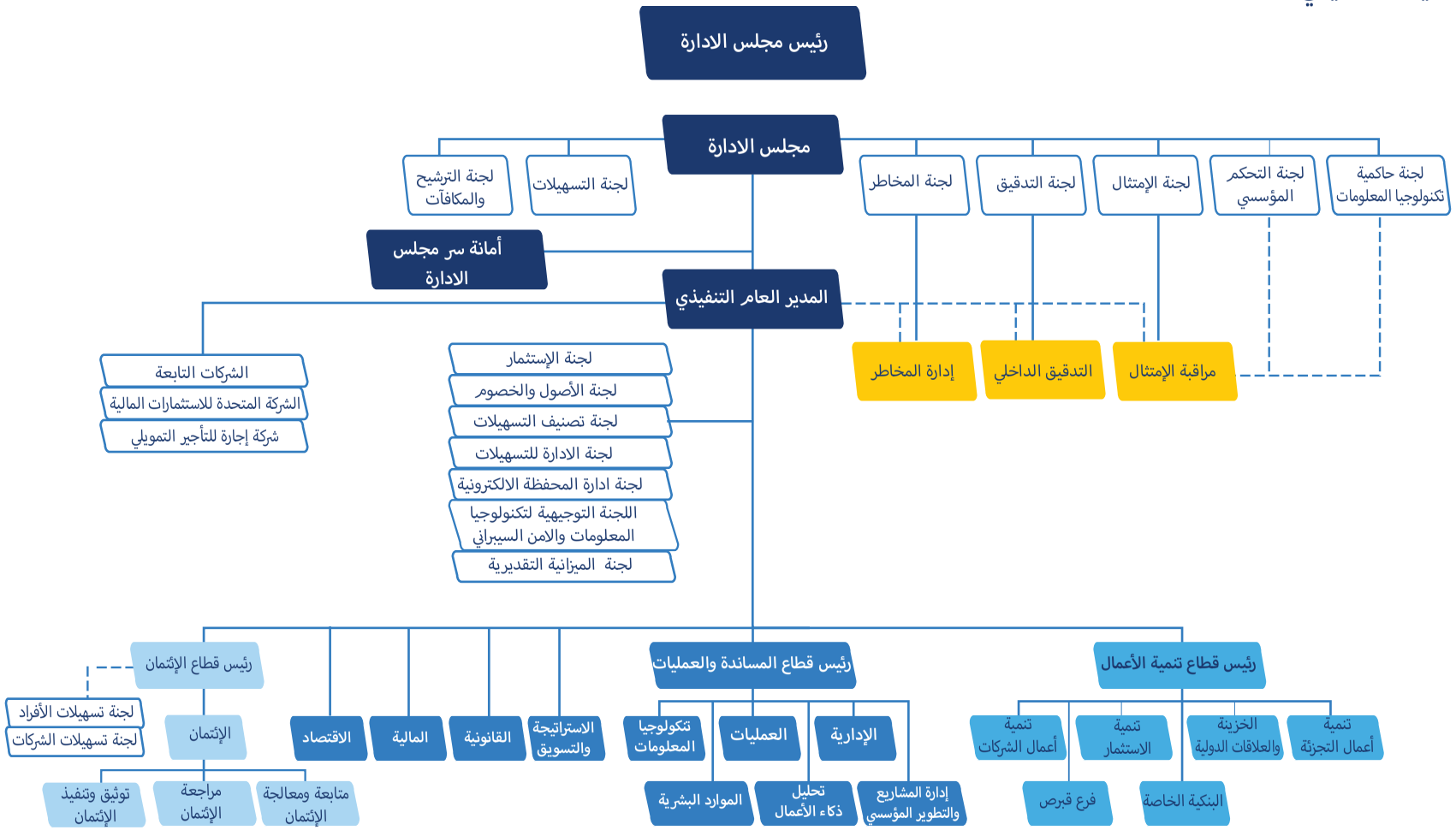

الهياكل التنظيمية للشركات التابعة

الشركة المتحدة للاستثمارات المالية

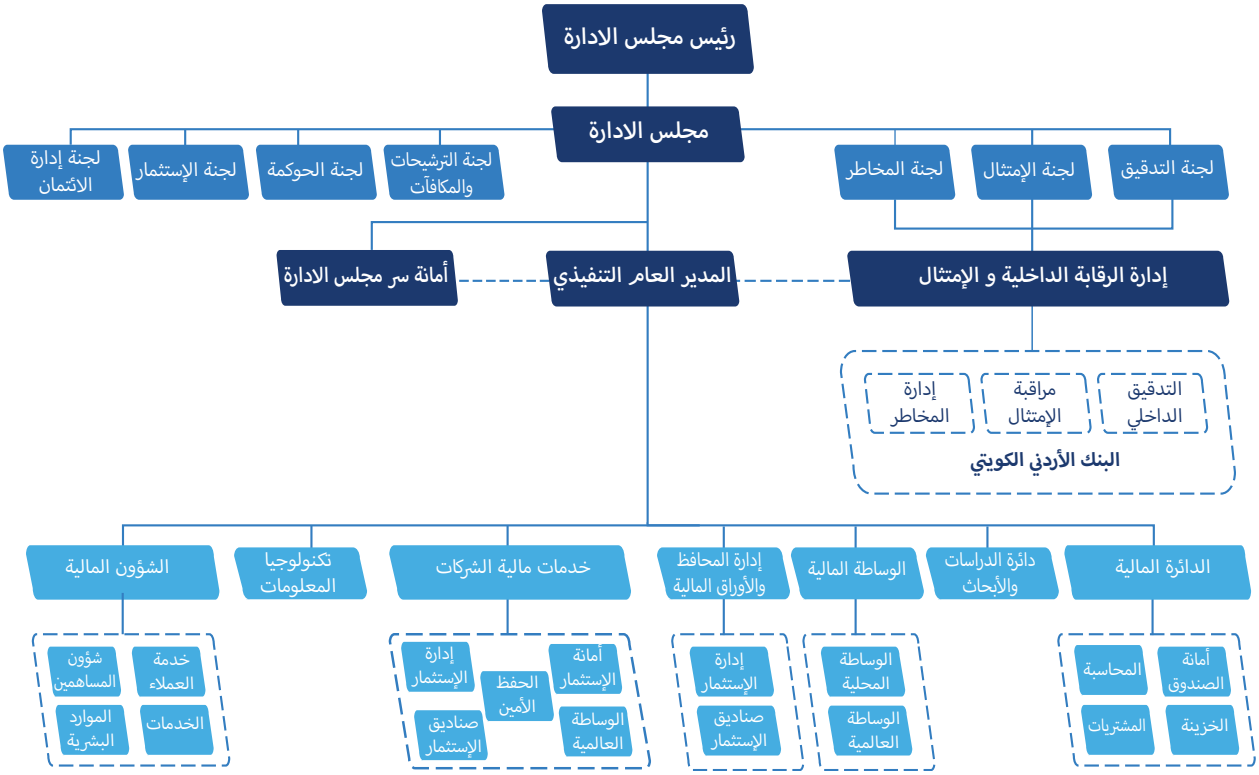

شركة إجارة للتأجير التمويلي

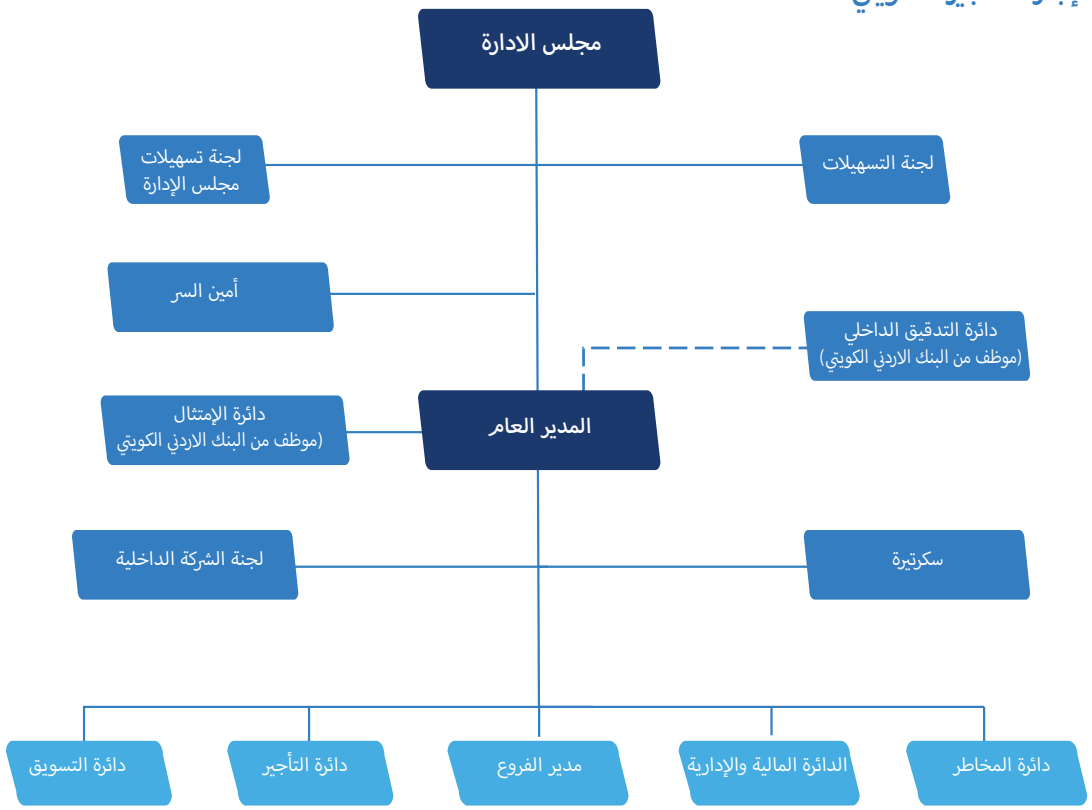

4ب/10 : وصف المخاطر التي يتعرض لها البنك:

مخاطر السيولة:

تعرف مخاطر السيولة على انها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك بسبب عدم توفر التمويل الازم لتمويل الزيادة بتوظيفاته أو لسداد التزاماته عند استحقاقها بالوقت والكلفة الملائمتين.

يقوم البنك الاردني الكويتي بادارة مخاطر السيولة من خلال الحوكمة الملائمة للسيولة والسياسات اللازمة لإدارة كفؤة للسيولة داخل البنك، ولتحقيق ذلك يعمل البنك الاردني الكويتي على تحديد درجة مخاطر السيولة التي يمكن أن يتحملها آو يقبلها البنك وذلك من خلال وضع ما يسمى درجة تحمل مخاطر السيولة «Liquidity Risk Appetite» وبما يتناسب مع استراتيجية وقدرة الحصول على مصادر التمويل، كما يتم الاخذ بعين الاعتبار سيناريوهات الاوضاع الضاغطة المختلفة لقياس التأثيرات على سيولة البنك.

وتقوم دائرة إدارة المخاطر بمراقبة التزام البنك بنسب السيولة المحددة من قبل البنك المركزي الأردني والجهات الرقابية التي تعمل ضمنها فروع البنك الخارجية، إضافة الى الحدود الداخلية الموضوعة ضمن سياسة المخاطر المقبولة. كما يعتمد البنك خطة طوارئ السيولة (Liquidity Contingency Plan)، لضمان توفير السيولة المناسبة في حالات انخفاض السيولة الطارئة.

المخاطر السوقية:

تُعرَف مخاطر السوق على أنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة التقلبات في الاسعار السوقية لأي مراكز مالية (Financial Positions) داخل أو خارج الميزانية. وتشمل المخاطر السوقية (أسعار الفائدة وأسعار الصرف والأسهم والسلع). يقوم البنك الاردني الكويتي بادارة المخاطر السوقية ضمن إدارة المخاطر التي يتبعها البنك لتحديد الإطار العام للتعرف (Identification) والقياس (Measurement)، والإدارة (Management) والضبط (Control) للمخاطر المختلفة ووفق سياسة معتمدة ومستقلة، لضمان ان المخاطر السوقية التي يواجهها البنك تقع ضمن هيكل المخاطر السوقية المقبولة (Market Risk Appetite).

كما يعتمد البنك سياسة استثمارية والتي تهدف إلى تعظيم العائد مع الحفاظ على درجة المخاطرة المقبولة، وبما يتواءم مع مستوى وحجم تعقيد عمليات البنك، و توصيات لجنة بازل وتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية التي تعمل ضمنها فروع البنك. كما تتم مراقبة تنفيذ السياسة الاستثمارية ضمن المحددات التي تتضمنها بشكل مستقل من خلال دائرة إدارة المخاطر /الـ Middle Office ضمن المخاطر السوقية.

ويواجه البنك ثلاث مخاطر رئيسية ضمن المخاطر السوقية:

- مخاطر أسعار الفائدة :

يعد التقلب في أسعار الفائدة أحد أهم التحديات التي تواجه البنوك باعتبارها مصدر للمخاطر التي تؤثر على ربحية وأنشطة البنك، و لضمان السيطرة على مخاطر أسعار الفائدة يقوم البنك الاردني الكويتي بادارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال تحديد درجة تحمل المخاطر «Appetite Risk» للمحفظة البنكية.

كما يقوم بقياس المخاطر بعدة طرق منها تحليل فجوة إعادة التسعير Re-pricing Gap. و قياس أثر هذه المخاطر على اجمالي الدخل (Income Gross)، وصافي إيراد الفائدة (Income Interest Net)، و رأس المال التنظيمي (Regulatory Capital) .

- مخاطر أسعار الصرف :

تنتج مخاطر أسعار الصرف نتيجة عدم تطابق (Mismatching) مراكز العملات الأجنبية ضمن موجودات و مطلوبات البنك ونتيجة لتقلب أسعار الصرف تزداد إمكانية التأثير على ربحية البنك. حيث يقوم البنك بادارة مخاطر العملات وأسعار الصرف بعدة طرق منها أدوات التحوط المختلفة (الآنية والآجلة)، كما يقوم البنك بإجراء سيناريوهات الاختبارات الضاغطة (Stress Testing) ضمن مخاطر أسعار الصرف ووفق السيناريوهات التي يحددها البنك المركزي الأردني، او السيناريوهات الاضافية ووفق ظروف السوق.

- مخاطر أدوات سوق رأس المال (مخاطر أسعار الملكية Equity Price Risk) :

وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة التقلبات في أسعار الاسهم (ضمن المحفظة الاستثمارية للبنك) نتيجة للاستجابة للعديد من العوامل المؤثرة مثل التغير في أسعار الفائدة، انخفاض التصنيف الائتماني وعوامل متعلقة بنتائج العمليات التشغيلية. ويقوم البنك بالرقابة الفعالة على هذه المخاطر لضمان بقاءها ضمن الحدود المقبولة.

التواؤم مع مقررات بازل

تقوم دائرة إدارة المخاطر بالإشراف على تطبيق متطلبات مقررات بازل المختلفة. ومن ضمنها ما يلي :

- نسبة كفاية رأس المال و نسبة الرافعة المالية:

تقوم دائرة ادارة المخاطر باحتساب نسبة كفاية رأس المال ونسبة الرافعة المالية وبما يتواءم مع تعليمات رأس المال التنظيمي الصادرة عن البنك المركزي الاردني و حسب مقررات بازل (III).

- اختبارات الاوضاع الضاغطة (Testing Stress):

تعتبر اختبارات الاوضاع الضاغطة Testing Stress إحدى أدوات إدارة المخاطر المكملة للادوات الاخرى التي يستخدمها البنك للوصول الى الادارة الشاملة للمخاطر، حيث ان نتائج تطبيق اختبارات الاوضاع الضاغطة تعتبر جزء أساسي ومكمل لمنظومة عملية ادارة وتخطيط رأس المال (Planning Capital).

تهدف هذه الاختبارات إلى تقييم الوضع المالي للبنك ضمن سيناريوهات شديدة ولكنها ممكنة الحدوث، ويتم اجراؤها استنادا الى تعليمات البنك المركزي الاردني.

- عملية التقييم الداخلي لكفاية راس المال (ICAAP):

هي جزء من منظومة عملية ادارة راس المال التي ينتهجها البنك الاردني الكويتي والتي تساهم في تحقيق الاهداف الاستراتيجية، حيث تقوم عملية التقييم الداخلي لكفاية راس المال بتحديد وقياس بصورة شاملة جميع المخاطر الهامة التي قد يتعرض لها البنك على اساس موحد (Consolidated)، وبيان أثر هذه المخاطر على راس المال. حيث يراعي البنك تلاؤم حجم راس المال مع حجم وطبيعة وتعقيد المخاطر التي يتعرض لها البنك بما يتواءم مع متطلبات الجهات الرقابية.

مخاطر أمن المعلومات:

هي الثغرات والتهديدات (Threats and Vulnerabilities) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في جميع العمليات المالية في البنك ومدى إمكانية استغلالها من قبل القراصنة (Hackers) لتنفيذ بعض الأنشطة غير المشروعة مثل الوصول غير المصرح به إلى البيانات (Data to Access Unauthorized) أو حجب الخدمة (Service of Denial) وغيرها من الأنشطة التي من شأنها ان تلحق الضرر بالبنك على المستوى المالي أو التأثير على سمعة البنك وعملائه حيث قد يتم الوصول إلى بياناتهم الخاصة واستغلالها. وفي ضوء هذه المخاطر، فقد تبنى البنك العديد من الإجراءات الوقائية مثل تطبيق معايير أمن المعلومات والتعاميم الصادرة من جهات حكومية كالبنك المركزي الأردني وجهات غير حكومية مثل تطبيق معايير أمن البطاقات (DSS PCI)، وعمل تقييم للمخاطر (Assessment Risk) للأنظمة والخدمات المستخدمة في البنك ووضع الضوابط الأمنية (Controls) للحد من هذه المخاطر، إضافة إلى تطبيق السياسات والإجراءات الداخلية في البنك (Policies and Procedures) المتعلقة بأمن المعلومات والعمل على زيادة الوعي تجاه مخاطر أمن المعلومات من خلال عقد الدورات التدريبية لموظفي البنك (Sessions Awareness Security Information). وتتم مراقبة هذه المخاطر من خلال التقارير اليومية التي تتم متابعتها من قبل فريق أمن المعلومات واستمرارية العمل في إدارة المخاطر.

مخاطر استمرارية العمل:

تعني استمرارية العمل والتعافي من الكوارث الحفاظ على توافرية الخدمات والوظائف الحساسة في البنك سواء للوظائف الداخلية للبنك المستخدمة من قبل الموظفين أو الخدمات المستخدمة من قبل عملاء البنك. ويولي البنك اهتماما كبيرا لاستمرارية العمل لما لها من أثر كبير على سمعة البنك وعلى مدى رضا عملائه عن الخدمات المقدمة لهم. ويقوم فريق أمن المعلومات واستمرارية العمل في إدارة المخاطر بالبنك بتحديث خطة استمرارية العمل بشكل ربع سنوي (Quarterly) واختبارها بشكل سنوي (Annually) وتوثيق نتائج الاختبارات بهدف عكسها على خطة استمرارية العمل بما يتناسب مع التعليمات الصادرة عن البنك المركزي وأفضل الممارسات المتعلقة باستمرارية العمل.

المخاطر الائتمانية:

تعرف المخاطر الائتمانية بانها الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل أو رغبته بوفاء التزاماته تجاه البنك ضمن الفترة الزمنية المتفق عليها من حيث اصل الدين و/أو الفوائد المترتبة عليه أو كليهما، وكذلك مخاطر التركزات الائتمانية والتي تعرف بانها المخاطر الناتجة عن عدم تنوع التوظيفات ضمن المحفظة الائتمانية للبنك من حيث القطاعات الاقتصادية، العملاء، المناطق الجغرافية، والتي من الممكن ان تؤدي بالمحصلة الى زيادة في مخاطر الائتمان، وتعتبر هذه المخاطر من اهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

وللحد من الآثار المالية المترتبة على هذه المخاطر يقوم البنك الأردني الكويتي بادارتها من خلال مجموعة من المرتكزات الرئيسية، ومن ابرزها ما يلي:

1. التعرف على المخاطر الحالية والمستقبلية المرتبطة ببيئة الاعمال من خلال تطبيق اختبارات الأوضاع الضاغطة دورياً في ظل سيناريوهات وتوقعات اقتصادية متحفظة وبما يكفل تجنبها أو التخفيف من حدتها.
2. تطبيق وتحديث مستمر للسياسات ولاجراءات العمل الناظمة لعمليات منح ومتابعة الائتمان، والتي يتم تحديدها وفق اسس تعريف وقياس وضبط هذا النوع من المخاطر.
3. وجود لجان ودوائر لإدارة عملية المنح الائتماني وبما يكفل الفصل في المهام ما بين دوائر تنمية الاعمال المختلفة وادارة مراجعة ومراقبة الائتمان.
4. اعتماد منظومة صلاحيات محددة وبما يكفل تفويض الصلاحيات، مراقبتها، ومراجعتها.
5. المراقبة الديناميكية للمحفظة الائتمانية من حيث تنويعها، جودتها، تركزاتها.
6. تحديد الضمانات المقبولة وشروطها كأسلوب من أساليب تخفيف المخاطر.

المخاطر التشغيلية:

تعرف المخاطر التشغيلية بانها مخاطر الخسائر الناتجة عن فشل أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية أوالعنصر البشري أوالأنظمة أو أي أحداث خارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه لا يشمل المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة للبنك.

تقوم إدارة مخاطر التشغيل بالعمل المستمر والتنسيق بشكل وثيق مع جميع مدراء المراكز التنظيمية للتأكيد من الاستمرار بتطبيق مفهوم الإطار العام لإدارة المخاطر التشغيلية بشكل فعال وذلك من خلال تطبيق مبدأ خطوط الدفاع الثلاثة والتي تحدد المهام والمسؤوليات لجميع دوائر البنك خاصة فيما يتعلق بتنفيذ ومتابعة ومراقبة تنفيذ المهام اليومية لدى خط الدفاع الأول كما يتم الاستمرار بتجميع بيانات الأحداث والخسائر التشغيلية إضافة إلى مؤشرات المخاطر الرئيسية بواسطة نظام إدارة مخاطر التشغيلية والعمل على مراقبتها وتحديثها والتأكد من وضع أية خطط تصحيحية حولها أينما لزم، حيث يهدف النظام إلى إتاحة استخدامه من دوائر الاعمال ، المخاطر، التدقيق الداخلي وبالتالي تمكين الإدارة التنفيذية من الإطلاع على جميع المخاطر المالية وغير المالية أولا بأول.

هذا ويتم الاستمرار بإتباع المنهجية الخاصة بنظام التقييم الذاتي للمخاطر التشغيلية والضوابط الموضوعة مقابلها من حيث اجراء المراجعة على مستوى الدوائر، وذلك من خلال إجراء تحليل للفجوات بين ما هو مطبق وما هو مطلوب تطبيقه وليصار الى وضع خطط التطبيق والحلول اللازمة حولها وصولا للهدف المحدد لهذا التقييم والتأكد من توفر انظمة الضبط والرقابة التي تحكم تنفيذ العمليات في البنك.

4ب/11 : الإنجازات خلال عام 2022 : وردت ضمن التقرير

4ب/12: الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن نشاط الشركة الرئيسي: يظهر من ضمن قائمة الدخل للعام 2022 مبلغ 458225 دينار والذي يمثل أرباح ناتجة أثر صفقة إستحواذ وتعتبر هذه العملية استراتيجية ذات طبيعة غير متكررة وغير مرتبطة بالنشاط الرئيسي للبنك.

4 ب/13: السلسلة الزمنية للأرباح المحققة والموزعة وصافي حقوق المساهمين بآلاف الدنانير وسعر السهم (2018 – 2022)

السنة	الأرباح (الخسائر) المحققة من العمليات المستمرة قبل الضريبة	الأرباح الموزعة حسب سنة التوزيع		صافي حقوق مساهمي البنك	سعر السهم دينار
		أسهم منحة	نقدية		
	المبالغ بالآف الدنانير				
2018	55,849	-	%20	445,562	2.900
2019	46,934	-	%20	459,532	2.510
2020	(5,579)	%50	لا يوجد	456,432	1.440
2021	12,072	-	%7	467,674	1.360
2022	27,345	-	%8	477,555	1.650

4ب/14: تحليل المركز المالي: ورد ضمن التقرير

4ب/15: الخطة المستقبلية: وردت ضمن التقرير

4ب/16: أتعاب مدققي الحسابات : بلغ إجمالي أتعاب مدققي الحسابات للبنك والشركات التابعة في عام 2022 مبلغ 212,785 دينار وحسب الجدول المرفق:

أتعاب التدفيق	
الجهة	**المبلغ بالدينار**
البنك الأردني الكويتي	140,000
شركة إجارة للتأجير التمويلي	9,280
الشركة المتحدة للاستثمارات المالية	14,000
الشركة الإدارية المتخصصة	5,800
فرع قبرص	43,705
المجموع	**212,785**

إضافة إلى مبلغ 20,816 دينار تمثل تقديم خدمات استشارية للبنك

4ب/17: عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة خلال عامي 2022 و2021

الرقم	الاسم	الجنسية	المنصب / الصفة	عدد الأسهم	
				2022/12/31	2021/12/31
1	السيد ناصر احمد عبدالكريم اللوزي	أردني	رئيس مجلس الإدارة	33,595	33,595
2	السيد فيصل حمد مبارك الحمد العيار	كويتي	نائب رئيس مجلس الإدارة	15,000	15,000
3	شركة مشاريع الكويت القابضة	كويتية	عضو مجلس الإدارة	76,494	76,494
	السيد مسعود محمود حجي جوهر حيات	كويتي	ممثل شركة مشاريع الكويت القابضة	48	48
4	شركة الروابي المتحدة القابضة	كويتية	عضو مجلس الإدارة	76,390,240	76,390,240
	السيد مصطفى سمير الشامي	لبناني	ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة (اعتباراً من 2022/6/22)	0	0
	السيد طارق محمد يوسف عبدالسلام	كويتية	ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة (لغاية 2022/4/20)	21,375	21,375
	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	أردنية	عضو مجلس الإدارة	31,562,466	31,562,466
5	السيد مروان محمود حسان عوض	أردني	ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	1,500	1,500
6	السيد نضال فائق محمد القبج	أردني	ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	-	-
7	ODYSSEY REINSURANCE COMPANY	أمريكية	عضو مجلس الإدارة	8,775,000	8,775,000
	Mr. BIJAN KHOSROWSHAHI	أمريكي	ممثل شركة/ ODYSSEY REINSURANCE COMPANY	-	-
8	شركة سفاري للتطوير و الاستثمار العقاري	أردنية	عضو مجلس الإدارة	1,000	1,000
	السيد ماجد فياض محمود برجاق	أردني	ممثل شركة سفاري للتطوير والاستثمار العقاري	1,500	1,500
9	الدكتور صفوان سميح عبد الرحمن طوقان	أردني	عضو مجلس الإدارة	1,500	1,500
10	الدكتور مروان جميل عيسى المعشر	أردني	عضو مجلس الإدارة	205,500	205,500
11	السيد هاني خليل عبد الحميد الهنيدي	أردني	عضو مجلس الإدارة	1,573	1,573
12	السيدة ناديا عبد الرؤوف سالم الروابده	أردنية	عضو مجلس الإدارة	1,000	1,000
13	السيد عمر مشهور حديثه الجازى	أردني	عضو مجلس الإدارة	1,500	1,500

عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أشخاص الإدارة العليا التنفيذية خلال عامي 2022 و 2021

الرقم	الاسم	المنصب / الصفة	الجنسية	عدد الأسهم	
				2022/12/31	2021/12/31
1	هيثم سميح بدر الدين البطيخي	المدير العام التنفيذي	أردني	0	0
2	داود عادل داود عيسى	رئيس قطاع المساندة والعمليات	أردني	0	0
3	زهدي بهجت زهدي الجيوسي	رئيس تنمية أعمال الشركات	أردني	0	0
4	إبراهيم عيسى إسماعيل كشت	رئيس إدارة الشؤون القانونية	أردني	0	0
5	ابراهيم فضل محمود الطعاني	رئيس الشؤون المالية	أردني	0	0
6	فادي محمد أحمد عياد	رئيس ادارة مراقبة الامتثال	أردني	0	0
7	ماهر محمد حامد ابو سعاده	رئيس تكنولوجيا المعلومات	أردني	0	0
8	محمود عصام عبدالرزاق الاحمر	رئيس إدارة المخاطر	أردني	0	0
9	طارق جودت سليمان الخيطان	رئيس العمليات	أردني	0	0
10	مكرم أمين ماجد القطب	رئيس الائتمان	أردني	0	0
11	يوسف واصف يوسف حسن	رئيس إدارة التدقيق الداخلي	أردني	0	0
12	إبراهيم فريد أدم بيشه	رئيس الخزينة والاستثمار والعلاقات الدولية	أردني	0	0
13	سهيل احمد محمود سلمان	رئيس تنمية أعمال التجزئة	أردني	0	0
14	زيد وديع جريس شرايحة	رئيس تنمية الأستثمار	أردني	0	0
15	دانه عبدالله محمد جرادات	رئيس الاستراتيجية والتسويق	أردنية	0	0

الأسهم المملوكة من قبل الشركات التي يسيطر عليها أعضاء مجلس الإدارة / الأشخاص المطلعين خلال عامي 2022و2021

اسم العضو / الشخص المطلع	الصفة	اسم الشركة المسيطر عليها	نسبة المساهمة في الشركة المسيطر عليها	عدد أسهم البنك المملوكة من قبل الشركة المسيطر عليها	
				2022/12/31	2021/12/31
شركة مشاريع الكويت القابضة - الكويت	عضو مجلس الإدارة	شركة الروابي المتحدة القابضة	%99.99	76,390,240	76,390,240
شركة مشاريع الكويت القابضة وشركاتها التابعة- الكويت	عضو مجلس الإدارة	بنك برقان – الكويت	%64.33	1,500	1,500
شركة مشاريع الكويت القابضة - الكويت	عضو مجلس الإدارة	بنك الخليج المتحد – البحرين	%97.91	473,503	473,503

عـدد الأوراق الماليـة المملوكـة مـن قبـل أقـارب أعضـاء مجلـس الإدارة وممثليهـم وأقـارب أشـخاص الإدارة العليـا التنفيذيـة خـلال عامـي 2022 و2021

الاسـم	الجنسية	الصلة	عدد الأسهم	
			2022/12/31	2021/12/31
نور عبد الكريم علاوى الكباريتي	أردنية	زوجة هيثم سميح بدر الدين البطيخي/ المدير العام التنفيذي	344,265	344,265

الأسهم المملوكة من قبل الشركات التي يسيطر عليها أقارب أعضاء مجلس الإدارة :

لا يوجد مساهمات للشركات المسيطر عليها من قبل أقارب أعضاء مجلس الإدارة

الأسهم المملوكة من قبل الشركات التي يسيطر عليها أعضاء الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم :

لا يوجد مساهمات للشركات المسيطر عليها من قبل أعضاء الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم

4ب/ 18 أ: المزايا والمكافآت التي يتمتع بها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

الرقم	الاسم	المنصب	الرواتب السنوية الاجمالية	بدل التنقلات السنوية	المكافات السنوية	نفقات السفر السنوية	بدل حضور جلسات	اجمالي المزايا السنوية
1	السيد ناصر أحمد عبد الكريم اللوزي	رئيس مجلس الإدارة	0	168000	5000	253	179200	352453
2	السيد فيصل حمد مبارك الحمد العيار	نائب رئيس مجلس الإدارة	0	0	5000	0	4500	9500
3	السيد مسعود محمود جوهر حيات	عضو	0	0	5000	0	22200	27200
4	السيد طارق محمد يوسف عبد السلام -لغاية 2022/4/20	عضو	0	0	5000	0	8100	13100
5	ممثل الضمان الاجتماعي السيد نضال فائق محمد القبج	عضو	0	6000	5000	163	27000	38163
6	ممثل الضمان الاجتماعي السيد مروان محمود حسان عوض	عضو	0	6000	5000 *	253	21900	33153
7	السيد بيجان خسروشاهي	عضو	0	0	5000	573	12000	17573
8	السيد ماجد فياض محمود برجاق	عضو	0	6000	5000	253	27300	38553
9	الدكتور صفوان سميح عبدالرحمن طوقان	عضو	0	6000	5000	253	24600	35853
10	الدكتور مروان جميل عيسى المعشر	عضو	0	6000	5000	253	18000	29253
11	السيد هاني خليل عبدالحميد الهنيدي	عضو	0	6000	5000	253	27000	38253
12	السيدة ناديا عبد الرؤوف سالم الروابدة	عضو	0	6000	5000	163	20100	31263
13	الدكتور عمر مشهور حديثة الجازي	عضو	0	6000	5000	253	25200	36453
14	السيد مصطفى سمير الشامي-اعتباراً من 2022/6/22	عضو	0	0	0	992	13500	14492

* يتضمن المبلغ «1667 دينار» دفعت للسيد مروان محمود حسان عوض كعضو مستقل.

4ب/ 18 ب: المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة العليا

الرقم	الاسم	المنصب	الرواتب السنوية ومكافآت	سفر ومياومات	الإجمالي
1	هيثم سميح "بدر الدين" البطيخي	المدير العام التنفيذي	664460	12857	677317
2	داود عادل داود عيسى	رئيس قطاع المساندة والعمليات	288744	6452	295196
3	زهدي بهجت زهدي الجيوسي	رئيس تنمية أعمال الشركات	233500	12859	246359
4	إبراهيم فريد ادم بيشه	رئيس الخزينة والعلاقات الدولية	212516	4296	216812
5	د. مكرم أمين ماجد القطب	رئيس الائتمان	181716	3098	184814
6	سهيل أحمد محمود سلمان	رئيس تنمية أعمال التجزئة	154356	13795	168151
7	زيد وديع جريس شرايحه	رئيس تنمية الاستثمار	116716	2083	118799
8	إبراهيم عيسى إسماعيل كشت	رئيس إدارة الشؤون القانونية	230964	2023	232987
9	إبراهيم فضل محمود الطعاني	رئيس الشؤون المالية	205848	163	206011
10	ماهر محمد حامد أبو سعادة	رئيس تكنولوجيا المعلومات	133000	9269	142269
11	طارق جودت سليمان الخيطان	رئيس العمليات	109500	163	109663
12	دانه عبد الله محمد جردات	رئيس الاستراتيجية والتسويق	86812	163	86975
13	فادي محمد احمد عياد	رئيس إدارة مراقبة الامتثال	197288	15093	212381
14	محمود عصام عبد الرزاق الأحمر	رئيس إدارة المخاطر	155816	24743	180559
15	يوسف واصف يوسف حسن	رئيس إدارة التدقيق الداخلي	121976	3070	125046

4ب/ 19: التبرعات:

بلغ إجمالي مساهمة البنك والشركات التابعة في مجال المسؤولية الاجتماعية بما فيها التبرعات لجهات خيرية في العام 2022 مبلغ 1,052,840 دينار حسب الجدول أدناه:

البند	المبلغ
التبرعات لجهات خيرية وانشطة اجتماعية	447,365
دعم التعليم	163,513
دعم الثقافة المالية والمصرفية	83,483
دعم منتديات ومؤتمرات وطنية	131,716
دعم النشاط الرياضي داخل وخارج البنك	162,521
تدريب غير الموظفين من طلاب المعاهد والجامعات	7,045
دعم طبي	28,550
دعم اعلاني ودعائي	3,050
دعم اوائل الطلبة المتفوقين	3,700
دعم المؤلفين	10,302
اخرى	11,595
المجموع	**1,052,840**

4ب/20: العقود والمشاريع والإرتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء المجلس أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم:

قام البنك خلال عام 2022 بالدخول في معاملات مع الشركات التابعة والشركات الشقيقة وكبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية. إن التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة تعتبر غير مادية وهي عاملة ولم يؤخذ لها أية مخصصات. وقد ورد تفصيل هذه التعاملات ضمن الإيضاح رقم 37 حول القوائم المالية الموحدة لعام 2022

4ب/21: يساهم البنك في خدمة البيئة والمجتمع المحلي، وقد تم إيضاح ذلك ضمن الجزء الخاص بإنجازات البنك لعام 2021 في هذا التقرير.

4ج 1-5 : البيانات المالية: وردت ضمن التقرير

4د : تقرير مدققي الحسابات : ورد ضمن التقرير

4 هـ : الإقرارات

1. يقر مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل البنك خلال عام 2023
2. يقر مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في البنك.
3. يقر كل عضو من أعضاء المجلس الموقعين أدناه بأنه لم يحصل على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها، سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء كانت له شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة به، وذلك عن عام 2022.

	رئيس وأعضاء مجلس الإدارة	التواقيع
1	السيد ناصر أحمد اللوزي	
2	السيد فيصل حمد العيار	
3	السيد مسعود محمود جوهر حيات	
4	السيد مصطفى سمير الشامي	
5	السيد نضال فائق القبج	
6	السيد مروان محمود حسان عوض	
7	السيد بيجان خسروشاهي	
8	الدكتور مروان جميل المعشر	
9	السيد هاني خليل الهنيدي	
10	السيد ماجد فياض برجاق	
11	الدكتور صفوان سميح طوقان	
12	الدكتور عمر مشهور الجازي	
13	السيدة ناديا عبدالرؤوف الروابدة	

4. نقر نحن الموقعين أدناه بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في هذا التقرير.

رئيس مجلس الإدارة	المدير العام التنفيذي	المدير المالي
ناصر اللوزي	هيثم البطيخي	إبراهيم فضل الطعاني

دليل الحاكمية المؤسسية (التحكم المؤسسي) 2022

دليل الحاكمية المؤسسية 2022 (التحكم المؤسسي)

MANUAL CORPORATE GOVERNANCE

المحتويات

المقدمة	2
التعاريف	2
رسالة البنك بخصوص التحكم المؤسسي	3
الإطار القانوني ومصادر هذا الدليل	3
أطراف الحاكمية المؤسسية ذات العلاقة	3
الهيكل التنظيمي	4
تأليف مجلس الإدارة	4
مسؤوليات مجلس الإدارة	4
مهام المجلس وواجباته	5
واجبات رئيس مجلس الإدارة	9
واجبات عضو مجلس الإدارة	10
واجبات أمين السر	10
اجتماعات مجلس الإدارة	11
حدود المسؤولية والمساءلة	11
اللجان المنبثقة عن المجلس	12
الإدارة التنفيذية العليا	18
تقييم أداء الإداريين	19
أنظمة الضبط والرقابة الداخلية	19
الجهات الرقابية في البنك	19
ميثاق أخلاقيات العمل	20
تضارب المصالح	21
المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة	21
سياسة الإبلاغ	22
السياسات المنظمة لأعمال البنك	22
حماية حقوق المساهمين وعلاقتهم بالبنك	22
الشفافية والإفصاح	22

دليل الحاكمية المؤسسية 2022

المقدمة

يعرف البنك المركزي الأردني الحاكمية المؤسسية، على أنها النظام الذي يُوجَه ويدار به البنك، والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية للبنك وتحقيقها، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب العلاقة الآخرين، والتزام البنك بالتشريعات وسياسات البنك الداخلية.

كما ينظر البنك الأردني الكويتي بمفهومه الخاص إلى الحاكمية المؤسسية على أنها مفتاح ثقة العملاء وكافة الأطراف الأخرى المهتمة بالبنك، فالحاكمية المؤسسية هي الطريقة والأسلوب الذي تدار به علاقات البنك مع نفسه ومع الأطراف الأخرى المتأثرة به.

ويؤمن البنك الأردني الكويتي بأن وجود حاكمية مؤسسية جيدة يؤدي إلى إدارة جيدة للبنك، ويساعد على تحقيق أهداف البنك الإستراتيجية، بالإضافة إلى إيمانه المطلق بأن وجود حاكميه جيدة لدى كافة مؤسسات المملكة سوف يؤدي إلى وجود مؤسسات كفؤة، ويوفر بيئة تنافسية مناسبة، مما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني بشكل عام، خصوصاً وأن البنوك تلعب دوراً هاماً في النظام المالي، وتعتمد على ودائع عملائها في أعمالها، مما يؤكد على أهمية وجود حاكميه مؤسسية جيدة لديها.

وعليه، فقد قرر مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي تبني دليل الحاكمية المؤسسية (يشار إليه لاحقاً بالدليل) والذي تم إعداده وفقاً لأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص، واستناداً إلى تعليمات وإرشادات البنك المركزي الأردني والجهات الرقابية الأخرى، حيث يهدف البنك من تبنيه لهذا الدليل للوصول إلى تحقيق مبادئ الحاكمية المؤسسية المتمثلة بعدالة معاملة كافة الجهات ذات العلاقة بالبنك (Stakeholders)، والشفافية والإفصاح عن وضع البنك المالي والإداري الحقيقي والمساءلة في العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وبين مجلس الإدارة والمساهمين، وبين مجلس الإدارة والجهات المختلفة الأخرى. ويوفر البنك النسخة المعتمدة من الدليل على موقعه الالكتروني www.jkb.com

يعكس هذا الدليل متطلبات وسياسات البنك التي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس إدارة البنك، وتنطبق الأحكام الواردة فيه على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والموظفين، كما يعتمد البنك الاستراتيجيات والسياسات والهياكل الإدارية لشركاته التابعة في إطار الحوكمة السليمة.

التعريفات:

الحاكمية المؤسسية :	النظام الذي يُوجَه ويدار به البنك ، والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية للبنك وتحقيقها ، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن ، وحماية مصالح المودعين ، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب العلاقة الآخرين ، والتزام البنك بالتشريعات وسياسات البنك الداخلية.
الملاءمة :	توفر متطلبات معينة في أعضاء مجلس إدارة البنك وإدارته التنفيذية العليا .
أصحاب المصالح :	أي ذي مصلحة في البنك مثل المودعين أو المساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو العملاء أو الجهات الرقابة المعنية .
المساهم الرئيسي :	الشخص الذي يملك نسبة (5%) أو أكثر من رأسمال البنك بشكل مباشر أو غير مباشر.
عضو تنفيذي :	عضو مجلس الإدارة الذي يشارك بمقابل في إدارة العمل اليومي للبنك .
عضو مستقل :	عضو مجلس الإدارة الذي لا يخضع لأي تأثيرات تحد من قدرته على اتخاذه لقرارات موضوعية لصالح البنك ، والذي تتوفر فيه الشروط المبينة في تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك .
الإدارة التنفيذية العليا :	تشمل الوظائف لدى البنك والتي ترادف الوظائف/ المسميات الواردة في قانون البنوك وتعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني، والتعليمات والتشريعات الأخرى التي يخضع لها البنك، وكافة الوظائف المحددة وفقا لنظام تقييم الوظائف الذي يعتمده البنك بدرجة 20 فأعلى.

رسالة البنك بخصوص التحكم المؤسسي

يهدف البنك الأردني الكويتي إلى الوصول لأفضل المعايير المتعلقة بأخلاقيات العمل من كافة جوانبه وذلك من خلال الإفصاح عن نتائج البنك بكل دقة وشفافية، والتقيد التام بالقوانين والتشريعات المختلفة التي تحكم عمل البنك.

الإطار القانوني ومصادر هذا الدليل

استند البنك في اعداد هذا الدليل على ما يلي:

1. قانون البنوك الساري.
2. قانون الشركات الساري.
3. قانون الأوراق المالية الساري وتعليمات هيئة الأوراق المالية.
4. قانون ضمان الودائع الساري.
5. الأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضى القوانين المذكورة أعلاه وأية تعديلات لاحقة عليها.
6. تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن، الصادر عن البنك المركزي الأردني.
7. إصدارات لجنة بازل حول الموضوع.
8. إصدارات منظمة دول OECD والبنك الدولي المتعلقة بالحاكمية المؤسسية.
9. المعايير المحاسبية والمعايير الدولية للتقارير المالية والتي يستخدمها المستثمرون لمساءلة إدارة البنك.
10. التشريعات السارية في البلدان التي للبنك فروع بها، وذلك في حدود أعمال البنك فيها.

بالإضافة إلى القوانين التي تحمي حقوق المساهمين والمودعين والأطراف ذات العلاقة.

أطراف الحاكمية المؤسسية ذات العلاقة

1. المساهمون

يحرص إطار عمل الحوكمة في البنك على حماية حقوق المساهمين مع تأمين معاملة عادلة لهم وبصورة خاصة في ضوء القوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن الهيئات الرقابية. كما ينطبق الأمر عينه على سياسات وإجراءات البنك.

2. أعضاء مجلس الإدارة

يقوم أعضاء مجلس الإدارة بالنيابة عن المساهمين بإدارة البنك، بموجب التشريعات والقوانين المختلفة التي تحدد واجباتهم ومسؤولياتهم (مثل قانون الشركات، قانون البنوك ... الخ).

3. الموظفون

كافة موظفي البنك عليهم مسؤولية في تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية كجزء من مسؤولياتهم في تحقيق أهداف البنك، كل فيما يخصه.

يجب على موظفي البنك أن يتمتعوا بالمعرفة الضرورية والمهارات والمعلومات والصلاحيات للقيام بأعمال البنك، وهذا يتطلب الفهم الكامل للبنك وللصناعة وللسوق والمخاطر المرتبطة بذلك.

من خلال سعي الموظفين لتحقيق هذه المتطلبات فإنهم سوف يساهمون بشكل إيجابي في أداء وإنجازات البنك والنجاح في ذلك سوف يؤدي إلى الأمان والرضا الوظيفي.

4. الدائنون

الأطراف المختلفة التي ترتبط مع البنك بعلاقات تعاقدية مثل العملاء والموردين والدائنيين .

الهيكل التنظيمي:

من مهام مجلس الإدارة مسؤولية اعتماد هيكل تنظيمي يتلاءم مع طبيعة نشاطات البنك، والتأكد من وجود لوائح تنظيمية كافية لتنفيذ الإستراتيجية المعتمَدَة، وتسهيل عملية اتخاذ القرارات الفعّالة، وتطبيق الحوكمة الجيّدة. وذلك من خلال:

1. هيكل تنظيمي واضح وشفاف .
2. أهداف محدّدة لكلّ وحدة إدارية .
3. مهام ومسؤوليات وظيفية محدّدة لكلّ وحدة إدارية.
4. السلطات وخطوط الاتصالات والخطوط المباشرة للإشراف الخاصة بمناصب الإدارة المختلفة، فضلاً عن التخصيص/ فصل المهام الملائم.
5. الأدلّة والسياسات وإجراءات العمل الملاءمة لتنفيذ العمليات والإشراف عليها لاسيما تحديد وصف وظيفي لكافة مستويات الوظائف ضمن الهيكل التنظيمي، بما في ذلك تحديد مؤهّلات وخبرة كلّ مَن يشغل هذه المناصب.
6. هيكليّة مُلكية لا تعرقل الحَاكمية الموسسية.
7. إدارات مستقلة للوفاء بمهام إدارة المخاطر والتدقيق والامتثال.
8. وحدات وموظفين غير مشاركين في العمليات اليومية لأنشطة البنك مثل موظفي مراجعة الائتمان وMiddle Office .

تأليف مجلس الإدارة

أ- يتألف مجلس إدارة البنك من ثلاثة عشر عضواً ، على أن يكون أربعة منهم كحد أدنى مستقلون، وفقاً لتعريف تعليمات الحاكمية الصادرة عن البنك المركزي للعضو المستقل .

ب- لا يجوز أن يكون أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة تنفيذياً.

ج- يضع المجلس سياسة واضحة لملاءمة اعضائه بما يتماشى مع التشريعات والمتطلبات الرقابية.

د- على الرغم مما ورد في قانون الشركات، لا يجوز الجمع بين منصبي «رئيس المجلس» و«المدير العام»، ويجب أن لا يكون رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين مرتبطاً مع المدير العام بصلة قرابة دون الدرجة الرابعة.

هـ يجب أن لا يكون رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين مرتبطاً مع أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا بصلة قرابة دون الدرجة الثانية.

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل المجلس مسؤولية سلامة كافة عمليات البنك بما فيها أوضاعه المالية، ومسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي، والمتطلبات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله، ومراعاة أصحاب المصالح، ومسؤولية إدارة البنك ضمن إطار التشريعات والسياسات الداخلية له، ومسؤولية التأكد من أن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك، بما في ذلك أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية . ولضمان ذلك، يتاح لأعضاء المجلس ولجانه الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية وأمين سر المجلس، مع التأكيد على عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات الإدارة التنفيذية إلا من خلال المداولات التي تتم في اجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه. كما يمكنهم الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بمصادر خارجية بالتنسيق مع رئيس المجلس .

مهام المجلس وواجباته

مع مراعاة اختصاصات وصلاحيات الهيئة العامة للبنك، يتولى مجلس الإدارة المنتخب من قبل الهيئة العامة مهام ومسؤوليات إدارة أعمال البنك لمدة أربع سنوات من تاريخ انتخابه، وتشمل هذه المهام والواجبات ما يلي (على سبيل الذكر وليس الحصر) :

أولاً: في مجال الإشراف العام والرقابة ورسم الإستراتيجيات للبنك :

1. الإشراف على الإدارة التنفيذية العليا ومتابعة أدائها، والتأكد من سلامة الأوضاع المالية للبنك ومن ملاءته. ويعتمد المجلس السياسات والإجراءات المناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك.
2. تحديد الأهداف الاستراتيجية للبنك، وتوجيه الإدارة التنفيذية لإعداد استراتيجية لتحقيق هذه الأهداف، واعتماد هذه الاستراتيجية، واعتماد خطط العمل التي تتماشى مع هذه الاستراتيجية.
3. اعتماد هيكل تنظيمي للبنك يبين التسلسل الإداري، بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية.
4. اعتماد سياسة لمراقبة ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية عن طريق وضع مؤشرات أداء لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف المؤسسية.
5. التأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك شاملة لكافة أنشطته وتتماشى مع التشريعات ذات العلاقة، وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية، وأنه يتم مراجعتها بانتظام.
6. تحديد القيم المؤسسية للبنك، ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك، وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني لإداريي البنك.
7. اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية أو أي نقاط أخرى أظهرها المدقق الخارجي، واعتماد أنظمة ضبط ورقابة داخلية للبنك ومراجعتها سنوياً، وكذلك اعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا .

ثانياً: في مجال السياسات والتعليمات والاستراتيجيات والضوابط التي يجب اعتمادها من مجلس الإدارة:

1. اعتماد سياسات وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك.
2. اعتماد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة والالتزام والإلزام بها في جميع المستويات الإدارية في البنك.
3. اعتماد سياسة فعالة لضمان ملاءمة أعضائه، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في العضو المرشح والمعين، وعلى أن يتم مراجعة هذه السياسة من وقت لأخر كلما استدعت الحاجة لذلك، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع الأعضاء لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها .

4. اعتماد سياسة لضمان ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك بحيث تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من معايير ومتطلبات وشروط التشريعات السارية بشأن الإدارة التنفيذية العليا، ويراجع المجلس هذه السياسة من وقت لآخر، ويضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها .

5. اعتماد سياسة وإجراءات لمعالجة تعارض المصالح الذي قد ينشأ كون البنك جزءًا من مجموعة تتبع لشركة قابضة، والإفصاح عن أي تعارض في المصالح قد ينشأ عن ارتباط البنك بالشركات داخل المجموعة.

6. اعتماد سياسات وإجراءات للتعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بحيث تشمل تعريف هذه الأطراف أخذًا بالاعتبار التشريعات وشروط التعاملات وإجراءات الموافقة وآلية مراقبة هذه التعاملات، بحيث لا يسمح بتجاوز هذه السياسات والإجراءات.

7. اعتماد ضوابط لحركة انتقال المعلومات بين مختلف الإدارات، تمنع الاستغلال للمنفعة الشخصية.

ثالثاً: ما يجب على مجلس الإدارة التحقق منه :

1. ضمان وجود نظم معلومات إدارية كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك.

2. التحقق من أن السياسة الائتمانية تتضمن تقييم نوعية الحاكمية المؤسسية لعملائه من الشركات وخاصة الشركات المساهمة العامة، بحيث يتم تقييم المخاطر للعملاء بنقاط الضعف والقوة تبعًا لممارساتهم في مجال الحاكمية.

3. التأكد من أن البنك يتبنى مبادرات اجتماعية مناسبة في مجال حماية البيئة والصحة والتعليم ومراعاة تقديم التمويل للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم بأسعار وآجال مناسبة.

4. التأكد من أن الهيكل التنظيمي يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة .

5. التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤولياتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك، وأنها تساهم في تطبيق الحاكمية المؤسسية فيه، وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين، وأنها تنشئ بنية إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة، وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس.

6. التأكد من أن الإدارة التنفيذية تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح.

رابعاً: واجبات مجلس الإدارة في مجال التعيين والتقييم والمكافآت :

1. تعيين مدير عام يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية، بعد الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي المسبقة على تعيينه.

2. الموافقة على تعيين أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك بناءً على توصية اللجنة المختصة، وبعد الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي.

3. اتخاذ القرار بقبول استقالة أو إنهاء خدمات أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك، بناءً على توصية اللجنة المختصة ، على أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي بخصوص قبول استقالة أو إنهاء خدمات كل من المدير العام ومدير التدقيق ومدير إدارة المخاطر ومسؤول الامتثال.

4. تشكيل لجان من بين أعضائه، يحدد أهدافها ويفوضها بصلاحيات من قبله، وذلك وفق ميثاق يوضح ذلك، وعلى هذه اللجان أن تقوم برفع تقارير دورية إلى المجلس.

5. إقرار خطة إحلال لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا للبنك، وعلى المجلس مراجعة هذه الخطة مرة في السنة على الأقل.

6. تقييم أداء المدير العام سنويًا وفق نظام تقييم معد من قبل لجنة الترشيح والمكافآت بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء المدير العام كل من الأداء المالي والإداري للبنك، ومدى إنجازه لخطط وإستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل، وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.

7. وضع إجراءات لتحديد مكافآت أعضائه، وذلك اعتمادًا على نظام التقييم الذي أقره.

8. التأكد من ملاءمة أعضائه وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا وفقا لسياسات البنك المعتمدة والتشريعات والتعليمات السارية مع التأكد من توقيع الإقرارات التي تضمنتها تعليمات البنك المركزي

9. إعتماد نظام لتقييم أعماله وأعمال أعضائه، وعلى أن يتضمن هذا النظام كحد أدنى ما يلي:

- وضع أهداف محددة وتحديد دور المجلس في تحقيق هذه الأهداف بشكل يمكن قياسه.
- تحديد مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) التي يمكن إستخلاصها من الخطط والأهداف الإستراتيجية وإستخدامها لقياس أداء المجلس.
- التواصل ما بين مجلس الإدارة والمساهمين ودورية هذا التواصل.
- دورية إجتماعات مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية العليا.
- دور العضو في إجتماعات مجلس الإدارة، وكذلك مقارنة أداؤه بأداء الأعضاء الآخرين، ويجب الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.

10. اعتماد نظام لقياس أداء إداريي البنك من غير أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام، على أن يشمل هذا النظام على الآتي كحد أدنى :

- أن يعطى وزنٌ ترجيحيٌ مناسبٌ لقياس أداء الالتزام بإطار عمل إدارة المخاطر وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية .
- أن لا يكون إجمالي الدخل أو الربح العنصر الوحيد لقياس الاداء ، ولكن يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عناصر أخرى لقياس أداء الإداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الأساسية ورضا العميل وغيرها حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق.
- عدم استغلال النفوذ وتعارض المصالح .

خامساً: واجبات مجلس الإدارة في مجال الإفصاح والنشر :

1. ضمان تخصيص جزء من موقع البنك الالكتروني يتضمن توضيحا لحقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة، وكذلك نشر المستندات المعنية بالاجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الاجتماعات .

2. التأكد من أن المعلومات المالية وغير المالية التي تهم أصحاب العلاقة قد تم نشرها.

3. التأكد من التزام البنك بالإفصاحات التي حددتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) وتعليمات البنك المركزي والتشريعات الأخرى ذات العلاقة وأن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

4. التأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية، إفصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الاطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك.

5. التأكد من أن التقرير السنوي يتضمن ما يلي كحد أدنى :

- ملخصاً للهيكل التنظيمي للبنك .
- ملخصاً لمهام ومسؤوليات لجان المجلس ، وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لتلك اللجان .
- دليل الحاكمية المؤسسية للبنك والمعلومات التي تهم أصحاب المصالح المبينة فيه، ومدى الالتزام بتطبيق ما جاء في الدليل .
- نصا يفيد بمسؤولية وإقرار المجلس عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في التقرير، وكفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- معلومات عن كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة من حيث مؤهلاته وخبراته ومقدار مساهمته في رأسمال البنك وفيما إذا كان مستقلاً أم لا وعضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه وأي عضويات يشغلها في مجالس إدارات شركات أخرى ، والمكافآت بكافة أشكالها التي حصل عليها من البنك وذلك عن السنة المنصرمة ، وكذلك القروض الممنوحة له من البنك ، وأي عمليات أخرى تمت بين البنك والعضو أو الأطراف ذوي العلاقة به .
- معلومات عن دائرة إدارة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
- عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة ولجانه وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الاجتماعات.
- أسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقيلين خلال العام .
- ملخصاً عن سياسة منح المكافآت لدى البنك ، مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء مجلس الإدارة كل على حده ، والمكافآت بكل أشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حده ، وذلك عن السنة المنصرمة .
- المساهمين الرئيسيين في البنك وفي الشركات التي تساهم بشكل رئيسي في البنك.
- أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة (1%) أو أكثر من رأسمال البنك ، مع تحديد المستفيد النهائي (Ultimate Beneficial Owners) لهذه المساهمات أو أي جزء منها ، وتوضيح إن كان أي من هذه المساهمات مرهونة كلياً أو جزئياً .
- إقرارات من كافة أعضاء المجلس بأن العضو لم يحصل على أية منافع من خلال عمليه في البنك ولم يفصح عنها ، سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية ، وسواء كانت له شخصياً أو أي من ذوي العلاقة به ، وذلك عن السنة المنصرمة .

6. إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلبًا على ملاءمة أي من الإدارة التنفيذية العليا.

7. توفير آلية محددة لضمان التواصل مع أصحاب المصالح وذلك من خلال الإفصاح وتوفير معلومات ذات دلالة حول أنشطة البنك لأصحاب المصالح من خلال الآتي :

- اجتماعات الهيئة العامة .
- التقرير السنوي .
- تقارير ربع سنوية تحتوي على معلومات مالية ، بالإضافة إلى تقرير المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعه المالي خلال السنة .
- الموقع الالكتروني للبنك .
- قسم علاقات المساهمين .

8. وضع آلية لاستقبال الشكاوى والاقتراحات المقدمة من قبل المساهمين بما في ذلك اقتراحاتهم الخاصة بإدراج مواضيع معينة على جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة واتخاذ القرار المناسب بشأنها.

9. وضع آلية تتيح للمساهمين الذين يمتلكون ما لا يقل عن 5% من الأسهم بإضافة بنود على جدول أعمال الهيئة العامة العادي قبل إرساله بشكل نهائي للمساهمين.

سادساً: واجبات مجلس الإدارة في مجال التدقيق الداخلي والخارجي :

1. اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي وذلك من خلال : إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك، ومتابعة تصويب ملاحظات التدقيق.

2. التأكد من أن دائرة التدقيق الداخلي في البنك قادرة على القيام بمهامها وان يكون موظفيها مؤهلين، وضمان استمرار رفدها بكوادر كافية ومدربة.

3. ضمان وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين، وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وضمان تمكنهم من الوصول إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي موظف داخل البنك، بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقاريرهم دون أي تدخل خارجي.

4. اعتماد ميثاق تدقيق داخلي يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق، وتعميمه داخل البنك.

5. اعتماد انظمة ضبط ورقابة داخلية والتأكد من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بمراجعة هيكل هذه الأنظمة مرة واحدة على الأقل سنويًا، وعلى المجلس تضمين التقرير السنوي للبنك بما يؤكد كفاية هذه الأنظمة.

6. التحقق من أن دائرة التدقيق الداخلي خاضعة للإشراف المباشر للجنة التدقيق، وأنها ترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس لجنة التدقيق.

7. ضمان استقلالية المدقق الخارجي بداية واستمرارًا.

8. ضمان تدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة والحليفة . وذلك كل سبع سنوات كحد أعلى ، وتحتسب مدة السبع سنوات عند بدء التطبيق اعتباراً من عام 2010 تكون السنة الأولى (عند التدوير) للمكتب الجديد بشكل مشترك (Joint) مع المكتب القديم ، ولا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ آخر انتخاب له بالبنك بخلاف مهمة التدقيق المشتركة.

سابعاً: واجبات مجلس الإدارة في مجال الامتثال :

1. اعتماد سياسة لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة، ومراجعة هذه السياسة بشكل دوري والتحقق من تطبيقها.

2. اعتماد مهام ومسؤوليات دائرة إدارة الامتثال.

3. ضمان استقلالية إدارة الامتثال، وضمان استمرار رفدها بكوادر كافية ومدربة.

ثامناً: واجبات مجلس الإدارة في مجال المخاطر :

1. قبل الموافقة على أي توسع في أنشطة البنك، على المجلس الأخذ بالاعتبار المخاطر المترتبة على ذلك وقدرات ومؤهلات موظفي دائرة إدارة المخاطر.

2. اعتماد إستراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها، بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمان عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة، وأن يكون المجلس ملمًا ببيئة العمل التشغيلية للبنك والمخاطر المرتبطة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وضبط ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.

3. اعتماد منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك، وبحيث تكون هذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك، وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الإستراتيجية وخطة رأس المال، ومراجعة هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها، والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كاف لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها.

4. اعتماد وثيقة للمخاطر المقبولة للبنك.

5. التحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة، بما في ذلك مساءلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات.

6. التأكد من أن دائرة إدارة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، وأن يكون للمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج .

7. ضمان استقلالية دائرة إدارة المخاطر في البنك، وذلك من خلال رفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر، ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.

واجبات رئيس مجلس الإدارة:

1. الحرص على إقامة علاقة بناءة بين المجلس والإدارة التنفيذية للبنك.

2. التشجيع على النقد البّناء حول القضايا التي يتم بحثها بشكل عام وتلك التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، والتشجيع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.

3. التأكد من استلام جميع أعضاء المجلس لمحاضر الاجتماعات السابقة وتوقيعها، واستلام جدول أعمال أي اجتماع قبل انعقاده بمدة كافية، على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي سيتم مناقشتها في الاجتماع ويكون التسليم بواسطة أمين سر المجلس.

4. التأكد من وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.

5. مناقشة القضايا الإستراتيجية والهامة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.

6. تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة بعمل البنوك، وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة بعمل المجلس، بما فيها هذه التعليمات، وبكتيب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته وواجباته، ومهام وواجبات أمين سر المجلس.

7. تزويد كل عضو بملخص كافٍ عن أعمال البنك عند التعيين أو عند الطلب.

8. التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني للبنك، حول مهام ومسؤوليات المجلس وخاصة ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية، ومواعيد الاجتماعات، ومهام اللجان، وقيمة المكافآت، وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.

9. تلبية احتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلمهم المستمر، وأن يتيح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه (Orientation Program)، بحيث يراعي الخلفية المصرفية للعضو، على أن يحتوي هذا البرنامج وكحد أدنى المواضيع التالية:

أ- البنية التنظيمية للبنك، والحاكمية المؤسسية، وميثاق قواعد السلوك المهني.

ب- الأهداف المؤسسية وخطة البنك الإستراتيجية وسياساته المعتمدة.

ج- الأوضاع المالية للبنك.

د- هيكل مخاطر البنك وإطار إدارة المخاطر لديه.

10. توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور اجتماعات الهيئة العامة، وذلك قبل فترة كافية ليصار إلى تسمية من يمثله.

11. تزويد البنك المركزي بمحاضر اجتماعات الهيئة العامة، وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثله على محضر الاجتماع.

12. التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء الإدارة التنفيذية للبنك.

واجبات عضو مجلس الإدارة

1. الإلمام بالتشريعات والمبادئ المتعلقة بالعمل المصرفي والبيئة التشغيلية للبنك ومواكبة التطورات التي تحصل فيه وكذلك المستجدات الخارجية التي لها علاقة بأعماله بما في ذلك متطلبات التعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا في البنك.

2. حضور اجتماعات المجلس، واجتماعات لجانه حسب المقتضى واجتماعات الهيئة العامة.

3. عدم الإفصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره.

4. تغليب مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها وعدم أخذ فرص العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة، وأن يتجنب تعارض المصالح.

5. الإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض للمصالح في حال وجوده، والإلتزام بعدم المشاركة في القرار المتخذ بالإجتماع الذي تم فيه تداول مثل هذا الموضوع، وأن يدون هذا الإفصاح في محضر إجتماع المجلس.

6. تخصيص الوقت الكافي للاضطلاع بمهامه كعضو مجلس إدارة.

واجبات أمين السر

1. حضور جميع اجتماعات المجلس، وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشروعات قرارات المجلس.
2. تحديد مواعيد اجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس.
3. التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الاجتماعات والقرارات.
4. متابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة، ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق.
5. حفظ سجلات ووثائق اجتماعات مجلس الإدارة.
6. اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات المنوي إصدارها عن المجلس تتوافق مع التشريعات.
7. التحضير لاجتماعات الهيئة العامة والتعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس.
8. تزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة التي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس.

اجتماعات مجلس الإدارة

أ. يجتمع مجلس الإدارة بدعوة خطية من رئيسه او نائبه في حالة غيابه او بناء على طلب خطي يقدمه الى رئيس المجلس ربع أعضائه على الأقل يبينون فيه الأسباب الداعية لعقد الاجتماع، فإذا لم يوجه رئيس المجلس او نائبه الدعوة للمجلس إلى الاجتماع خلال سبعة أيام من تاريخ تسلمه الطلب فللأعضاء الذين قدموا الطلب دعوته للانعقاد.

ب. يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته بحضور الأكثرية المطلقة لأعضاء المجلس في المركز الرئيسي للبنك أو في أي مكان آخر داخل المملكة إذا تعذر عقدها في المركز، وتصدر قرارات المجلس بالأكثرية المطلقة للأعضاء الذين حضروا الاجتماع، وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.

ج. على أعضاء المجلس حضور اجتماعات المجلس حضوراً شخصياً، أو من خلال الوسائل الالكترونية.

د. يكون التصويت على قرارات مجلس الإدارة شخصياً أو من خلال الوسائل الالكترونية، ويقوم به العضو نفسه ولا يجوز التوكيل فيه، ويجوز توقيع المحاضر الكترونياً.

هـ- في حال عقد الاجتماع من خلال الوسائل الالكترونية، على رئيس مجلس الإدارة/أو نائبه في حال غيابه وأمين السر المصادقة على محضر الاجتماع، وعلى إنعقاده بشكل قانوني.

و. يجب أن لا يقل عدد اجتماعات مجلس الإدارة عن ستة اجتماعات خلال السنة المالية، وان لا ينقضي أكثر من شهرين دون عقد اجتماع للمجلس.

ز. يعين مجلس الإدارة أمينا لسر المجلس يتولى تدوين محاضر اجتماعات المجلس وقراراته بصورة دقيقة وكاملة وتدوين أي تحفظات أثيرت من قبل أي عضو، ويحتفظ البنك بجميع هذه المحاضر بشكل مناسب.

ح. على الإدارة التنفيذية العليا وقبل اجتماع المجلس بوقتٍ كافٍ تقديم معلومات وافية ودقيقة لأعضاء المجلس، وعلى رئيس المجلس التحقق من ذلك.

حدود المسؤولية والمساءلة

- يعتمد المجلس حدودا واضحة للمسؤولية والمساءلة والالتزام، والإلزام بها في جميع المستويات الإدارية في البنك.
- إتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة من جهة، والإدارة التنفيذية من جهة أخرى بهدف تعزيز الحاكمية المؤسسية السليمة، وإيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة، وذلك من خلال الآتي على سبيل المثال لا الحصر:
  - أن لا يشغل أي من المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة أي وظيفة في الإدارة التنفيذية العليا.
  - أن تستمد الإدارة التنفيذية العليا سلطتها من المجلس وحده، وأن تعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.
- يتأكد المجلس من أن الهيكل التنظيمي للبنك يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة، ويشمل المستويات الرقابية اللازمة بموجب التشريعات والتعليمات السارية.
- يتأكد المجلس من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤوليتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحاكمية المؤسسية فيه، وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين، وأنها تنشئ بنية إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة، وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس .
- يعتمد المجلس ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.
- إضافةً إلى ما هو وارد في التشريعات، يعمل المدير العام على ما يلي :
  1. تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك .
  2. تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك .
  3. تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .
  4. توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل .
  5. توصيل رؤية ورسالة وإستراتيجية البنك إلى الموظفين .
  6. إعلام مجلس الإدارة بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك .
  7. إدارة العمليات اليومية للبنك .

اللجان المنبثقة عن المجلس:

- بهدف تنظيم أعمال المجلس وزيادة كفاءته وفعاليته، يشكل مجلس الإدارة لجاناً من بين أعضائه، يحدد أهدافها ويفوضها بصلاحيات من قبله ويسمي رؤسائها .
- على هذه اللجان أن تقوم برفع تقارير دورية للمجلس وذلك وفق ميثاق يوضح ذلك، كما أن وجود هذه اللجان لا يعفي المجلس ككل من تحمل مسؤولياته.
- يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيسا لأكثر من لجنة من اللجان التالية (التدقيق، المخاطر ، الامتثال، الترشيح والمكافآت والتحكم المؤسسي)، كما يحظر عليه أن يكون رئيسا لأكثر من لجنتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس.
- تتمتع لجان المجلس بالصلاحيات التالية:
  1. طلب أي بيانات أو معلومات من موظفي البنك الذين يتوجب عليهم التعاون لتوفير هذه البيانات بشكل كامل ودقيق.
  2. طلب المشورة القانونية أو المالية أو الإدارية أو الفنية من أي مستشار خارجي.
  3. طلب حضور أي موظف بالبنك للحصول على أي إيضاحات ضرورية.

- يجـوز قيـام أعضـاء اللجـان المنبثقـة عـن مجلـس الإدارة بالتصويـت عـلى قـرارات اللجـان الـتي تـم حضورهـا بالكامـل مـن خـلال الفيديـو أو الهاتـف لتعـذر حضـوره الشـخصي بسـبب مقبـول لمجلـس الإدارة والتوقيـع عـلى محـاضر اجتماعـات تلـك اللجـان شريطـة توثيـق ذلـك حسـب الأصـول ، وأن لا يقـل عـدد الأعضـاء الحاضريـن بشـكل شـخصي عـن ثلـثي أعضـاء اللجنـة ، وأن لا تقـل نسـبة الحضـور الشـخصي للعضـو عـن (50%) مـن اجتماعـات اللجنـة خـلال عـام .

أ) لجنة التدقيق :

دور اللجنة:

تختـص لجنـة التدقيـق بالمهـام التـالي ذكرهـا عـلى الأقـل، بالإضافـة إلى مـا يتضمنـه ميثـاق عملهـا مـن اختصاصـات أخـرى ذات علاقـة، كمـا يتضمـن ميثـاق اللجنـة صلاحيـة الحصـول عـلى أي معلومـات مـن الإدارة التنفيذيـة وحقهـا في اسـتدعاء أي إداري لحضـور أي مـن اجتماعاتهـا. ولا يجـوز دمـج أعمـال أي لجنـة أخـرى مـع أعمـال هـذه اللجنـة.

1. تعنى اللجنة بمراجعة:
   - نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي للبنك.
   - القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للبنك.
   - أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك .
2. تقديـم التوصيـات للمجلـس بخصـوص تعيـين المدقـق الخارجـي وإنهـاء عملـه وأتعابـه وأي شروط تتعلـق بالتعاقـد معـه، آخـذة بالاعتبـار أي أعمـال أخـرى كلـف بهـا خـارج نطـاق التدقيـق.
3. التحقق من استقلالية المدقق الخارجي سنوياً.
4. للجنـة صلاحيـة الحصـول عـلى أي معلومـات مـن الإدارة التنفيذيـة ولهـا الحـق في اسـتدعاء أي إداري لحضـور أي مـن اجتماعاتهـا عـلى أن يكـون منصوصـاً عـلى ذلـك في ميثاقهـا.
5. الاجتمـاع مـع المدقـق الخارجـي والمدقـق الداخـلي ومسـؤول الامتثـال مـرة واحـدة عـلى الأقـل في السـنة بـدون حضـور أي مـن أعضـاء الإدارة التنفيذيـة العليا.
6. مراجعـة ومراقبـة الإجـراءات الـتي تمكـن الموظـف مـن الإبـلاغ بشـكل سري عـن أي خطـأ في التقاريـر الماليـة أو أيـة أمـور أخـرى، وتضمـن اللجنـة وجـود الترتيبـات اللازمـة للتحقيـق المسـتقل والتأكـد مـن متابعـة نتائـج التحقيـق ومعالجتهـا بموضوعيـة.
7. التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي لتدقيق أنشطة البنك المختلفة كل ثلاثة سنوات كحد أدنى.
8. التحقق من عدم تكليف موظفي التدقيق الداخلي بأي مهام تنفيذية.
9. التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك للتدقيق بما فيها المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities).
10. تقـوم لجنـة التدقيـق بممارسـة الـدور الموكـول اليهـا بموجـب قانـون البنـوك والتشريعـات الاخـرى ذات العلاقـة وبحيـث يتضمـن ذلـك وبشـكل خـاص:
    - المراجعة والمصادقة على خطة التدقيق الداخلي التي تشمل نطاق التدقيق وتكراره.
    - التأكـد مـن قيـام الادارة التنفيذيـة باتخـاذ الاجـراءات التصويبيـة وبالوقـت المناسـب لنقـاط الضعـف في الرقابـة الداخليـة، وحـالات عـدم الالـتزام بالسياسـات والقوانـين والتعليمـات، والملاحظـات الاخـرى الـتي يتـم تحديدهـا مـن قبـل التدقيـق الداخـلي.
    - التأكد من قيام البنك بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية بالشكل السليم.
    - مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير الجهات الرقابية وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة اجراءات التصويب.

- مراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الادارة وبصفة خاصة التحقق من اوامر الجهات الرقابية بشأن كفاية رأس المال وكفاية المخصصات المأخوذة مقابل الديون المشكوك في تحصيلها وكافة المخصصات الاخرى وإبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة أو المقترح اعتبارها ديوناً هالكة.
- التأكد من القوانين والانظمة التي تحكم عمل البنك.
- يدعى رئيس دائرة التدقيق الداخلي في البنك لحضور اجتماعات اللجنة ولها ان تدعو أي شخص للاستئناس برأيه بخصوص مسألة معينة.

11. تقييم أداء مدير وموظفي التدقيق الداخلي وتحديد مكافآتهم.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تتشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة وتتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل، ويكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من المستقلين على أن لا يكون رئيس اللجنة هو رئيس المجلس أو رئيس لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس.
- يكون جميع أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجالات المحاسبة أو المالية أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك.
- تجتمع لجنة التدقيق بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك أو بناءاً على قرار مجلس الإدارة أو على طلب إثنين من أعضائها، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة، ويكون إجتماعها قانونيا بحضور عضوين على الأقل، وتتخذ توصياتها بالأكثرية المطلقة وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة. وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

ب) لجنة المخاطر:

دور اللجنة:

تتولى لجنة المخاطر بالمهام التالي ذكرها على الأقل، بالإضافة إلى ما يتضمنه ميثاق عملها من مهام أخرى ذات علاقة:

1. مراجعة إطار إدارة المخاطر في البنك.
2. مراجعة إستراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك قبل اعتمادها من المجلس.
3. مواكبة التطورات التي تؤثر على إدارة المخاطر بالبنك، ورفع تقارير دورية عنها إلى المجلس.
4. التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية التي يأخذها البنك ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس.
5. تهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الأثر الجوهري، وأي أنشطة يقوم بها البنك يمكن أن تعرضه لمخاطر أكبر من مستوى المخاطر المقبولة، ورفع تقارير بذلك إلى المجلس ومتابعة معالجتها.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تتشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة وتتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل من المجلس على أن يكون من بينهم عضوا مستقلا رئيسا للجنة، ويجوز أن يشارك في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا. وللجنة دعوة ممثلين من الإدارة أو غيرهم من الخبراء والمتخصصين لحضور الاجتماعات.

- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك أو بناءاً على قرار مجلس الإدارة أو على طلب إثنين من أعضائها، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة، ويكون إجتماعها قانونيا بحضور غالبية أعضائها، وتتخذ توصياتها بالأكثرية المطلقة وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة. وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

ج) لجنة الترشيح والمكافآت :

دور اللجنة:

تختص لجنة الترشيح والمكافآت بالمهام التالي ذكرها على الأقل، بالإضافة إلى ما يتضمنه ميثاق عملها من اختصاصات أخرى ذات علاقة:

1. تحديد الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى عضوية المجلس ضمن سياسة ملاءمة الأعضاء التي يعتمدها مجلس الإدارة، مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين، كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفاعلية مشاركته في اجتماعات المجلس.
2. ترشح إلى المجلس الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى الإدارة التنفيذية العليا. حسب متطلبات سياسة شغل الوظائف العليا المعتمدة.
3. التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية وبالأخص إدارة المخاطر والحاكمية المؤسسية وآخر تطورات العمل المصرفي.
4. تحديد فيما إذا كان العضو يحقق صفة العضو المستقل آخذة بعين الاعتبار الحد الأدنى للشروط الواردة في التشريعات والتعليمات السارية ومراجعة ذلك بشكل سنوي.
5. الإشراف على تطبيق السياسات التي يعتمدها المجلس بشأن تقييم أداء المجلس وأداء الإدارة التنفيذية العليا في البنك بما فيهم المدير العام.
6. توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من إطلاعهم المستمر حول أحداث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.
7. التأكد من وجود سياسة منح مكافآت لإداريي البنك ومراجعتها بصورة دورية وتطبيق هذه السياسة، والتوصية بتحديد رواتب المدير العام وباقي أعضاء الإدارة التنفيذية العليا ومكافآتهم وامتيازاتهم الأخرى على أن يكون تقييم أداء مدير وموظفي التدقيق الداخلي وتحديد مكافآتهم من قبل لجنة التدقيق.
8. التقييم السنوي لأعمال المجلس ككل ولجانه ولأعضائه، وإعلام البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية بنتيجة هذا التقييم.
9. إيجاد منهجية واضحة للتحقق من تخصيص أعضاء مجلس الإدارة الوقت الكافي للاضطلاع بمهامهم بما في ذلك (على سبيل المثال) مدى تعدد ارتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/هيئات/منتديات...إلخ.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تتشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة وتتألف من ثلاثة على الأقل من أعضاء المجلس، بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين. ويجوز للجنة دعوة أعضاء أو ممثلين من الإدارة أو غيرهم من الخبراء والمتخصصين لحضور الاجتماعات.

- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرتين في العام على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك أو بناءاً على قرار مجلس الإدارة أو على طلب إثنين من أعضائها، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة، ويكون إجتماعها قانونيا بحضور غالبية أعضائها، وتتخذ توصياتها بالأكثرية المطلقة وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة. وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

د) لجنة التحكم المؤسسي :

دور اللجنة:

1. بالاضافة لما يفوضها المجلس من مهامه، تتولى لجنة التحكم المؤسسي التوجيه والإشراف على إعداد دليل الحاكمية المؤسسية وتحديثه ومراقبة تطبيقه، كما تتولى القيام بالمهام التالية:
   - التأكد من ان الهيكل التنظيمي للبنك يلبي متطلبات الحاكمية المؤسسية.
   - التأكد من الالتزام بميثاق اخلاقيات العمل المعتمد لدى البنك وذلك على مستوى مجلس الادارة وكافة المستويات الادارية في البنك.
   - وضع إجراءات عمل خطية لتطبيق تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والتأكد من التزام البنك بهذه التعليمات، ودراسة ملاحظات الهيئة حول تطبيقها ومتابعة ما تم بشأنها.
2. إعداد تقرير الحوكمة وتقديمه لمجلس الإدارة.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تتشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة وتتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة من الأعضاء المستقلين وعلى أن تضم رئيس المجلس، ويجوز للجنة دعوة أعضاء أو ممثلين من الإدارة أو غيرهم من الخبراء والمتخصصين لحضور الاجتماعات.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرتين في العام على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك أو بناءاً على قرار مجلس الإدارة أو على طلب إثنين من أعضائها، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة، ويكون إجتماعها قانونيا بحضور غالبية أعضائها، وتتخذ توصياتها بالأكثرية المطلقة وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة. وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

هـ) لجنة الامتثال

دور اللجنة:

تتولى لجنة الامتثال المهام التالي ذكرها على الأقل، بالإضافة إلى ما يتضمنه ميثاق عملها من مهام أخرى ذات علاقة:

1. التوصية لمجلس ادارة البنك باعتماد السياسات المنظمة لأعمال إدارة الامتثال وتشمل سياسة الامتثال التشريعي وسياسة مكافحة غسل الأموال و سياسة العقوبات الدولية وسياسة الرشوة ومكافحة الاحتيال وأي سياسة أخرى تتعلق بإدارة الامتثال ومراجعة هذه السياسات بشكل دوري والتحقق من تطبيقها.
2. تقييم درجة الفعالية التي يدير بها البنك مخاطر عدم الامتثال مرة واحدة في السنة على الأقل ومراجعتها عند إجراء أي تغييرات عليها.
3. اعتماد الهيكل التنظيمي لدائرة مراقبة الامتثال والتأكد من استقلاليتها وبما يحقق وجود فصل بين وظيفة مراقبة الامتثال وباقي دوائر البنك.

4. التأكـد مـن وجـود خطـة سـنوية لإدارة مخاطـر عـدم الامتثـال وأنهـا تأخـذ بعـين الاعتبـار أي قصـور في السياسـة أو الإجـراءات أو التطبيـق وأنهـا مرتبطـة بمـدى فعاليـة إدارة مخاطـر الامتثـال القائمـة وأنهـا تحـدد الحاجـة الى أي سياسـات او إجـراءات للتعامـل مـع مخاطـر عـدم الامتثـال الجديـدة الـتي يظهرهـا التقييـم السـنوي لهـذه المخاطـر.

5. الإطـلاع عـلى التقاريـر الـتي تتضمـن نتائـج الاختبـارات الـتي تمـت بمراقبـة الامتثـال والـتي تشـمل تقييـم مخاطـر عـدم الامتثـال والمخالفـات وجوانـب القصـور الـتي يتـم الكشـف عنهـا والإجـراءات التصحيحيـة الـتي تـم اتخاذهـا.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تتشـكل اللجنـة ويعـين رئيسـها بقـرار مـن مجلـس الإدارة وتتألـف مـن ثلاثـة أعضـاء عـلى الأقـل مـن المجلـس عـلى أن يكـون معظـم أعضائهـا مـن المسـتقلين، وللجنـة دعـوة ممثلـين مـن الإدارة أو غيرهـم مـن الخـبراء والمتخصصـين لحضـور الاجتماعـات.
- تجتمـع اللجنـة بدعـوة مـن رئيسـها مـرة كل ثلاثـة أشـهر عـلى الأقـل أو كلمـا دعـت الحاجـة لذلـك أو بنـاءاً عـلى قـرار مجلـس الإدارة أو عـلى طلـب إثنـين مـن أعضائهـا، وتقـدم تقاريرهـا إلى مجلـس الإدارة ، ويكـون إجتماعهـا قانونيـا بحضـور غالبيـة أعضائهـا، وتتخـذ توصياتهـا بالأكثريـة المطلقـة وإذا تسـاوت الأصـوات يرجـح الجانـب الـذي صـوت معـه رئيـس اللجنـة. وتحتفـظ بمحـاضر اجتماعـات موثقـة.

و) لجنة التسهيلات:

دور اللجنة:

1. منـح وتعديـل وتجديـد وهيكلـة التسـهيلات الإئتمانيـة الـتي تتجـاوز صلاحيـات اللجنـة المنبثقـة عـن الإدارة التنفيذيـة (لجنـة الإدارة للتسـهيلات) الـتي يرأسـها مديـر عـام البنـك، وضمـن حـدود يحددهـا لهـا مجلـس إدارة البنـك. ويختـص مجلـس الإدارة باتخـاذ القـرار بمـا يزيـد عـن صلاحيـات اللجنـة.

2. إتخـاذ القـرار المناسـب حـصرا بخصـوص التسـهيلات الـتي تـم التوصيـة بالموافقـة عليهـا مـن قبـل اللجنـة المنبثقـة عـن الإدارة التنفيذيـة (لجنـة الإدارة للتسـهيلات).

3. للمجلـس تفويـض بعـض أو جميـع صلاحيات هـذه اللجنة في تعديـل شروط أو هيكلة التسـهيلات للجنة الإدارة للتسـهيلات مـع ضرورة إطـلاع لجنـة مجلـس الإدارة للتسـهيلات عـلى مـا تـم اتخـاذه مـن قرارات ضمـن هـذه الصلاحيات.

4. لا يدخل ضمن صلاحيات هذه اللجنة ما يلي:

5. الموافقة على منح التسهيلات لأعضاء مجلس الإدارة.

6. شطب الديون (إعدام الديون).

7. رفع التقارير الدورية لمجلس الادارة حول تفاصيل التسهيلات التي تم الموافقة عليها من قبلها.

8. تعتـبر قـرارات اللجنـة أصوليـة بحضـور أعضـاء اللجنـة لإجتماعاتهـا والتصويـت عـلى قراراتهـا شـخصياً، وفي حـال تعـذر الحضـور الشـخصي يمكـن للعضـو إبـداء وجهـة نظـره مـن خـلال الفيديـو أو الهاتـف ولـه الحـق في التصويـت والتوقيـع عـلى محـضر الاجتمـاع عـلى أن يتـم توثيـق ذلـك حسـب الأصـول.

9. يتم تقييم نتائج أعمال هذه اللجنة من قبل مجلس إدارة البنك.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تتشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة وتتألف من خمسة أعضاء من المجلس غير المستقلين ويجوز أن يكون أحد أعضائها مستقلا - على أن لا يكون عضوا في لجنة التدقيق - ويكون النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة بحضور أربعة أعضاء على الأقل وتتخذ قراراتها بأغلبية عدد أعضائها بغض النظر عن عدد الحاضرين منهم ، وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة.
- يجوز للجنة دعوة أعضاء أو ممثلين من الإدارة أو غيرهم من الخبراء والمتخصصين لحضور الاجتماعات.
- تجتمع اللجنة مرة كل اسبوع إذا دعت الحاجة، وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.
- يكون المدير العام هو أمين سر اللجنة.

ز) لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات :

دور اللجنة:

تتولى اللجنة المهام التالية وتكون مرجعيتها تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها رقم (2016/65) تاريخ 2016/10/25الصادرة عن البنك المركزي الأردني وأية تعديلات تطرأ عليها:

1. اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا وعلى وجه الخصوص (اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات) وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك، مثل استخدام نظام بطاقات الأداء المتوازن لتكنولوجيا المعلومات (IT Balanced Scorecards) واحتساب معدل العائد على الاستثمار (Return on Investment (ROI)) وقياس أثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية.
2. اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات يحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد (COBIT) (Control Objectives for Information and related Technology)، يتوافق ويلبي تحقيق أهداف ومتطلبات تعليماتنا من خلال تحقيق الأهداف المؤسسية بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة، ويغطي عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
3. اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية، وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واعتبار معطياتها حدً أدنى، وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.
4. اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث: الجهة أو الجهات أو الشخص أو الأطراف المسؤولة بشكل أولي (Responsible)، وتلك المسؤولة بشكل نهائي (Accountable)، وتلك المستشارة (Consulted)، وتلك التي يتم إطلاعها (Informed) تجاه كافة العمليات في المرفق المذكور مسترشدين بمعيار (COBIT 5 Enabling Processes) بهذا الخصوص.
5. التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك وبحيث يأخذ بعين الاعتبار ويلبي كافة عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
6. اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.
7. الاشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.
8. الإطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات وإتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الإنحرافات.
9. التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية إنحرافات.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تتشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة، ويحدد المجلس أهدافها ويفوضها بصلاحيات من قبله، وذلك وفق ميثاق يوضح ذلك.
- تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس الإدارة ويفضل أن تضم في عضويتها أشخاص من ذوي الخبرة أو المعرفة الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات، وللجنة الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بخبراء خارجيين وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس بغرض تعويض النقص بهذا المجال من جهة ولتعزيز الرأي الموضوعي من جهة أخرى، وللجنة دعوة أي من إداريي البنك لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم بمن فيهم المعنيين في التدقيق الداخلي و أعضاء الإدارة التنفيذية العليا (مثل مدير تكنولوجيا المعلومات) أو المعنيين في التدقيق الخارجي.
- ينتخب المجلس أحد أعضائها ليكون عضوا مراقبا في لجنة الإدارة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات.
- تقوم اللجنة برفع تقارير دورية للمجلس، علما بأن تفويض المجلس صلاحيات للجنة لا يعفيه ككل من تحمل مسؤولياته بهذا الخصوص.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك أو بناءاً على قرار مجلس الإدارة أو على طلب إثنين من أعضائها، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة، ويكون إجتماعها قانونيا بحضور غالبية أعضائها، وتتخذ توصياتها بالأغلبية. وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

الإدارة التنفيذية العليا

يقوم مجلس الإدارة بالموافقة على تعيين الإدارة التنفيذيّة في البنك، والذي بدوره يتأكد من امتلاكها الخبرات والكفاءات والنزاهة الضرورية لإدارة أعمال البنك وشؤونه على نحو يتوافق ومعايير السلوك المهني لاسيما الإشراف على إدارة البنك والتمتّع بالصلاحية المناسبة للإشراف على الأفراد الرئيسيّين المرتبطين بعمليات البنك. ويضع البنك سياسة لإدارة وشغل الوظائف التنفيذية العليا بما يلبي المتطلبات التشريعية والتعليمات النافذة وتطلعات البنك.

تعنى الإدارة التنفيذيّة في تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في البنك وتوفير الرقابة الكافية على الأنشطة التي تقوم بإدارتها.

وفي هذا الإطار، تعنى الإدارة التنفيذيّة بتحديد المهام للموظفين بالشكل الملائم، كما يقع على عاتقها اقتراح الهيكل الإداري الذي يعمل على تعزيز مفهوم المحاسبة والشفافية. وتكون هذه الإدارة ملزمة بالإشراف على الوفاء بالمسؤوليات/الصلاحيات المحدّدة كما تكون مسؤولة تجاه المجلس عن أداء البنك.

تقييم أداء الإداريين:

يضع البنك سياسات تقييم الأداء التي تكفل مشاركة جميع القائمين على تسيير أعمال البنك في تحقيق أهدافه من خلال أداء المهام والأهداف والالتزامات المنوطة بكل منهم في إطار المنافسة العادلة المنبثقة من ثقافة التميز في الأداء.

- سياسة تقييم أداء مجلس الإدارة وأعضاءه
- سياسة تقييم أداء شاغلي الوظائف العليا ومساءلتهم
- نظام تقييم أداء موظفي البنك.

وتستند كافة الأنظمة والسياسات أعلاه إلى أحدث الممارسات العالمية التي من شأنها القياس الموضوعي للأداء مع الأخذ بعين الاعتبار تجنب المخاطر وما تنص عليه التشريعات والتعليمات النافذة.

أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

إن مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي والإدارة التنفيذية للبنك مسؤولون عن وضع وتطبيق والاحتفاظ بأنظمة ضبط ورقابة داخلية لدى البنك قادرة على ضمان وتحقيق ما يلي:

1. دقة ونزاهة البيانات المالية والتشغيلية الصادرة عن البنك.
2. كفاءة وفعالية أداء العمليات التشغيلية للبنك.
3. فعالية إجراءات حماية أصول وممتلكات البنك.
4. التوافق مع سياسات وإجراءات العمل الداخلية والقوانين والتشريعات والتعليمات السارية.

ويأتي ذلك انطلاقاً من إيمان مجلس الإدارة بأهمية نظام الضبط والرقابة الداخلية الفعال، كونه من أهم عناصر الإدارة الجيدة وأساس لسلامة وجودة عمليات البنك، حيث تبنى البنك عدداً من أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، والتي يقع على عاتق الإدارة التنفيذية العليا مسؤولية وضعها ومتابعة تطويرها وتحديثها، وتعمل إدارة البنك وبشكل مستمر على مراقبة وتقييم مدى كفاءة وفعالية هذه الأنظمة وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها والعمل على تعزيزها. وتتأكد الدوائر الرقابية من أن التعاملات مع ذوي العلاقة تتم وفقا للسياسات والإجراءات المعتمدة.

ويعتمد مجلس الإدارة سياسة للضبط والرقابة الداخلية تتطرق إلى كافة الجوانب المتعلقة بأنظمة الرقابة الداخلية من حيث تعريفها ومقوماتها ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا عنها.

وللتأكد من استقلالية الدوائر الرقابية في البنك، وقيامها بالأدوار الرقابية المنوطة بها، ترفع تقاريرها الى لجان مجلس الإدارة، كما تقيّم لجان مجلس الادارة أداء شاغلي الوظائف العليا للجهات الرقابية بموجب سياسة تقييم أداء شاغلي الوظائف العليا التي يعتمدها المجلس.

الجهات الرقابية في البنك:

إدارة التدقيق الداخلي: وتعنى بمراجعة الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية، والتحقق من الامتثال لسياسات وإجراءات البنك والمعايير الدولية والتشريعات ذات العلاقة بأعمال البنك، والتحقق من توفر أنظمة ضبط ورقابة داخلية كافية لأنشطة البنك وشركاته التابعة والالتزام بها، والتدقيق المالي والإداري، ومراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) تتم وفق منهجية معتمدة من مجلس إدارة البنك، والتأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) .

وترفع ادارة التدقيق الداخلي تقاريرها للجنة التدقيق بمجلس الإدارة وللمدير العام بشكل متزامن.

إدارة المخاطر: وتعنى بمراقبة المخاطر في البنك في كافة الأصعدة والمجالات السوقية والتشغيلية ومخاطر المعلومات ومخاطر الائتمان، واستمرارية العمل، ومراقبة التزام دوائر البنك بالمستويات المحددة للخاطر. وذلك وفقا لأفضل المعايير العالمية. وترفع تقاريرها الى لجنة المخاطر بمجلس الإدارة، وتكون مهام دائرة إدارة المخاطر كما يلي كحد أدنى:

1. مراجعة إطار إدارة المخاطر (Risk Management Framework) في البنك قبل إعتماده من المجلس.
2. تنفيذ إستراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.
3. تطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وضبط كل نوع من أنواع المخاطر.

4. رفع تقارير للمجلس من خلال لجنة إدارة المخاطر ونسخة للإدارة التنفيذية العليا تتضمن معلومات عن منظومة المخاطر (Profile Risk) الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة (Appetite Risk)، ومتابعة معالجة الإنحرافات السلبية.
5. التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.
6. دراسة وتحليل كافة أنواع المخاطر التي يواجهها البنك.
7. تقديم التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر وتسجيل حالات الإستثناءات من سياسة إدارة المخاطر.
8. توفير المعلومات اللازمة حول مخاطر البنك، لإستخدامها لأغراض الإفصاح.

إدارة الامتثال: وتعنى بالتحقق من الامتثال للتشريعات والتعليمات المحلية والعالمية التي تخضع لها أعمال البنك، وترفع تقاريرها الى لجنة الامتثال بمجلس الإدارة ونسخة للمدير العام. كما تعنى بأعمال مراقبة ومكافحة غسل الأموال، بالإضافة الى ادارة وحدة شكاوى العملاء في إطار نظام يعتمده مجلس الإدارة وفقا للتعليمات الرقابية.

وتضع كل من الجهات الرقابية أعلاه، مواثيق عملها التي تعتمد من مجلس الإدارة.

ميثاق أخلاقيات العمل

تبنى البنك ميثاق أخلاقيات العمل الذي تم إقراره من مجلس الإدارة وتعهد بالالتزام به كافة موظفي البنك على اختلاف مستوياتهم الإدارية إلى جانب أعضاء مجلس إدارة البنك.

وقد حدد هذا الميثاق أخلاق وقيم ومبادئ موظفي البنك بأربعة محاور رئيسية وهي:-

1. النزاهة.
2. الإمتثال للقوانين.
3. الشفافية.
4. الولاء للبنك.

ففي محور النزاهة تضمن الميثاق أن موظفي البنك ملتزمون بما يلي:-

- أموال المودعين أمانة ومسؤولية يجب الحفاظ عليها.
- عدم تعارض المصلحة الخاصة مع مصلحة البنك.
- عدم استخدام المعلومات الداخلية للمصلحة الشخصية.
- المحافظة على الموضوعية وعدم التأثر بالعلاقات الشخصية.
- عدم الدخول بعلاقات تجارية مع العملاء والموردين.
- عدم التمييز بين العملاء.
- الترفع عن قبول الهدايا والمنافع والدعوات.

أما في جانب الامتثال للقوانين والأنظمة فيجب على الموظفين الالتزام بالسرية المصرفية وبسياسات البنك وأدلة العمل لديه وإيلاء العناية اللازمة في مكافحة غسل الأموال، وعدم إصدار شيكات بدون رصيد والالتزام بقرارات الإدارة.

أما في جانب الشفافية فيلتزم موظفو البنك بصحة الأرقام والبيانات والتقارير المصرح بها ودقة هذه البيانات وكفايتها وتوقيتها وتوافقها مع المعايير بالإضافة إلى التصريح عن المصالح الشخصية وسلامة وضع الموظف المالي والأنشطة التجارية الخاصة به والتصريح عن المخالفات والأضرار.

أما بالنسبة للولاء للبنك فهذا يتحقق من خلال تحقيق رسالة البنك ورؤيته وأهدافه ودوره وتحويل شعار البنك إلى واقع ملموس ونيل رضا العملاء والمحافظة عليهم بالإضافة إلى الإيجابية والتميز وتحمل المسؤولية والجودة والكفاءة وثم الدقة والتعلم المستمر، المحافظة على وقت العمل، التكيف مع ضغوط العمل بروح الفريق والاهتمام بالمظهر والسلوك وحسن التعامل، الحرص على سمعة البنك وإنجازاته، الحفاظ على موجودات البنك ومظهره، عدم الإفصاح عن أسرار العمل واستئذان الإدارة قبل الإدلاء بأي تصريح يتعلق بالبنك بأي وسيلة إعلامية.

يتم نشر المعايير والسياسات ذات الصلة على الموقع الإلكتروني للبنك؛ كما يتم تحديد درجة التقيّد بها في تقرير الحاكمية المؤسسية ضمن التقرير السنوي للبنك.

تضارب المصالح

يعتمد البنك سياسة موثقة حول تضارب المصالح تشمل مسألة تحديد التضارب والتنفيذ المستقلّ والإفصاح عنه، سواء نشأ هذا التعارض بين أعضاء مجلس الإدارة وبين البنك أو بين الإدارة التنفيذية وبين البنك.

تغطي سياسة البنك الخاصة بتضارب المصالح مختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع مثل:

- الأنشطة والأعمال التي على عضو مجلس الإدارة تجنبها والتي من الممكن أن تؤدي إلى تضارب في المصالح.
- يجب الحصول على موافقة المجلس عن أي نشاط يقوم به عضو مجلس الإدارة والذي من الممكن أن يؤدي إلى تضارب المصالح، وعلى المجلس التحقق من أن هذا النشاط لا ينطوي على آية تضارب.
- على عضو مجلس الإدارة التصريح عن أية موضوع أدى أو قد يؤدي إلى تضارب في المصالح.
- على عضو مجلس الإدارة الامتناع عن التصويت على أي بند من بنود جدول الأعمال والذي قد يؤدي إلى تضارب في المصالح أو له تأثير على موضوعية التصويت.
- يجب أن تقوم جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على أساس المساواة، كما يجب توفر آلية واضحة لدى مجلس الإدارة للتعامل مع أية قضية تنشأ من عدم الامتثال لسياسة تضارب المصالح.
- يجب أن تتضمن سياسة تضارب المصالح أمثلة على الحالات التي قد تؤدي إلى تضارب في المصالح والمرتبطة بأعضاء المجلس.

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

- يضع البنك سياسة موثقة حول المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة. حيث تتضمّن هذه السياسة القواعدَ والإجراءات المعتمدة لتنظيم المعاملات مع هذه الأطراف سواء تم ذلك بين البنك وموظفيه أو بين البنك وأعضاء مجلس إدارته أو شركاتهم أو بين الأطراف ذات الصلة فيما بينهم، بما في ذلك معاملات القروض والمعاملات التجارية المبرَمة مع البنك.
- يجب على مجلس الإدارة التأكد من أن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة تتم مراجعتها وتقييم مخاطرها وتراعي جميع الضوابط الموضوعة.

سياسة الإبلاغ

يعتمد البنك سياسة وإجراءات عمل للتبليغ عن الأعمال غير القانونية / الاحتيال – وسياسة التبليغ الخاصة، بما في ذلك الإجراءات التي تخوّل الموظفين الاتصال برئيس مجلس الإدارة للإبلاغ عن أيّة مخاوف لديهم حول إمكانية حصول مخالفة أو احتيال على نحو يسمح بفتح تحقيق مستقلّ للنظر في هذه المخاوف ومتابعتها. تحرص هذه الإجراءات على التأكد من تأمين البنك الحماية المطلوبة لهؤلاء الموظفين لطمأنتهم من عدم تعرّضهم للتهديد أو معاقبتهم حتى في حال عدم إثبات صحّة مخاوفهم.

السياسات المنظمة لأعمال البنك

يولي البنك الأردني الكويتي أهمية كبيرة لموضوع توفر سياسات عمل مكتوبة تغطي كافة أنشطة البنك، حيث يتم اعتماد هذه السياسات من قبل مجلس إدارة البنك وتعميمها على كافة المستويات الإدارية، كما يتم مراجعتها وتحديثها بانتظام لتعكس أية تعديلات أو تغييرات تطرأ على القوانين والتعليمات والظروف الاقتصادية، وأية أمور أخرى تتعلق بالبنك.

حماية حقوق المساهمين وعلاقتهم بالبنك

- يتأكد المجلس من حماية حقوق المساهمين الأساسية المتعلقة بتسجيل الملكية ونقلها، والمشاركة في اجتماعات الهيئة العامة، والمشاركة في الأرباح، والحصول على معلومات منتظمة حول البنك.
- يعمل المجلس على تشجيع المشاركة الفعالة للمساهمين في اجتماعات الهيئة العامة وتعريفهم بإجراءات وقواعد التصويت واطلاعهم على تاريخ ومكان الاجتماع مع جدول الأعمال في وقت كاف قبل الاجتماع. واطلاع المساهمين على محاضر اجتماعات الهيئة العامة.
- يقوم البنك بتطوير علاقات إيجابية مبنية على الشفافية مع كافة المساهمين وفي هذا المجال يعمل البنك وبكافة السبل على تشجيع كافة المساهمين وبخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتشجيع على القيام بعمليات التصويت، كما يراعى التصويت على حدا على كل قضية تثار خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي.
- يقوم رؤساء اللجان المختلفة المنبثقة عن المجلس بحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة.
- يتم إعداد تقرير مفصل لإطلاع المساهمين بعد انتهاء اجتماع الهيئة العامة وبحيث يشتمل على الملاحظات المختلفة والأسئلة التي طرحها المساهمين وإجابات الإدارة عليها والنتائج التي تم التوصل إليها.
- يقوم ممثلون عن المدققين الخارجيين بحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الإجابة عن أي أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق.
- وفقاً لما ورد في قانون الشركات، ينتخب أعضاء المجلس أو يعاد انتخابهم خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة كما يجري انتخاب المدقق الخارجي خلال نفس الاجتماع.

الشفافية والإفصاح

- يوفر البنك دائماً وبشكل دوري ومتاح للجميع معلومات كاملة حول نشاطاته لكافة الجهات ذات العلاقة مثل السلطات الرقابية والمساهمين والمودعين والجمهور بشكل عام مع التركيز على القضايا ذات الأثر الجوهري على البنك.
- يلتزم البنك التزاماً تاماً بمتطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وتعليمات الإفصاح الصادرة عن البنك المركزي والسلطات الرقابية.
- يتابع البنك التطورات المختلفة المتعلقة بمتطلبات الإفصاح وفق المعايير الدولية وبحيث تنعكس فوراً على تقاريره المالية.
- يلتزم البنك بتوفير خطوط اتصال تتميز بالديمومة والحرفية مع كافة الجهات ذات العلاقة من سلطات رقابية ومساهمين ومستثمرين ومودعين وبنوك أخرى ولتحقيق هذا الأمر يقوم البنك بإيجاد وظيفة علاقات مستثمرين مهمتها الأساسية توفير معلومات كاملة وموضوعية عن أوضاع البنك المالية والإدارية ونشاطات البنك المختلفة.

- أن يحتوي التقرير السنوي للبنك على كافة المعلومات حول البنك بشكل شفاف وموضوعي.
- نشر تقارير دورية تحتوي معلومات مالية ربع سنوية، بالإضافة إلى نشر تقرير من المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعه المالي خلال السنة، وملخصات دورية للمساهمين والمحللين في السوق المالي والصحفيين المتخصصين في القطاع المالي من قبل الإدارة التنفيذية.
- عقد اجتماعات دورية بين الإدارة التنفيذية في البنك والمستثمرين والمساهمين.
- يقوم البنك بتوفير المعلومات الواردة في تقاريره السنوية أو الدورية على الموقع الإلكتروني للبنك باللغتين العربية والإنجليزية وبحيث يتم تحديث المعلومات باستمرار.
- يجب أن تتضمن التقارير التي يقدمها البنك إفصاح من الإدارة التنفيذية عن نتائج العمليات الحالية والمستقبلية والوضع المالي للبنك وأي أثر أو مخاطر مستقبلية من الممكن أن تؤثر على الوضع المالي العام للبنك.

دليل شبكة الفروع

فروع العاصمة عمان

الفرع الرئيسي	06-5621310
فرع جبل عمان	06-4641317
فرع الوحدات	06-4777174
فرع المركز التجاري	06-4624312
فرع تلاع العلي	06-5532168
فرع جبل الحسين	06-5658662
فرع اليرموك	06-4742549
فرع وادي السير	06-5858864
فرع الجبيهة	06-5333501
فرع ابن خلدون	06-4613902
فرع الشميساني	06-5685403
فرع سوق الخضار	06-4127588
فرع ماركا	06-4889531
فرع المدينة المنورة	06-5533561
فرع عمرة	06-5535292
فرع الصويفية	06-5851028
فرع حي نزال	06-4382618
فرع مكة مول	06-5518649
فرع أبو نصير	06-5235223
فرع عبدون	06-5924195
فرع المقابلين	06-4203679
فرع مرج الحمام	06-5731053
فرع سيتي مول	06-5824698
فرع الرابية	06-5510839
فرع وادي صقرة	06-5679174
فرع دابوق	06-5411580
فرع شارع مكة	06-5532651
فرع جامعة البترا	06-4711283
فرع مركز الملك عبدالله	06-4626990
فرع المدينة الرياضية	06-5161873
فرع زين	06-5810734
فرع دير غبار	06-5853681
فرع خلدا	06-5370835
فرع الرونق	06-5850289
فرع صويلح الجنوبي	06-5356737
فرع تاج مول	06-5936901
فرع جاليريا مول	06-4017870
فرع الهاشمي الشمالي	06-5051538
فرع طبربور	06-5065336
فرع زهران	06-4612214
فرع العبدلي مول	06-5629415
فرع أبو حسان مول	06-4164585
فرع الصخرة المشرفة	06-4386827
فرع أبوعلندا	4162756-6
فرع البنكية الخاصة "الفيلا"	06-5903232

فروع منطقة الوسط

فرع البقعة	06-4725090
فرع مأدبا	05-3244853
فرع جامعة عمان الاهلية	05-3500029
فرع السلط	05-3558995
فرع سماره مول	05-3561243
فرع الفحيص	06-4710530

فروع منطقة الشمال

فرع اربد	02-7243665
فرع جامعة اليرموك	02-7256065
فرع شارع الملك عبد الله الثاني بن الحسين	02-7248496
فرع المفرق	02-6235901
فرع الحصن	02-7020208
فرع جرش	02-6340916

فروع منطقة الجنوب

فرع العقبة	03-2015188
فرع الكرك	03-2396102

فروع منطقة الزرقاء

فرع الزرقاء	05-3983855
فرع الرصيفة	05-3744151
فرع المنطقة الحرة	05-3826196
فرع الزرقاء الجديدة	05-3864556
فرع شارع الملك حسين بن طلال	05-3938498
فرع سوق باب المدينة	05-9851273

الفرع الجوال

فرع الجوال	+962-791995682

الفروع خارج الأردن

فرع قبرص	+35725875555

مواقع أجهزة الصراف الآلي – الأردن

منطقة عمان

- صراف الي الإدارة العامة - العبدلي
- صراف الي سيفوي - شميساني
- صراف الي كوزمو
- صراف الي افينيو مول
- صراف الي مكة مول
- صراف الي البركه مول
- صراف الي جبل اللويبده
- صراف الي مستشفى الاستقلال
- صراف الي فندق كراون بلازا
- صراف الي صيدلية روحي - عبدون
- صراف الي صيدلية روحي - خلدا
- صراف الي محطة التوتال الجاردنز
- صراف الي شارع الرينبو
- صراف الي فندق الريجينسي
- صراف الي سينترو مول
- صراف أي مستشفى كلمنصوا بالبوليفارد
- صراف الي كارفور المدينة المنورة
- صراف الي كارفور أبو نصير
- صراف الي كارفور النزهة
- صراف الي فندق الموفنبك
- صراف الي مجمع الملك حسين للاعمال
- صراف الي فندق فيرمونت
- صراف آلي السفاره الكويتيه
- صراف آلي مركز الوطني للسكري
- صراف العبدلي مول
- صراف آلي سنترال مول
- صراف الي الشرق العربي للتأمين
- صراف الي العبدلي بوليفارد
- صراف الي فلل الاندلسية
- صراف آلي مدينة التجمعات الصناعية التموينية
- صراف الي مبنى الإدارة 2
- صراف الي فندق السانت ريجيس (المبنى السكني)
- صراف الي فندق السانت ريجيس (مبنى الفندق)
- صراف الي بنك القدس
- صراف الي فندق الهيلتون عمان

منطقة الوسط

- صراف الي فندق كراون بلازا -البحر الميت
- صراف آلي هيلتون البحر الميت
- صراف آلي كمبينسكي البحر الميت
- صراف آلي فندق الهوليداي ان البحر الميت
- صراف آلي جامعة عمان الأهلية

منطقة الشمال

- صراف آلي اربد سيتي سنتر مول

منطقة الجنوب

- صراف آلي فندق الكمبنسكي - العقبة
- صراف منتجع تالا بيه العقبة

منطقة الزرقاء

- صراف آلي محطة محروقات المناصير - الزرقاء

مواقع أجهزة الصراف الآلي التفاعلي (ITM)

- صراف آلي تفاعلي العبدلي بوليفارد
- صراف آلي تفاعلي اربد سيتي سنتر
- صراف آلي تفاعلي فرع العبدلي مول
- صراف آلي تفاعلي فرع عبدون
- صراف آلي تفاعلي فرع سيتي مول
- صراف آلي تفاعلي فرع المدينة المنورة

الإدارة العامة

هاتف: 962+-6-5629400

فاكس: 962+-6-5695604

مركز الاتصال المباشر: 962+-6-5200999 / 080022066

ص.ب: 9776 عمان 11191 الأردن

info@jkbank.com.jo

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

التقرير السنوي
2022

jkb.com